

الجمهورية العربية المتحدة



القوانين الاشتراكية

١٩٦٤ - ١٩٦١

مصلحة الاستعلامات

0204484



Library Alexandria

الجمهورية العربية المتحدة

القوانين الاشتراكية

١٩٦٤ - ١٩٦١

مصلحة الاستعلامات

مقدمة

وضعت الثورة صورة المعالم للمجتمع الجديد في الجمهورية العربية المتحدة .

ان الثورة في اصلها واساسها تغيير حقيقي في المجتمع ، ينتقل به من اوضاعه التي قامت بسببها الثورة ، ويصل به الى تحقيق آمال مجموع الشعب ويمكنه من حقه الاصيل في حياة قائمة على دعائم متينة من الحرية ، وهو حق مستمد من كرامة الحق ذاته ومن قداسه .

والحرية يجب ان تتمثل أولا في تكافؤ الفرص بين المواطنين يجعل لكل منهم ضمانا في الصحة والعلم والعمل والتأمين الاجتماعي

والحرية تتمثل ثانيا في حق المواطن في ان يمارس نشاطه الحر بعيدا عن اى استغلال فيما يملكه ويحرمه ثمار عمله .

والحرية تتمثل ثالثا في الوصول الى تقرب الفوارق بين الطبقات ، لتتلاشى الحاجز المصطنعة المفروضة على ابناء الشعب وليصبح مكان كل منهم في المجتمع متكافئا مع قدرته على الاسهام في الخدمة العامة لرفاهية المجتمع .

فمن اجل تحقيق هذه الاهداف الكبرى ، التي كان الشعب يتطلع اليها منذ زمن بعيد ، ولم تتحقق الا في عهد الثورة المجيد .

ومن اجل اقامة مجتمع افضل ، وتحقيق مستقبل مشرق لمجموع الشعب .

ومن اجل كرامة الانسان العربي وعزته . . وحقه في الحياة الحرة الكريمة .

من اجل هذا كله صدرت هذه القوانين الاشتراكية ، لترسم الخطوط العريضة لمجتمعنا الجديد ، المجتمع الذي تقام دعائمه في قوة واصرار ، لتحقيق الرخاء والرفاهية لابناء الشعب جميعا .

بيان

الدكتور عبد القادر حاتم وزير الدولة
في شرح الاجراءات الثورية واسبابها واهدافها
(١٦ يونيو ١٩٦١)

لقد آن للثورة - وهي تقف اليوم على أبواب سنتها العاشرة -
أن تضع صورة واضحة المعالم والقسمات للمجتمع الجديد في الجمهورية
العربية المتحدة .

والثورة لم تكن ، ولا يمكن أن تكون ، تغييرا في شكل الحكم ، فانها
على هذا النحو تصبح انقلابا للحصول على السلطة دون أن تتجاوز ذلك
الحد لتصبح معنى اجتماعيا بعيد الاثر عميق الجذور .

انما الثورة في أصلها وأساسها تغيير حقيقي في المجتمع ، ينتقل
به من اوضاعه التي قامت بسببها الثورة ، ويصل به الى ما يحقق آمال
مجموع الشعب ، ويمكنه من حقه الاصيل في حياة قائمة على دعائم
متينة من الحرية ، وهو حق مستمد من كرامة الحق ذاته ومن قداسه .

وليس الحرية مجرد شعار ، وانما يجب أن يكون للحرية بالنسبة
لكل مواطن معنى حقيقي . فالحرية تتمثل أولا في تكافؤ الفرص بين
المواطنين فتجعل لكل منهم ضمانا في الصحة والعلم والعمل والتأمين
الاجتماعي .

والحرية تتمثل ثانيا في حق المواطن في أن يمارس نشاطه الحر ،
بعيدا عن أي استغلال يتحكم في ملكاته أو يحرمه ثمار عمله .

والحرية تتمثل ثالثا في الوصول الى تدوين الفوارق بين الطبقات ،
لتنال الحواجز المصطنعة المفروضة على لبناء الشعب ، وليصبح
مكان كل منهم في المجتمع متكافئا مع قدرته على الاسهام في الخدمة
العامة لرفاهية هذا المجتمع .

من هذا التصوير لمعنى الحرية في أسسها الاجتماعية ، يمكن أن
تتكاد الحرية السياسية ، وأن يتحقق للشعب أن يرسم طريقه الحر
من غير ما ضغط أو اكراه ، ومن غير ما ذل أو حاجة .

ولضمان الحرية على هذه الصورة للمواطن فان هناك اساسين لابد من توفيرهما ، وهما : الكفاية والعدل .

والكفاية تقتضى توجيه كل طاقات الامة الى الانتاج فى جميع نواحيه .

كما أن العدل يقتضى أن يعود اثر الانتاج على المواطنين جميعا ، لا تستأثر به فئة على حساب حرمان غالبية الشعب .

على أنه من المحتم أن تحدث هذه الانطلاقة الكبرى نحو الكفاية والعدل على هدى من عقائدنا الوطنية التى تؤمن بالله والتى تضع الفرد موضع العزة والتى تعتبر أن ملكاته الخلاقة هى قيس من فيض الخالق الاعظم .

ومعنى ذلك أن تستهدى العقيدة فى مباشرتها لعملها بتحقيق توازن يعطى للمجتمع ، كل ما للمجتمع من حقوق ، ويحتفظ للفرد بكيانه المتحرر وبكرامة الانسانية .

والوصول الى الكفاية بمعنى توجيه كل طاقة الامة الى الانتاج فى نواحي الزراعة والصناعة والخدمات يقتضى ما يلى :

أولا - تطوير الزراعة على أساس من الملكية الفردية للأرض فى نطاق الحد القانونى للملكية ، على أن يكون التعاون هو القوى الدافعة للنشطة لعملية التطوير . هذا الى جانب استخدام كل الوسائل الحديثة المؤدية الى زيادة انتاجية الأرض .

ثانيا - يقتضى تطوير الصناعة وجود قطاع عام يملكه الشعب بمجموعه . وتكون مهمة هذا القطاع أن يقوم بالدور القيادى الطليعى فى تدعيم امكانيات التوسع على أساس من الصالح الوطنى دون استغلال .

وبهذه الآفاق الجديدة المفتوحة ، وبهذا التوسع المستمر ، فان القطاع العام يؤدى دوره فى زيادة الانتاج ، ويزيد عليه من ناحية تحقيق الاهداف الاجتماعية ما يوفر فرص العمل أمام مئات الالوف من طالبيه واصحاب الحق الشرعى فيه .

ثالثا - ان الاهتمام المتزايد بالخدمات فى جميع مجالاتها وفى كل مسؤولياتها سوف يستكمل صورة المجتمع الذى ترفرف عليه الرفاهية ، لضمان الحقوق الطبيعية للمواطنين ، كما انه يساهم فى زيادة فاعليتهم فى تحمل مسؤولياتهم فى بناء المجتمع الجديد .

ولقد وضعت الخطة الشاملة لمضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات أو أقل ، واستمرار مضاعفتها ، واعتبار ذلك أول الاهداف الوطنية لمواجهة زيادة الانتاج بتطوير الصناعة والزراعة والخدمات .

وكانت للخطة بجانب الاهداف الانتاجية ، اهداف اجتماعية في نفس الوقت تسعى الى زيادة الانتاج ، بقدر ما تسعى الى توفير العدل وتحاول جاهدة أن تمنح كل مواطن حقا في ملكية الثروة الوطنية الى جانب حقه في عائلاتها .

من ذلك - مثلا - أن اتجاه الخطة الى توسيع القطاع العام لم يكن فقط باعتبار طبيعة القطاع مقدمة الاندفاع للانتاج ، وإنما كان هناك أيضا اعتبار طبيعة القطاع العام وملكية الأمة له ، فالقطاع العام من هذه الناحية هو تحقيق للملكية بالنسبة للملايين ، الذين حرمتهم الظروف من أن يملكوا ، والذين عاشوا في وطنهم بلا حق وبلا أمل .

وكذلك - مثلا - فإن الاتجاه الى ملكية الأرض الجديدة التي سوف تضيفها الخطة لكل مشروعاتها المختلفة ، التي في مقدمتها السد العالي ، وسد الفرات ، استبعد تماما أن تباع الأرض الجديدة للقادرين على شرائها ، وإنما كان القرار هو أن تكون ملكية الأرض للذين يستحقونها بحكم حرمانهم الطويل . وكانت ملكية الأرض بالنسبة لهم خلال قرون متواصلة من الظلم أملا بعيد المثال .

على أنه كان من الواجب من ناحية أخرى بذل كل جهد ممكن لازالة كل المتناقضات الاجتماعية الناتجة عن وجود مصالح متضاربة للطبقات وذلك حتى يزول الى غير رجعة كل وهم في معاودة الاستغلال ، ولكي تضرب من غير تردد كل محاولة للدوران حول المكاسب الشعبية للمواطن الحر وسلبها مرة أخرى .

والواقع أن السعي لازالة المتناقضات هو تحقيق لمعنى العدل في آثاره ، فإن المتناقضات التي تتمثل في تعارض المصالح بين الطبقات هي تهديد للسلامة الوطنية ، فإن المجتمع يجب أن يربطه الحب والتعاون ، ولا يمكن أن يكون خوف الذين يملكون كل شيء وحقد الذين لا يملكون أي شيء هو الجو المشحون بالقلق الذي يسود الوطن ويشنت طاقته .

من هنا ، فإن ازالة المتناقضات تمنح كل فرد فرصة طبقية تتحرك فيها مواهبه ليعطى للوطن كل ما يقدر عليه من طاقة الفكر والعمل وثائقه ليس هناك حواجز أو حدود طبقية تسد الطريق أمامه .

من أجل هذا كله ، وقع الرئيس جمال عبد الناصر القوانين المرفقة
بهذه المذكرة لتنفذ على الفور في الجمهورية العربية المتحدة باقليميهما
المصري والسوري

اولا - قانون بأن يكون لعمال كل شركة او مؤسسة حق في ارباحها
يبلغ ٢٥٪ من هذه الارباح ، يوزع منها عليهم مباشرة ما يساوي ١٠٪
ويخصص ٥٪ للخدمات الاجتماعية والاسكان بالاتفاق بين ادارة الشركة
او المؤسسة ونقابة العمال ، كما توجه ال ١٠٪ الباقية لاداء خدمات
اجتماعية مركزية لهم .

وبهذا القانون يصبح للعامل بجانب اجره حقه العادل في نتيجة
عمله وفي توجيهه . وتصبح القوة العاملة في الوطن دعامة رئيسية من
التطوير ، وتأخذ مكانها كقوة طبيعية تتقدم معركة البناء الوطني .

على أن العامل - بالطبع - هو كل من يتقاضى اجرا عن عمله سواء
كان في سلك الموظفين على اختلاف درجاتهم ، او كان في سلك العمال
بالوصف المتعارف عليه .

ثانيا - قانون بأن يكون للعمال في كل شركة او مؤسسة عضوان
في مجلس ادارتها يجرى انتخابهما بالاقتراع السري العام ، ويكون احدهما
مثلا للعمال والثاني ممثلا للموظفين .

هذا ، ولا يزيد عدد اعضاء مجلس الادارة من سبعة اعضاء

ثالثا - قانون بالا تزيد المرتبات في اى شركة او مؤسسة عامة عن
... ٥ جنيه ، اى ٥ الف ليرة سورية في السنة ، شاملة لجميع العلاوات
والبدلات .

هذا ، عدا قانون وقعه رئيس الجمهورية ليطبق في الاقليم المصري
وحده ، وهو يقضى بأن تصل ضريبة الدخل في تصاعدها على الشرائح
العليا الى ٩٠٪ ، بعد أن يصل الدخل الى عشرة آلاف جنيه في السنة .

قانون توزيع الارباح

على عمال المؤسسات والشركات

باسم الامة - رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ، وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وتعديلاته ، وعلى ما ارتأه مجلس الدولة - قرر القانون الآتي :

المادة الاولى - يستبدل بنص البند ٢ من المادة ٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه النص الآتي : « ٢ - وتظل الاسهم اسمية » .

المادة الثانية - يستبدل بنص البند « ٥ » من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه النص الآتي : « بند ٥ - توزع الارباح المدة للتوزيع للشركة على الوجه الآتي :

(١) ٧٥ ٪ توزع على المساهمين .

(ب) ٢٥ ٪ تخصص للموظفين والعمال ويكون توزيعها على النحو التالي :

١ - ١٠ ٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الارباح على المساهمين ، ويتم التوزيع طبقا لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

٢ - ٥ ٪ تخصص للخدمات الاجتماعية والاسكان طبقا لما يقرره مجلس ادارة الشركة بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة .

٣ - ١٠ ٪ تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال ، وتحدد كيفية التصرف في هذه المبالغ وأداء الخدمات والجهة الادارية التي تتولاها او تشرف عليها بقرار من رئيس الجمهورية .

المادة الثالثة - يلغى البند ٣ من المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليها .

المادة الرابعة - على الشركات القائمة ان توفق اوضاعها طبقا لحكم المادة الاولى من هذا القانون خلال سنة من تاريخ العمل به .

المادة الخامسة - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم الجنوبي من تاريخ نشره .

قانون اشتراك العمال

في مجالس ادارات الشركات والمؤسسات

باسم الامة - رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ، وعلى ما ارتأه مجلس الدولة قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يجب الا يزيد عدد اعضاء مجلس ادارة اى شركة او مؤسسة على سبعة اعضاء ، من بينهم عضوان ينتخبان عن الموظفين والعمال فيها ، على ان يكون احدهما عن الموظفين والآخر عن العمال .

ويتيم انتخاب العضوين المذكورين بالاقتراع السرى المباشر تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، وتكون مدة العضوية لهما سنة تبدأ من اول يوليو .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتنظيم اجراءات الترشيح والانتخاب والقواعد الخاصة بهما .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في اقليمى الجمهورية من تاريخ نشره .

قانون الحد الأعلى للمرتبات

في الشركات والمؤسسات العامة (١٩ يوليه ١٩٦١)

باسم الأمة - رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٢ من الدستور المؤقت ، وعلى ما ارتأه مجلس الدولة - قرر القانون الآتي :

مادة ١ - لا يجوز أن يزيد على خمسة آلاف جنيه « خمسين ألف ليرة » سنويا . مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة المنتخب أو عضو مجلس الإدارة أو أى شخص يعمل فى أى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية بصفته موظفا أو مستشارا أو بأى صفة أخرى ، سواء صرفت إليه المبالغ بصفة مكافأة أو راتب أو بدل حضور أو بدل تمثيل أو بأى صورة أخرى ، ويبطل كل تقدير يتم على خلاف ذلك .

مادة ٢ - لا يخل حكم المادة السابقة بأى نص قانونى يقضى بتحديد الحد الأقصى بأقل من الحد الوارد بها .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى اقليمى الجمهورية من أول أغسطس سنة ١٩٦١ .

القانون الخاص بالضريبة التصاعدية

باسم الأمة - رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ، وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الايراد والقوانين المعدلة له وعلى ما ارتأه مجلس الدولة - قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه النص الآتى :

مادة ١١ - يحدد سعر الضريبة بعد استبعاد المبالغ المشار اليها فى المادة التاسعة من الايراد الكلى الصافى على الوجه الآتى :

الشريحة الاولى	لغاية ١٠٠٠ جنيه معفاة
للشريحة الثانية أكثر من	١٠٠٠ لغاية ١٥٠٠ بسعر ٨ %
للشريحة الثالثة أكثر من	١٥٠٠ لغاية ٢٠٠٠ » ٩ %
للشريحة الرابعة أكثر من	٢٠٠٠ لغاية ٣٠٠٠ » ١٠ %
للشريحة الخامسة أكثر من	٣٠٠٠ لغاية ٤٠٠٠ » ١٥ %
للشريحة السادسة أكثر من	٤٠٠٠ لغاية ٥٠٠٠ » ٢٥ %
للشريحة السابعة أكثر من	٥٠٠٠ لغاية ٦٠٠٠ » ٣٥ %
للشريحة الثامنة أكثر من	٦٠٠٠ لغاية ٧٠٠٠ » ٤٥ %
للشريحة التاسعة أكثر من	٧٠٠٠ لغاية ٨٠٠٠ » ٥٥ %
للشريحة العاشرة أكثر من	٨٠٠٠ لغاية ٩٠٠٠ » ٦٥ %
للشريحة الحادية عشرة أكثر من	٩٠٠٠ لغاية ١٠٠٠٠ » ٧٥ %
للشريحة الثانية عشرة أكثر من	١٠٠٠٠ » ٩٠ %

وتسقط كسور الجنيه من الايراد الكلى الصافى عند تطبيق السعر عليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويكمل به فى الاقليم المصرى اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٢ عن ايرادات ١٩٦١ والسنوات التالية ، ولوزير الخزانة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

بيان

السيد على صبرى وزير شئون رئاسة الجمهورية

(٢٠ يوليو ١٩٦١)

مقد السيد على صبرى وزير شئون رئاسة الجمهورية مؤتمرا صحفيا يوم ٢٠ يوليو ١٩٦١ اذاع فيه المذكرة التالية :

« ان وجود القطاع العام فى الاقتصاد أصبح امرا بالغ الحيوية اذا ما اريد اقامة مجتمع جديد قائم على الكفاية وبحميه العدل .

والقطاع العام يستمد ضرورته وقوته من ظروف التطور التاريخى ، كما يستمد هذه الضرورة والقوة من التطلع الواقعى الى اعتبارات المستقبل .

ومن ناحية ظروف التطور التاريخى ، فان الطريق الوحيد المفتوح الى التنمية امام الشعوب الجديدة المتطلعة الى الحياة الحرة الكريمة هى ضرورة اعتمادها على مدخراتها الوطنية فى تطوير حياتها .

ذلك ان هذا وحده هو طريق التنمية الحرة ، المستمدة من الواقع الوطنى ، والعاملة لصالحه .

ومن ناحية اخرى فان هذه المدخرات الوطنية لا بد من تعبئتها تعبئة واعية لتحقيق الهدف الوطنى فى التنمية .

ولقد كان لا بد لهذه الحياة الوطنية - على هدى من مبادئنا الاساسية - ان تحتفظ للفرد بكيانه وبحقه فى الخلق والتجديد ، وبحقه فى الملكية فى نطاق القانون ، باعتبار ان الهدف الكبير امامنا هو تحويل جميع المواطنين الى ملاك وتمكينهم جميعا من ممارسة هذا الحق المقدس .

لكذلك فلقد كان محتما من هنا ان تكون هناك قوة فعالة فى الميدان الاقتصادى ، تفتح المجالات وترتاد الآفاق على اوسع نطاق ممكن ، تستطيع مواجهة اعباء الخطة الشاملة وآمالها العريضة ، وكان لابد لهذه القوة الفعالة ، ان تكون قادرة على العمل بحيث تستطيع الوفاء بمسئولياتها ، كذلك كان لابد لها ان تكون متحررة من أى عامل من عوامل الاستغلال والانانية والاثرة .

وكانت هذه الاعتبارات كلها هي النتيجة التي أوجبت وجود القطاع العام وحتمت توسيعه وتدعيمه .

اعتبارات التطور التاريخي - كما قلنا - تحتم الاعتماد في التنمية على المدخرات الوطنية .

واعتبارات انتاج التنمية تحتم تعبئة المدخرات الوطنية وراء خطة شاملة يجرى العمل على أساسها .

واعتبارات توفير أقصى فرص النجاح لتنفيذ الخطة ، مع ترك الفرصة الحرة للمجهود الفردي على أساس من عدم الاستغلال تحتم أن توجد بالدرجة الأولى قوة فعالة تمثل مقدمة الاندفاع الى الهدف وهي القطاع العام .

وعلى الجانب الآخر من الصورة فان القطاع العام بجانب دوره الانتاجي ، هو ميزان ثابت من موازين العدل سواء من ناحية مشاركة الامة في ملكية وسائل الانتاج ، أو مشاركة الامة في عائدات هذا الانتاج .

فالقطاع العام هو ملكية الشعب ، ملكية الامة ، بل انه من هذا المعنى ، ومن هذا المدن . ثم صك كلمة « التأميم » ، فالتأميم هو ملكية الامة ، ذلك هو المعنى الحر للكلمة ، وهو المعنى الواقعي لها .

وملكية الامة بمجموعها ، لجزء هام ومؤثر من وسائل الانتاج يكفل لها أن توجه العمل الوطني ، ليكون تلبية صادقة لاحتياجاتها .

وملكية الامة بمجموعها ، لجزء هام ومؤثر من عائدات الانتاج ، يكفل توسيع العمل الوطني باستمرار ، واتاحة فرصة العمل للأجيال الجديدة من ابنائنا ، الذين نتطلع اليهم بالحب ، ونريد لهم الامان في مستقبلهم ، متمثلا في فرصة كريمة متكافئة يتصلوها حق العمل لكل قادر عليه .

وبجانب توسيع نطاق العمل الوطني وبجانب زيادة الانتاج تلبية لاحتياجات الشعب ، وبجانب فتح فرص العمل أمام الشباب ، المتقدم الى الحياة بأمل وشرف ، فان هذا كله سوف يتيح الامكانيات اللازمة لتوفير الخدمات الضرورية ، التي يمكن بها أن يصبح مجتمعا فعلا متماثلا مع الشعوب الذي ننادي به ، وهو : مجتمع تفرغ عليه الرفاهية .

والقطاع العام بهذه القوة ، وبهذه الاهداف ، يمكن الشعب أيضا من أن يحمي نفسه من الاستغلال ، فانه في الوقت الذي نضع فيه الميزان بين حق المجتمع ، وحق الفرد ، يمنح المجتمع من الضمانات الكبيرة ،

ما يكفل مع الاستغلال وما يكفل الحيلولة دون تسلل فئة من المواطنين على ايرئاق الغالبية ، ومن ثم توجيه الانتاج وعائدات الانتاج الى صالحهم وحدهم على حساب المجموع .

ومن هنا فان القطاع العام ، ليس طريقا الى مصادرة الملكية ، وانما هو طريق الى توسيع قاعدتها .

كذلك فان القطاع العام ليس وسيلة للسيطرة من جانب اداة الحكم ، وانما هو وسيلة لوضع مقاليد الامور في يد الشعب باعتباره صاحب هذا القطاع العام ومالكه وباعتباره أن اداة الحكم ليست الا ارادة شعبية ولا سند لها غير هذه الارادة الشعبية .

واداة الحكم في حقيقة امرها ليست سلطة عليا فوق الشعب ، وانما هي اداة في يده يحقق بها ارادته ، بوصفها الجهاز التنفيذي لمشيئته الشعبية .

وينبع من هذا انه ينبغي أن ينظر الى توسيع القطاع العام باعتباره حقاً لكل المواطنين ، وانه ليكون من الخطأ الفادح ان يتصور أحد أن دافع القطاع العام هو أن يكون عقوبة لبعض الافراد .

ان ملكية الشعب لجزء كبير من وسائل الانتاج ، ومن عائدات هذا الانتاج ، أكبر هدفاً ، وأسمى أملاً ، من أن تكون عملاً من أعمال الانتقام ، فان الشعوب ، خصوصاً هذا الشعب العريق النبيل في هذه الجمهورية العربية المتحدة ، التي لاتوجه الى الانتقام جهودها ، وانما الحق هو ما تنشده ، والفرصة المتكافئة هي ما تسعى اليه ، وأملها العظيم كله ، في يوم تتحقق لها فيه الكفاية والعدل .

قرار بقانون

رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١

قانون تأميم ١٤٩ شركة

باسم الأمة - رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٢ من الدستور المؤقت .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرروا القانون الآتي :

مادة ١ - تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين في اقليمى الجمهورية ، كما تؤمم الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون ، وتؤول ملكيتها الى الدولة .

مادة ٢ - تتحول أسهم الشركات ودعوس اموال المنشآت المشار اليها الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنوياً ، وتكون السندات قابلة للتداول في البورصة ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات ان تستهلك هذه السندات كلياً او جزئياً بالقيمة الرسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية ، وفي حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين على الأقل .

مادة ٣ - يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر اقفال ببورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون . فاذا لم تكن الاسهم متداولة في البورصة ، او كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيزى على ان يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها باى وجه من اوجه الطعن . كما تتولى هذه اللجان تقويم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة . . .

مادة ٤ - تظل الشركات والبنوك المسار إليها في المادة الاولى محتفظة بشكلها القانوني عند صدور هذا القانون وتستمر الشركات والبنوك والمنشآت المشار إليها في مزاولة نشاطها ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية ادماج اى شركة أو بنك أو منشأة منها في شركة أو بنك أو منشأة أخرى .

مادة ٥ - يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتحديد الجهة الادارية المختصة بالاشراف على كل شركة أو منشأة من الشركات أو المنشآت المشار إليها .

مادة ٦ - يجوز للجهة الادارية المختصة بالنسبة للشركات والبنوك الخاضعة لاحكام هذا القانون ان تمفئ العضو المنتدب لآى شركة منها أو رئيس وأعضاء مجلس ادارتها كلهم أو بعضهم وتعين مجلس مؤقت أو عضو منتدب أو مندوب له سلطات مجلس الإدارة ، وذلك لحين تشكيل مجلس الإدارة الجديد . كما يجوز لها بالنسبة للمنشآت المشار إليها اعفاء مدير المنشأة وتعين غيره . كما يجوز لها تأجيل أداء ديون والتزامات الشركات والمؤسسات التى تخضع لاحكام هذا القانون لمدة اقصاها ثلاثة اشهر .

وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب في المسائل التى تعتبر اصلا من اختصاص مجالس الإدارة وكذلك قرارات مديرى المنشآت لتصديق الجهة الادارية المختصة .

مادة ٧ - يصدر وزير الاقتصاد التنفيذى في كل من اقليمى الجمهورية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

جدول الشركات المؤممة

١٧ بنكا - ١٧ شركة تأمين - شركة الاسكندرية لتجارة الاخشاب
.. الشركة المصرية للاخشاب والمهمات - شركة باسيلي باشا للاخشاب -
الشركة التجارية الصناعية للاخشاب ومواد البناء (فاباس) - شركة
مصر للتجارة الخارجية - شركة اسمنت بورتلاند بحلوان - شركة
اسمنت بورتلاند طره المصرية - شركة أبو زعبل وكفر الزيات للاسمدة
والمواد الكيماوية - الشركة المصرية للمواسير والمصنوعات من الاسمنت
المسلح (سيجوارت) - شركة اسكندرية لاسمنت بورتلاند - شركة
المصنع الاهل للمواسير والاعمدة من الاسمنت المسلح (صيفر) - الشركة
المالية والصناعية المصرية - شركة النحاس المصرية - شركة الدلتا
للصلب - شركة مسابك طناس - الشركة الاهلية للصناعات المعدنية -
شركة القاهرة للمنتجات المعدنية - شركة ترام الاسكندرية - مسابك
محرم بك - جاسات البلاج - شركة ملاحات البحر الابيض - شركة
أتوبيس الصعيد - شركة أتوبيس الغربية « تحت الحراسة » - شركة
أتوبيس البحيرة « تحت الحراسة » - شركة أتوبيس جنوب القنال
« تحت الحراسة » - شركة المنيا والبحيرة لنقل البضائع - شركة
الشمال للنقل - شركة مياه الاسكندرية - شركة الكهرباء المصرية « شبرا
الخيمة » - شركة اراضى الدلتا المصرية والانفستمنت ليمتد بالمعادي -
شركة الكابلات الكهربائية - شركة الكراكات المصرية « توصية » -
شركة مساهمة البحيرة - شركة فنادق الوجه القبلى - شركة فنادق
مصر الكبرى - شركة وادى كوم امبو الشركة المصرية لبورصة مينا
البصل التجارية - الشركة المصرية المتحدة للملاحة البحرية - الشركة
العامة للملاحة البحرية

قانون اشتراك القطاع العام

في (٩١) شركة

قرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١.

باسم الأمة - رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

قررنا القانون الآتي :

مادة ١ - يجب ان تتخذ كل من الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون شكل شركة مساهمة عربية وأن تساهم فيها احدى المؤسسات العامة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال .

مادة ٢ - على الشركات والمنشآت المشار اليها ان توفق اوضاعها مع احكام هذا القانون في مهلة اقصاها ستة اشهر من تاريخ صدوره ويجوز عند الانقضاء تخفيض حصة كل مساهم أو شريك في رأس المال بمقدار النصف .

مادة ٣ - يحدد قيمة رأس المال على اساس سعر السهم حسب آخر افعال ببورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون . واذا لم تكن الاسهم متداولة في البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور ، فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة اعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذي على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن .

كما تتولى هذه اللجان تقويم رأس مال المنشآت غير المتخذ شكل شركات مساهمة .

مادة ٤ - تؤدي الحكومة قيمة الحصة التي تساهم بها المؤسسات

العاملة في رأس مال الشركات والمنشآت المشار إليها بموجب سندات اسمية على الدولة بفائدة ٤٪ سنوياً لمدة خمس عشرة سنة وتكون السندات قابلة للتداول ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية وفي حالة الاستهلاك الجزئي يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد بشهرين .

مادة ٥ - يصدر رئيس الجمهورية قراراً بتحديد الجهة الإدارية المختصة بالإشراف على كل من الشركات والمنشآت المشار إليها .

مادة ٦ - يجوز للجهة الإدارية المختصة بالنسبة للشركات المشار إليها أن تعفى العضو المنتدب لأي شركة منها أو رئيس وأعضاء مجلس إدارتها كلهم أو بعضهم وتعيين مجلس مؤقت أو عضو منتدب أو مندوب له سلطات مجلس الإدارة ، وذلك لحين تشكيل مجلس الإدارة الجديد . كما يجوز لها بالنسبة للمنشآت المشار إليها إعفاء مدير المنشأة وتعيين غيره ، كما يجوز لها تأجيل أداء ديون والتزامات الشركات والمؤسسات التي تخضع لأحكام هذا القانون لمدة أقصاها ثلاثة أشهر . وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب في المسائل التي تعتبر أصلاً من اختصاص مجلس الإدارة وكذلك قرارات مدير المنشأة لتصديق الجهة الإدارية المختصة .

مادة ٧ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه « خمسة آلاف ليرة » ولا تجاوز الألفي جنيه « عشرين ألف ليرة » أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

جدول الشركات المؤممة

شركة الاساسات الميكانيكية « فيبرو » - شركة اطلس للاسفال
 العامة ومواد البناء - الشركة المساهمة المصرية لانشاء الطرق - الشركة
 المساهمة المصرية للمقاولات «العبد باشا سابقا» - شركة المقاولات
 المتحدة - شركة المقاولات المصرية «مختار ابراهيم» - شركة النيل
 للاسفال - شركة الهندسة العمومية - الشركة المصرية للمباني الحديثة
 (الشمس) - شركة الهندسة للصناعات والمقاولات العمومية (عثمان
 أحمد عثمان وشركاه) - شركة سبيكو - شركة فهمى كامل وعلى حسن
 للطرق - شركة أحمد أحمد بكير - شركة أبناء محمد عبد الفتاح -
 شركة حسن علام للطرق - شركة رشاد طه ونس للطرق - شركة على
 ضيف للمقاولات - شركة مصطفى حامد للمقاولات - شركة بهرنه
 للتجارة - شركة البحر الابيض المتوسط لمعموم التجارة - الشركة
 الفرنسية المصرية للواردات - شركة المصرف المصرى للصادرات
 والواردات - شركة الواردات والصادرات السودانية - شركة التجارة
 والتبادل للشرق الاوسط - شركة التبادل التجارى - شركة يونيناس
 التجارية والمالية - شركة ثابت اخوان - شركة الائتمان التجارية -
 الشركة المصرية للتجارة الخارجية - شركة زوزو للتصنيع والتجارة
 العالمية - شركة التوكيلات العربية الهندسية - شركة داود روفيه -
 شركة الكونوار التجارى الاسكندر - شركة حلاجى الاقطان المصرية -
 شركة حلاجة الاقطان والتصدير - شركة حليج الوجه القبلى - شركة
 بيرج تاناليان - شركة معامل الحليج والزيوت المتحدة - شركة الفريفة
 للحليج - شركة الحلاجة الاعلى - شركة اقطان كفر الزيات - شركة
 مصر لحليج الاقطان - شركة مصانع يس للزجاج - شركة صناعة الطحن
 بالاسكندرية - الشركة المصرية للمطاحن وتخزين القلال - شركة الصنع
 المصرى للاغذية المحفوظة (قها) شركة ي.ق لافوداكس - الشركة
 التجارية المصرية - شركة مصانع روتبرنت - شركة مطابع محرم (شفتو
 وشركاه) - الشركة المصرية للمنتجات الكهربائية - شركة مصانع اسكندر
 (سربانكس) - شركة معمل نصار - شركة معامل الفا - شركة اخوان
 كوتاريللى - شركة وتك ليمتد - شركة مصنع السجائر المصرية
 * توكوس * - الشركة المصرية للدخان والسجائر (سجائر البستاني
 سابقا) - الشركة المستقلة المصرية للبترول - شركة الانجلو اجيشيان

(اويل فيليز) - شركة مصنع الاسكندري لنسج الحرير الصناعي والطبيعى (ليوجى فوناندو بلغارو) - شركة مصانع الشوربجى - شركة كوستى زين يواكيه وجلو وشركاه - شركة البطالين المصرية (فلتس وشركاه) شركة محلات هانو الكبرى - شركة شيفيلد وشركاه (المراكى وطلحان وشركاهم خلفاء) - شركة عبد القادر المراكى وشركاه (جانيبو سابقا) شركة الاهرام لسبك المعادن (جانيبو سابقا) - شركة فيلبس اوريانت - شركة النيل الهندسية والتجارية المتحدة (يونيل) - شركة انجيل التجارية - شركة التبريدات المصرية - شركة تلج غمره (احمد حمزه وشركاه) - شركة مصنع ادوات صحية ومواسير المياه الزهر (ارمنيان) .

تحديد ملكية الفرد فى ١٥٩ شركة

قرار بقانون ١١٩ لسنة ١٩٦١

باسم الأمة - رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى ما اقرته مجلس الدولة

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - لا يجوز لأى شخص طبيعى او معنوى أن يمتلك فى تاريخ صدور هذا القانون من أسهم الشركات المبينة فى الجدول المرافق لهذا القانون ما تزيد قيمته السوقية عن ١٠,٠٠٠ جنيه « ١٠٠,٠٠٠ ليرة » وتؤول الى الدولة ملكية الاسهم الزائدة ، وتؤخذ هذه الزيادة من كل نوع من الاسهم بنسبة القيمة الزائدة الى القيمة الكلية للاسهم ، وبحيث تعادل هذه القيمة عددا صحيحا من الاسهم . ولا تسرى احكام هذه المادة على الاسهم التى تملكها الهيئات والمؤسسات العامة .

مادة ٢ : تحدد قيمة الاسهم التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقا للمادة السابقة بسعر اقفال آخر يوم تم فيه تعامل فى بورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون. فاذا كانت الاسهم غير متداولة بالبورصة ، او كان قد مضى على آخر تعامل فيها مدة تزيد عن ستة اشهر ، فتقوم بتحديد سعرها لجان من ثلاثة اعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف ، وتصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها باى وجه من أوجه الطعن .

مادة ٣ : تسدد الحكومة قيمة الاسهم التى آلت ملكيتها اليها بموجب سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤ ٪ سنويا ، وتكون السندات قابلة للتداول ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات ان تستهلك هذه السندات كليا أو جزئيا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية ، وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين .

مادة ٤ : يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتحديد الجهة الادارية المختصة بالاشراف على كل من الشركات المشار اليها .

مادة ٥ : يجوز للجهة الادارية المختصة بالنسبة للشركات المشار اليها ان تعفى العضو المنتدب لآى شركة منها أو رئيس وأعضاء مجلس ادارتها كلهم أو بعضهم وتعيين مجلس مؤقت أو عضو منتدب أو مندوب له سلطات مجلس الادارة وذلك لحين تشكيل مجلس الادارة الجديد ، وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب في المسائل التي تعتبر أصلا من اختصاص مجلس الادارة لتصديق الجهة الادارية المختصة .

كما يجوز لها تأجيل اداء ديون والتزامات الشركات والمؤسسات، التي تخضع لاحكام هذا القانون لمدة اقصاها ثلاثة اشهر .

مادة ٦ : اذا كانت الاسهم التي ألت ملكيتها الى الحكومة وفقا للمادة الاولى مودعة لدى بنك أو غيره من المؤسسات بصفة تأمين ، فتحل محلها قانونا السندات المصدرة مقابلها وفقا للمادة الثالثة .

مادة ٧ : يعاقب بالحبس كل من قام بعمل يكون من شأنه تعطيل احكام المادة الاولى وتصادر الاسهم التي كان يجب ان تؤول ملكيتها الى الحكومة .

مادة ٨ : يصدر وزير الاقتصاد التنفيذى فى كل من الاقليمين. القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٩ : ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

الجدول :

شركة مصر للحريز الصناعى - شركة الغزل الاهلية المصرية -
شركة الاسكندرية للغزل والنسيج - الشركة المصرية للمنسوجات
والطباعة - شركة المحلة الصناعية للحريز والقطن - شركة اتحاد
صناعات المنسوجات الممتازة ستيا - الشركة المتحدة للغزل والنسيج -
الشركة المصرية نزهة للغزل والنسيج - شركة مصر صباغى البيضضا -
الشركة العربية للغزل والنسيج - شركة سيوف للنسيج والتجهيز -
شركة سباهى الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات - الشركة المصرية
الحديثة للغزل والنسيج الرفيع - الشركة المصرية لغزل ونسيج الصوف
(بوليتكس) - شركة المحمودية للغزل والنسيج الرفيع - شركة مصر لنسيج
الحريز - شركة الشرق للغزل والنسيج - شركة صباغى باكوس -

الشركة الاهلية للبطاطين والاقمشة الصوفية - الشركة المصرية للفلز
المكتف - شركة الطويل للفلز والنسيج - شركة النيل للفلز الرفيع -
شركة كتان الشرق الصناعية - شركة منازل الصوف المصرية - شركة
مصر للفلز والنسيج بالمحلة - شركة النيل للمنسوجات - شركة
الاصواف والمنسوجات (واتكو) شركة الاهرام للفلز والنسيج (الحراكي)
شركة سمافيه الصناعية للفلز والنسيج - الشركة المصرية لصباغة
وتحويل المنسوجات (المصبغة الفرنسية) - شركة اسفينكس وهـ.
سفاريان وشركاه - شركة طنطا للكتان والزيتون - شركة مصانع الغزال
المصرى - شركة مصبغة غمرة - شركة المصنع المصرى للمنسوجات
(كابو) - شركة مصنع المنسوجات العربية (متكسة) - الشركة المصرية
لصناعة السيزال (افرينو) - شركة النصر للفلز والنسيج بولتكس -
شركة عقيل للفلز الرفيع - الشركة المصرية لصناعة المنسوجات -
شركة مصر للفلز والنسيج الرفيع من القطن المصرى - شركة كاسترو
اخوان وشركاهم - شركة نوجا للفلز والتريكو - الشركة الاهلية
للمنسوجات (ممفيس) - الشركة التجارية الامبراطورية - الشركة
المصرية التجارية المالية - الشركة المصرية المالية للتجارة والصناعة -
شركة المحارث الهندسية - شركة الدلتا الهندسية - شركة النقل
والهندسة - شركة الصناعة والتجارة المصرية (سيكو) - الشركة
الكيمياوية الصناعية التجارية - شركة المشروعات الهندسية والتجارية -
الشركة المصرية للقطن والفلز والتجارة (تحت الحراسة) - شركة
التسليفات التجارية - شركة سجابر نسطور جاناكليس - شركة سجابر
سالونيك - شركة المضارب المصرية للأرز - شركة مضارب الارز ومطاحن
الغلال المصرية - شركة مضارب الارز برشيد والاسكندرية - شركة
البحيرة للأرز والزيتون - شركة زيوت كرموز - شركة النشا الاهلية -
شركة التبريدات السريعة والتصدير (افركس) - شركة السكر والتقطير
المصرية - شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت - شركة مضارب الارز
المصرية الحديثة - شركة طنطا للكتان والزيتون - الشركة المساهمة
المتحدة المصرية لمعامل ومخازن الثلج والتبريد - شركة منتجات النشل
شركة معاصر الزيوت النباتية والمصابين - شركة مصانع الزيوت والصابون
(ناف عماد) - شركة مصانع الصابون والمواد الفلثائية (كحلا) -
شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها - الشركة الشرقية استرن
كوميانى - شركة ويلس وشركاه بورسعيد - الشركة المساهمة المصرية
للأحذية (بلتا) شركة مصانع الكاوتشوك الاهلية (نارويين) - الشركة
المصرية لصناعة الكاوتشوك والاحذية (افرينو) - شركة البلاستيك
الاهلية - شركة صناعات البلاستيك والكهرباء المصرية - شركة الورق

الاهلية - الشركة المصرية لصناعة الورق التعمية (كرافت) - شركة مصنع اسكندرية للزجاج والصيني - شركة الملح والصودا - شركة الورق للشرق الاوسط (سيمو) شركة مصنع الشمس للزجاج والبلاور - الشركة العامة لصناعة الورق (راكتا) شركة تحويل الورق (كونفرتا) - شركة بولدين أودينت للبطلويات - شركة البويات والصناعة الكيماوية - شركة المنتجات الصالية - شركة مصر لصناعة الكيماويات - الشركة المصرية للاسمدة والصناعات الكيماوية - الشركة العامة لانتاج الحراريات والفخار .

شركة النوشادر والمواد الكيماوية - شركة الصناعات الكيماوية (كيما) - شركة المصانع المصرية للوازم المعمارية والصناعية (سابى) - شركة المصانع المصرية للسنفرة وأدوات التجليخ ومشتقاتها - شركة النصر لصناعة الاكلام ومنتجات الجرافيت - شركة مصر لصناعة معدات الغزل والنسيج - شركة المنشآت المعدنية المصرية (ايجميت) - شركة التعدين المصرية (ايدبال) الشركة المصرية للتعدين والانشاءات الميكانيكية - شركة التوريدات المعمارية والهندسية (نقولا دياب وأولاده) - شركة الاسكندرية للتغليف الصناعى - الشركة المصرية للتغليف الاقتصادى - شركة الاعمال الهندسية البورسعيدية - شركة المنتجات والتعبئة المصرية - الشركة العامة للثروة المعدنية - الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات - الشركة المصرية لمنتجات الرمال السوداء - الشركة المصرية لتعدين والمنجنيز - شركة الصناعات والمنتجات المعدنية - شركة المخازن الهندسية المصرية - شركة مخازن البنود - شركة المباني الممتازة - شركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح - شركة الطوب الرملى بالقاهرة - الشركة المصرية الجديدة - شركة اراضى ابوقير المساهمة - الشركة المساهمة المصرية لاراضى البناء (حلقائق الاهرام) الشركة الجعفرية للصناعات وللزراعة - شركة المباني والاعمال المصرية - الشركة القبرية العقارية - شركة سيدى سالم - الشركة العمومية للهندسة والتبريد (جيركو) - شركة كاريو مصر - شركة كولدير - شركة الكهرباء المركزية - الشركة المصرية لتكوير البترول وتجارته - شركة تنمية الصناعات الكيماوية - شركة مصر للمستحضرات الطبية - شركة اما للصناعات الكيماوية والادوية - شركة الاهرام للمستحضرات الطبية والكيماوية - شركة معامل ادوية سيفاروم - شركة معامل ادوية هليو بوليس - شركة معامل ادوية دوشى - شركة محطات شيكوريل - شركة سليم وسمعان صيدناوى - شركة بيع المصنوعات المصرية - شركة الازياء الحديثة بنزاويون - شركة مصانع ملابس شركة سليم وسمعان صيدناوى - محطات شملا الكبرى - محطات أوروكو - محطات الخروطى .

تنظيم منشآت تصدير القطن

قرار بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١.

باسم الأمة - رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم منشآت تصدير
القطن من الاقليم الجنوبى .

وعلى ما اقرته مجلس الدولة .

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - كل منشأة تزاول تجارة تصدير القطن فى الاقليم
الجنوبى يجب أن تتخذ شكل شركة مساهمة عربية لا يقل رأس مالها
عن ٢٠٠,٠٠٠ جنيه (مائتى الف جنيه) وأن تكون إحدى الهيئات أو
المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى مساهمة فيها بحصة لا تقل
من ٥٠ ٪ من رأس المال .

مادة ٢ - على منشآت تصدير القطن المقيدة باتحاد مصدرى
الاقطان فى الاقليم الجنوبى أن توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون
فى مهلة أقصاها ستة أشهر من تاريخ العمل به .

مادة ٣ - يجوز لوزير الاقتصاد فى الاقليم المصرى بالنسبة
للمنشآت المشار إليها أن يعفى العضو المنتدب أو رئيس وأعضاء مجلس
الإدارة كلهم أو بعضهم أو مدير المنشأة وتعيين مجلس مؤقت أو عضو
مجلس إدارة منتدب أو مندوب له سلطات مجلس الإدارة أو مدير ،
وذلك لحين تشكيل مجلس الإدارة الجديد . وتخضع قرارات المجلس
المؤقت أو العضو المنتدب أو المندوب فى المسائل التى تعتبر أصلا
من اختصاص مجلس الإدارة ، وكذلك قرارات مدير المنشأة لتصديق
وزير الاقتصاد .

المادة الثانية : يضاف الى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المشار
اليه المواد التالية :

مادة ٣ مكرر : تتولى تقييم الحصصة التي تساهم بها الحكومة في رأس مال المنشآت المشار إليها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها قرار من وزير الاقتصاد التنفيذي ، على أن يرأس كل لجنة مستشار من محكمة الاستئناف وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها ، وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .

مادة ٣ مكرر ١ : تؤدى الحكومة قيمة الحصصة التي تساهم بها في رأس المال بموجب سندات اسمية على الدولة بقائدة ٤ ٪ سنوياً لمدة خمس عشرة سنة ، وتكون السندات قابلة للتداول بالبورصة ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين ولا يمتد بأى إجراء أو اتفاق تم على خلاف ذلك .

المادة الثالثة : ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

نقل ملكية منشآت مكابس القطن الى الدولة

قرار بقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦١

باسم الأمة ،

رئيس الجمهورية بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت .

وعلى القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن انتقال ملكية منشآت
كبس القطن الى الدولة .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتى :

المادة الاولى : يستبدل بنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ المشار اليه النص الآتى : « المادة الثالثة - تحول اسهم الشركات المشار اليها بالمادة الاولى الى منندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة ، وبفائدة سنوية قدرها ٤ ٪ سنويا . وتحدد قيمة كل سند على أساس قيمة التصفية التى تحددها لجنة تشكل من : رئيس محكمة استئناف اسكندرية رئيسا ، وممثلان الرأى لوزارة الاقتصاد ومندوب يعينه وزير الاقتصاد وعضوين .

ولا يجوز ان تجاوز قيمة التصفية سعر السهم حسب اقفال بورصة القاهرة فى يوم ٨ يوليو سنة ١٩٦١ ، وتصدر اللجنة قراراتها فى مدة لا تتجاوز اربعة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون وتكون قرارات اللجنة نهائية ، وغير قابلة للطعن بأى وجه من أوجه الطعن . وتكون السندات قابلة للتداول اعتبارا من التاريخ الذى يحدده بقرار من وزير الاقتصاد .

المادة الثانية : ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الاقليم الجنوبى من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦١ .

اسقاط التزام مرفق ترام القاهرة

قرار بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١

بسم الأمة - رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ، وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن التزامات المرافق العامة والقوانين المعدلة له ، وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة ، وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ، وعلى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف الشركات والمؤسسات العامة ، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩. باشاء مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة والقرارات المعدلة له ، وعلى عقد الالتزام البرم بين الحكومة المصرية وبين شركة ترام القاهرة في ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤ والعقود والاتفاقيات المرتبطة والكاملة له وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ، قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يسقط طبقاً لأحكام هذا القانون التزام استغلال مرفق النقل العام للركاب بالترام والترولى باس بمدينة القاهرة الذى كانت تتولاه شركة ترام القاهرة .

مادة ٢ - تؤول الى مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة كافة منشآت المرفق المشار اليه وكذا الاموال المرتبطة والكاملة والمنتمية له وتولى مؤسسة النقل العام ادارته .

مادة ٣ - ينقل الى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة جميع عمال الشركة المشار اليها الذين كانوا قائمين بالعمل في المرفق في تاريخ العمل بهذا القانون . واستثناء من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه يعين في مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة الموظفون القائمون بالعمل في المرفق الذين تختارهم وتحدد مرتباتهم لجنة تشكل بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية التنفيذى وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون . ويعتمد وزير الشؤون البلدية والقروية التنفيذى قرارات هذه اللجنة .

مادة ٤ - يجب على كل شخص طبيعى او اعتبارى موجود

بالجمهورية العربية المتحدة وعلى كل شخص يتمتع بحسنيتها ولو كان بالخارج تقديم كافة المصلومات والبيانات والإحصاءات والأوراق والمستندات التى يطلبها وزير الشؤون البلدية والقروية التنفيذى .

مادة ٥ - تشكل بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية التنفيذى لجنة تختص بتحديد وتقييم جميع التزامات الشركة الناشئة عن استغلال المرفق والحقوق التى لا تؤول دون مقابل طبقا للمادة الاولى من هذا القانون وتخصم هذه الالتزامات من الحقوق . ويعتبر قرار اللجنة فى هذا الشأن حكما واجب التنفيذ ونهائيا غير قابل للطعن فيه باى طريق من طرق الطعن .

مادة ٦ - تشكل اللجنة المشار اليها فى المادة السابقة من مستشار من مجلس الدولة رئيسا وعضو يختاره وزير الشؤون البلدية والقروية التنفيذى وآخر تختاره الحراسة العامة على اموال البلجيكيين .

مادة ٧ - يعتبر باطلا كل عقد أو تصرف أو اجراء يتم على خلاف احكام هذا القانون .

مادة ٨ - يعاقب على مخالفة احكام هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٩ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره وعلى وزير الشؤون البلدية والقروية التنفيذى اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

اسقاط التزام شركة ليون

قرار بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١

باسم الامة - رئيس الجمهورية .

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ، وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ في شأن التزامات المرافق العامة والقوانين المعدلة له ، وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ، وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة ، وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن تعيين وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة ، وعلى عقد الالتزام الخاص بشركة ليون وشركاه الاسكندرية وجميع الانفاقات والمكائبات المكملة له ، وعلى ما اقرته مجلس الدولة ، قرر القانون الاتي :

مادة ١ - يسقط طبقا لاحكام هذا القانون التزام استغلال مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية الذي كانت تتولاه شركة ليون وشركاه الاسكندرية .

مادة ٢ - تنشأ مؤسسة عامة بالاقليم المصري تسمى مؤسسة الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية ويكون لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة وتعتبر اموالها من جميع الوجوه اموالا عامة ويكون مقرها مدينة الاسكندرية .

مادة ٣ - تؤول الى هذه المؤسسة جميع اموال وحقوق وموجودات الشركة المنسار اليها الخاصة بادارة مرفق توليد وتحويل وتوزيع الطاقة الكهربائية وكذلك جميع المرافق المرتبطة بها والمنتمية او المكملة لها وتؤولي المؤسسة ادارة هذه المرافق واستغلالها وفقا لاحكام هذا القانون .

مادة ٤ - يتولى ادارة المؤسسة مجلس ادارة ومدير ، ويؤلف مجلس الادارة من : - ١ - وكيل الوزارة للشئون البلدية بمحافظة الاسكندرية رئيسا - ٢ - ممثل عن وزارة الشئون البلدية والقروية بالاقليم المصري - ٣ - ممثل عن لجنة كهرباء الجمهورية العربية - ٤ - ممثل عن وزارة الصناعة - ٥ - رئيس ادارة الفتوى والتشريع

لمصالح الحكومة بالإسكندرية - ٧ - عدد من الاعضاء لا يزيد عن ثلاثة من المهتمين بشئون الكهرباء يصدر بتعيينهم قرار من وزير الشئون البلدية والقروية وذلك لمدة سنتين قابلتين لتجديد الاعضاء .

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماته أو خبرته من الموظفين . ويصدر بتحديد مكافأة عضوية مجلس الإدارة قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٥ - مجلس إدارة المؤسسة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ، وله على الخصوص - ١ - وضع برنامج لتجديد عملية الكهرباء والغاز وتقويتها وتوسيعها لكل خمس سنوات ومتابعة سير تنفيذ المشروعات في مراحلها المختلفة - ٢ - الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للمؤسسة وتعديله وعلى الحساب الختامي - ٣ - تحديد سعر التيار الكهربائي والغاز المورد للحكومة وللهيئات المختلفة وللأفراد أو يكون هذا التحديد مرة واحدة كل خمس سنوات إلا إذا اقتضت الضرورة الى إعادة النظر خلال هذه المدة - ٤ - التعاقد على شراء الكهرباء وبيعها مع اصحاب الشبكات داخل حدود المدينة وخارجها - ٥ - اعتماد عمليات البيع والشراء والتكليف بأعمال عن طريق المعارسة أو المناقصات المحدودة اذا زادت القيمة على خمسة آلاف جنيه - ٦ - اعتماد المقاييس والعطاءات عن الأعمال والشتريات عن طريق المناقصة العامة اذا زادت قيمتها على عشرين ألف جنيه - ٧ - وضع اللوائح الداخلية للمؤسسة وبيان فيها بوجه خاص اختصاصات مدير المؤسسة والنظم الخاصة بالموظفين والعمال والشئون المالية والإدارية والفنية للمؤسسة دون التقييد بالقواعد الجارية - ٨ - تكوين المال الاحتياطي - ٩ - الموافقة على عقد القروض اللازمة لتمويل مشروعات المؤسسة - ١٠ - النظر في المسائل التي لا تدخل في اختصاص المدير العام وفقا لاحكام اللائحة الداخلية وغيرها من المسائل التي يطلب وزير الشئون البلدية والقروية ادراجها في جدول أعمال المجلس .

مادة ٦ - يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه مرة كل شهر على الأقل وكلما رأى الرئيس ضرورة لذلك ، ولا يكون الاجتماع صحيحا الا بحضور خمسة أعضاء على الأقل . وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وان تساوت يرجح الرأي الذى ينضم اليه الرئيس . وتدون المناقشات في القرارات في محضر يوقعه الرئيس . وترسل محاضر الجلسات وقرارات مجلس الإدارة الى وزير الشئون البلدية والقروية بالأقليم المصرى خلال اسبوع من تاريخ صدورها . ولا تكون نافذة

الا بعد موافقته او فوات مدة خمسة عشر يوما من تاريخ وصولها اليه
دون الاعتراض عليها .

وترسل محاضر الجلسات وقرارات مجلس الادارة الى وزير
الشئون .

مادة ٧ - تعتمد اللائحة الداخلية للمؤسسة بقرار من وزير الشئون
البلدية والقروية بالاقليم المصرى .

مادة ٨ - يكون للمؤسسة مدير عام يصغر بتعيينه وتحديد
مكافاته قرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح وزير الشئون البلدية
والقروية بالاقليم المصرى ولحين تمام اجراءات هذا التعيين لوزير
الشئون البلدية والقروية ان يندب من يقوم باستلام وإدارة المرفق
المذكور ويكون لهذا المندوب سلطة المدير العام .

مادة ٩ - يشرف على المؤسسة مديرها العام وهو الذى يمثلها
أمام القضاء وفى صلاتها بالغير وتكون له الاختصاصات المحددة فى القانون
رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه وعلى المدير أن يقدم الى مجلس الادارة
كل ثلاثة أشهر تقريراً دورياً عن سير العمل بالمؤسسة وعن حالتها المالية
ويقوم باعداد مشروع الميزانية ويعرضه على مجلس الادارة قبل انتهاء
السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل كما يقدم خلال الثلاثة الأشهر
التالية لانقضاء هذه السنة الحساب الختامى مشفوعاً بتقرير المراقب
المالى للمؤسسة ويبلغ مجلس الادارة وزير الشئون البلدية والقروية
للاقليم المصرى هذه التقارير أولاً بأول .

مادة ١٠ - يقوم بمراجعة حسابات المؤسسة مراقب مالى يصدر
بتعيينه وتحديد مكافاته قرار من مجلس الادارة وذلك دون اخلال برقابة
ديوان المحاسبات على الشئون المالية للمؤسسة .

مادة ١١ - تتكون موارد الميزانية من : ١ - إيرادات المؤسسة
من ادارة واستغلال مرفق توليد الكهرباء ٢ - الاعانات والهبات التى
يقرر مجلس الادارة قبولها ٣ - القروض التى تعقدها المؤسسة
٤ - المبالغ التى تساهم بها الحكومة لتنفيذ اغراض المؤسسة . وتبدأ
السنة المالية للمؤسسة من اول يولية من كل عام الى آخر يونيه من
العام التالى واستثناء من حكم هذه المادة تعتبر السنة المالية الاولى
تاريخ العمل بهذا القانون الى ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٢ .

وتوضع ميزانية السنة الاولى للمؤسسة خلال الستة الأشهر
التالية لتاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١٢ - لا يجوز لأى شخص أو لاية هيئة كانت تتولى ادارة اى مرفق من المرافق التى كانت تقوم عليها الشركة المشار اليها مباشرة اى عمل فى هذه المرافق أو فى المنشآت المرتبطة بها أو المكلمة أو المتحمة لها كما لا يجوز لأى موظف فى هذه المرافق القيام بأى عمل من الاعمال الدخلة فى اختصاص مجلس ادارة المؤسسة أو مديرها العام بمقتضى اصدار القانون .

مادة ١٣ - مع عدم الاخلال بأحكام المادة السابقة ينقل الى مؤسسة الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية جميع عمال الشركة المشار اليها الذين كانوا قائمين بالعمل فى المرفق فى تاريخ العمل به . واستثناء من احكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه يعين فى المؤسسة الموظفون القائمون بالعمل فى هذا المرفق فى التاريخ المشار اليه الذين تختارهم وتحدد مرتباتهم لجنة تشكل بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية للاقليم المصرى وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويعتمد وزير الشؤون البلدية قرارات هذه اللجنة .

مادة ١٤ - يجب على كل شخص طبيعى أو اعتبارى موجود بالجمهورية العربية المتحدة ، وعلى كل شخص متمتع بجنسيتها ولو كان بالخارج مديرا أو حائزا بأية صفة لأموال مملوكة للمرفق المشار اليه أن يكون مدينا أو دائنا له أن يقدم بيانا بذلك الى وزير الشؤون البلدية والقروية للاقليم المصرى فى ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون. ويعتبر مسئولاً عن تنفيذ هذا الحكم فى الاشخاص الاعتبارية جميع الاشخاص القائمين بأعمال الادارة وبأى عمل فيها الذين توجد لديهم البيانات المشار اليها .

مادة ١٥ - يجب على كل شخص طبيعى أو اعتبارى موجود بالجمهورية العربية المتحدة وعلى كل شخص متمتع بجنسيتها ولو كان بالخارج تقديم كافة المعلومات والبيانات والاحصاءات والاوراق والمستندات التى يطلبها وزير الشؤون البلدية والقروية بالاقليم المصرى أو مؤسسة الكهرباء لمدينة الاسكندرية . ويعتبر مسئولاً عن تنفيذ هذا الحكم فى الاشخاص الاعتبارية كافة الاشخاص القائمين بأعمال الادارة وغيرهم ممن توجد لديهم المعلومات أو البيانات أو الاحصاءات أو الاوراق أو المستندات المطلوبة .

مادة ١٦ - يعتبر باطلا كل عقد أو تصرف أو اجراء يتم على خلاف احكام القانون .

مادة ١٧ - مع عدم الاخلال بما نص عليه اى قانون آخر من عقوبات

اشد ، يعاقب على مخالفة أى حكم من احكام هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٨ — ينشر هذا القرار بالقانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره وعلى وزير الشؤون البلدية والقروية بالاقليم المصرى اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بقصر تعامل القطاع العام مع القطاع الخاص

باسم الأمة - رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت قرر :

مادة ١ - لا يجوز الا بقرار من رئيس الجمهورية للحكومة والمؤسسات العامة والشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة والشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة ٢٥٪ من رأس المال أن تعهد بأعمال المقاولات والأشغال العامة الا الى الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من رأس مالها .

ولا يسرى هذا الحظر بالنسبة للأعمال التي لا تزيد قيمتها على ٣٠٠٠٠ جنيه بشرط عدم تجزئة العمليات وعلى الا يزيد مجموع مايعهد به من هذه العمليات الى مقاول واحد في السنة على ماقيمته ٣٠٠٠٠ جنيه سواء عهد اليه بها من جهة واحدة أو أكثر من الجهات المذكورة في الفقرة الاولى .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢

بالاصلاح الزراعى

الباب الاول

فى تحديد الملكية الزراعية ونزع ملكية بعض الاراضى

لتوزيعها على صغار الفلاحين

مادة (١) *

لا يجوز لاي فرد أن يمتلك من الاراضى الزراعية أكثر من مائة فدان ويعتبر فى حكم الاراضى الزراعية ما يملكه الافراد من الاراضى البور والاراضى الصحراوية . وكل تعاقد ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الارقام .

تفسير تشريعى : للمادة (١) :

لا تعتبر أرضاً زراعية فى تطبيق أحكام قانون الاصلاح الزراعى : الاراضى الداخلة فى كردون البنادر والبلاد اذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى .

ومع ذلك تخضع هذه الاراضى لحكم المادة ٢٣ من قانون الاصلاح الزراعى وتسرى عليها أحكام الضريبة الإضافية ما لم تفرض عليها عوائد الاملاك المبنية (مادة ٣) من قرار رقم «١» لسنة ١٩٥٣ المعدل «٢» من القرار رقم «٤» لسنة ١٩٥٣ .

(١) مددلة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ و ١٢٧ لسنة ١٩٦١ - وكان أصل النص المادة فى المرسوم رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - كالآلى : « لا يجوز لاي شخص أن يمتلك من الاراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان . وكل عقد يترتب عليه مخالفة هذا الحكم يعتبر باطلاً ولا يجوز تسجيله . ثم عدل هذا النص بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٨ - فأصبح كالآلى : « لا يجوز لاي شخص أن يمتلك من الاراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان كما لا يجوز أن يزيد على للاثمائة فدان من تلك الاراضى جملة ما يمتلكه شخص هو وزوجه وأولاده القصر اذا آلت الزيادة اليهم أو الى بعضهم بطريق التناعد . على ألا يسرى هذا الحظر على الحالات التى تمت قبل العمل بهذا القانون . وكل عقد ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الاحكام يقع باطلاً ولا يجوز تسجيله » . ثم عدل هذا النص بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

وقد نصت المادة (٢) من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه - على انه اذا زادت ملكية الفرد عن القدر الجائز لملكه قانوناً بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك

مادة (٢)

استثناء من حكم المادة السابقة ١

(١) يجوز للشركات والجمعيات أن تمتلك أكثر من مائتي فدان من الأراضي التي تستصلحها لبيعها . ويعتد بتصرفاتها التي ثبت تاريخها قبل العمل بهذا القانون .

وعليها أن تخطر مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي خلال شهر يناير من كل سنة بيان يشمل مساحة الأراضي التي تم استصلاحها في السنة السابقة ، وأسماء المتصرف اليهم والمساحات المتصرف فيها الى كل منهم وفق الشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من مجلس الإدارة سالف الذكر .

وتسرى على الأراضي التي تزيد على المائتي فدان الأحكام التالية :

١ - إذا كانت فتحة الري لهذه الأراضي قد مضى عليها خمس وعشرون سنة أو أكثر فيجوز التصرف فيها خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وبشروط ألا يزيد المتصرف فيه على شخص واحد على مائتي فدان ولا يجعله مالكا لأكثر من ذلك .

من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد كان للمالك قانونا أن يتصرف في القدر الزائد خلال سنة من تاريخ تملكه على أن يتم التصرف في هذا القدر الى سفار الزراع الذين يصدر بتصرفهم وبشروط التصرف اليهم قرار من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وتستولي الحكومة على الأطنان الزائدة نظير التعويض الذي يحدد طبقا لأحكام هذا القانون إذا لم يتصرف المالك خلال المدة المذكورة أو تصرف على خلاف أحكام هذه المادة « مددلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ » .

كما نصت المادة (٣) على أن تستولي الحكومة على ملكية ما يجاوز الحد الإقصى الذي يستقبله المالك طبقا للمواد السابقة .

ومع مراعاة أحكام المادتين السابقتين لا يمتد في تطبيق هذا القانون بتصرفات المالك ما لم تكن ثابتة بالتاريخ قبل العمل به » .

ونصت المادة « ١ » على أن تستولي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الاستيلاء على ما يجاوز الحد الأقصى الوارد في المادة الأولى من هذا القانون . ويتمين على واضح اليد على الأراضي المستولى عليها طبقا لأحكام هذا القانون سواء أكان هو المستولي لديه أو غيره أن يستمر في وضع يده عليها ويعتبر مكلفا بزراعتها مقابل سبعة أمثال الضريبة يدفعها سنويا الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي اعتبارا من أول السنة الزراعية ٦١ - ٦٢ حتى تسلمها فضلا الهيئة العامة للإصلاح الزراعي « الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦١ » .

٢ - اذا كانت فتحة الري لم يمض عليها خمس وعشرون سنة فيجوز التصرف في الاراضى الزائدة خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أو خمس وعشرين سنة على فتحة الري ايها أطول ويشترط الا يزيد المتصرف فيه الى شخص واحد على مائتى فدان والا يجمله مالكا لاكثر من ذلك .

٣ - يجب أن تخصص مساحة توازي ربع الاراضى الزائدة يبلغ بها مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ولا يجوز التصرف فيها الى غير صغار الزراع الذين يحترفون الزراعة ولا تزيد ملكيتهم على عشرة افدنة ، ويوافق عليهم مجلس الادارة ويشترط الا تقل المساحة المتصرف فيها الى كل منهم عن فدانين والا تزيد على خمسة على أن يراعى فى هذه التصرفات أن تمكن من اتباع دورة زراعية مناسبة يوافق عليها مجلس الادارة .

ويجب الا يزيد ثمن الاراضى المتصرف فيها على ما تحدده لجنة التقدير المنصوص عليها فى المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ المشار اليه .

٤ - اذا زادت ملكية المتصرف اليه على مائتى فدان أو انقضت الواعدي التى يجب فيها على الشركات أو الجمعيات التصرف فى الزيادة فتستولى الحكومة على الزيادة لدى مالكيها مع تمويضه وفقا لاحكام المادتين (٦٥ ، ٦٤) وعلاوة على ذلك تسرى على هذه الزيادة أحكام الباب الرابع الخاص بالضرائب الإضافية .

واستثناء من الاحكام السابقة يعتد بالتصرفات الصادرة من الشركات والجمعيات فى الاراضى الزراعية اذا كانت ثابتة التواريخ قبل العمل بالقانون رقم ٨٤ سنة ١٩٥٧ (١) .

(ب) ويجوز للأفراد أن يمتلكوا أكثر من مائتى فدان من الاراضى البور والاراضى الصحراوية لاستصلاحها وتعتبر هذه الاراضى زراعية

(١) المادة ٢ معدلة بالقوانين الآتية : رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٢ « باضافة البند د. هـ. و. « ورقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ (بتعديل البند و) ورقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٦ « باضافة البند ز « ورقم ٨٤ لسنة ١٩٥٧ (بتعديل البندين أ و ج) ورقم ١٤٨ « بتعديل البند ب واضافة حكم وقنى « ، ورقم ١٢١ لسنة ١٩٥٨ ورقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ « بتعديل القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ « ورقم ٦٠ لسنة ١٩٦٠ (بتعديل البند « أ ») .

(١) الفقرة الأخيرة من البند « أ » مضافة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٠ .

يفسر عليها حكم المادة الأولى عند انقضاء خمس وعشرين سنة من تاريخ الترخيص في الري من مياه النيل أو الآبار الارتوازية - ويستولى عندئذ لدى المالك على ما يجاوز مائتي فدان نظير التمويض المنصوص عليه في المادة (٥) . وذلك كله مع عدم الإخلال بجواز التصرف في هذه الأراضي قبل انقضاء المدة المشار إليها .

ويصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قرارا في شأن الادعاء بيبور الأرض يعلن الى ذوى الشأن بالطريق الإداري خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إصداره ولهم أن يتظلموا منه الى مجلس الإدارة وأما خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانهم ويكون قرار المجلس الذي يصدره بعد فوات هذا الميعاد نهائيا وقاطعا لكل نزاع في شأن الادعاء بيبور الأرض وفي الاستيلاء المترتب على ذلك .

واستثناء من أحكام قانون الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز طلب الغاء القرار المذكور أو وقف تنفيذه أو التمويض عنه (١) .

(ج) ويجوز للشركات الصناعية الموجودة قبل صدور هذا القانون

(١) نصت المادة (٢) من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ « معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٨ ورقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ » على أنه « استثناء من أحكام المبدأ (ب) من المادة (٢) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه . ومع عدم الإخلال بأحكام المادتين (٣ و ٤) بند (أ) منه تستولى الحكومة نظير التمويض المنصوص عليه في المادة (٥) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر على ما جاوز مائتي فدان من الأراضي البور المملوكة للأفراد يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ مع عدم الاستناد بما حدث بعد هذا التاريخ من تجزئة في الملكية بسبب الميراث أو الوصية ولا يحسب في القدر المذكور ما تصرف فيه المالك وخرج من الاستيلاء وفقا لأحكام المرسوم بالقانون المذكور - كما لا تخضع للاستيلاء الأراضي البور التي سبق التصرف فيها بعقود ثابتة التاريخ قبل العمل بقانون ١٩٤٨ لسنة ١٩٥٧ .

ومع ذلك يجوز للمالك خلال ستة أشهر من تاريخ إخطاره بقرار مجلس الإدارة النهائي في شأن الادعاء بيبور الأرض التصرف في حدود مائتي فدان التي كان له أن يستبقها لنفسه وفقا لحكم الفقرة السابقة إذا كانت المدة التي انقضت منذ الترخيص في الري قد استكملت خمسا وعشرين سنة خلال الفترة ما بين ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ويوم ١٣ يوليو سنة ١٩٥٧ وعلى مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أن يصدر قراره النهائي في شأن الادعاء بيبور الأرض ويخطر به المالك خلال مدة تنتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ .

وتنتقل ملكية الأراضي المستولى عليها بالتطبيق لأحكام الفقرة الأولى الى مصلحة الاملاك الأميرية لاستصلاحها والتصرف فيها وفقا للمادة (٣٥) من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه وذلك فيما عدا ما يقرر مجلس الإدارة الاحتفاظ به من تلك الأراضي لصالحه للتوزيع أو تنفيذ مشروعاته .»

أن تمتلك مقدارا من الاراضى الزراعية يكون ضروريا للاستغلال الصناعى ولو زاد على مائتى فدان .

ويجوز أن يسرى هذا الحكم على الشركات الصناعية التى تنشأ بعد العمل بهذا القانون وذلك بترخيص من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى يصدر به وبشروطه واوضاعه قرار منه فى كل حالة على حدة .

(د) ويجوز للجمعيات الزراعية العلمية الموجودة قبل صدور هذا القانون أن تمتلك مقدارا من الاراضى الزراعية يكون ضروريا لتحقيق اغراضها ولو زاد على مائتى فدان .

(هـ) يجوز للجمعيات الخيرية الموجودة قبل صدور هذا القانون أن تمتلك من الاراضى الزراعية ما يزيد على مائتى فدان على الا يجاوز ما كانت تمتلكه قبل صدوره .

ويجوز لها للتصرف فى القدر الزائد على مائتى فدان وفقا لاحكام المادة (٤) ويكون للحكومة الاستيلاء على المساحة الزائدة لدى الجمعية خلال عشر سنوات على أن يؤدى اليها التعويض نقدا على أساس حكم المادة (٥) .

(و) ويجوز ايضا للدائن أن يمتلك اكثر من مائتى فدان ان كان سبب الزيادة هو نزع ملكية مدينه ورسو المزداد على الدائن طبقا للمادة ٦٦٤ من قانون المرافعات .

ويجوز للحكومة بعد مضى سنة من تاريخ رسو المزداد أن تستولى على الاطيان الزائدة على مائتى فدان بالثمن الذى رسا به المزداد أو نظير التعويض المحدد فى المادة (٥) أيهما اقل .

والى ان تستولى الحكومة على الزيادة يجوز للدائن أن يتصرف فيها دون تقيد بشروط المادة (٤) .

على انه استثناء من هذا الحكم عند نزع الدائن الملكية الاطيان التى سبق له التصرف فيها وفقا لحكم البند (ب) من المادة (٤) من هذا القانون فان مزاد شرائها يرسو على الحكومة بشمن رسو المزداد أو بمشرة أمثال القيمة الاجبارية أيهما اقل .

(ز) كما يجوز للأفراد أن يملكوا اكثر من مائتى فدان اذا كان سبب الملكية هو الوصية أو الميراث أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التماقد .

وتستولي الحكومة على الاطيان الزائدة نظير التعويض المنصوص عليه في المادة (٥) اذا لم يتصرف المالك في الزيادة بنقل ملكيتها خلال سنة من تاريخ تملكه او من تاريخ نشر هذا القانون ايهما اطول .

مادة (٣)

تستولي الحكومة في خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ العمل بهذا القانون على ملكية مايجاوز مائتي فدان التي يستبقها المالك لنفسه على الا يقل المستولى عليه كل سنة من خمس مجموع الاراضي الواجب الاستيلاء عليها .

ويبدأ الاستيلاء على اكبر الملكيات الزراعية وتبقى للمالك الزراعة القائمة على الارض وثمار الاشجار حتى نهاية السنة الزراعية التي تم خلالها الاستيلاء ولا يعتد في تطبيق احكام هذا القانون :

(أ) بتصرفات المالك ولا بالرهون التي لم يثبت تاريخها قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

(ب) بتصرفات المالك الى فروعه وزوجه وازواج فروعه ولا بتصرفات هؤلاء الى فروعهم وازواج فروعهم وان نزلوا ، متى كانت تلك التصرفات غير ثابتة التاريخ قبل اول يناير سنة ١٩٤٤ وذلك دون اضرار بحقوق الغير التي تلقوها من المذكورين بتصرفات ثابتة التاريخ قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ (١) .

(ج) بما قد يحدث منذ العمل بهذا القانون من تجزئة بسبب الميراث او الوصية للاراضي الزراعية المملوكة لشخص واحد ، وتستولي الحكومة في هذه الحالة على ملكية ما يجاوز المائتي فدان من هذه الاراضي في مواجهة الورثة والموصى لهم ، وذلك بعد استيفاء ضريبة التركات .

تفسيرات تشريعية :

١ - المقصود بأكبر الملكيات الزراعية في المادة (٣) فقرة (٢) هو الملكيات الكبيرة سواء تجمعت في يد فرد او في يد أسرة (المادة ٦ من قرار ١ لسنة ١٩٥٣) .

(١) معدلة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ وكان التعديل باستبدال النص الحالي للبند (ب) بالنص السابق وهو : بتصرفات المالك الى فروعه وزوجه وازواج فروعه التي لم يثبت تاريخها قبل اول يناير سنة ١٩٤٤ .

٢ - في الاراضي المستولى عليها يكون للمالك أن ينتفع بالارض حتى تنضج الزراعة القائمة عليها . وعليه ان يؤدي للحكومة الاجرة المناسبة في حدود سبعة امثال الضريبة عن المدة من تاريخ الاستيلاء حتى تسليم الارض بعد الحصاد .

فاذا كانت السنة الزراعية قد بدأت قبل العمل بقانون الاصلاح الزراعي فعلى المالك في حالة تأجير اراضيهِ للغير أن يؤدي للحكومة الاجرة المناسبة عن تلك المدة حسب الاجرة المتفق عليها بينه وبين المستأجرين منه . وعلى المالك في حالة زراعة أرضه لحسابه أن يؤدي للحكومة الاجرة المناسبة عن المدة المذكورة في حدود اجرة المثل وان جاوزت الاجرة السنوية في أى الحالتين المذكورتين سبعة امثال الضريبة .

فاذا كانت الارض حدائق بقيت للمالك ثمار الاشجار حتى نضجها دون أن تستحق عليه اجرة ولا يحول ذلك دون حق الحكومة في الانتفاع بالارض من تاريخ الاستيلاء (المادة ٥ من قرار ١ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقرار ٦ لسنة ١٩٥٣) .

٣ - يعتبر تصرفا خاضعا لحكم المادة الثالثة من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي والقوانين المعدلة ، اقرار الواقف باسهار رسمي يتلقى العوض أو بثبوت الحقوق قبله تنفيذا للرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالنفاه نظام الوقف على غير الخيرات والقوانين المعدلة له (قرار ٣ لسنة ١٩٥٣)

٤ - يعتبر الاختصاص من قبيل الرهون في حكم المادة الثالثة بند (أ) من قانون الاصلاح الزراعي (المادة ١ من القرار ٤ لسنة ١٩٥٣) .

مادة (٤)

يجوز مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتصرف بنقل ملكية مالم يستول عليه من أطيانه الزائدة على مائتي الفدان على الوجه الآتي (١) :

- (١) معدلة بالرسوم بقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٢ وبالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ وبالقانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٣ ، وبالقانون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٦ . وكان نص هذه المادة منذ صدور المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بمد فقرتها الأولى كالآتي :
- (١) الى اولاده بما لا يجاوز الخمسين فداناً للولد على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه الى اولاده على المائة فدان .

(١) الى اولاده بما لا يجاوز خمسين فدانا للولد - على الا يزيد مجموع ما يتصرف فيه الى اولاده على المائة فدان .

فإذا رزق المالك بأولاد لسبعين ومائتي يوم على الاكثر من تاريخ قرار الاستيلاء الاول جاز له ان يتصرف اليهم في الحدود السابقة . وإذا توفي المالك قبل الاستيلاء على أرضه دون ان يتصرف اليهم الى اولاده أو يظهر نية عدم التصرف اليهم ، افترض انه قد تصرف اليهم والى فروع اولاده المتوفين قبله في الحدود السابقة . ويتم توزيع ما افترض التصرف فيه اليهم طبقا لاحكام المواريث والوصية الواجبة .

(ب) الى صفار الزراع بالشروط الآتية :-

١ - أن تكون حرفتهم الزراعة .

٢ - أن يكونوا مستأجرين أو مزارعين في الارض المتصرف فيها أو من أهل القرية الواقع في دائرتها المقار .

٣ - ألا يزيد ما يملكه كل منهم من الاراضي الزراعية على عشرة أفدنة .

(ب) الى صفار الزراع الذين يملكون عشرة أفدنة فأقل من غير أقاربه لزيادة الدجعة الرابعة على الا يزيد الاطيان المتصرف فيها لكل منهم على خمسة أفدنة . ولا يجوز للمالك أن يطمح في هذا التصرف بالصورية بأي طريق كان ولو بطريقة ورفة الضد . هذا ولا يكون التصرف صحيحا الا بعد تصديق المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها المقار ، ولا يجوز اخذ الاطيان المتصرف فيها بالشفقة .

تم صدر المرسوم بقانون ٢١١ لسنة ١٩٥٢ يقضي بتعديل نص المادة على النحو

الآتي :

يجوز مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من أطيانه الزراعية الزائدة على مائتي فدان على الوجه الآتي :

(١) الى اولاده بما لا يجاوز الخمسين فدانا للولد على الا يزيد مجموع

ما يتصرف فيه الى اولاده على المائة فدان .

(ب) الى صفار الزراع بالشروط الآتية :

١ - أن تكون حرفتهم الزراعة .

٢ - ألا يزيد ما يملكه كل منهم من الارض الزراعية على عشرة أفدنة .

٣ - ألا يزيد الارض المتصرف فيها لكل منهم على خمسة أفدنة . ولا تقل من

فدائين الا اذا كانت جملة القطعة المتصرف فيها تقل من ذلك .

(ج) الى خريجي المعاهد الزراعية .. الى آخر المادة بنصها الحالي «

تم صدر القانون ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ يقضي بتعديل البندين (١) و (ب) هذا

الشرط (٢) من البند (ب) والفقرة الاخيرة منه ، فقد أضيفا بالقانون ٢٠٠ لسنة

٤ - ألا تزيد الارض المتصرف فيها على خمسة أفدنة .

٥ - ألا تقل الارض المتصرف فيها لكل منهم عن فدانين الا اذا كانت جملة القطعة المتصرف فيها تقل عن ذلك أو كان التصرف فى الارض المجاورة للبلدة أو القرية لبناء مساكن عليها على أن يتمتع المتصرف اليه بإقامة المسكن عليها خلال سنة من التصرف .

ولا يعمل بهذا البند الا لفاية أكتوبر سنة ١٩٥٣ ولا يعتد بالتصرفات التى تحصل بالتطبيق له الا اذا تم التصديق عليها من المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها العقار قبل أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ وتستثنى من هذا المنع الجمعيات الخيرية المنصوص عليها فى المادة الثانية بند (هـ) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

(ج) الى خريجي الماهد الزراعية بالشروط الآتية :

١ أن تكون الارض مغروسة حدائق .

٢ - ألا يزيد ما يملكه المتصرف اليه من الارض الزراعية على عشرين فدانا .

٣ - ألا تزيد الارض المتصرف فيها لكل منهم على عشرين فدانا ولا تقل عن عشرة أفدنة - الا اذا كانت جملة القطعة المتصرف فيها تقل عن ذلك .

ويشترط علاوة على ما ذكر فى كل من البندين السابقين أن يكون المتصرف اليه مصرياً بالغا سن الرشد لم تصدر ضده أحكام فى جرائم ولا يجوز للمالك سواء كان تصرفه الى صغار الزراع أو الى خريجي

١٩٥٣ المشار اليه على أن يسرى حكم البند (ج) من المادة ٤ من تاريخ نفاذ المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى لم أضيف الشرط (٢) من البند (ب) والفقرة الأخيرة منه بالقانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٣ ، ونص القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٣ على نفاذ القانون ٣٠٠ لسنة ١٩٥٣ ابتداء من يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٣ .

ثم صدر القانون رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥٤ « نشر بالعدد ٥٦ مكر من الوقائع المصرية بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٩٥٤ » وقد أجاز فيه للمحاكم الجزئية خلال اسبوعين من تاريخ العمل به أن تصدق على التصرفات الحاصلة بالتطبيق للبند (ب) من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ، اذا كان طلب التصديق قد سبق تقديمه الى المحكمة ودفع الرسم المستحق عليه قبل أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ وكانت المحكمة لم تنظر فى الطلب .

ثم عدل نص البندين «أ» من المادة (٤) بالقانون رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٥٦ الذى نصت مادته الثانية على العمل به من تاريخ نفاذ المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى .

المعاهد الزراعية أن يظعن في التصرف بالصسورية بأى طريق كان ولو بطريق ورقة الضد ولا يكون التصرف صحيحا الا بعد تصديق المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها العقار .

تفسيرات تشريعية :

١ - يجوز للمالك أن يتصرف فى أرضه إلى أولاده وفقا لحكم المادة (٤) بند (أ) ولو كان هؤلاء الأولاد أجنبى أو كان المالك قاصرا كما يجوز للمالك الذى مات بعض أولاده وبقي بعضهم أن يتصرف إلى احفاده من ولد من توفى بالقدر الذى يمكن التصرف فيه للولد لو كان حيا . (المادة ٥ من قرار ١ لسنة ١٩٥٢)

٢ - اذا كان المالك قد تصرف فى بعض أرضه إلى ولده تصرفا لم يثبت تاريخه قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وأراد أن ينقل إليه ملكية الارض ذاتها وفقا لحكم المادة (٤) . فان التصرف الاول يعتبر باقيا وناظدا بفى حاجة إلى اجراءات جديدة (المادة ٦ من نفس القرار) .

٣ - تتبع فى تصديق المحاكم الجزئية على تصرفات الملاك إلى صفار الزراع أو إلى خريجي المعاهد الزراعية وفقا لحكم المادة (٤) بند (ب) و (ج) من المرسوم بقانون سالف الذكر القواعد المنصوص عليها فى المواد التالية : (مادة ٧ من القرار) :

(١) يقدم طلب التصديق مرفقا به العقد إلى القاضى الجزئى المختص باعتباره قاضيا للأمور الوقتية بالطريقة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ وما بعدها من قانون المرافعات (المادة ٨ من القرار) .

(٢) يثبت القاضى من الشروط المنصوص عليها فى المادة (٤) مسالفة الذكر معتمدا فى ذلك على اقرار المشتري أمامه بتوافرها . وعليه أن يذكره بأنه اذا أدلى بأقوال غير صحيحة تمسرض لتطبيق أحكام قانون العقوبات الخاصة بالتزوير فى أوراق رسمية (المادة ٩ من القرار) .

(٣) يحرم القاضى فى ذيل العريضة محضرا يتضمن أقوال المشتري والتحقق منها وتاريخ التصديق وتوقيع القاضى (المادة ١٠ من القرار) .

(٤) يتبع فيما يتعلق بالتصديق واستخراج صور منه واستحقاق الرسوم عنه والتظلم من رفض التصديق والأحكام الخاصة بالأوامر التى تصدر على عرائض (المادة ١١ من القرار) .

٤ - اذا كان المالك قد وقف بعض أرضه على ولده بعد أول يناير سنة ١٩٤٤ وأراد أن ينقل إليه ملكية الارض ذاتها وفقا لأحكام المادة (٤)

من القانون فان تسجيل التصرف الجديد يتم بغير رسم (المادة ٢ من قرار
١ لسنة ١٩٥٢) .

٥ - في تطبيق البند (ب) من المادة الرابعة من قانون الاصلاح
الزراعي يعتبر من أهل القرية الواقع في دائرتها العقار االى القرى المتاخمة
بذاتها أو بزمامها للقرية الواقع فيها المقار أو لزمامها (المادة ٤ من قرار
٤ لسنة ١٩٥٣) .

٦ - المقصود بالاراضى التى يجوز التصرف فيها لصغار الزراع طبقا
للفقرة (ب) من المادة الرابعة هو الاراضى الزراعية دون الاراضى المفروسة
حدائق ، وإن الاراضى المفروسة حدائق لا يجوز التصرف فيها طبقا للفقرة
(ج) من المادة الرابعة لغير خريجي المعاهد الزراعية . (قرار ٢ لسنة
١٩٥٤) .

٧ - مجموع ما يجوز للشخص الواحد ان يملكه طبقا للمادة الرابعة
فقرة (ب) هو خمسة أفدنة على الاكثر سواء تلقاها بصفقة واحدة أو أكثر
من مالك واحد أو أكثر (قرارا لسنة ١٩٥٤) .

مادة (٤) مكررا

لا يجوز أخذ الاطيان المتصرف فيها بحكم المادة السابقة بالشفعة ولا
يجوز التصرف فى الاراضى التى ملكت بحكم أحد البندين (ب) و (ج) من
المادة المذكورة الى المالك الاصلى أو أحد أقاربه لغاية الدرجة الرابعة .

كما لا يجوز التصرف فيها الا الى صغار الزراع أو خريجي المعاهد
الزراعية بشرط مراعاة الأحكام المنصوص عليها فى المادة سالفة الذكر ،
فيما عدا شرط القرابة بين المتصرف اليه والمتصرف (١) .

مادة (٥)

يكون لمن استولت الحكومة على أرضه وفقا لأحكام المادتين الاولى
والثالثة الحق فى تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الاجبارية لهذه الارض
مضافا اليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والاشجار وتقدر القيمة
الاجبارية بسبعة أمثال الضريبة الاصلية فاذا لم تكن الارض قد ربطت عليها
هذه الضريبة ليوارها أو ربطت عليها ضريبة مخفضة قبل العمل بهذا
القانون بثلاث سنوات على الأقل أو قرر مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح

(١) مفاداة بالرسم بقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٢ .

الزراعى أن الضريبة المربوطة عليها لا تتناسب مع حالتها أعيد تقدير القيمة الإيجارية على الوجه المبين بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، وفى هذه الحالة يكون التعويض معادلاً لعشرة أمثال القيمة الإيجارية المعاد تقديرها .

وإذا كانت ملكية الأرض لشخص وحق الانتفاع لآخر استحق مالك الرقبة ثلثي التعويض والمنفعة الثلث .

وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون إجراءات صرف التعويض وتبرأ ذمة الحكومة إزاء الكافة فى حدود ما يتم صرفه من التعويض طبقاً للإجراءات المذكورة (١) .

مادة (٦)

يؤدى التعويض سندات على الحكومة بفائدة سعرها ١١/٢٪ تستهلك خلال أربعين سنة . وتكون هذه السندات اسمية . ولا يجوز التصرف فيها إلا لمن يحمل جنسية الجمهورية العربية المتحدة ، ويقبل أداؤها فى إقليم مصر ممن استحقها من الحكومة لأول مرة أو من ورثته فى الوفاء بتمن الاراضى البور التى تشتري من الحكومة وفى أداء الضرائب على الاطيان التى لم يسبق ربط ضرائب عليها قبل العمل بهذا القانون . وفى أداء ضريبة التركات والضريبة الاضافية على الاطيان المفروضة بموجب هذا القانون .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب وزير الخزانة بتعيين مواعيد وشروط استهلاك هذه السندات وشروط تداولها (٢) .

مادة (٧)

إذا كانت الأرض التى استولت عليها الحكومة مثقلة بحق رهن أو اختصاص أو امتياز استنزل من قيمة المستحق لصاحب الأرض ما يعادل كامل الدين المضمون بهذا الحق .

(١) معدلة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ وكان التمديل بإضافة عبارة « وغير الثابتة » قبل « الأشجار » . ثم أضيفت الفقرة الأخيرة من المادة بالقانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ . ثم عدلت الفقرة الأولى من المادة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٢ بإضافة عبارة « ويقبل أداؤها ممن استحقها من الحكومة لأول مرة أو من ورثته » - إلى الفقر الأولى ، ثم عدلت بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨ الذى نقى بتخفيض سعر الفائدة من ٣ في المائة إلى ٥ فى المائة ومد أجل استهلاك السندات من ٣٠ إلى ٤٠ سنة .

وللحكومة اذا لم تحل محل الدين في الدين أن تستبدل به سندات عليها بفائدة تعادل فائدة الدين على أن تستهلك هذه السندات في مدة لا تزيد على أربعين سنة . وإذا كان الدين ينتج فائدة سعرها يزيد على ٢٪ تحملت الحكومة الزيادة في سعر الفائدة بعد خصم ما يوازى مصاريف التحصيل وفيه الديون المدومة .

وعلى الدائنين في هذه الحالة أن يتخذوا الاجراءات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية لهذا القانون والا برئت ذمة الحكومة قبلهم في حدود ما يتم صرفه من التعويض (١) .

تفسير تشريعي :

١ - المقصود بعبارة (كامل الدين مضمون الحق) الواردة في المادة (٧) من قانون الاصلاح الزراعي هو جملة الدين الذي تتحمله الارض المستولى عليها في حدود التعويض المستحق عن الاطيان الموهونة . (المادة ٢ من قرار ٤ لسنة ١٩٥٣) .

مادة (٨)

تتصر المساحات المستولى عليها في كل قرية ، ويجوز عند الضرورة التصوي تجبيع هذه المساحات عن طريق الاستيلاء على الاراضى التى تتخللها مع تعويض اصحاب هذه الاراضى بأراض أخرى .

مادة (٩)

توزع الارض المستولى عليها في كل قرية على صغار الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد على خمسة أفدنة تبعا لجودة الارض .

ويشترط فيمن توزع عليه الارض :

(١) أن يكون مصريا بالغا سن الرشد لم يصدر ضده حكم في جريمة متخللة بالشرف .

(ب) أن تكون حرفته الزراعة .

(١) سدة بالقانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ ثم بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨

المشار اليه .

(ج) أن يقل ما يملكه من الأرض الزراعية عن خمسة أفدنة •

وتكون الأولوية لمن كان يزرع الأرض فعلا مستأجرا أو مزارعا ثم لمن هو أكثر عائلة من أهل القرية ثم لمن هو أقل مالا منهم ثم لغير أهل القرية •

ولا يجوز أخذ الأراضي التي توزع بالشفعة •

وتعد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي نموذجا خاصا لاستثمارات بحث حالة الراغبين في الانتفاع بالتوزيع تحرر بياناتها من واقع أقوالهم أو إقراراتهم ويوقع عليها منهم ، وتشهد بصحة هذه البيانات لجنة في كل قرية من ناظر الزراعة المختص بالإصلاح الزراعي والعمدة والشيخ والمأخون والصراف (١) •

مادة (١٠)

استثناء من حكم المادة السابقة توزع الأرض المخصصة للحدائق على خريجي المعاهد الزراعية بعد تجزئتها على صورة لا تخل بحسن الاستغلال • بحيث لا تزيد القطعة على عشرين فدانا •

ويشترط في خريج المعهد الذي توزع عليه الحدائق ألا يزيد ما يملكه من الأرض الزراعية على عشرة أفدنة •

مادة (١٠) مكررا

يجوز لمجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أن يقرر الاحتفاظ بجزء من الأرض المستولى عليها لتنفيذ مشروعات أو لإقامة منشآت ذات منفعة عامة وذلك بناء على طلب المصالح الحكومية أو غيرها من الهيئات العامة •

ويجوز تأجيل التوزيع في المناطق التي يحددها مجلس الإدارة إذا اقتضت ذلك مصلحة الانتاج القومي •

ومع ذلك يجوز لمجلس الإدارة أن يبيع للأفراد بالثمن وبالشروط التي يراها أجزاء من الأرض المستولى عليها إذا اقتضت ذلك ظروف التوزيع أو مصلحة الاقتصاد القومي أو أي نفع عام •

(١) أضيفت الفقرة الأخيرة من المادة (١٠) بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ •

كما يجوز لمجلس الإدارة أن يستبدل أجزاء من الأراضي المستولى عليها بأراض أخرى ولو كان البديل فى مقابل ممدد نقدى أو عينى عند اختلاف قيمة البديلين (١) .

تفسير تشريعى :

لا يجوز للمصالح الحكومية والهيئات العامة تنفيذ مشروعات أو إقامة منشآت ذات منفعة عامة على أى جزء من الأراضي المستولى عليها تنفيذاً للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى إلا بعد اتباع الاجراءات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ١٠ مكرر من هذا المرسوم بقانون ، وأداء ثمن ما تتسلم من هذه الأراضي . (قرار رقم ٢ لسنة ١٩٦١) :

مادة (١١)

يقدر ثمن الأرض الموزعة بمبيلغ التعويض الذى أدته الحكومة فى سبيل الاستيلاء عليها مضافاً إليه ما يأتى :

١ - فائدة سنوية سعرها ١٢٪ .

٢ - مبلغ اجمالى يقدر بـ ١٠٪ من ثمنها فى مقابل نفقات الاستيلاء والتوزيع والنفقات الأخرى .

ومجلس الإدارة إذا رأى أن ثمن الأرض مقدراً بحسب التعويض المستحق للمالك طبقاً للمادة الخامسة لا يتناسب مع غلتها الحقيقية أن يقدر الثمن الذى يلتزم به المنتفع على الأساس الأخير .

وتتم معاينة الأرض وتقدير ثمنها الحقيقى بواسطة لجان ابتدائية يصدر وزير الإصلاح الزراعى التنفيذى قراراً بتشكيلها وتعرض قرارات هذه اللجان بمكتب الإصلاح الزراعى بالمنطقة المختصة وبمقر عمدة الناحية لمدة أسبوعين وللمنتفع صاحب الشأن أن يتظلم من قرار اللجنة خلال الأسبوعين التالين أمام لجنة استئنافية تشكّل من وكيل عام الإصلاح الزراعى رئيساً ومن مندوب عن مصلحة الاموال المقررة ومندوب عن مصلحة المساحة يختار كلا منهما مدير المصلحة المختص وتصدر اللجنة

(١) مضافة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٢ ومدلت بالقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٤

ثم عدلت ثانية بالقانون رقم ٢٩٤٥ لسنة ١٩٥٥ .

الاستثنائية قرارها بعد فحص الموضوع ولها اجراء المعالجة والاستماتة بمن
تري الاستماتة بهم من الاخصائيين والفنيين .

وتعرض قرارات اللجان الابتدائية التي لم يتظلم منها في الميعاد ،
وكذا قرارات اللجنة الاستثنائية على مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح
الزراعي ويكون قرار مجلس الادارة في هذا الشأن نهائيا وغير قابل
للطعن فيه باى طريق من الطرق ولا امام اى جهة من جهات القضاء .

ويتحمل صندوق الاصلاح الزراعي الفرق بين قيمة التعويض
المستحق للمالك طبقا للمادة الخامسة وبين الثمن الحقيقي مقدرا على الوجه
المشار اليه وذلك في حالة خفض الثمن .

ويؤدى مجموع الثمن اقساطا سنوية متساوية في مدى اربعين عاما
من تاريخ العمل بهذا القانون اذا كان لم يستحق منه شيء قبل العمل به ،
فاذا كان قد استحق من الثمن شيء قبل العمل بهذا القانون فيسند الباقي
منه على اقساط متساوية في مدى المدة المكتملة لاربعين عاما (١) .

مادة (١٢) (٢)

تنشأ هيئة باسم الهيئة العامة للاصلاح الزراعي تكون لها الشخصية
الاعتبارية وتلحق برياسة الجمهورية وتتولى عمليات الاستيلاء والتوزيع
وادارة الاطيان المستولى عليها الى أن يتم توزيعها ، ويكون لها الاشراف
على جميعات التعاون للاصلاح الزراعي ، وتوجيهها في حدود القانون ، ولها
الاتصال بالجهات المختصة في شأن تنفيذ سائر احكام هذا القانون .

وتكون للهيئة ميزانية مستقلة تعرض على مجلس الادارة للموافقة
عليها ويصدر باعتمادها قرار من رئيس الجمهورية وتبلغ الى صندوق
الاصلاح الزراعي لرصد ارقامها الاجالية في ميزانيته .

وتبدأ السنة المالية للهيئة في أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر
من كل سنة .

(١) مدلة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨ لم بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٩
الذي اضيف بموجبه الفقرات التالية للبند (٢) والسابقة على الفقرة الاخيرة .
ويلاحظ أن القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ قد نص في مادته الاولى على أن ٩ يخفض
الى النصف ما لم يؤدى من ثمن الارض الزرعة أو التي توزع على المتضمنين بأحكام المرسوم
بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .. كما يخفض الفوائد المستحقة عليهم بمقدار النصف ،
(٢) مدلة بالقوانين أرقام ١٢١ لسنة ١٩٥٢ و ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ و ١٧ لسنة
١٩٥٧ وقرارى رئيس الجمهورية رقمى ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ و ١٢٧٧ لسنة ١٩٥٩ .

ولا تنقيد الهيئة في أداء مهمتها بالنظم أو القواعد أو التعليمات التي تخضع لها المصالح الحكومية على أن تكون حساسياتها تحت رقابة ديوان المحاسبة .

ويتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل بقرار من رئيس الجمهورية ومجلس الإدارة أن يعين في الميزانية من صافي الأرباح التي يحققها صندوق الإصلاح الزراعي - المبالغ التي تلزم لرفع مستوى الانتاج الزراعي بين من آلت اليهم ملكية الاطيان المستولى عليها والمساهمة في المشروعات التي تقوم بها الوزارات المختلفة لتحسين حال المتفعين بها ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعمراني .

وبعد مجلس الإدارة لائحة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية تتضمن اعداد ميزانية الهيئة وتنظيم علاقتها بصندوق الإصلاح الزراعي والقواعد التي تجرى عليها في الإدارة والمشتريات والحسابات وتعيين الموظفين وترقياتهم وتاديبهم ونظام المكافآت التي تمنح لهم أو لغيرهم ممن يندوبون أو يمارون اليها .

ومجلس الإدارة الاستعانة بمن يرى الاستعانة بهم من الاختصاصيين والفنيين .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين المدير العام للهيئة وتحديد المرتبات والمكافآت التي تمنح له .

مادة (١٢) مكرر (✽)

لمجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تفسير أحكام هذا القانون وتعتبر قراراته في هذا الشأن تفسيراً تشريعياً ملزماً ، وتنشر في الجريدة الرسمية .

مادة (١٣) مكرر (✽)

تشكل لجان فرعية تقوم بعملية الاستيلاء وحصر الاراضي المستقوى عليها وتجميعها عند الاقتضاء وتوزيعها على صغار الفلاحين .

(✽) مضافة بالمرسوم رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٢ .

(✽) ممددة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٢ قبل بمرسوم ١٠ - ١١ - ١٩٥٢

وبمرسوم ١٥ - ١ - ١٩٥٣

ويصدر مرسوم بناء على طلب وزير الإصلاح الزراعي بكيفية تشكيل هذه اللجان وتنظيم العلاقات بينها وبين مجلس الإدارة وبيان الاجراءات والأوضاع الواجب اتباعها في عمليات الاستيلاء وتقدير قيمة المنشآت والآلات الثابتة وغير الثابتة والأشجار والنخيل ، وما يجب اتخاذه من التدابير لمواجهة فترة الانتقال ما بين الاستيلاء والتوزيع (١) .

مادة (١٣) مكررا (✽)

تشكل لجان خاصة لفحص الحالات المستثناة طبقا للمادة الثانية ، ولتقدير ملحقات الارض المستولى عليها ، ولقرض نصيب الحكومة في حالة الشبوع . ويتضمن المرسوم المشار اليه في المادة السابقة كيفية تشكيلها وتعديده اختصاصاتها والاجراءات الواجب اتباعها .

وتشكل لجنة قضائية أو أكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير العدل تكون له الرئاسة ومن عضو بمجلس الدولة . ومنسوب عن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، ومنسوب عن الشهر العقاري . وآخر عن مصلحة المساحة ، وتكون مهمتها في حالة المنازعة تحقيق الاقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الاراضي المستولى عليها ، وذلك لتعيين ما يجب الاستيلاء عليه ، طبقا لاحكام هذا القانون ، كما تختص هذه اللجنة بالفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضي المستولى عليها .

وفي جميع الاحوال المتقدمة لا تقبل المنازعة بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن القرار الخاص بالاستيلاء أو بالتوزيع . كما لا تقبل المنازعة في القرارات الصادرة بالتوزيع قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، وذلك فيما عدا المنازعات التي رفعت قبل هذا التاريخ .

وتبين اللائحة التنفيذية الاجراءات التي تتبع في رفع المنازعات أمام اللجنة القضائية وكيفية الفصل فيها ، وكذلك البيانات التي تنشر في الجريدة الرسمية عن قرارات الاستيلاء والتوزيع .

ويكون القرار الذي يصدره مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي باعتماد الاستيلاء والتوزيع ، بعد التحقيق والفحص بواسطة

(١) مضافة بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ ومعدلة بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ . ثم بالقانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٦ بأضافة المنقرعات الخاصة بتوزيع الاراضي المستولى عليها الى اختصاص اللجنة القضائية والنص على ميعاد رفع المنقرعات اليها . ثم صدر مرسوم في ١٥-٦-١٩٥٣ باللائحة التنفيذية ومعدل عدة مرات بعد ذلك .

اللجان المشار اليها نهائيا قاطعا لكل نزاع في أصل الملكية وفي صحة اجراءات الاستيلاء والتوزيع .

واستثناء من أحكام قانون مجلس الدولة لا يجوز الطعن بالنفاذ أو وقف تنفيذ قرارات الاستيلاء أو التوزيع الصادرة من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

واستثناء من أحكام قانون نظام القضاء يمتنع على المحاكم النظر في المنازعات المتعلقة بملكية الاطيان المستولى عليها أو التي تكون محلا لاستيلاء وفقا للاقرارات المقدمة من الملاك تطبيقا لهذا القانون ، كما يمتنع عليها النظر في المنازعات المتعلقة بالتوزيع .

وتحال فورا جميع القضايا المنظورة حاليا أمام جهات القضاء - مادام باب المرافعة لم يقفل فيها - إلى اللجنة القضائية المذكورة .

وتعتبر الحكومة مالكة للأرض المستولى عليها المحددة بقرار الاستيلاء النهائي ، وذلك من تاريخ قرار الاستيلاء الاول ، ويصبح العقار خالصا من جميع الحقوق العينية . وكل منازعة من أولى الشأن تنتقل إلى التعويض المستحق على الاطيان المستولى عليها تفصل فيها جهات الاختصاص وذلك مع مراعاة ما تقضى به اللائحة التنفيذية من اجراءات في هذا الشأن والا برئت ذمة الحكومة في حدود ما يتم صرفه من التعويض .

مادة (١٤) (*)

تسلم الأرض لمن آلت اليه من صغار الفلاحين خالية من الديون ومن حقوق المستأجرين وتسجل باسم صاحبها دون رسوم .

ويجب على صاحب الأرض أن يقوم على زراعتها وأن يبذل في عمله العناية الواجبة .

وإذا تخلف من تسليم الأرض عن الوفاء بأحد التزاماته المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو تسبب في تعطيل قياس الجمعية التعاونية بالأعمال المنصوص عليها في المادة (١٩) أو أخل بأى التزام جوهرى آخر يقضى به العقد أو القانون ، حقق الموضوع بواسطة لجنة تشكل من نائب بمجلس الدولة رئيسا ومن عضوين من مديري الادارات بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، ولها بعد سماع أقوال صاحب الشأن أن تصدر قرارا

(*) أضيفت الفقرتان الأخيرتان إلى نص المادة بالقانون رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٥٥ .

مسيباً بالغاء القرار الصادر بتوزيع الارض عليه واستردادها منه واعتباره مستأجراً لها من تاريخ تسليمها اليه ، وذلك كله اذا لم تكن قد مضت خمس سنوات على ابرام العقد النهائي . ويبلغ القرار اليه بالطريق الادارى قبل عرضه على مجلس الادارة بخمسة عشر يوماً على الأقل . ولا يصبح نهائياً الا بعد تصديق المجلس عليه . وله تعديله أو الغاؤه وله كذلك الاعفاء من أداء الفرق بيني ما حل من أقساط الثمن وبين الأجرة المستحقة . وينفذ قراره بالطريق الادارى .

واسستثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز الطعن بالغاء القرار سالف الذكر أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه .

مادة (١٥)

يتم التوزيع فى خلال الخمس السنوات الزراعية التالية لتاريخ العمل بهذا القانون على الأكثر وفقاً لبرنامج يضعه مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، ويراعى فى هذا البرنامج أن توزع فى كل سنة الاراضى المستولى عليها . وأن يحصل فى نهاية الموسم الزراعى .

مادة (١٦)

لا يجوز لصاحب الارض ولا الورثة من بعده التصرف فيها قبل الوفاء بتمنيتها كاملاً . ولا يجوز قبل هذا الوفاء نزع ملكيتها سداداً لدين الا أن يكون ديناً للحكومة أو ديناً لبنك التسليف الزراعى والتعاونى أو للجمعية التعاونية .

ومع ذلك اذا اقتضت الحال نزع ملكية أى جزء من الارض للمنافع العامة جاز استثناء من حكم المادة الاولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزع الملكية للمنافع العامة ، نزع ملكيته بقرار من وزير الاشغال العمومية ويكون لهذا القرار حكم الرسوم المنصوص عليه فى المادة المذكورة .

مادة (١٧) (§)

يعاقب بالحبس كل من قام بعمل يكون من شأنه تعطيل أحكام المادة

(§) مدلة بالقانون ٢٩٥ لسنة ١٩٥٣ وكان التعديل بإضافة الفقرة الثانية من هذه المادة لم أضيفت الفقرة الثالثة « الأخيرة » بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦١ .

الأولى ، فضلا عن مصادرة ثمن الأرض الواجب الاستيلاء عليها ، ويعاقب أيضا بالحبس كل من يتعمد من مالكي الأرض التي يتناولها حكم القانون أن يحط من معدنها أو يضعف تربتها أو يفسد ملحقاتها بقصد تفويت تمام الانتفاع بها وقت الاستيلاء عليها ، وكذلك يعاقب بالحبس كل من يتصرف تصرفا يخالف المادة الرابعة مع علمه بذلك .

وكذلك يعاقب بالحبس كل من خالف أحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الرابعة مكررة .

وكذلك يعاقب بالحبس مالك الأرض المستولى عليها أو وكيله الرسمي إذا قدم إلى لجنة الاستيلاء المختصة بيانات غير صحيحة عن أسماء المستأجرين واضعى اليد على الأرض المستولى عليها في تاريخ الاستيلاء .

تفسير تشريعي :

تسرى أحكام المادة ١٧ في حالة الامتناع عن تقديم الاقرار أو بعض البيانات اللازمة الى مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في الميعاد القانوني ، إذا كان ذلك بقصد تعطيل أحكام المادة الأولى من ذلك القانون (مادة ٤ من قرار ١ لسنة ١٩٥٣) .

مادة (١٧) مكرر (❖)

يعفى من العقاب بما في ذلك المصادرة كل بائع أو شريك بادر من تلقاء نفسه بالرجوع عن التصرف المخالف للقانون أو بإبلاغ الجهات المختصة أمر هذه المخالفة .

الباب الثانى

فى جمعيات التعاون الزراعى

مادة (١٨)

تتكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية ممن آلت اليهم الارض
المستولى عليها فى القرية الواحدة وممن لا يملكون أكثر من خمسة أفدنة •

ويجوز بقرار من وزير الشئون الاجتماعية انشاء جمعية واحدة لأكثر
من قرية اذا اقتضت الحال ذلك •

وتخضع الجمعية التعاونية لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ (١)
الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية ولأحكام المواد الآتية :

مادة (١٩)

تقوم الجمعية التعاونية بالاعمال الآتية :

(أ) الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقا لحاجات
الاراضى المملوكة لأعضاء الجمعية •

(ب) مد المزارع بما يلزم لاستغلال الارض كالبذور والسماد
والماشية والآلات الزراعية وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها •

(ج) تنظيم زراعة الاراضى واستغلالها على خير وجه بما فى ذلك
انتقاء البذور وتصنيف الحاصلات ومقاومة الآفات وشق الترع والمصارف •

(د) بيع المحصولات الرئيسية لحساب أعضائها على أن تخضع من
ثمن المحصولات أقساط ثمن الارض والاموال الاميرية والسلف الزراعية
والديون الأخرى •

(هـ) القيام بجميع الخدمات الزراعية التى تتطلبها حاجات الاعضاء
وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية •

(١) يلاحظ ان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه قد أُلغى واستبدل به
القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات التعاونية •

مادة (٢٠)

تؤدى الجمعية التعاونية أعمالها تحت اشراف موظف تختاره وزارة
الشئون الاجتماعية ويجوز أن يشرف الموظف على أعمال أكثر من جمعية
تعاونية واحدة (١) .

مادة (٢١)

تشارك الجمعيات التعاونية فى تأسيس جمعيات تعاونية عامة
واتحادات تعاونية وفقا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص
بالجمعيات التعاونية المصرية .

مادة (٢٢)

يصدر وزير الشئون الاجتماعية القرارات اللازمة لتنظيم أعمال
الجمعيات التعاونية السالفة الذكر فى حدود ما تقدم من الاحكام

(١) بموجب القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ نقل وزارة الإصلاح الزراعى محل
وزارة الشئون الاجتماعية فى الاشراف على الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى وفى
جميع نصوص هذا القانون .

الباب الثالث

فى الحد من تجزئة الارض الزراعية

(مادة ٢٣)

اذا وقع ما يؤدى الى تجزئة الاراضى الزراعية الى اقل من خمسة أفدنة سواء اكان ذلك نتيجة للبيع أو للمقايضة أو الميراث أو الوصية أو الهبة أو غير ذلك من طرق كسب الملكية ، وجب على ذوى الشأن أن يتفقوا على من تؤول اليه ملكية الارض منهم •

فاذا تمذر الاتفاق رفع الامر الى المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها أكثر العقارات قيمة بنساء على طلب أحد ذوى الشأن أو النيابة العامة لفصل فيمن تؤول اليه الارض فاذا لم يوجد من يستطيع الوفاء بباقى الانصبة ، قررت المحكمة بيع الارض بطريق المزاد •
وتفصل المحكمة فى الطلب بغير رسم •

(مادة ٢٤)

تفصل المحكمة الجزئية فى أبلوله الارض غير القابلة للتجزئة الى من يحترف الزراعة من ذوى الشأن فان تساوا فى هذه الصفة اقترح بينهم •
على أنه اذا كان سبب كسب الملكية الميراث ، فضل من يشتغل بالزراعة من الورثة فان تساوا فى هذه الصفة قدم الزوج فالولد ، فاذا تعدد الاولاد اقترح بينهم •

الباب الرابع

في الضرائب الإضافية

مادة (٢٥)

ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٣ تفرض ضريبة إضافية على ما يزيد على مائتي فدان بنسبة خمسة أمثال الضريبة الأصلية .

مادة (٢٦)

وإذا كان للممول نصيب في تكاليف مشتركة بسبب الميراث أو بأي سبب آخر ، روعي في ربط الضريبة الإضافية مجموع ما يؤديه الممول من ضرائب في تكاليفه الخاصة مضافا إليه ما يخصه من هذه الضرائب في التكاليف المشتركة .

ولا يستنزل من الضرائب الإضافية المربوطة على الممول في تطبيق أحكام هذا القانون ما يكون من الضرائب متعلقا بأرض حصل فيها تصرف من التصرفات المنصوص عليها في المادة الثالثة .

مادة (٢٧)

على كل ممول تنطبق عليه أحكام هذا القانون أن يقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به وفي شهر يناير من كل سنة لصراف الناحية التي يدفع فيها أكبر جزء من أموال أطيانه إقرارا يبين فيه مقدار الاطيان التي يملكها أو يكون له نصيب في منفعتها في أنحاء المملكة ومقدار الأموال المربوطة عليها (١) .

(١) معدلة بالرسوم بقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ . وكان نص المادة قبل التعديل يقضي بتقديم الإقرار المنصوص عليه فيه خلال شهرين . الخ .
ويلاحظ أن المادة (٦) من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ تنص على أن « ينبغي من تقديم الإقرار المنصوص عليه في المادة ٢٧ من الرسوم بقانون سالف الذكر - في شهر سنة ١٩٥٣ - الملك الذين قدموا إقراراتهم وفقا للمادة المذكورة خلال المدة المنصوص عليها فيها » .

مادة (٢٨)

إذا لم يقدم الممول الاقرار المنصوص عليه في المادة السابقة في الميعاد المعين أو ذكر في اقراره بيانات غير صحيحة بقصد التهرب من دفع الضريبة الإضافية أو جزء منها • تفرض عليه غرامة تعادل خمسة أمثال الضريبة التي ضاعت أو كانت تضيق على الحزاة العامة بسبب عدم تقديمه الاقرار في الميعاد المحدد أو بسبب البيانات غير الصحيحة التي وردت في اقراره • وذلك فضلا عن الزامه بأداء الضريبة ذاتها •

وتتقضى بالغرامة احدى اللجان التي يؤلفها وزير المالية والاقتصاد لهذا الغرض ويكون قرارها في هذا الشأن غير قابل للطعن ٢١٦ •

مادة (٢٩) *

تحصل الضريبة الإضافية والغرامة المنصوص عليهما في المادة السابقة مع القسط الأخير للضريبة الأصلية •

ويكون للحكومة في تحصيل الضريبة الإضافية والغرامة ما لها في تحصيل الضريبة الأصلية من حق الامتياز • وفي حالة التخلي عن الدفع تحصل الضريبة الإضافية والغرامة بطريق الحجز الإداري •

ولا تستحق الضريبة الإضافية عن الاطيان التي يحصل عليها حتى تاريخ حلول القسط الأخير من الضريبة الأصلية متى كان ذلك التصرف قد حصل الى الاولاد وفقا للبند (أ) من المادة الرابعة بمقد ثابت التاريخ قبل حلول القسط الأخير المذكور أو وفقا لاحد البندين (ب) و (ج) من تلك المادة بمقد مصدق عليه من المحكمة الجزئية قبل التاريخ المذكور •

ويجب تسجيل التصرفات الصادرة الى الاولاد وفقا للبند (أ) من المادة الرابعة وكذلك أحكام صحة التعاقد الخاصة بها قبل أول يوليو سنة

(١) شكلت اللجان المنصوص عليها في المادة (٢٨) بموجب قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٤٣ سنة ١٩٥٢ • ثم عدل تشكيل هذه اللجان بموجب قرار وزير الخزانة رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ ونص في هذا القرار الأخير على أن (تشكل بكل مديرية لجنة برئاسة مدير القسم المالي بها • وعضوية مفتش المالية ووكيل القسم المالي • أو من ينوب منهما • تتولى توقيع الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه) •

(٢) مدلة بالقوانين أرقام ١٠٨ لسنة ١٩٥٢ و ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ و ٦٥١ لسنة ١٩٥٥ و ٢٦٨ لسنة ١٩٥٦ و ١٢٠ لسنة ١٩٥٨ و ٨٥ لسنة ١٩٦٢ •

١٩٥٩ • كما يجب تسجيل التصرفات الصادرة وفقا للبندين (ب) ، (ج) من المادة الرابعة أو أحكام صحة التعاقد الخاصة بها خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون اذا كان تصديق المحكمة الجزئية أو ثبوت تاريخ التصرف سابقا على أول ابريل سنة ١٩٥٥ فان كانا لاحقين له يجب تسجيل التصرف أو الحكم بصحة التعاقد حتى يوم أول يوليو سنة ١٩٥٩ أو خلال سنة من تصديق المحكمة أو اثبات التاريخ أى الميعادين أبعد .

ويترتب على مخالفة هذه الأحكام الاستيلاء على الاطيان محل التصرف وكذلك استحقاق الضريبة الاضافية كاملة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٣ حتى تاريخ الاستيلاء .

تفسير تشريعى :

يجب تسجيل أحكام صحة التعاقد الخاصة بالتصرفات الصادرة الى صغار الزراع وفقا للبند (ب) من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه متى كانت هذه الاحكام قد صدرت يوم أول يوليو سنة ١٩٥٩ أو فى تاريخ لاحق وكانت صحائف الدعاوى الصادرة فيها تلك الاحكام مسجلة قبل يوم أول يوليو سنة ١٩٥٩ (قرار ١ لسنة ١٩٦٠) .

مادة (٣٠) (*)

لا تستحق الضريبة الاضافية على الاطيان المستثناة من حكم المادة الاولى .

(*) مددلة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ وكان نصها قبل التعديل : تنفى من الضريبة الاضافية الاطيان البور التى يملكها الافراد والاطيان التى تملكها الشركات أو الجماعات بقصد استصلاحها لييمها وذلك على الوجه المبين فى القوانين واللوائح .

الباب الخامس

في تحديد العلاقة بين مستأجر الأرض الزراعية ومالكها

مادة (٣١)

ابتداء من السنة الزراعية التالية للعمل بهذا القانون تنظم العلاقة بين مستأجر الأرض ومالكها وفقا لاحكام المواد الآتية :

مادة (٣٢)

لا يجوز تأجير الأرض الزراعية الا لمن يتولى زراعتها بنفسه .

وتستثنى بقرار من وزير المالية والاقتصاد ، وبعد موافقة وزير الاشغال العمومية من حكم الفقرة السابقة أراضي الجزائر الواقعة بين جسرى نهر النيل التى تملكها الحكومة وتؤجرها وزارة المالية والاقتصاد بشروط خاصة بقصد استصلاحها .

تفسيرات تشريعية :

١ - يجوز للمستأجر أن يعهد لغيره بزراعة الأرض برسميا لمواشيه أو أذنة أو أرزا لبقائه ولا يعتبر هذا ايجارا من الباطن .

وفى أراضي الحضر والمقات يجوز للمستأجر تأجير الأرض لشخص يزرعها خضرا أو مقات زراعة واحدة بدون أن يعتبر ذلك تأجيرا من الباطن (مادة ٤ من قرار ١ لسنة ١٩٥٢) .

٢ - عقود الإيجار المبرمة قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى بين المالك والوسيط التى لا تنتهى مدتها بنهاية السنة الزراعية الجارية عند صدور القانون المذكور تقوم العلاقة فيها مباشرة بين المالك وبين المستأجر من الباطن وذلك للمدة الباقية من العقد (مادة ٢ من قرار ٢ لسنة ١٩٥٣)

(ج) مبدلة بالقانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٤ وكان التعديل بإضافة الفقرة الأخيرة من هذه المادة .

مادة (٣٣) *

لا يجوز أن تزيد اجرة الارض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها وفي حالة الإيجار بطريق المزارعة لا يجوز أن يزيد نصيب المالك على النصف بعد خصم جميع المصروفات .

تفسيرات تشريعية :

١ - إذا استؤجرت الأرض لمحصول واحد شتوى حسب الإيجار بثلاثي القيمة الإيجارية وإذا استؤجرت لمحصول واحد نيلي حسب بثلاث القيمة الإيجارية (مادة ١ من قرار ١ لسنة ١٩٥٢) .

٢ - يكون الحد الأقصى لأجرة الأرض في زراعة الحضر والمقات جزءاً من سبعة أمثال الضريبة يقدر بنسبة مدة وضع يد المستأجر الى السنة الزراعية الكاملة .

ويستثنى من ذلك الحالات التي تزرع فيها الأرض عروة أو عروتين إذا كانت هذه هي كل ما يمكن زراعته فيها في السنة . ففي هذه الحالات يكون الحد الأقصى للأجرة سبعة أمثال الضريبة (مادة ٢ من قرار ١ لسنة ١٩٥٢) .

٣ - لا يسرى تحديد الحد الأقصى للأجرة بسبعة أمثال الضريبة على إيجار الحدائق وأراضي المشاتل والزهور (مادة ١ من قرار ١ لسنة ١٩٥٣)

٤ - عقود الإيجار المبرمة قبل العمل بقانون الإصلاح الزراعي والتي لا تنتهي مدتها بنهاية السنة الزراعية الجارية عند العمل به . يسرى عليها حكم المادة (٣٩) مكرراً فقرة ثانية من القانون المذكور بالشروط الواردة فيها (مادة ٥ من قرار ٤ لسنة ١٩٥٣) .

تفسير عادي :

من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي (مجلس إدارة الهيئة الآن) بشأن تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر - القرار رقم ٢ بجلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ .

(*) نصت المادة الأولى من المادة ٣٣ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه لا يجوز أن تزيد اجرة الأرض الزراعية بسبب الزيادة في خربة الاطيان الناتجة من العمل بالتقدير الجديد للإيجار السنوي للاطيان الزراعية الا مقدار الزيادة الفريدة فقط .

١ - الفنان فى احتساب الحد الأعلى للإيجار لا تقل مساحته عن ٣٠٠ قصبه بما فيها المصارف والقنوات المحلية الداخلة فى المساحة المؤجرة وذلك مقابل المنافع العمومية المفروض عليها ضريبة لا تدخل ضمن الإيجار بشرط ألا يتجاوز مجموع الأرض المؤجرة ما هو وارد فى تكليف المالك .

٢ - تحتسب نفقة الرى بالآلات الميكانيكية على المستأجر الا اذا اتفق مع المالك على غير ذلك .

٣ - التزامات المستأجر بالنقد قبل المالك يرجع فيها الى المواد ٦١٣ وما بعدها من القانون المدنى وهى تتضمن قيامه بدفع الإيجار فى المواعيد والمحافظة على حدود الأرض وخصبها وما عليها من منشآت واجراء التطهيرات جميعها اللازمة للمرأى والمصارف وتنفيذ القوانين الزراعية وما الى ذلك .

٤ - لما كانت المادة ٥١٦ من القانون المدنى تنص بأن تكون الاجرة نقودا كما يجوز أن تكون أية نقدية أخرى فيباح أن يكون الإيجار بمقادير من الحاصلات على ألا يزيد ثمن ما يأخذه المالك من هذه الحاصلات مقدرا بحسب امثال الاسعار الرسمية فى يوم الاستحقاق المحدد فى عقد الإيجار على سبعة أمثال الضريبة .

٥ - مراعاة لما يجرى فى كثير من حالات الزراعة على النعمة من تأجير المالك أرضا للذرة أو الارز أو مساحة من البرسيم لصغار الزراع توفيراً لخدائهم وغذاء ماشيتهم ترى اللجنة اباحة ذلك بشرط ألا يتجاوز إيجار البرسيم ثلثى سبعة أمثال الضريبة الأصلية وإيجار الذرة والأرز الثلث من سبعة أمثال الضريبة الأصلية . ولا تسرى فى هذه الحالة القيود الخاصة بعلاقة المالك بالمستأجر فيما عدا قيمة الإيجار ولا يعتبر هذا التأجير وضع يله يترتب عليه طلب امتداد الإيجار .

وعلى كل مالك أو مستأجر يزور على النعمة أن يخصص لمسفار الزراع نفس المساحة التى كان يخصصها لهم فى الصام الماضى لزراعة البرسيم فى نفس المزرعة .

٦ - الباب الخامس من العلاقة بين المالك والمستأجر يتعلق بالأرض التى تنتج الحاصلات المحلية ونباتات الحضر ولا يسرى ذلك على الأرض المزروعة بأشجار الفاكهة المستديمة ماعدا الموز والشليك فتخضع للفتنة الإيجارية التى حددها القانون .

٧ - يكون اقتسام المصروفات وغيرها بين المالك والمستأجر فى حالة التأجير بالمزراعة على الوجه التالى :

(أ) ما يلزم به المالك من نفقات الزراعة :

- ١ - الأموال الاميرية والضرائب الإضافية الحالية .
- ٢ - الترميمات الكبيرة والتحسينات اللازمة لزراعة (العين) ومبانيها .

(ب) ما يلزم به المستأجر من نفقات الزراعة :

- ١ - جميع العمليات اللازمة للزراعة سواء عمل بنفسه أو بأولاده أو بعامله وبالماشية من خدمة فى الأرض والزراعة وعمليات الرى مما لم ينص على اقتسامه .
 - ٢ - التسميد بالسماذ البلدى اللازم للزراعة .
 - ٣ - جمع المحصول .
 - ٤ - مقاومة الآفات التى تقاوم عادة باليد .
 - ٥ - تطهير القنوات والمصارف غير الرئيسية .
 - ٦ - اصلاح آلات الرى والزراعة المادية .
- وكله تقصير فى العمليات التى يلزم بها يكون للمالك الحق فى أن يجريها بنفسه وتحسب أجرتها الفعلية على المستأجر .

(ج) ما يلزم به المالك والمستأجر مناصفة فى المصروفات :

- ١ - ما يشتري نفقا للزراعة من تقاو وأسمدة كيماوية أو مبيدات الامراض والحشرات التى لا تقاوم عادة باليد .
 - ٢ - تكاليف الرى بالآلات الميكانيكية فى الحدود التى تقرها وزارة الأشغال العمومية .
 - ٣ - تطهير المصارف والقنوات الرئيسية .
 - ٤ - ما يلزم للإشراف على الزراعة من خفراء وخولة .
- وكل تقصير فى العمليات التى يلزم المستأجر بها يكون للمالك الحق فى أن يجريها بنفسه وتحسب أجرتها الفعلية على المستأجر .

مادة (٣٤) (*)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بأحدى العقوبتين كل مؤجر يتقاضى عمداً من المستأجر أجرة تزيد على الحد الأقصى المقرر بالمادة السابقة ، وكل مستأجر يخالف عمداً أو يهمل التزاماته في العناية بالأرض أو بزراعتها على وجه يؤدي إلى نقص جسيم في معدنها أو في غلتها ويجوز الحكم على المؤجر علاوة على العقوبة السابق ذكرها بالزامه بأن يؤدي إلى المستأجر مبلغاً تقدره المحكمة لا يجاوز ثلاثة أمثال الزيادة التي تقاضاها من المستأجر .

مادة (٣٥)

لا يجوز أن تقل مدة إيجار الأرض الزراعية عن ثلاث سنوات .
ويستثنى من ذلك الأراضي المستوى عليها تنفيذاً لأحكام هذا القانون .

ويجوز للهيئة العامة للإصلاح الزراعي إلغاء عقود إيجار الأراضي المستوى عليها إذا استلزمت إجراءات التوزيع ذلك ، أو أخل المستأجر بالتزام جوهرى يقضى به العقد أو القانون . ويكون هذا القرار نهائياً وينفذ بالطريق الإداري ، واستثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز الطعن بإلغاء هذا القرار أو وقف تنفيذه (١) .

مادة (٣٦)

يجب أن يكون عقد الإيجار ثابتاً بالكتابة مهما كانت قيمته ، ويكتب العقد من أصلين يبقى أحدهما مع المالك والآخر مع المستأجر .

فإذا لم يوجد عقد مكتوب كان الإيجار مزارعة لمدة ثلاث سنوات نصيب المالك فيها النصف بعد خصم جميع المصروفات .

(*) استبدل النص الحالي لهذه المادة بنصها السابق الذي كان يهضم به :

.. مستأجر الأرض الزراعية أن يسترد من المؤجر ما أداء بأية صورة زيادة على الحد الأقصى المقرر في المادة السابقة وله أن يثبت أمارة الزيادة بطرق الإثبات كافة وتم هذا التعديل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ .

(١) معدل بالقانونين رقمي ٤٠٥ لسنة ١٩٥٢ و ٥٥٤ لسنة ١٩٥٥ .

مادة (٣٧) (٣)

مع عدم الإخلال بحق المالك في الانتفاع بما يملكه من الاراضي الزراعية وما في حكمها فانه اعتبارا من سنة ١٩٦١ - ١٩٦٢ الزراعية لا يجوز لأي شخص هو وزوجته وأولاده القصر أن يجوزوا بطريق الإيجار أو وضع اليد أو بأي طريقة أخرى من الاراضي الزراعية وما في حكمها غير المملوكة لهم مساحة تزيد على خمسين فدانا كما لا تجوز الوكالة في إدارة أو استغلال الاراضي الزراعية وما في حكمها فيما يزيد على هذا القدر .

ويستنزل من هذا القدر بمقدار ما يكون الشخص واضعا اليد عليه باعتباره مالكا ويقع باطلا كل عقد يترتب عليه مخالفة هذه الاحكام .

ويعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين من يخالف احكام هذه المادة مع علمه بذلك .

فاذا تربت الزيادة فيما ينتفع به على سبب من اسباب التملك الجائز طبقا لاحكام هذا القانون كان على ذوى الشأن أن ينزلوا خلال ثلاثة اشهر من تاريخ ايلولة الزيادة اليهم أو المدة اللازمة لنضج المحصول الموجود في الارض أيها أطول عن قدر مماثل لها مما يستأجرونه الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ويجوز للهيئة المذكورة أن تتظلم من تحديد القدر المتنازل عنه الى اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررا خلال أسبوعين من تاريخ اخطارها بالتنازل .

ويكون للهيئة العامة للإصلاح الزراعي في حالة البطلان المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة وفي حالة علم استعمال المنتفع للخيار المرخص له به في الفقرة السابقة أن تستولي من الارض المؤجرة على الزيادة على القدر المقدر قانونا ، وللمنتفع أن يتظلم من تحديد القدر المستولي عليه الى اللجنة القضائية سالفة الذكر خلال أسبوعين من تاريخ تنفيذ اخطاره بقرار الاستيلاء .

ويكون التظلم بكتاب موصى عليه يرسل الى اللجنة ويفصل فيه على

(*) انقبت المادة (٣٧) من القانون الاصلى - الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٣ - بالرسوم بقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ - ثم أعيد اضافة مادة جديدة ١-٢ الرقم بالقانون ٢٤ لسنة ١٩٥٨ - بالنسب الحالي للمادة فيما عدا الفقرة الاولى فعند عدلت بالمادة (٣٧) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

وجه السرعة ويكون قرار اللجنة بشأنه نهائيا ولا يقبل الطعن بأي وجه من الوجوه .

وتتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إدارة ما يؤول اليها من اراض زراعية طبقا لاحكام هذه المادة الى أن يتم توزيعها بالتأجير وعندئذ تقوم الملاقة مباشرة بين المؤجر وبين هؤلاء المستأجرين وذلك كله خلال باقى المدة المتفق عليها فى العقد تسرى الأجرة المتفق عليها الا اذا كانت تزيد على أجرة المثل فتنخفض الى هذا القدر .

تفسير تشريعى :

لا يجوز أن يزيد مجموع ما يحوزه الشخص هو وزوجته وأولاده الفصر من الاراضى الزراعية وما فى حكمها غير المملوكة لهم على خمسين فدانا سواء أكانت هذه الحيازة عن طريق الإيجار أو المزارعة أو الوكالة فى الادارة أو الاستغلال ويستنزل من هذا القدر ما يعادل ملكية أى منهم من تلك الاراضى أيا كان سند الملكية حتى ولو كان عقدا غير مسجل .
(قرار ٢ لسنة ١٩٦١) .

تفسير عادى :

من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بالقرار رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٦١/١١/٣٠ .
« لا تخضع الوكالة بقصد التحصيل للحظر الوارد بالمادة السابعة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بشرط ألا يقوم الوكيل بأي نوع من انواع الادارة أو الاستغلال للأرض محل التوكيل » .

الباب السادس

فى حقوق العامل الزراعى

مادة (٣٨) (✽)

يقوم بتعيين أجر العامل الزراعى فى المناطق الزراعية المختلفة كل عام لجنة يشكلها وزير الزراعة برئاسة أحد كبار موظفى الوزارة وعضوية ستة يختارهم الوزير ، ثلاثة يمثلون ملاك الاراضى الزراعية ومستاجريها وثلاثة يمثلون العمال الزراعيين .

ولا يكون قرار هذه اللجنة نافذا الا بعد تصديق وزير الزراعة (١) ويستثنى من حكم هذه المادة العمال الذين يكلفون بمقتضى قوانين خاصة بالقيام بأعمال للمصلحة العامة . فهؤلاء تحدد أجورهم السلطات المختصة طبقا لهذه القوانين .

مادة (٣٩)

يجوز للعمال الزراعيين تكوين نقابات للدفاع عن مصالحهم المشتركة

مادة (٣٩) مكررا (✽✽)

مع مراعاة حكم المادة ٣٣ - تمتد عقود الايجار التى تنتهى مدتها

(✽) ممدلة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٣ وكان التعديل بإضافة الفقرة الثالثة الى نص المادة .

(١) حدد وزير الزراعة بعد الرجوع الى تقديرات اللجان المنصوص عليها د.إ. اللجنة العليا للإصلاح الزراعى - الحد الأدنى للأجر اليومي للعامل الزراعى و بـ بلاد الجمهورية بمبلغ ١٨٠ مليما للرجال و ١٠٠ مليما للإناث والنساء أو ما دون مئاس بها للوفاء بالعمولة التى يتقاضاها المقاولون لتوريد الأتجار فى سمر المصطفى وطى أن تكون ساعات العمل ثمانية فى اليوم . وقد نشر هذا القرار بالرقم ١٠٠٠ - العدد ١٥١ بتاريخ ١٧-١١-١٩٥٢ .

(✽✽) مضافة بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ ثم عدلت بالرسوم رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٢ بإضافة فقرة جديدة هى الفقرة الثالثة (الأخيرة) .

بنتهاية السنة الزراعية الجارية عند العمل بهذا القانون • وذلك لمدة سنة زراعية واحدة أخرى اذا كان المستأجر يزرع الأرض بنفسه سواء أكان مستأجرا أصليا أو من الباطن وفي هذه الحالة الأخيرة تقوم العلاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمالك •

ويكون الإيجار في السنة الزراعية التي يمتد إليها العقد مزارعة أو نقدا حسب اختيار المالك وذلك في الأراضي التي تكون ضريبتها جنيها واحدا أو أقل على أن تكون طريقة الإيجار واحدة في مجموع ما يملكه المؤجر من الأراضي المذكورة •

تفسيرات تشريعية :

١ - المستأجر الذي يمتد عقد إيجاره وفقا لحكم المادة ١٩ مكررة من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ، هو الذي كان يستأجر الأرض لسنة زراعية كاملة فلا ينتفع بحكم المادة المذكورة من كان يستأجر الأرض لمحصول واحد شتوي أو نيلي أو اذا كان يستأجرها لزراعة المحضر أو المقات جزءا من السنة (مادة ٣ من قرار ٣ لسنة ١٩٥٢) •

٢ - حتى امتداد عقد الإيجار المخول لمن يزرع الأرض بنفسه وفقا للمادة ٣٩ مكررة من قانون الإصلاح الزراعي - مقيد بحكم المادة ٣٦ من القانون المذكور فاذا امتنع المستأجر عن كتابة العقد وتوقيعه جاز للمالك اتخاذ الاجراءات العادية لاخلائه من الأرض •

وكذلك يجوز اخلاء العين في سنة الامتداد اذا أخل المستأجر بشروط العقد أو بأحكام القانون اخلا لا يستوجب الفسخ بحسب القواعد العامة (مادة ١ من قرار ٢ لسنة ١٩٥٢) •

٣ - عقود الإيجار المبرمة قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي بين المالك والوسيط والتي لا تنتهي مدتها بنهاية السنة الزراعية الجارية عند صدور القانون المذكور تقوم العلاقة فيها مباشرة بين المالك وبين المستأجر من المستأجر من الباطن وذلك للمدة الباقية من العقد (مادة ٢ من قرار ٣ لسنة ١٩٥٢) •

مادة (٣٩) مكروا (١) (***)

تمتد الى نهاية سنة ١٩٦١/١٩٦٢ الزراعية عقود الايجار التي تنتهى بنهاية سنة ٦٠/٦١ الزراعية سواء لانقضاء المدة المتفق عليها فى العقد أو التي امتد اليها تنفيذاً للمادة السابقة والقوانين رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ ، ٤٧٤ لسنة ١٩٥٨ ، ٤١١ لسنة ١٩٥٥ ، ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ ، ١٨٣ لسنة ١٩٥٩ ، ٢٧٤ لسنة ١٩٦٠ ويكون الامتداد بالنسبة الى نصف المساحة المؤجرة اذا كان المالك قد استعمل حقه فى تجنيب المستأجر قبل العمل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ وبالنسبة الى كامل المساحة المؤجرة لمن لم يستعمل حقه فى التجنيب قبل ذلك .

وذلك كله بشرط قيام المستأجر بالوفاء بجميع التزاماته حتى نهاية سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ الزراعية والا اعتبر العقد منتهياً من تلقاء نفسه دون حاجة الى أضرار أو التجاء الى القضاء .

تفسير تشريعى :

المستأجر لمساحة تكون جزءاً من أرض متصلة يملكها المؤجر وتقع فى أكثر من زمام يجوز تجنيبه فى أى جزء من تلك الأرض المتصلة باعتبارها فى نطاق الأرض السابق تأجيرها (قرار ٥ لسنة ١٩٥٣) (١) .

مادة (٤٠)

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون . ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية فى ثى الحجة ١٣٧١ الموافق ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

(***) مضافة بالقانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ ، ثم عدلت بالقوانين أرقام ٤٧٤ لسنة ١٩٥٤ و ٤١١ لسنة ١٩٥٥ و ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ و ٢٤ لسنة ١٩٥٨ و ١٨٣ لسنة ١٩٥٩ و ٢٧٤ لسنة ١٩٦٠ ثم أخيراً بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ الذى أورد النص الحالى لهذه المادة .

(١) يلاحظ أن هذا التفسير التشريعى أصبح غير مطبق حالياً لسقوط حق المؤجر المستأجر بناء على الحكم الصادر بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ .

المذكرة الايضاحية

للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢

بالاصلاح الزراعى

ان مشكلة مشاكلنا هي انخفاض مستوى معيشة جمهرة المواطنين نتيجة انخفاض الدخل القومى منسوبا الى عدد السكان وقصور الزيادة فى الانتاج عن توفير مستوى معيشة مناسب للسكان المتزايدين .

وينبغى لرفع مستوى المعيشة استكمال التنمية الاقتصادية للبلاد واستكمال تصنيفها بأقصى ما يمكن من السرعة ، وان الاقتصاد المصرى لينطوى على عقدة منعت حتى الآن من الاسراع فى التنمية الاقتصادية وهذه العقدة هي تهافت الناس على استثمار مدخراتهم فى الاراضى الزراعية التى لاتزال هي مجال الاستثمار الاساسى فى البلاد والتى لم تزد مساحتها بنسبة زيادة الاقبال عليها .

وان الاستثمار الزراعى لايزيد من مساحة الاراضى المزروعة اذ قلما يقبل المدخرون على المخاطرة بمدخراتهم فى استصلاح ارض لم تكن مزروعة ولكنهم يتنافسون فى الاستحواز على الاراضى التى تقل ايرادا عاجلا . ولا تنشئ هذه العملية ثروة جديدة ولكنها تعلى من ثمن الثروة الموجودة أصلا وبهذا أصبحت الاراضى الزراعية المصرية وكأنها بالوعة تستنزف جانبا كبيرا من المدخرات فى مصر ، وارتفاع اثمان الاراضى الزراعية يحفز ملاكها لان يحاولوا بكل سبيل أن يحصلوا منها على ايراد يتناسب مع مادفعوه ثمنها أو ماتساويه من ثمن ولا يستطيع الزراع أن يزيدوا من ايراد ارضهم عن طريق رفع ثمن ما يبيعونه من غلاتها ذلك لانه لا حكم لهم ولا وسيلة امامهم للتحكم فى اثمان الفلات الزراعية اذ تحدد ههنا الاثمان تبعا لطروف السوق .

وسيلة الزراع فى زيادة ايرادهم هي محاولة ضغط المصروفات التى يمكن ضغطها دون أن يؤدى الضغط الى قلة الانتاج . وعنصر المصروفات الذى تناوله هذا الضغط دائما كان أجور العمال .

هناك اثن عاملان . . هما : الاقبال على استثمار معظم المدخرات المصرية فى الاراضى ذات الايراد العاجل من جانب وقلة ما يصل من القوة

الشرائية الى أيدي عمال الزراعة من الجانب الآخر . وهذان العاملان يحدان من امكانيات التنمية الاقتصادية سواء في المجال الزراعي بتوسيع رقعة الاراضى المزروعة أو في للمجال الصناعى بالتوسع فى الصناعات القائمة أو بإنشاء صناعات جديدة - وتهينة الظروف للتنمية الاقتصادية السريعة ينبغى العمل عن طريق التشريع على توجيه كل المدخرات الجديدة نحو مشروعات استصلاح الاراضى ومشروعات التعدين والصناعة والتجارة والانشاء .

وان من أهم أهداف مشروع اصلاح الزراعى المعروض توجيه كل استثمار جديد نحو استصلاح الاراضى ونحو القيام بمشروعات التعدين والصناعة والتجارة وذلك لأن من تبقى في أيديهم مدخرات لابد وان يبحثوا عن مجال جديد لاستثمارها ، وزيادة الاستثمارتفع من أجور العمال عامة وتزيد من مقدرتهم على الانفاق وتخلق طلبا جديدا على المنتجات المصرية مما يشجع من جديد على زيادة الاستثمار وهكذا حتى تستكمل البلاد نموها الاقتصادى ويصل المواطنون الى مستوى من المعيشة يليق ببلاد اعتمدت أن تستغل كل مكناتها الاقتصادية .

تلك هي الناحية الاقتصادية - وهى وان كانت وحدها مبررا كافيا لضرورة تعديل نظام ملكية الاراضى الزراعية فإن هناك مبررات أخرى اجتماعية لا ينبغى بحال اغفالها ذلك بأن توزيع الثروة فى الريف المصرى توزيع يتنافى مع معايير العدالة ايا كانت ، فهناك مزارع واسعة يملكها عدد قليل من الأثرياء على حين أن ملايين من الملاك لا يملكون غير قطع صغيرة من الأرض .

ان مساحة الارض المنزرعة ٩٦٢٦٦٢ر٩٦٢٥ فداناً ومجموع ملاكها ٢٧٦٠٢٦٦١ مالكا .

فإذا نظرنا الى الملكيات الصغيرة فأننا نجد أن :

١ - ١٦٧ر٤٥٩ مالكا يملك كل منهم لغاية نصف فدان ومجموع ملكياتهم ٤١٣ر٥٥١ فداناً .

٢ - ١٦٢ر٥٥٢ مالكا يملك كل منهم أكثر من نصف فدان الى فدان ومجموع ملكياتهم ٣٥٦ر٦٩٥ فداناً .

٣ - ٢٢٧ر٦١٢ مالكا يملك كل منهم أكثر من فدان الى فسدانين ومجموع ملكياتهم ٤٤٩ر٨١٦ فداناً .

٤ - ١٥٣ر٢٩٣ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٢ لغاية ٣ أفدنة ومجموع ملكياتهم ٣٥٤ر٨٥٥ فداناً .

٥ - ٨١٣٦٦ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٣ لغاية ٤ أفدنة
ومجموع ملكياتهم ٢٧٢٣٤٢ فداناً .

٦ - ٥٦٥٨٩ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٤ لغاية ٥ أفدنة
ومجموع ملكياتهم ٢٤٧٠١٧ فداناً .

ومعنى ذلك أن ٢٣٠٨٩٥١ مالكا لا يملك كل منهم أكثر من فدانين
ومجموع ملكياتهم ١٠٦٢٠٢٣ فداناً أى أن ٨٤٪ من الملاك يملكون ٢١٪
من الأرض .

وأن ٢٦٠٠١٩٩ مالكا لا يملك كل منهم أكثر من ٥ أفدنة ومجموع
ملكياتهم ٢١٠١٢٧٦ فداناً أى أن ٩٤٪ من الملاك يملكون ٣٥٪ من
الأرض .

وإذا نظرنا إلى الملكيات الكبرى فأننا نجد أن :

٦١ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٤٠٠٠ فدان ومجموع ملكياتهم
٢٧٧٢٥٨ فداناً .

٢٨ مالكا يملك كل منهم أكثر من ١٥٠٠ فدان إلى ٢٠٠٠ فدان ومجموع
ملكياتهم ١٢٢٢١٦ فداناً .

٩٩ مالكا يملك كل منهم أكثر من ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ فدان ومجموع
ملكياتهم ١٢٢١٢٦ فداناً .

٩٢ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٨٠٠ فدان إلى ١٠٠٠ فدان ومجموع
ملكياتهم ٨٦٤٧٣ فداناً .

ومعنى ذلك أن ٢٨٠ مالكا يملكون ٥٨٣٤٠٠ فدان .

أى أن ١ على ١٠٠٠٠٠ من الملاك يملكون حوالى ١٠٪ من الأرض .

وإذا نظرنا إلى الملكيات التى تزيد عن ٢٠٠ فدان فأننا نجد :

٢١١٥ مالكا يملكون ١٢٠٨٤٩٣ فداناً .

أى أن ٨ على ١٠٠٠٠ من الملاك يملكون ١٩٪ من الأرض .

وقد كان لسوء توزيع الثروة الزراعية مساوئ اجتماعية انتهت
آثارها فى البلاد المتعدية بانتهاء عهد الاقطاع على حين بقيت فى بلادنا
حتى وقتنا هذا ومن أسوأ هذه الآثار استبعاد طبقة قليل عددها من كبار
الملاك لجمهرة السكان من الفلاحين وتوجيه سياسة البلاد العامة الوجهة

التي تراها هذه القلة متمشية مع مصالحها مما لا يتفق في كثير ولا قليل مع مبادئ الديمقراطية .

وقد كان الإصلاح الزراعي أساسا لجميع الإصلاحات الاجتماعية في أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر وفي أوروبا الشرقية الاقصى في القرن العشرين وقد حان الوقت أخيرا لتنفيذ الإصلاح الزراعي في مصر كأساس لاعادة بنیان المجتمع المصري على أسس جديدة توفر لكل فرد من جمهرة الشعب حياة تسودها الحرية والكرامة وتقرب البون الشاسع بين الملاك والفوارق العميقة بين الطبقات وتزيل سببا هاما من أسباب القلق الاجتماعي والاضطراب السياسي .

وقد أعد لذلك المشروع المرافق وقد تضمن الباب الاول منه تحديد الملكية الزراعية ونزع ملكية بعض الاراضى لتوزيعها على صغار الفلاحين فنصت المادة الاولى على جعل الحد للملكية الزراعية ٢٠٠ فدان ، غير انه استثنيت من هذا النص بالمادة الثانية الشركات والجمعيات التي تستصلح الاراضى لبيعها ، والافراد الذين يمتلكون اراضى بورا أو اراضى صحراوية لاستصلاحها وذلك خلال فترة ٢٥ سنة من وقت التملك وهي الفترة اللازمة للاستصلاح ، مع جواز التصرف فى الارض خلال هذه الفترة . والحكمة فى هذا الاستثناء هى تشجيع نوع جديد من الاستثمار العقارى الى توسيع رقعة الاراضى المزروعة باستصلاح ارض جديدة لبيعها لصغار الزراع أو للاحتفاظ بها فى حدود ملكية لا تزيد على ٢٠٠ فدان للشخص الواحد . كذلك استثنيت الشركات الصناعية الموجودة قبل صدور القانون والتي تملك أكثر من ٢٠٠ فدان اذا أثبتت ضرورة ذلك للاستغلال الصناعى وذلك بفوضى المحافظة على رؤوس الاموال المستغلة الآن فى الصناعات الزراعية . واستثنى أيضا الوقف واستثناه موقوف بالفترة التي تنقضى حتى صدور التشريع الخاص به .

ونصت المادة الثالثة على استيلاء الحكومة على مايجاوز الحد الأعلى للملكية الزراعية . وحددت فترة الاستيلاء بـ خمسة سنوات وهى المدة التي قدر امكان اجراء عمليات الاستيلاء والتوزيع خلالها .

وتنقضى هذه المادة بالآ عبرة بتصرفات المالك السابقة الا اذا كانت ثابتة التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ وذلك درعا لاي تلاعب يكون صدر من المالك بقصد تهريب امواله بعد قومتنا الوطنية . كما رؤى الا يعتد بتصرفات المالك الى فروعه وزوجه وأزواج فروعه التي لم يثبت تاريخيا قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وهى السنة التي تقرر فيها رسم الابلولة على التركات وذلك لان بعض الملاك قد لجأوا الى التصرف فى

املاكهم تصرفا سوريا بقصد التهرب من هذا الرسم . كما تقرر الا يعتد بما يحدث بعد صدور هذا القانون من تجزئة بسبب الميراث أو الوصية للارض التي يملكها شخص واحد حتى لايفيد دون وجه حق من تناخر عملية الاستيلاء على اراضيهم لكي لايتميز هؤلاء عن يبتعدا بهم في هذه العملية .

غير ان المادة الرابعة قد اجازت ان ينقل المالك بعض ملكيته الى اولاده بما لايجاوز الخمسين فدانا للولد وذلك بحد اقصى قدره ١٠٠ فدان للأولاد في مجموعهم وذلك رعاية لنوى الاولاد وتمييزا لهم عن غيرهم . كذلك اجازت هذه المادة للمالك التصرف في الارض التي للحكومة حق الاستيلاء عليها وذلك بالبيع بشروط هي أن يكون البيع لفرد الاقارب حتى الدرجة الرابعة حتى لا توزع الارض على زراع يمكن أن يبقوا مكونين نوعا من العصبية للمالك الاصيل ، والا يكون البيع لمن يملك أكثر من عشرة أفدنة حتى ينتفي البيع للملاك الكبار . وفي كلا الحالتين لايجوز أن يباع للشخص الواحد أكثر من خمسة أفدنة حتى يتم التوزيع على أكبر عدد ممكن من الزراع والحكمة في اباحة التصرف على هذا النحو هي عدم حرمان المالك من التصرفات التي لاتتنافي وأهداف المشروع . وللتأكد من جدية هذه التصرفات نص على عدم جواز الطعن فيها بالصورية بأي طريق كان . . .

وفي المادة الخامسة وضع معيار للتعويض الذي تعطيه الحكومة لمن تستولي على اراضيهم والتعويض المقرر عن الارض هو عشرة أمثال القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط ضريبة الاطيان وهذا المعيار هو المأخوذ به في تقدير قيمة الارض في قانون رسم الايلولة على التركات . ويضاف الى ثمن الارض المقدّر بالمعيار السابق قيمة المنشآت والآلات الثابتة والاشجار .

وتبين المادة السادسة طريقة التعويض فتنص على أنه يؤدى بسندات على الحكومة بفائدة سعرها ٣ ٪ وتستهلك في خلال ٣٠ سنة والسندات اسمية ولا يجوز التصرف فيها الا لمصرى حتى تمنع محاولات تهريب رؤوس أموال بعض المصريين ولتمكين حملة السندات من الاقبسال على استثمار جديد نص على قبول السندات في الوفاء بثن الاراضى البوز التي تبيعها الحكومة ثم ان الحكومة تقبل هذه السندات في اداء ما يرتبط بعدد العمل بالقانون من ضرائب على الاراضى المستصلحة وفي اداء ضريبة التركات وضريبة الاطيان الاضافية المقررة بمقتضى هذا القانون .

وعالجت المادة السابعة حقوق الرهن أو الاختصاص أو الامتياز التي قد تكون الارض مثقلة بها وجوهر هذه المادة هو استنزال قيمة الدين

المضمون بهذه الحقوق المعينة من قيمة التمويض الذى يعطى لصاحبه الارض المستولى عليها مع ضمان حق الدائن الاصلى .

وتنظم المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ ، طريقة توزيع الاراضى المستولى عليها وتحصر هذه الاراضى أولا ثم توزع على قطع لانقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسة على أن تكون الأولوية لمن كان يزرع الارض فعلا ثم لمن هو أكثر عائلة ثم لمن هو أقل مالا من أهل القرية ثم لغير أهل القرية ، ومعيار الأولوية هو أن الارض لمن يزرعها فإذا كان زارعها لا يدخل فى دائرة من يستحقون فى التوزيع روعيت الاعتبارات الاجتماعية من العيال وقلة المال وإذا فاض بعد التوزيع على أهل القرية من هؤلاء شيء وزع على أهل القرى الأخرى . غير أنه لما كانت الحدائق تحتاج فى استثمارها لنوع خاص من الدراية لا يتوافر فى عامة الزراع فقد قصر توزيعها على خريجي المعاهد الزراعية . ويشترط لمن يوزع عليهم من هؤلاء أن يكونوا من صغار الزراع الذين لا تزيد ملكيتهم على عشرة أفدنة . ولما كان حسن استغلال الحدائق يقتضى أن تكون مساحاتها أكبر من المساحات التى توزع على أساسها الاراضى الزراعية الأخرى فقد رُؤى أن تكون التجزئة الى مساحات يمكن أن تصل الى عشرين فدانا .

وفى المادة الحادية عشرة تقرر فى المشروع أساسا ثمان الارض الموزعة . وثمان الفدان من الارض عبارة عن التمويض الذى دفع مقابل الاستيلاء عليها مضافا اليه ١٥٪ مقابل نفقات الاستيلاء والتوزيع وما قد يكون هناك من نفقات أخرى ويضاف الى ذلك فائدة سنوية بمعدل ٣ ٪ . وهو نفس المعدل المقرر للسندات التى تعطىها الحكومة تعويضا لمن تستولى على أرضهم - ويؤدى المشتري جملة الثمن على أقساط سنوية متساوية فى مدى ثلاثين عاما .

والمواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ خاصة بنظام عمليات الاستيلاء والتوزيع وتشرف على هذه العمليات لجنة عليا ولجان فرعية ، وتسلم الارض لمن تؤول اليه خالية من الحقوق وتسجل باسم صاحبها دون رسوم وينبى أن يتم الاستيلاء والتوزيع فى خلال الخمس سنوات الزراعية التالية لتاريخ العمل بالقانون على أن يبدأ فى المناطق التى فيها الملكيات الزراعية الكبرى .

ولما كان ثمن الارض يدفع مقسطا فقد نص فى المادة ١٦ على أنه لايجوز لمن تؤول اليه الارض أن يتصرف فيها قبل الوفاء بثمنها كاملا . كما نص على أنه لايجوز نزع ملكية الارض سدادا لدين الا اذا كان ديننا للحكومة أو لبنك التسليف الزراعى والتعاضى أو للجمعية التعاونية التى

ينتمى إليها مالك الأرض • وفي هذا حماية للملاك الجدد من جانب وضمان
لدين الحكومة عليهم عن الجانب الآخر •

وفي المادة ١٧ بيان العقوبات التي توقع على من يقوم بعمل يكون
من شأنه تعطيل النص الخاص بالحد الأعلى للملكية ، النص الوارد في المادة
الأولى من القانون ، وهذه العقوبات هي الحبس ومصادرة الأرض الزائدة
عن الحد الأعلى • ولما كان بعض الملاك قد يميلون العناية بأرضهم في
الفترة التي تنقضى بين صدور هذا القانون وبين الاستيلاء على الأرض فقد
نص على أن يعاقب بالحبس كل من يتعمد أن يحط من معدن الأرض أو
يفسد ملحقاتها بقصد التقليل من قيمة الأرض •

ونظرا لأن كثيرا من الفلاحين الذين ستوزع عليهم الأرض قد
يكونون برغم درايتهم بالأعمال الزراعية قليلي الكفاية في الناحية الزراعية
الإدارية فقد نص في الباب الثاني من القانون على إنشاء جمعيات للتعاون
الزراعي وضرورة انضوائهم هم وغيرهم من صغار الفلاحين في كل قرية أو
عدة قرى تحت لواء جمعية تعاونية تقوم عنهم بما يلزم لعمليات التمويل
الزراعي وللحصول على لوازم الزراعة ولتنظيم الاستغلال الزراعي ولبيع
المحصولات الرئيسية كما تقوم كذلك بمختلف الخدمات الزراعية
والاجتماعية الأخرى — ولما كانت الفكرة التعاونية لاتزال بعيدة عن مدارك
صغار الفلاحين فقد رؤى أن توضع الجمعية التعاونية التي يؤلفانها تحت
إشراف موظف تختاره وزارة الشؤون الاجتماعية ولتقوية مركز هذه
الجمعيات الجديدة فقد نص على أن تشترك في تأسيس جمعيات تعاونية
عامة واتحادات تعاونية •

وإذا كانت الملكيات الكبيرة جدا غير مرغوب فيها فذلك الملكيات
الصغيرة جدا فهي تهبط بإنتاج الأرض وتحرم أصحابها من مستوى المعيشة
اللائق بالإنسان ولذلك عالجت المادتان ٢٣ ، ٢٤ — (الباب الثالث ،
مسألة تفتيت الملكية درءا لازدياد حصوله في المستقبل بسبب تزايد عدد
السكان وتقسيم الأرض بالارث وغيره من أسباب كسب الملكية ولما كان
قد رؤى أن أصغر ملكية لاينبغي أن تقل في المستقبل عن خمسة أفدنة
فقد نص على أنه إذا وقع ما يؤدي إلى تجزئة الملكية إلى أقل من هذا القدر
وجبت أبولولة الأرض إلى واحد ممن لهم نصيب فيها مع تفضيل من يشتغل
منهم بالزراعة فإذا لم يستطع أيهم الوفاء بثمانها بيعت بالمراد العلني •

وقد فرضت في الباب الرابع ضريبة بمعدل ٥٠٠٪ من ضريبة
الاطيان على مايزيد على الحد الأقصى للملكية والفرض منها هو حفر الملاك
على بيع مايزيد على الحد الأقصى للملكية من أراضيهم لصغار الزراع وذلك
في الفترة التي تنقضى ما بين صدور هذا القانون وبين انتهاء فترة

الاستيلاء - ولقد أعفيت من الضريبة الإضافية الأطنان البور التي يملكها الأفراد أو الشركات بقصد استصلاحها لبيعها وذلك بغرض التشجيع على الاستثمار الزراعي في الأراضي الجديدة .

هذا ولما كان الفلاحون يجدون أنفسهم ولا مورد لهم الا زراعة الأرض فيقبلون على استئجارها في ظل أوضاع مجحفة أو مرهقة .

فقد تناول المشروع في الباب الخامس منه تنظيم علاقة المستأجر بالمالك على أساس العدل والنصفة وحماية الطرف الضعيف من استغلال الطرف القوي - فنصت المادة ٣٢ على أنه لا يجوز تأجير الأرض الا لمن يزرعها بنفسه ذلك منعا من استغلال الوسطاء للفلاحين .

وحددت المادة ٣٣ أجرة الأرض بما لا يزيد على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها وبذلك تتساوى أجرة الأرض مع قيمتها الإيجارية التي اتخذتها الحكومة أساسا لربط ضريبة الأطنان تساوى ١٤٪ من القيمة الإيجارية للأرض أى ٧ : ١ من هذه القيمة تقريبا - وهذا التحديد يجعل نصيب صاحب الأرض متعادلا مع دوره في الإنتاج ويمنع الارتفاع الفاحش في الأجور الذي يقع عبؤه على عاتق صغار الزراع وعلى صمواد الشعب مستهلكي المحاصيل الزراعية .

ولما كان يخشى أن يؤدي تحديد الإيجار الى امتناع الملاك عن تأجير الأرض فقد نص عدم جواز اخراج من كان يزرع الأرض بنفسه سواء أكان مستأجرا أصليا أو مستأجرا من الباطن وفي الحالة الأخيرة تقوم العلاقة بين الزارع وبين المالك (مادة ٣٧) .

ولضمان استقرار الزراع في الأرض واستغلالها على وجه مرض وضع حد أدنى لمدة عقد الإيجار « ثلاث سنوات » متشباها مع الدورة الزراعية الثلاثية (مادة ٣٥) .

وأخيرا كفل المشروع في الباب السادس حقوق العمال الزراعيين بالنص على أن تتولى لجنة خاصة تحديد أجر العامل الزراعي في كل منطقة من المناطق الزراعية المختلفة كما أجاز للعمال تكوين نقابات للدفاع عن مصالحهم .

ونظرا الى ضرورة تنفيذ الإصلاح الذي تضمنه المشروع على وجه السرعة فقد أعد في شكل مرسوم بقانون استثنائيا بالحالة المنصوص عليها في المادة ٤١ من الدستور وعرض على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

ويتشرف وزراء الزراعة والمالية والاقتصاد والتمشون الاجتماعية بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه واستصداره .

القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى

باسم الأمة
وكيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى
والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه النص الآتى :

« لا يجوز لاي فرد أن يمتلك من الاراضى الزراعية أكثر من مائة فدان ويعتبر فى حكم الاراضى الزراعية ما يملكه الافراد من الاراضى البور والاراضى الصحراوية . وكل تعاقد ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الاحكام يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله » .

مادة ٢ - اذا زادت ملكية الفرد عن القدر الجائز تملكه قانونا بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد كان للمالك أن يتصرف فى القدر الزائد خلال سنة من تاريخ تملكه . على أن يتم التصرف فى هذا القدر الى صغار الزراع الذى يصدر بتحريههم وبشرط التصرف اليهم قرار من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وتستولى الحكومة على الاطيان الزائدة نظرا لتعويض الذى يحدد طبقا لأحكام هذا القانون اذا لم يتصرف المالك خلال المدة المذكورة أو تصرف على خلاف أحكام هذه المادة (١) .

(١) مدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ .

مادة ٣ - تستولى الحكومة على ملكية ما يجاوز الحد الأقصى الذى يستبقية المالك طبقا للمواد السابقة .

ومع مراعاة احكام المادتين السابقتين لا يعتد فى احكام هذا القانون بتصرفات المالك مالم تكن نابعة التاريخ قبل العمل به .

مادة ٤ - يكون لمن استولت الحكومة على أرضه تنفيذًا لاحكام هذا القانون الحق فى تعويض يقدر وفقسًا للاحكام الواردة فى هذا الشأن بالرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه وبمراعاة الضريبة السارية فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

مادة ٥ - يؤدى التعويض سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة . وبفائدة قدرها ٤٪ سنويا محسوبة من تاريخ الاستيلاء وتكون السندات قابلة للتداول فى البورصة ، ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات ان تستهلك هذه السندات كليا او جزئيا بالقيمة الاسمية ويجرى الاستهلاك الجزئى بطريق الاقتراع فى جلسة علنية على ان يعلن عنه فى الجريدة الرسمية قبل موعده بشهرين على الأقل .

ويصدر قرار من وزير الخزانة بكيفية اصدار هذه السندات وبفئاتها .

مادة ٦ - تتولى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى الاستيلاء على ما يجاوز الحد الأقصى الوارد فى المادة الاولى من هذا القانون .

ويتعين على واضع اليد على الاراضى المستولى عليها طبقا لاحكام هذا القانون سواء اكان هو المستولى لديه او غيره ان يستمر فى وضع يده عليها ويعتبر مكثفا بزراعتها مقابل سبعة امثال الضريبة يدفعها سنويا الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى اعتبارا من اول السنة الزراعية ١٩٦٢/٦١ حتى تسلمها فعلا الهيئة العامة للاصلاح الزراعى (١) .

مادة ٧ - يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة ٣٧ من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ النص الآتى :

مع عدم الاخلال بحق المالك فى الانتفاع بما يملكه من الاراضى الزراعية وما فى حكمها فانه اعتبارا من سنة ٦١ - ١٩٦٢ الزراعية لايجوز لآى شخص هو وزوجته واولاده القصر ان يحوزوا بطريق الاجار او وضع اليد او باى طريقة اخرى من الاراضى الزراعية وما فى حكمها

(١) معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ .

غير المملوكة لهم مساحة تزيد على خمسين فدانا ، كما لا تجوز الوكالة في
إدارة أو استغلال الأراضي الزراعية وما في حكمها فيما يزيد على هذا
القدر .

ويستنزل من هذا القدر بمقدار ما يكون الشخص واضعا اليد
عليه باعتباره مالكا .

ويقع باطلا كل عقد يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام .

ويعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف
جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين من يخالف أحكام هذه المادة مع علمه
بذلك .

مادة ٨ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ويعمل
به في الاقليم المصرى من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ صفر سنة ١٣٨١ (٢٥ يوليو
سنة ١٩٦١)

جمال عبد الناصر

المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١

بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي

صدر المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي مستهدفا من بين أغراضه رفع مستوى معيشة صغار الفلاحين الذين يكونون السواد الأعظم من هذه الأمة ، وإعادة توزيع الملكية الزراعية على أساس عادل سليم ، وتمشيا مع نفس هذه السياسة ومن أجل تحقيق أهداف الحكومة الاشتراكية في تحويل أكبر عدد من العمال الزراعيين الى ملاك ومن أجل تحقيق مستوى معيشة لائق لصغار الفلاحين ومن أجل توسيع قاعدة الملكية الزراعية والانتفاع بالأراضي الزراعية ، وتقريب الفوارق بين الطبقات ، من أجل ذلك كله أعد مشروع القانون المرافق بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ 'بالإصلاح الزراعي' .

وقد تضمنت المادة الأولى من مشروع القانون استبدال نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بنص جديد وبموجبه لا يجوز أن تزيد ملكية الفرد على مائة فدان سواء أكانت الأراضي زراعية أو يورا أو صحراوية ، ومن حق المالك أن يحدد القدر المحتفظ به سواء أكانت ملكيته مفززة أو على الشيوع .

وتعالج المادة الثانية من مشروع القانون الحالة التي تزيد فيها ملكية الفرد على النصاب الوارد في المادة الأولى إذا آلت اليه تلك الزيادة بعد العمل بالمشروع المرافق عن غير طريق التعاقد كالإراث أو الوصية ، فأجازت للمالك في هذه الحالة أن يتصرف في الأطنان الزائدة على مائة فدان خلال سنة من تاريخ أيلولة الزيادة اليه ، على أن يتم التصرف في القدر الزائد الى صغار الزراع الذين يصدر بتعريفهم وبشروط التصرف اليهم قرار من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، ويجب أن يكون التصرف ثابت التاريخ على الأقل قبل مضي هذه المدة .

ويدهى انه إذا كانت الزيادة الأيلة الى الفرد بسبب المراث أو الوصية قد تمت قبل العمل بالمشروع المرافق فحينئذ يستولى على

الأطيان الزائدة عن مائة فدان لدى المالك دون أن يكون له حق في التصرف فيها .

وطبقا للمادة الثالثة من المشروع المرافق تخضع الأطيان الزائدة من النصاب الوارد بالمادة الأولى للاستيلاء دون أن يكون للمالك الحق في التصرف في الزائد لأي شخص وبأي نوع من أنواع التصرفات ويستبعد من الاستيلاء ما تصرف فيه المالك بعقود ثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون سواء أكان التصرف لأولاده أو للغير . وتتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إصدار قرارات الاستيلاء على الأطيان الزائدة لدى الملاك الخاضعين لأحكام القانون .

ويعطى القانون للهيئة العامة للإصلاح الزراعي الحق في الاستيلاء من تاريخ العمل به فإذا تراخى صدور قرار الاستيلاء على الأطيان الزائدة لدى أحد الملاك فإن ريع الأراضي المستولى عليها لا يكون من حق الهيئة إلا من تاريخ صدور قرار الاستيلاء وهو الوقت الذي يتحول فيه حق المستولى لديه في الربع إلى فائدة على السندات طبقا لحكم المادة (٥) من المشروع التي تقرر استحقاق الفائدة من تاريخ الاستيلاء ، فإذا ظلت الأرض الزائدة تحت يده بعد صدور قرار الاستيلاء فحينئذ تربط عليه بالبيع حتى يتم للهيئة العامة للإصلاح الزراعي استلامها منه .

ومن المفهوم أن النصوص الخاصة بالفرائب الإضافية لا تطبق على من يستولى لديه طبقا لأحكام هذا المشروع .

ونظمت المادتان الرابعة والخامسة كيفية أداء التعويض للمالك عن الأرض المستولى عليها وذلك بأن يؤدي التعويض سندات على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ ويقدر التعويض طبقا لأحكام الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ مع مراعاة الضريبة السارية في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ . ونصت هذه الأحكام على قابلية السندات للتداول في البورصة وعلى جواز استهلاكها بعد عشر سنوات بقيمتها الاسمية .

وقضت المادة السابعة من المشروع باستبدال نص الفقرة الأولى من المادة (٣٧) من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون رقم ٢٤ سنة ١٩٥٨ بنص جديد ، وبموجب الأحكام الجديدة لا يجوز لأي شخص هو وزوجته وأولاده القصر أن يحوزوا بطريق الإيجار أو وضع اليد أو بأي طريق آخر من الأراضي الزراعية أو البور أو الصحراوية غير المملوكة لهم مساحة تزيد على خمسين فداناً . وكذلك لا تجوز الوكالة في إدارة أو استغلال الأراضي الزراعية وما في حكمها فيما جاوز هذا القدر . وهذه الأحكام لا تخل بطبيعة الحال بحق المالك

في الانتفاع بما يملكه من أراض زراعية في حدود القانون ولو جاوزت هذا القدر .

ومتخفى نص المادة السابعة المذكورة أن يعتبر المقد الذي يجعل الشخص حائزا لأراض تزيد على هذا النصاب منتها بحكم القانون بالنسبة للزيادة عند نهاية السنة الحالية ١٩٦١/٦٠ وحينئذ ترد الزيادة إلى المالك ولهذا الأخير أن يتصرف فيها أما بزراعتها على اللعة أو بتأجيرها إلى الغير في حدود القانون ما لم يكن هناك مانع قانوني من ذلك .

أما بالنسبة للعقود التي تبرم اعتبارا من السنة الزراعية ١٩٦٢/٦١ ويكون من شأنها أن تجعل الفرد حائزا لأكثر من القدر المشار إليه فتعتبر هذه العقود باطلة بالنسبة للقدر الزائد ، ويستولى الإصلاح الزراعي حينئذ على الزيادة لتوزيعها بالتأجير على صغار الزراع وفقا لأحكام المادة (٣٧) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . فضلا عن بطلان المقد تطبق العقوبة الواردة بالفقرة الأخيرة من المادة السابعة على كل شخص يخالف أحكامها مع علمه بذلك .

ومن المفهوم أنه لا دخل في مدلول الحيلة أو الوكالة في المعنى السابق حالة الولي الطبيعي أو الوصي أو القيم أو مصفى التركة أو السنديك .

ويتشرف وزير الإصلاح الزراعي بالتنفيذ بعرض مشروع القانون المرافق مع مذكرته الإيضاحية على السيد رئيس الجمهورية .
رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

وزير الإصلاح الزراعي

القرار الجمهورى رقم ١٦٧٣ لسنة ١٩٦١
بشأن الزام الملاك الخاضعين
لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١
بتقديم اقرار ملكياتهم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى
والقوانين المدلة له ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المدلل بالقانون رقم ١٢٢
لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

فـسـر :

مادة ١ - يجب على كل مالك تزيد ملكيته على المائة فدان سواء
كانت ارضا زراعية أو بورا أو صحراوية ان يقدم الى الهيئة الصامة
للاصلاح الزراعى فى مصاد لا يجاوز ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ اقرارا على
الانموذج المعد لذلك يبين فيه مساحة الاراضى المملوكة له وما يريد
الاحتفاظ به منها لنفسه ومساحة الاراضى الزائدة ويبان ما عليها من
منشآت وأشجار وآلات ثابتة وغير ثابتة .

كما يبين بالاقرار المحل المختار الذى يتخذه المقر لتوجه اليه كافة
الاعلانات والاضطارات والمكاتبات المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية
للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

ويلزم أيضا بتقديم هذا الاقرار كل من :

(أ) واضح اليد على الأرض ولو كان وضع يده بدون سند أو بسند غير ناقل للملكية أو بسند ناقل للملكية نقل به التكليف أو لم ينقل متى كانت مساحة الأرض تزيد على مائة فدان .

(ب) من أصبح مالكا لأرض انتهى الوقف فيها وفقا لأحكام الرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٢٥ ؛ بالفاء نظام الوقف على غير الخيرات متى كان مجموع ما يملكه بمسد انتهاء الوقف يزيد على مائة فدان .

(ج) من سبق له التصرف بمقود غير مسجلة قبل يوم ٢٥ يولية سنة ١٩٦١ ولو كان الباقي في وضع يده في ذلك التاريخ بعد استئزال ما تصرف فيه يقل عن مائة فدان .

مادة ٢ - كل شخص أصبح مساحة الأطنان التي يملكها أو يضع اليد عليها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة تزيد على مائة فدان بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد يلزم بتقديم الاقرار سالف الذكر خلال شهرين من تاريخ علمه بقيام سبب الملكية .

مادة ٣ - يقدم الاقرار الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في الميعاد المحدد مصحوبا بنسختين من خرائط مساحة بمقياس مناسب تبين عليها الأراضي التي احتفظ بها المالك لنفسه والأراضي الزائدة لديه مع تلوين كل نوع منها بلون خاص ، ويبين في الاقرار اسماء شركائه ونصيب كل منهم اذا كان تكليفه مشتركا مع آخرين سواء ذكر اسمه في التكليف أو لم يذكر .

مادة ٤ - تسرى فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القرار أحكام اللائحة التنفيذية للرسم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

جمال عبد الناصر

المذكرة الايضاحية

لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٧٣ لسنة ١٩٦١

بشأن الزام الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١

بتقديم القرارات ملكياتهم

صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، بالاصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له بان جعل الحد الاقصى لما يجوز للفرد ان يمتلكه من الاراضى سواء كانت زراعية او بورا او صحراوية بمائة فدان والاستيلاء على ما يجاوز هذا القدر مع عدم الاعتداد بتصرفات المالك ما لم تكن ثابتة التاريخ قبل العمل باحكام ذلك القانون .

ولما كان الزام الملاك بتقديم اقرارات ملكياتهم خلال ميعاد معين ووضع جزء من يتخلف عن ذلك امر ضرورى حتى يتسنى حصر جميع الاراضى الخاضعة لاحكام هذا القانون والبدء فورا فى تنفيذ الاستيلاء . لذلك فقد تم اعداد المشروع المرافق يتضمن تحديد موعد اقصاه ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ لتقديم هذه الاقرارات مشفوعة بالخراطة المساحية اللازمة مع سريان احكام المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى على من يتخلف منهم عن تقديم الاقرار فى ذلك الموعد .

ونظرا لانه قد تؤول الى بعض الافراد ملكية تزيد على المائة فدان بغير طريق التعاقد بعد الميعاد المنصوص عليه فى هذا القرار ، فقد رؤى الزامهم بتقديم هذه الاقرارات خلال شهرين من تاريخ علمهم بسبب الملكية .

وبدئى ان سائر الاحكام الاخرى للائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه تسرى فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القرار .

ويتشرف وزير الاصلاح الزراعى بعرض هذا القرار مفرغا فى الصيغة التى اقراها مجلس الدولة . رجاء الموافقة على اصداره .

وزير الاصلاح الزراعى

القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١

بتخفيض القساطر الدين وفوائده على المنتفعين بقوانين الإصلاح الزراعى
في اقليمى الجمهورية بمقدار النصف

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى فى
الاقليم المصرى وتمديلاته ؛
وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن الإصلاح الزراعى فى
الاقليم السورى وتمديلاته ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

فرد القانون الآتى

مادة ١ — يخفض الى النصف ما لم يؤد من ثمن الأرض الموزعة
أو التى توزع على المنتفعين بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
والقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليهما ، كما تخفض الفوائد
المستحقة عليهم بمقدار النصف

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ،
ويعمل به فى اقليمى الجمهورية من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ صفر سنة ١٣١٨ (٢٥ يولية
سنة ١٩٦١)

جمال عبد الناصر

المذكرة الإيضاحية

القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١

بتخفيض اقساط الدين وفوائده على المنتفعين بقوانين اصلاح الزراعى
في اقليمى الجمهورية بمقدار النصف

ان الفكرة الأساسية في قانون الاصلاح الزراعى كانت في اتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من الاجراء كى يتمتعوا بملكية الأرض ، وقد كان محتما وهم اصحاب حق شرعى في هذه الملكية ان تيسر لهم في الاطار الذى يضمن ان تكون هذه الملكية وسيلة الى الرفاهية وان لا تكلفهم اكثر من الحد الذى يسمح لهم بهذه الرفاهية .

ومن الرغبة في ان تكون رفاهية الملاك الجدد عاملا هاما يمشى جنباً الى جنب مع الاعتبار الذى يفرض عليهم ان يدفعوا ثمن ما ملكوه من ارض على اقساط طويلة الأمد . من أجل هذا كله فقد أعد مشروع القانون المرافق ومقتضاه اعفاء الفلاحين الذين استنفادوا من قوانين الاصلاح الزراعى في اقليمى الجمهورية من نصف الثمن والفوائد المستحقة المقررة لأراضى الاصلاح التى يمتلكونها وذلك حتى لا يتحملوا من أجل ملكية الأرض حداً من التفضحيات بثقل كواهلهم ويمنعهم من التمتع بحق الرفاهية . وستتحمل الدولة نصف الثمن والفوائد التى أعفى منها الفلاحون على ان تراعى هذه المبادئ في توزيع الأراضى الجديدة على الملاحين .

وزير الاصلاح الزراعى

تعديل الضريبة على العقارات المبنية

قانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١

أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارا بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية .
وفيما يلي نص القرار بعد الديباجة

مادة ١ - تستبدل بالمادة (١٢) من القانون رقم ٥٦ لسنة ٥٤ المشار إليه النص الآتي :

يكون سعر الضريبة كالاتي :

١ - ١٠٪ من القيمة الاجارية السنوية بالنسبة الى المساكن التي لا يتجاوز فيها متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية ثلاثة جنيهات وكذا بالنسبة الى المباني المستعملة في أغراض خلاف السكن .

٢ - ٢٠٪ من القيمة الاجارية السنوية بالنسبة الى المساكن التي يزيد فيها متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية على خمسة جنيهات ولا يتجاوز عشرة جنيهات .

٣ - ٣٠٪ من القيمة الاجارية السنوية بالنسبة الى المساكن التي يزيد فيها متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية على ثمانية جنيهات ولا يتجاوز عشرة جنيهات .

٤ - ٤٠٪ من القيمة الاجارية السنوية بالنسبة الى المساكن التي يزيد فيها الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية على عشرة جنيهات، وفي جميع الأحوال يستعمل جميع المصروفات التي يتكبدها المالك بما قيمته ٢٠٪ من قيمة الإيجار السنوي فيها مقابل مصاريف الصيانة .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الاقليم الجنوبي اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ ، ولوزير الخزانة اصدار القرارات المنفذة لذلك .

المذكرة التفسيرية

ان الاتجاه كان الى العدل والارادة الشعبية في تدوين الفوارق بين الطبقات ، بغية الوصول الى مجتمع له شكل جديد وقسمات جديدة راضية مطمئنة سعيدة ، ويحتم ان تمتد الثورة بمبادئها المستمدة من ضمير الامة الى كل قطاع من القطاعات .

ولئن كان التنظيم الثوري قد شمل جميع الثروة الوطنية واقامتها على اساس جديد وعلى تصور جديد لقيم العلاقات الاجتماعية بين المواطنين ، فلقد كان من الضروري ان يمتد التنظيم الى قطاع ملكية مباني السكن ، خصوصا بعد ان تحول اليها جزء كبير من المدخرات الوطنية اراد اصحابها ان يعتمدوا به عن مجال الصناعة وفضاوا تجميده في المساكن ذات الاجور العالية .

ولقد كان لابد من ناحية اخرى من ايجاد توازن بين حق الفرد للملكية وبين حق المجتمع . . من هنا فقد اصدر الرئيس جمال عبدالناصر قانونا يقضى بوضع ضرائب تصاعدية لعائدات المباني السكنية تبقى لاصحابها ملكيتهم الخاصة فيها وتبقى لهم حقهم في ادارتها وفق مسؤولياتهم تجاه سكانها ، ومن ناحية اخرى تحفظ حق المجتمع وتساهم في تشكيل صورته الجديدة وتشارك بقسط في توجيه المدخرات الى مجالات التطوير الحية ، بما يتجاوب مع اهداف خطة التنمية ومضاعفة الدخل القومي في ثماني سنوات وتساعد بكل الجهود على انجاح اهدافها .

الغاء ضريبة الدفاع على الإيراد العام

أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارا بقانون بالغاء الضريبة الإضافية للدفاع المفروضة على وعاء الضريبة العامة على الإيراد وفيما يلي نص القرار بعد الديباجة :

مادة ١ - تلغى الضريبة الاضمافية للدفاع المفروضة على وعاء الضريبة العامة على الإيراد ويسرى هذا الالفاء ابتداء من إيرادات ١٩٦١ .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الاقليم المصرى ولوزير الخزانة اصدار القوارات اللازمة لتنفيذه .

منع تعيين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة

أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارا بقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦١ فيما يلى نصه :

مادة ١ - لا يجوز أن يعين شخص فى أكثر من وظيفة واحدة سواء فى الحكومة او فى المؤسسات العامة او فى الشركات او الجمعيات او المنشآت الأخرى .

مادة ٢ - على كل موظف من الموظفين الحاليين يسرى عليه الحظر أن يختار الوظيفة التى يحتفظ بها خلال مدة شهر واحد من تاريخ العمل بهذا القانون فإذا مضت المهلة دون اختيار احتفظ له بالوظيفة التى عين فيها قبل غيرها .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

المذكرة التفسيرية

وقد أذاع الدكتور عبد القادر حاتم وزير الدولة ما يأتى :

« ان بناء المجتمع الجديد هو مسئولية واسعة النطاق تقتضى حشد جميع عناصر الكفاية فى الأمة لكى يتم انجاز الامانى الكبرى التى نتطلع اليها .

كذلك فان هناك حقا أصيلا لكل وطنى كفاء أن يحصى على أساس يؤيده الواقع ، ان فرصته مفتوحة فى قيادة معركة التطوير العظيمة التى تدخلها امته من أجل التقدم .

ومن ناحية أخرى فان اتساع نطاق العمل وامتداد جبهته على خط عريض يشمل كثيرا من أوجه النشاط يحتم ألا يكون هناك تركيز للسلطة وأن الضرورة تقتضى توزيع المستويات على كل قادر على تحمل مهامها بجدارة وشرف .

ومن أجل هذا فقد أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قانونا يقضى بأنه لا يجوز تعيين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة وعلى كل من يشغل أكثر من وظيفة أن يختار الوظيفة التى يريد الاحتفاظ بها خلال مدة شهر » .

قرار بقانون

رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦١

بتعديل المادة الثانية من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١

أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارا بالقانون الآتي :

مادة ١ - تعديل المادة الثانية من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على النحو الآتي :

« إذا زادت ملكية الفرد عن القدر الحائز تملكه قانونا لسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد كان للمالك أن يتصرف في القدر الزائد خلال سنة من تاريخ تملكه على أن يتم التصرف في هذا القدر إلى صغار الزراع الذين يصدر فيهم وبشرط التصرف اليهم قرار من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وتستولي الحكومة على الاطيان الزائدة نظير التعويض الذي يحدد طبقا لأحكام هذا القانون إذا لم يتصرف المالك خلال المدة المذكورة أو تصرف على خلاف أحكام هذه المادة .

وتسرى أحكام هذه المادة بالنسبة للملكية التي تؤول إلى الشخص بالميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد بين العمل بهذا القانون .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ .

المذكرة التفسيرية

أخاع الدكتور عبد القادر حاتم وزير الدولة المذكرة الإيضاحية التالية :

توضيحا للقانون الجديد ، أصدر الرئيس جمال عبد الناصر تعديلا للمادة الثانية منه تتضمن أنه اذا زادت ملكية الفرد على القدر الجائز تملكه قانونا بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طرق التعاقد ، كان للمالك أن يتصرف في القدر الزائد خلال سنة من تاريخ تملكه ، على أن يتم هذا التصرف الى صفار الزراع الذين يصدر بتعريفهم وبشرط التصرف اليهم ، قرار من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

وتستولي الحكومة على الإطيان الزائدة نظير التعويض الذي يحدد طبقا لأحكام هذا القانون ، اذا لم يتصرف المالك خلال ائدة المذكورة ، أو تصرف على خلاف أحكام هذه المادة .

وتسرى أحكام هذه المادة بالنسبة للملكية التي تؤول الى الشخص بالميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد بعد العمل بهذا القانون .

وبذلك لا يجوز لمن ينطبق عليه هذا القانون من تاريخ العمل به ، أن يتصرف فيما يزيد على الحد الأقصى للملكية الزراعية وهو مائة فدان بالبيع أو بأى طريقة أخرى ، بل تؤول ملكية الاراضى الزائدة على هذا الحد الى الدولة مهما كان سبب تملكه لهذه الاطيان ، لتوزيعها على المزارعين طبقا لقانون الإصلاح الزراعي .

وسينفذ قانون تحديد الملكية بمائة فدان ، في حوالى ٥٠٠ الف فدان من الاراضى الزراعية والبور والصحراوية ، ستوزع على ١٥٠ ألف أسرة من صفار المزارعين تشمل مليون فرد تقريبا وسيصدر قرارات الاستيلاء على هذه المساحات مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

قرار بقانون

رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١

بشأن تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية

في ١٩٦١/٧/٢٧

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل وعلى

ما ارتأه مجلس الدولة

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه لا يجوز للمؤسسات الصناعية التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الصناعة المركزي تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ٤٢ ساعة في الأسبوع .

ولا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة .

مادة ٢ - لا يجوز للعامل أن يعمل في أكثر من مؤسسة واحدة .

كما لا يجوز للمؤسسات المشار إليها أن تشغل العامل وقتاً إضافياً أو توظف عمالاً يعملون بمؤسسات أخرى بعض الوقت إلا بإذن من وزير الصناعة المركزي .

مادة ٣ - يحدد وزير الصناعة المركزي عدد العمال الذين قد تلتزم المؤسسات الصناعية المشار إليها بزيادتهم نتيجة لتطبيق أحكام هذا القانون .

مادة ٤ - تلتزم المؤسسات المشار إليها بتنفيذ هذا القانون في مدة أقصاها سنة من تاريخ صدوره .

مادة ٥ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أى قانون آخر يعاقب كل عامل يخالف أحكام هذا القانون بغرامة لا تتجاوز مائتى قرش .

كما يعاقب كل مدير مؤسسة يخالف أحكام هذا القانون بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .
وتضاعف العقوبة عند العودة فى الحالتين .

ولرجال الضبط القضائى حق منع استمرار المخالفة بالطريق الإدارى .

مادة ٦ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الجمهورية من تاريخ نشره .

— — —

قرار بقانون

رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦١

بتحويل وزير الصناعة سلطة تحديد أحجام الانتاج

وعدد وديات العمل

١٩٦١/٧/٢٧

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المستور المؤقت

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يخول وزير الصناعة المركزي سلطة تحديد أحجام الانتاج
في المنشآت الصناعية المحلية وتحديد عدد وديات العمل بها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل
به في اقليم الجمهورية من تاريخ نشره .

قرار بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١

بتشكيل مجالس إدارات الشركات المساهمة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة
قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تشكيل مجالس إدارة الشركات المساهمة من سبعة أعضاء
على الأكثر ، على النحو الآتي :

(أ) اثنان ينتخبان عن الموظفين والعمال يتم انتخابهما طبقاً لاحكام
القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١

(ب) خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية منهم واحد على الأقل وثلاثة
على الأكثر من بين مديري الشركة أو مديري الاقسام بها .

ويعين هؤلاء الاعضاء في الشركات التي تساهم فيها الدولة أو
احدى الهيئات أو المؤسسات العامة بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأس المال
بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس مجلس إدارة الهيئة
أو المؤسسة العامة .

مادة ٢ - فيما عدا بدل الحضور المقرر للجلسات ، لا يجوز لعضو
مجلس الإدارة المعين أو المنتخب من بين مديري الشركة ومديري الاقسام
بها أو موظفيها أو عمالها أن يحصل - علاوة على مرتبه أو أجره الذي
يتقاضاه من الشركة - على أية مبالغ أو ميزات أخرى تتعلق بعضوية مجلس
الإدارة .

مادة ٣ - لا يجوز ل أحد - بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن
الغير - أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة من
الشركات المساهمة .

مادة ٤ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار بقانون .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في
أقليسي الجمهورية من تاريخ نشره .

قرار بقانون

رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١

بتحويل مجالس ادارات الجهات الادارية ومجالس ادارات
المؤسسات العامة انتى تساهم فى منشآت تصدير القطن
سلطة الجمعيات العمومية او جماعة الشركاء

باسم الامة

وليسى الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت :

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام والشركات
ذات المسئولية المحددة ، وما ورد عليه من تعديلات •

وعلى القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تحويل المؤسسات
المصرية والاجنبية الى شركات مساهمة •

وعلى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج فى شركات
مساهمة •

وعلى القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات
والمنشآت •

وعلى القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة
فى بعض الشركات والمنشآت •

وعلى القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام
الخاصة ببعض الشركات القائمة •

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم منشآت تصدير
القطن فى الاقليم المصرى الملحق بالقرار بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ •

وعلى القرار الجمهورى ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١ بتحديد الجهات المختصة
المنصوص عليها فى القرارات بقوانين أرقام ٢١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة
١٩٦١ •

قرار القانون الآتي :

مادة ١ - استثناء من أحكام القوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ و ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ و ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليها - تخول مجالس إدارات الجهات الإدارية المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١ ومجالس إدارات المؤسسات العامة التي تساهم في منشآت تصدير القطن سلطة الجمعيات العمومية أو جماعة الشركاء وذلك فيما يتعلق بتعديل نظم شركات المساهمة وادماج شركتين أو منشأتين أو أكثر وتحويل أية شركة أو منشأة ولو كانت فردية إلى شركة مساهمة وذلك خلال المدة المنصوص عليها في المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ .

ويتم الاندماج والتحويل في جميع الحالات بقرار من رئيس مجلس إدارة الجهة الإدارية المختصة .

مادة ٢ - تعتبر قرارات اللجان المشار إليها في المادة ٣ من كل من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ والقرار بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦١ وفي المادة ٢ من القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ وفي المادة ٣ (مكرر) من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المضافة بالقرار بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ ، تقويماً نهائياً للحصص العينية في الحالات التي يتطلب فيها القانون تقويم تلك الحصص .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

بيان

وزير الاقتصاد

عن الاجراءات التي اتخذت لحماية صفار المساهمين
والمولين الذين خضعوا للقوانين الاشتراكية ارقام ١١٧
و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١
« ١٢ أغسطس سنة ١٩٦١ »

أذاع السيد وزير الاقتصاد البيان التالي :

رغبة في حماية صفار المساهمين الذين خضعوا للقوانين ١١٧ ،
١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ وتمكينهم من مواجهة ما يحتاجون اليه بصفة
عاجلة من أموال سائلة ، أمر السيد رئيس الجمهورية باتخاذ الاجراءات
التي تكفل تيسيرات لصفار المساهمين كما يشمل بعضها جميع
المساهمين .

وهذه الاجراءات هي :

● أولا - تسدد الدولة نقيدا قيمة السندات التي ستصدرها
لأصحاب الاسهم في الشركات التي انطبقت عليها القوانين الاشتراكية
الآخيرة في حدود ألف جنيه كل من لا يتجاوز قيمة ما يملكه من هذه
الاسهم • آلاف جنيه .

● ثانيا - الاقراض على السندات المصدرة وفقا للقوانين الاشتراكية
بنسبة ٨٥٪ من قيمتها .

● ثالثا - الاقراض على الاسهم بنسبة ٤٠٪ وذلك على الا يتجاوز
ما يحصل عليه الفرد من قروض في ظل هذا النظام سواء بضمان
السندات أو الاسهم • آلاف جنيه .

● رابعا - خفض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك
بضمان الاوراق المالية بحيث يكون الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض
بضمان السندات المصدرة ٣١/٤٪ وبضمان الاسهم ٥٪ .

وفيما يلي نص هذه الاجراءات كما اذاعها وزير الاقتصاد التنفيذي:

١ - يجوز لمن لا تزيد قيمة جميع ما يمتلكه في ٢٠ يولية ١٩٦١ من اسهم الشركات الخاضعة للقوانين ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ عن خمسة آلاف جنيه مقومة بالاسعار المحددة لها في هذه القوانين ان يحصل نقدا على القيمة الاسمية للسندات المستحقة له مقابل اسهمه التي انتقلت ملكيتها الى الحكومة بحد اقصى قدره ألف جنيه .

٢ - يتولى البنك المركزى شراء هذه السندات ممن تتوافر فيهم هذه الشروط السابقة .

٣ - وعلى من يرغب الاستفادة بهذا الامتياز ان يقدم اقرارا الى البنك المركزى ببيان جميع ما يمتلكه من الاسهم الخاضعة لاحكام القوانين المذكورة . وذلك في الميعاد الذى سيعلن عنه فيما بعد .

تيسر شروط الاقراض بضمان الاوراق

١ - يتم الاقراض على السندات المصدرة وفقا للقوانين الثلاثة المشار اليها بنسبة ٨٥ في المائة على الاكثر من قيمتها .

٢ - يتم الاقراض على الاسهم بنسبة ٤٠ في المائة على الاكثر من قيمتها ، ويجوز زيادة هذه النسبة في الحالات التي يرى فيها البنك وجود مبررات لهذه الزيادة .

٣ - يكون الحد الاقصى لما يجوز للشخص الطبيعى الحصول عليه كقروض فى ظل هذا النظام سواء بضمان السندات أو الاسهم هو خمسة آلاف جنيه ، يمكن زيادتها الى اكثر من ذلك بمسد الرجوع الى البنك المركزى .

تخفيض سعر الفائدة على القروض بضمان الاوراق المالية

١ - يكون الحد الاقصى لسعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك لعملائها بضمان السندات المصدرة وفقا للقوانين ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ هو ٣١/٤ ٪ فى المائة سنويا .

٢ - يكون الحد الاقصى لسعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك لعملائها بضمان الاسهم ٥ فى المائة سنويا .

قرار وزير الاقتصاد

بوقف التعامل في أسهم الشركات الخاضعة

للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١

« ١٣ أغسطس سنة ١٩٦١ »

مادة ١ - لا يجوز في أى وقت التعامل على أسهم الشركات الخاضعة لاحكام القرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ ونقل ملكيتها سواء كانت مقيدة بجدول الاسعار ببورصتى الاوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية أو كانت غير مقيدة بهذا الجدول الا اذا تم ختمها وفقا للمادة الثالثة من هذا القرار . وكل اجراء يتم على خلاف ذلك يكون باطلا ولا يمتد به .

مادة ٢ - على كل من يمتلك فى ٢٠ يولييه سنة ١٩٦١ أسهما فى الشركات المشار اليها ويريد التعامل عليها أن يقدم اقرارا على النموذج المرافق ببيان جميع ما يمتلكه من هذه الاسهم فى التسايرخ المذكور مصحوبا بصكوك الاسهم التى تكون فى حيازته وسند ملكيتها الى أحد البنوك الآتية أو فروعها :

البنك الاهلى المصرى - بنك مصر - بنسك الاسكندرية - بنك
بور سعيد - بنك الجمهورية - بنك القاهرة - بنك الاتحاد التجارى
- بنك الاستيراد والتصدير المصرى - البنك التجارى المصرى .

مادة ٣ - تتولى البنوك المشار اليها اتخاذ الاجراءات اللازمة لختم الاسهم الواردة بالاقرار المشار اليه بأنها قابلة للتداول وذلك بالنسبة لما كان منها فى حيازة مالكها أو كان مودعا بأية صفة لدى الغير .

مادة ٤ - لا يعفى تقديم الاقرار المشار اليه فى المادة الثانية من هذا القرار من تقديم الاقرار المنصوص عليه فى القرار الوزارى رقم ٨١٣ لسنة ١٩٦١ فى الحالة التى يلزم تقديمه فيها .

قرار بقانون

رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١

بتعديل بعض احكام قانون التأمينات

الاجتماعية الصادرة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩

(١٤ أغسطس سنة ١٩٦١)

المادة الاولى

يستبدل بأحكام الفصلين الثاني والثالث من الباب الثالث من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه الاحكام الآتية :

الفصل الثاني

مادة ٥٥ - مع مراعاة أحكام المادة ٢ من هذا القانون تسرى أحكام هذا الفصل على مستخدمي وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلية ما لم يكن لهم وقت العمل بهذا القانون نظام معاشات أفضل .

مادة ٥٦ - تتكون أموال هذا التأمين من :

١ - الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل بواقع ١٤٪ من أجور عماله .

٢ - الاشتراكات الشهرية التي تقتطع بواقع ٧٪ من أجور عماله .

٣ - أموال تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

٤ - (١) مكافأة نهاية الخدمة عن المدة السابقة على الاشتراك في المؤسسة وتؤدي عند انتهاء العقد محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل المشار اليه ومع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(ب) الفرق بين المكافأة المستحقة عن مدة الاشتراك في المؤسسة

محسوبة على الوجه المبين بالبند ١٥ ، والسابقة على العمل بهذا القانون
وبين الناتج من اشتراكات صاحب العمل في المؤسسة عنها ان وجلت .

- ٥ - الاعانات والهينات التي يقرر مجلس الادارة قبولها .
- ٦ - ربح استثمار هذه الاموال .

مادة ٥٧ - يستحق معاش الشيخوخة اذا انتهت خدمة المؤمن عليه
بلوغه سن الستين ويعتبر في حكم انتهاء الخدمة لسبب عجز المؤمن
عليه عجزا كاملا او وفاته قبل بلوغه سن الستين .

ويشترط في جميع الاحوال ان تكون الاشتراكات التي سددت عنه
لا تقل عن ٢٤٠ اشتراكا شهريا .

مادة ٥٨ - يربط معاش الشيخوخة بواقع ٢٪ من متوسط اجر
المؤمن عليه الشهري الذي سدد عنه الاشتراك خلال السنوات الثلاث
الاخيرة عن كل سنة اشتراك في التأمين .

ويكون الحد الاقصى لمعاش الشيخوخة الذي يتقاضاه المؤمن عليه
من المؤسسة ٧٥٪ من متوسط الاجر المشار اليه في الفقرة السابقة او
١٠٠ جنيه (او ألف ليرة) أيهما أقل .

ويراعى عند حساب متوسط الاجر المشار اليه الا يجاوز الفرق
زيادة او نقصا بين اجر المؤمن عليه في نهاية تلك المدة وأجره في بدايتها
٢٠٪ ، فاذا نال الفرق عن هذا الحد فلا تدخل الزيادة في متوسط الاجر
الذي يربط على أساسه المعاش .

كما يراعى عند حساب مدة الاشتراك في التأمين اهمال كسور
السنة اذا قلت عن النصف وجبرها الى سنة اذا زاد عن ذلك .

مادة ٥٩ - اذا انتهت خدمة المؤمن عليه لدى صاحب العمل ببلوغه
سن الستين قبل توافر شرط مدة الاشتراك المقررة للحصول على معاش
الشيخوخة صرف له تعويض من دفعة واحدة يقدر على أساس ١٥٪ من
متوسط أجره السنوي الذي سدد عنه الاشتراك خلال السنوات الثلاث
الاخيرة ، او خلال مدة اشتراكه ان قلت عن ثلاث سنوات وذلك عن كل
سنة اشتراك في التأمين .

مادة ٦٠ - اذا انتهت خدمة المؤمن عليه لاحد الاسباب التالية قبل
بلوغه سن الستين صرف له تعويض الدفعة الواحدة المشار اليها في المادة
السابقة طبقا للنسب والقواعد الآتية :

(أ) في حالة استقالة المؤمن عليها بسبب زواجها أو انجابها الطفل الأول وذلك إذا تركت العمل خلال ستة أشهر من تاريخ عقد الزواج في الحالة الأولى ، وخلال ثلاثة أشهر من تاريخ الوضع في الحالة الثانية ، يكون التعويض في الحالتين بنسبة ١٣٪ من متوسط الأجر المشار إليه في المادة السابقة .

(ب) في حالة خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت الاشتراكات المسددة عنه تقل عن ٢٤٠ اشتراكا شهريا أو في حالة مفادرة البلاد نهائيا يكون التعويض وفقا للنسب الآتية :

- ١١٪ إذا كانت الاشتراكات المسددة عنه تقل عن ٦٠ اشتراكا شهريا .

- ١٣٪ إذا كانت الاشتراكات المسددة عنه ٦٠ اشتراكا شهريا وتقل عن ١٢٠ اشتراكا شهريا .

- ١٥٪ إذا كانت الاشتراكات المسددة عنه ٢٠ اشتراكا شهريا أو أكثر .

(ج) في حالة خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت الاشتراكات المسددة عنه ٢٤٠ اشتراكا شهريا على الأقل يكون للمؤمن عليه أن يختار بين الحصول فورا على التعويض المشار إليه في المادة السابقة وبين الحصول على معاش الشيخوخة المشار إليه في هذا القانون يصرف عند بلوغه سن الستين .

ويستحق المؤمن عليه فضلا عن التعويض المشار إليه في البنود السابقة المكافأة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ١٧ مكررا .

مادة ٦١ - يجوز للمؤسسة بناء على طلب المؤمن عليه أن تستبدل حقوقه في معاشه برأس مال تحدد قيمته طبقا لجدول خاص .

ويكون استبدال المعاشات طبقا لأحكام الفقرة السابقة فيما يزيد على الأربعين في المائة من متوسط الأجر المشار إليه في المادة ٥٨ على ألا يقل المتبقى من المعاش بعد الاستبدال عن الحد الأدنى للمعاش المقرر وفقا للمادة ٦٩ .

ويتم الاستبدال وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي بعد أخذ رأى مجلس إدارة المؤسسة على أن يتضمن القرار جدول الاستبدال المشار إليه في الفقرة الأولى .

مادة ٦٢ - يستحق معاش العجز أو الوفاة اذا حلت العجز الكامل او وقعت الوفاة خلال خدمة المؤمن عليه بشرط ألا يكون العجز أو الوفاة ناتجة عن اصابة عمل .

مادة ٦٣ - يشترط لاستحقاق معاش العجز الكامل أو الوفاة أن تكون الاشتراكات المسددة عن المؤمن عليه لا تقل عن ١٢ اشتراكا شهريا متصلة أو ٢٤ اشتراكا شهريا منقطعة بشرط أن تكون الثلاثة الاخيرة منها متصلة .

مادة ٦٤ - يربط معاش العجز أو الوفاة على أساس ٤٠٪ من قيمة متوسط الاجر الشهري عن السنوات الثلاث الاخيرة أو مدة الاشتراك في التأمين ان قلت عن ذلك .

مادة ٦٥ - للمؤمن عليه أن يطلب اعادة النظر في تقرير عدم ثبوت عجزه الكامل أو في تقدير نسبته وفقا لاحكام التحكيم الطبي المشار اليه في تأمين اصابات العمل .

مادة ٦٦ - لا يحول اشتغال صاحب معاش في الشيخوخة كمال نسري عليه احكام هذا القانون دون الاستمرار في صرف ذلك المعاش اذا كان مجموع الاجر والمعاش لا يتجاوز الاجر الذي كان يتقاضاه عند تركه الخدمة .

فاذا تجاوز مجموعها ما كان يتقاضاه خفض المعاش بقدر الزيادة .

الفصل الثالث

مادة ٦٧ - يكون اثبات سن المؤمن عليه بشهادة الميلاد أو مستخرج رسمي من سجلات المواليد أو حكم قضائي أو أى مستند رسمي آخر يعتمده مجلس ادارة المؤسسة فاذا تعذر ذلك يتم تقدير السن بمعرفة طبيب المؤسسة وفي حالة النزاع بشأنه يحال الى لجنة التحكيم الطبي المشار اليها في تأمين اصابات العمل ويكون تقديرها نهائيا وغير قابل للطعن حتى ولو ثبت بعد ذلك اختلاف بين السن الحقيقي والسن المقدرة .

مادة ٦٨ - في حالة فقد المؤمن عليه يصرف للمستحقين عنه معونة تعادل معاش الوفاة ويوقف صرفها اذا عثر عليه أو بعدد انقضاء أربع سنوات ونصف سنة على فقده أيهما سبق ما لم يصدر حكم بموته .

ويتبع في ترتيب هذه المعونة وصرفها الشروط والاضاع التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي بعد أخذ رأى مجلس ادارة المؤسسة .

مادة ٦٩ - يكون الحد الأدنى للمعاش الشيخوخة أو العجز أو الوفاة ٣٦ قرشاً شهرياً في الاقليم المصري و ٣٦ ليرة في الاقليم السوري .

مادة ٧٠ - المعاشات والتعويضات المقررة وفقاً لأحكام الفصل السابق لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل وأحكام الفقرة التالية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ويلتزم صاحب العمل المرتبط مع عماله بنظام مكافآت أو ادخار أفضل بدفع الزيادة كاملة إلى المؤمن عليه أو المستحقين عنه مباشرة .

ويكون توزيع هذه الزيادة في حالة الوفاة على المستحقين المشار إليهم في المادة ٨٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

مادة ٧١ - تدخل المدة التي أدى عنها المؤمن عليه اشتراكات إلى المؤسسة وفقاً لأحكام القانونين ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، و ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب المعاش عنها وفقاً لأحكام المادة ٥٨ دون اقتضاء أية فروق اشتراكات من المؤمن عليه عن تلك المدة .

كما يجوز أن تدخل عدد اشتراك العمال في النظام الخاص كعدد اشتراك في هذا التأمين إذا طلب ذلك نصف المشتركين فيه على الأقل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويحسب المعاش عن هذه المدة بواقع ٢٪ عن كل سنة منها بشرط أن يؤدي بانتظام إلى المؤسسة مبلغاً يقدر بواقع ٨٪ من أجر العامل السنوي الأخير عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه على أن يتم تسديدها خلال ستة من تاريخ العمل بهذا القانون .

فإذا لم تف حصّة العامل في النظام الخاص للوفاء بهذا الالتزام أدى العامل الفرق دفعة واحدة أو مقسطاً بالشروط والأوضاع التي يحددها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي وذلك كله مع عدم الإخلال بأحكام البند ٤ من المادة ٥٦ والمادة ٧٠ .

المادة الثانية

يستبدل بنصوص المواد ٧٨ و ٨٥ و ٨٧ و فقرة أولى و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ١١١ فقرة أولى من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه النصوص الآتية :

مادة ٧٨ - استثناء من حكم المادة ١٨ يجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي إعفاء أصحاب الأعمال المرتبطين مع عاملهم بأنظمة معاشات أفضل من الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة على أن يتقدموا بطلب ذلك خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون على أن يستعمل الطلب على البيانات التي يحددها قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي .

وإذا كان نظام المعاشات يقتصر على معاشات الشيخوخة وجب أن يبين ذلك في الطلب المنصوص عليه في الفقرة السابقة ويمتنع صاحب العمل في هذه الحالة مهلة ثلاثة أشهر لتعديل نظامه ليشتمل على معاشات العجز والوفاء بما لا يقل عن المزايا المقررة بهذا القانون .

فإذا انتهت المهلة المشار إليها ولم يقر صاحب العمل بتعديل نظامه خضع لأحكام هذا القانون والتزم في الوقت ذاته بإنشاء أنظمة معاشات تكميلية بقيمة الفرق بين ما كان يتحملة في نظام المعاش الخاص والاشتراك في هذا التأمين .

مادة ٨٥ - تثبت حالات العجز المشار إليها في المواد ٢٠ و ٣٠ و ٣١ و ٦٢ بشهادة من طبيب المؤسسة يعين شكلها وبياناتها قرار من مجلس الإدارة .

ويتبع في إثبات وتقدير درجات العجز القواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي .

مادة ٨٧ فقرة ثولى - يعدل معاش العجز المشار إليه في المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٦٢ أو يوقف تبعاً لما يتضح من إعادة الفحص الطبي المنصوص عليه في المادة السابقة وذلك بحسب ما يطرأ على درجة العجز زيادة أو نقصاً .

مادة ٨٨ - لا تستحق أرملة صاحب المعاش التي تم زواجه بها بعد بلوغه سن الستين كذا الأولاد المرزوقون من هذا الزواج أى معاش .

مادة ٨٩ - إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضى معاشات بمقدار الأنصبة المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق .

ويقصد بالمستحقين في المعاش :

- ٢ - أولاده وأخوته الذكور الذين لم يجاوزوا الحادية والعشرين .
- ١ - أرملة المؤمن عليه أو صاحب المعاش

٣ - الارامل والمطلقات وغير المتزوجات من بناته وإخواته

٤ - الوالدان

ويشترط لاستحقاق المعاش الإخوة والأخوات والوالدان وفقاً لما جاء بالجدول أن تثبت اعالة المؤمن عليه إياهم أثناء حياته والا تكون الوالدة متزوجة من غير والد المتوفى .

ويستحق الأولاد في حالة وفاة الأم العاملة النصيب المحدد بالجدول رقم ٣ المرفق كما يستحق الزوج في حالة وفاة زوجته النصيب المحدد بالجدول المشار إليه إذا كان وقت وفاتها مصاباً بمعجز كامل يمنعه من مزاولة أية مهنة أو عمل يكتسب منه .

مادة ٩٠ - يستمر صرف المعاش :

١ - للارملة مدى حياتها أو لحين زواجها أو التحاقها بعمل أو مهنة .

٢ - للبنات والأخوات حتى يتزوجن أو يلتحقن بعمل أو مهنة .

٣ - للأولاد والأخوة الذكور بعد سن الحادية والعشرين في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان مستحق المعاش طالباً بأحد معاهد التعليم وذلك إلى أن يتم الرابعة والعشرين .

(ب) إذا كان مصاباً بمعجز كامل يمنعه من الكسب وتثبت هذه الحالة بشهادة من طبيب المؤسسة وذلك إلى أن يزول المعجز .

ويسمح للبنات ما كان يستحقن لهن من معاش إذا طلقن أو توفعن خسران عشر سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج وذلك دون الإخلال بحقوق باقي المستحقين عن صاحب المعاش .

مادة ٩٣ - إذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها التزمت المؤسسة بدفعها مضافاً إليها ١٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه صرف تلك المبالغ وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه المستندات المطلوبة .

فإذا كان تأخير الصرف راجعاً إلى عدم تقديم صاحب المعمل للمستندات المطلوبة منه التزمت المؤسسة بدفع ١٪ إلى المؤمن عليه وعادت على صاحب العمل بقيمة ما دفعته .

ويحدد بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي المستندات المطلوبة من كل من المؤمن عليه وصاحب العمل .

مادة ٩٤ - لا يجوز صرف المعاشات المستحقة بموجب هذا القانون في حالة مفارقة مستحقيها لأراضي الجمهورية العربية المتحدة نهائياً .

ويجوز صرف القيمة الاستبدالية لهذه المعاشات طبقاً للجدول المشار إليه في المادة ٦١ .

مادة ٩٥ - إذا حكم على المؤمن عليه أو صاحب معاش بالسجن أو الحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر وقف حقه في الحصول على معاشه مدة وجوده في السجن .

فإذا كان هناك من يستحق معاشاً في حالة وفاته منع ما كان يستحق له كما لو توفي عائلته .

ويقطع معاش المستحقين عند إخلاء سبيل العامل أو صاحب المعاش ويعود إليه معاشه كاملاً دون صرف متجدد .

المادة الثالثة

تضاف إلى قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه المواد الآتية :

مادة ٦١ مكرراً - إذا فصل صاحب عمل أحد المؤمن عليهم لسبب من الأسباب الواردة في المادة ٧٦ من قانون العمل المشار إليه فيما عدا ما ورد في البندين ٢ و ٥ من تلك المادة أسقط من مدد خدمة المؤمن عليه المحسوبة في تأمين الشيخوخة ، وربع مدة خدمته لدى صاحب العمل المذكور وذلك بشرط أن يكون قرار الفصل قد أصبح نهائياً .

مادة ٦١ مكرراً - يجوز للمؤمن عليه إذا تعطل عن العمل لمدة تتجاوز الشهرين أن يحصل على سلفة من المؤسسة بضمان تمويضه أو معاشه بشرط أن تكون له مدة اشتراك في التأمين تزيد عن ثلاث سنوات .

ويحدد نظام تقدير السلفة وشروط وأوضاع منحها وتسديدها بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي بعد أخذ رأى مجلس إدارة المؤسسة .

مادة ٧١ مكرراً - مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٥٨ و ٧١ و ٧٨ تدخل المادة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لأحكام قانون العمل المشار إليه ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش بواقع ١٪ من متوسط الأجر الشهري في السنوات الثلاث الأخيرة من مدة الاشتراك الفعلية أو كامل المدة إن قلت عن ذلك عن كل سنة من سنوات المدة السابقة المشار إليها .

فاذا لم تبلغ مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين مضافا اليها المدة السابقة ٢٤٠ شهرا استحق المؤمن عليه مكافأة عن المدة السابقة تحسب وفقا لقانون العمل المشار اليه وعلى أساس الاجر الاخير قبل ترك الخدمة .

انه يجوز خلال السنوات الخمس التالية لصدور هذا القانون للمؤمن عليهم الذين بلغت مدة اشتراكهم في التأمين مضافا اليها المدة السابقة تحسب وفقا لقانون العمل المشار اليه وعلى أساس الاجر قبل ترك الخدمة .

على انه يجوز خلال السنوات الخمس التالية لصدور هذا القانون للمؤمن عليهم الذين بلغت مدة اشتراكهم في التأمين مضافا اليها المدة السابقة ٢٤٠ شهرا أو أكثر اذا انتهت خدمتهم خلال المدة المذكورة ان يطلبوا اقتضاء المكافآت المستحقة عن مدة خدمتهم السابقة طبقا لاحكام الفقرة الاولى من هذه المادة .

مادة ٧١ مكررا - (أ) يجوز ضم مدة الخدمة السابقة بالحكومة الى مدد الخدمة المحسوبة في المعاش وفقا لاحكام هذا القانون بشرط ان يؤدي العامل الى المؤسسة مبالغ تقدر بواقع نسبة مئوية من اجره السنوي عند بداية الاشتراك في هذا التأمين عن كل سنة من سنوات الخدمة المطلوب ضمها وفقا لجدول يصدر به قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي ويتبع في اداء هذه المبالغ الشروط والاوزاع التي يصدر بها قرار من مجلس ادارة المؤسسة .

مادة ٧١ مكررا - (ب) استثناء من حكم المادة ٥٧ يجوز للمؤمن عليهم وقت صدور هذا القانون الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كانوا قادرين على ادائه وتعتبر مدة خدمتهم المسددة عنها الاشتراكات محسوبة في تقدير المعاش اذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الموجب للاستحقاق في المعاش .

ولا يسرى حكم هذه المادة بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ في الاقليم المصري وآخر ديسمبر سنة ١٩٧٩ في الاقليم السوري .

مادة ٩٥ مكررا - اذا استحق المؤمن عليه أكثر من نوع واحد من المعاشات المشار اليها في هذا القانون ربط معاشه النهائي بقدر مجموع هذه المعاشات بعد اقصى قدره ٦٠٪ من متوسط اجره خلال السنوات الثلاث الاخيرة او معاش الشيخوخة أيهما أكبر .

مادة ٩٥ مكررا - (أ) لا يجوز لكل من المؤسسة وصاحب الشأن المنازعة في قيمة المعاش بعد مضي سنة واحدة من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية .

ويستثنى من ذلك الاخطاء المسادية التي تقع في الحساب عند التسوية .

وتنظم طريقة الاخطار المشار اليه في الفقرة الاولى بقرار من مجلس الادارة .

مادة ١١١ مكررا - يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش او عشر ليرات ولا تتجاوز ألفي قرش او مائتي ليرة كل من يخالف حكم الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ .

وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها ٥٠٠ جنيه أو خمسة آلاف ليرة عن المخالفة الواحدة على أنه اذا استمرت المخالفة مدة تزيد عن ثلاثين يوما من تاريخ تحرير محضر مخالفة عنها جاز زيادة هذه الغرامة بحيث لا تتجاوز عشرة امثالها .

المادة الرابعة

لا تسرى الاحكام المتعلقة بمكافأة الخدمة المشار اليها في قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٥٩٩ على المؤمن عليهم المنتفعين باحكام هذا القانون الا فيما يرد به نص خاص .

المادة الخامسة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في اقليمى الجمهورية اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٣ .

على أنه بالنسبة الى معاشات العجز والوفاة المنصوص عليها في هذا القانون فيكون العمل باحكامه اعتبارا من ٢٣ يولية سنة ١٩٦١ .

ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

جدول بين كيفية توزيع العاش

رقم الحالة	المستحقون	الامثلة المستحقة	للأولاد	للموالدين	للأخوة
١ - حالة وجود أرملة أو زوج مستحق	أ - أرملة أو أرامل أو زوج بدون أولاد ب - أرملة أو أرامل أو زوج وولد واحد ج - أرملة أو أرامل أو زوج وأكثر من ولد د - في حالة وجود والدين في الحالتين بهاج	٢ ٢ ٢ ٢	١ - ٢ ٢	- ١ لكل منهما -	- - -
٢ - حالة عدم وجود أرملة أو زوج مستحق	لوالدين أو أحدهما أ - ولد واحد ب - أكثر من ولد ج - والد أو والدة أو كلاهما مع وجود أولاد د - حالة عدم وجود أرملة أو زوج مستحق	- - - -	٢ ٢ ١ ١	- - ١ لكل منهما -	- - ١ ٢ ١
٣ - حالة عدم وجود أرملة أو زوج مستحق	أ - أخ أو أخت ب - جميع من الأخوة (البنان فأكبر)	-	-	-	-

بالتساوي

وفي حال وفاة أرملة بعد استحقاقها معاشا يزول نصيبها الى أولاد صاحب المعاش الذين يتقاضون معاشا وقت وفاتها ويوزع بينهم بالتساوي بشرط ألا يتجاوز مجموع المستحق لهم النسب الموضحة بالحالة رقم «٢» ويسرى الحكم المتقدم على الزوج المستحق في حالة وفاته - كما يزول معاش الوالدين الموضح في البند (د) من الحالة رقم « ١ » الى الارملة وأولادها عند وفاة الوالدين أو أحدهما وذلك كله مع عدم الاختلال بحكم المواد ٩٠ ، ٦٤ ، ٩٥ ، ٩٦ مكررا « ١ » •

قرار بقانون

رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦١

بتعديل القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم

بعض الشركات والمنشآت

(٢١ أغسطس سنة ١٩٦١)

باسم الأمة

ونيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وعلى ما ارتأه مجلس الدولة •

قرر القانون الآتي :

المادة الاولى

يضاف الى الشركات والمنشآت المبينة فى الجدول المرفق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ما يأتى •

• شركة مصانع الغزل المصرى لطفى مسباهى وشركاه وتختص مؤسسه مصر بالاشراف عليها •

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ

تشره •

قرار بقانون

رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١

بتعديل قانون تشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة

باسم الامة

ورئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت وعلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة .
قرر القانون الآتى :

المادة الاولى

يستبدل بنص الفقرة الرابعة من المادة الاولى من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه النص الآتى :

« ويعين هؤلاء الاعضاء فى الشركات التى تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس مجلس ادارة الهيئة أو المؤسسة العامة أو الوزير المختص بالنسبة للشركات التى لا تتبع هيئات أو مؤسسات عامة » .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى اقليمى الجمهورية من تاريخ نشره .

قرار

رقم ١٣٧٣ لسنة ١٩٦١

في شأن تنظيم مؤسسة التأمينات الاجتماعية

(١١ سبتمبر ١٩٦١)

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسات العامة والقوانين المعدلة له .

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦١ باعتبار مؤسسة التأمينات الاجتماعية مؤسسة عامة .

وعلى القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام القانونين المذكورين .

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٥ لسنة ١٩٦١ بتحديد اختصاصات نواب رئيس الجمهورية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٥ لسنة ١٩٦١ بالحصول على اذن لمن يعينون بمرتب او مكافاة سنوية قدرها ١٥٠٠ جنيه . او ١٥٠٠٠ ليرة سورية فاكثر .

فقره :

مادة ١ - تخضع مؤسسة التأمينات الاجتماعية لاشرف نائب رئيس الجمهورية للمؤسسة العامة المختص ، ويتولى رسم السياسة التي تحقق زيادة قدرتها على القيام بمسؤولياتها واداء

الخدمات الموكولة اليها ، وله في سبيل ذلك ان يتخذ من الوسائل والاجراءات ما يراه لازما لتنفيذ السياسة العامة للمؤسسة .

مادة ٢ - تتمتع المؤسسة باختصاصات السلطة الآتية :

(أ) عدم جواز الحجز على اموالها الا بمقتضى حكم نهائى واجب النفاذ .

(ب) عدم جواز تملك اموالها بمضى المدة .

مادة ٣ - على مجلس ادارة المؤسسة ان يستهدف في ادارة شئونها الحرص على اموالها وتيسير حصول المؤمن عليهم على الحقوق المقررة لهم وذلك طبقا لاحكام القانون .

وله في سبيل ذلك ان يتعاون مع الهيئات الحكومية وغيرها من الهيئات والمؤسسات الاخرى التى يرى في تعاونها ما يحقق الاغراض التى انشئت المؤسسة من اجلها .

مادة ٤ - يجتمع مجلس ادارة المؤسسة بدعوة من رئيسه مرة على الاقل كل شهرين ، ويجب دعوة المجلس الى الاجتماع اذا طلب ذلك نصف اعضائه ولا يكون اجتماع مجلس الادارة صحيحا الا بحضور اكثر من نصف عدد الاعضاء من بينهم ممثل واحد عن كل من العمال واصحاب الاعمال والا اجل اسبوعا يكون الاجتماع بعده صحيحا بحضور الاغلبية المذكورة ايا كانت صفاتهم .

وتصدر القرارات باغلبية اصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ولرئيس المجلس ان يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماتهم او خبرتهم دون ان يكون لهم صوت معدود في المداولات .

مادة ٥ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح اعضاء مجلس الادارة فيما عدا الرئيس ومدير عام المؤسسة مكافآت او بدل حضور جلسات المجلس .

مادة ٦ - تشكل بقرار من مجلس الادارة لجنة تسمى لجنة الاستثمار وتتضمن القرار اختصاصاتها ونظام اجتماعاتها والاغلبية اللازمة لصحة قراراتها ، تعرض قراراتها على مجلس الادارة لاتخاذ ما يراه بشأنها .

ويجوز لمجلس الادارة تشكيل ما يراه من اللجان الاخرى ويحدد في قرار تشكيلها اختصاصاتها ونظام العمل بها .

ويجوز أن يضم الى عضوية تلك اللجان خبراء للاستئناس برأيهم فيما يعرض عليها من موضوعات .

مادة ٧ - يكون للمؤسسة مدير عام يصدر بتعيينه وتحديد مكافأته قرار من رئيس الجمهورية ، ويكون عزله بذات الاداة ، ويشترط في المدير العام أن يكون متفرغا لمهام وظيفته ويباشر تحت اشراف مجلس الادارة الاختصاصات المنصوص عليها بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ وما تؤوله اياه اللوائح الداخلية والادارية والمالية ولائحة نظام الموظفين .

مادة ٨ - تبدأ السنة المالية للمؤسسة في أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة .

وعلى مدير عام المؤسسة أن يقدم الى مجلس الادارة خلال الثلاثة شهور التالية لانتهاه السنة المالية ما يأتى :

(أ) تقريراً علماً عن أعمال المؤسسة في تلك السنة .

(ب) حساباً محدداً عن نتيجة أعمال المؤسسة .

(ج) حساب الإيرادات والمصروفات لكل من فروع التأمين التى يباشرها المؤسسة مشتملاً على بيان بالاحتياطي الخاص بالمطالبات التى لم تتم تسويتها .

(د) تقرير مراجع حسابات المؤسسة .

(هـ) الميزانية العمومية للمؤسسة عن السنة المنتهية على أن تتضمن البيانات التفصيلية لمفردات الاصول والخصوم .

وعليه كذلك أن يقدم تقديرات الإيرادات والمصروفات عن السنة المالية القادمة خلال الشهرين السابقين لتلك السنة .

وتبلغ قرارات مجلس الادارة باعتماد التقارير والحسابات والميزانية وتقديرات الإيرادات والمصروفات الى رئاسة الجمهورية خلال اسبوع على الأكثر من تاريخ اعتمادها .

مادة ٩ - يفحص المركز المالى للمؤسسة مرة على الأقل كل ثلاث سنوات خبير أو أكثر في رياضيات التأمين على الحياة يمينه مجلس الادارة ويجب أن يتناول هذا الفحص تقدير قيمة الالتزامات القائمة .

مادة ١٠ - على المؤسسة أن توافي رئاسة الجمهورية بكافة البيانات والأحصاءات التى تطلب موافاتها بها كما تعرض على مجلس

الاندوة ما قرى عرضه من المسائل التي تؤدي الى تحقيق الغرض الذي
أنشئت من اجله .

مادة ١١ - يعاد تعيين الموظفين والعمال القائمين في المؤسسة
وقت العمل بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه باعتبار مؤسسة
التأمينات الاجتماعية مؤسسة عامة بذات مرتباتهم أو أجورهم اذا كانت
تقل في ذلك التاريخ عن خمسة وسبعين جنيها شهريا .

اما الموظفون الذين تبلغ مرتباتهم الشهرية خمسة وسبعين جنيها
فاكثر وسبق تعيينهم بقرارات من المؤسسة فيصدر مجلس الادارة في
شأنهم مايراه من قرارات خلال شهر على الاكثر من تاريخ صدور هذا
القرار وذلك مع عدم الاخلال باحكام القرار رقم ٧٥٣ لسنة ١٩٦١.
المشار اليه .

مادة ١٢ - يرخص لمن يعاد تعيينه بالمؤسسة بالتطبيق لاحكام
المادة السابقة من الموظفين العموميين السابقين في الجمع بين الماش
الذي يستحقه من الحكومة وبين المرتب الذي يتقاضاه من المؤسسة .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به
من تاريخ نشره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١

باصدار لائحة نظام موظفى وعمل المؤسسات العامة

(١٠ أكتوبر سنة ١٩٦١)

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن شروط توظيف
الأجانب والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة
والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء ديوان الموظفين .

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات
العامة ،

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التمييز فى وظائف
شركات المساهمة والمؤسسات العامة .

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية
والحاكمات التأديبية والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان أحكام قانون
النيابة الادارية والحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات
العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة .

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل والقوانين
المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات
الاجتماعية .

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات لوظفى
الدولة المدنيين .

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات
لستخدعى وعمال الحكومة .

وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة
ذات الطابع الاقتصادى .

وعلى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على
وظيفة واحدة .

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة .

قصر :

(المادة الاولى)

تسرى احكام نظام المرافق على موظفى وعمال المؤسسات العامة
ذات الطابع الاقتصادى والمؤسسات التى يصدر بتحديددها قرار رئيس
الجمهورية .

ويلغى كل حكم يخالف احكام هذا النظام بالنسبة الى هذه
المؤسسات .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة

الباب الاول

« احكام عامة »

مادة ١ يسرى على موظفي المؤسسات العامة الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة .

ويسرى على عمال المؤسسات العامة المشار اليها التشريعات الخاصة بعمال الحكومة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة او اللوائح التي يضمها مجلس الادارة لشئون العمال .

مادة ٢ - يكون لمجلس ادارة المؤسسة السلطة المخولة للوزير ، ولديوان الموظفين ولوزارة الخزانة طبقا لقانون نظام موظفي الدولة ونظم العمال وقوانين توظيف الاجانب .

ويكون لمدير المؤسسة سلطات وكيل الوزارة ورئيس المصلحة في القوانين والنظم الخاصة بالموظفين والعمال .

وللمجلس الادارة ان يعهد ببعض اختصاصاته المشار اليها في الفقرة الاولى الى رئيس الادارة او احد اعضاء المجلس او مدير المؤسسة ، وللمجلس ايضا ان يعهد ببعض اختصاصات مدير المؤسسة المنصوص عليها في الفقرة الثانية الى موظفي المؤسسة الرئيسيين .

الباب الثاني

الفصل الاول - التعيين

مادة ٣ - يشترط فيمن يعين موظفا او مستخدما او عاملا :

١ - ان يكون متمتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

٢ - ان يكون محدود السيرة حسن السمعة .

٣ - الا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية او بعقوبة مقيدة للحرية في جنحة مخلة بالشرف او الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

٤ - الا يكون قد صدر ضده قرار تاديبى نهائى بالاعزل من جهة

حكومية أو مؤسسة عامة ولم يمض على صدوره ثمانية أعوام على الأقل ..

٥ - أن تثبت لياقته الصحية .

٦ - أن يكون حاصلًا على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة .

٧ - توافر السن التي يحددها مجلس الإدارة .

٨ - اجتياز الامتحان المقرر لشغل الوظيفة .

ويجوز للمؤسسة اضافة شروط أخرى بمد موافقة مجلس الإدارة بالنسبة الى الوظائف التي تقتضى طبيعتها توافر مثل هذه الشروط .

مادة ٤ - يجوز لمجلس الإدارة عند الضرورة - التعيين في غير أدنى الدرجات ، وذلك لصالح العمل لامكان الافادة من ذوى الخبرة والكفاءة الخاصة .

مادة ٥ - يجوز لمجلس الإدارة عند الضرورة أن يقرر الاعفاء من الحصول على المؤهل العلمى اكتفاء بالخبرة الفنية للمرشح للوظيفة وأن يحدد المرب الذى يتقاضاه المرشح وفقاً للقواعد التى تتضمنها اللائحة الداخلية للمؤسسة التى تصدر بقرار من مجلس الإدارة اذا كان التعيين فى غير أدنى الدرجات .

مادة ٦ - لرئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه ، أن يعين موظفين مؤقتين على الاعتمادات التى تدرج فى ميزانية المؤسسة لفرض معين وذلك بالشروط التى يقررها مجلس الإدارة .

والموظف المؤقت فى حكم هذا النص ، هو الذى يقوم بعمل مؤقت ينتهى فى زمن محدد أو لفرض محدد .

مادة ٧ - يكون التعيين فى الوظائف التى يبلغ مرتبها ١٥٠٠ جنيه سنوياً وفى الوظائف التى يزيد مرتبها عن ذلك القدر بقرار من رئيس الجمهورية .

الفصل الثانى

النقل والندب والإعارة

مادة ٨ - يجوز نقل الموظفين من مؤسسة عامة الى أخرى أو الى الحكومة أو منها بشرط موافقة الموظف ، كما تجوز الإعارة أيضاً على أن تتحمل الجهة المصار إليها جميع مرتبات أو علاوات الموظف المار .

ويجوز أيضا للمؤسسات أن تعبر وتستعير موظفين من موظفي الشركات والهيئات الخاصة - أو الدولية أو الحكومات الأجنبية للاستفادة من خبرتهم بشرط موافقة الجهات الإدارية المختصة في هذا الشأن .

مادة ٩ - مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه - يجوز ندب الموظف من مؤسسة عامة إلى أخرى أو من الحكومة إلى مؤسسة عامة أو العكس أو من الشركات أو الهيئات الخاصة أو الدولية إلى مؤسسة عامة أو العكس ، وذلك للاستفادة من الخبرة والكفاءة الخاصة .

مادة ١٠ - يجوز لمجالس إدارة المؤسسات أن تقوم بتعيين موظفين سابقين في الحكومة أو الشركات ممن يتقاضون معاشا بشرط عدم تجاوز سن الستين إذا كانت لهم خبرة إدارية خاصة بالأعمال المرشحين لتقييمها في المؤسسات على أن يجمعوا بين الكفاءة المقررة لهم بالمؤسسة ومعاشهم بشرط أن يقدم مدير المؤسسة مذكرة مفصلة لتبرير ذلك تعرض على مجلس الإدارة للنظر في الموافقة تحقيقا لمصالح العمل وذلك مع مراعاة القيود والشروط والإجراءات التي تتطلبها قوانين المعاشات .

ولا يجوز الجمع بين مرتب الوظيفة في المؤسسة والمعاش الحكومي - ولا يسرى هذا الحكم على من يجمع بين المرتب والمعاش قبل العمل بهذه اللائحة .

مادة ١١ - تنشأ في كل مؤسسة - بقرار من مجلس الإدارة - لجنة شئون الموظفين ، وتشكل من أحد أعضاء مجلس الإدارة رئيسا ومن ثلاثة إلى خمسة من كبار الموظفين أعضاء .
وتكون قراراتها بأغلبية الآراء فإذا تساوت يرجح الجانب الذي عنه الرئيس .

ويتولى أعمال السكرتارية بهذه اللجنة مدير شئون الأفراد أو من يقوم مقامه دون أن يكون له صوت معدود ويصدر باختياره قرار من رئيس مجلس الإدارة .

مادة ١٢ - تختص لجنة شئون الموظفين بالنظر في نقل الموظفين « لغاية المستوى الذي يحدده مجلس الإدارة » وفي ترقيةهم بما في ذلك الترقية بالاختيار طبقا لأحكام هذا النظام ، كما تختص بالنظر فيما تختص لنظرة لجان شئون الموظفين في قانون نظام موظفي الدولة فضلا عما يمهده إليها مجلس الإدارة من شئون .

وترفع اللجنة قراراتها واقتراحاتها لاعتمادها من رئيس مجلس الإدارة أو مدير عام المؤسسة وفقا للقرار الذي يصدر من مجلس الإدارة

في هذا الشأن . ولا يجوز أن يكون معتمد القرار عضو في اللجنة . ولا يكون قرار لجنة شئون الموظفين نافذا باعتماده ، ويمتبر معتمدا كل قرار رفع الى سلطة الاعتماد دون أن يعترض عليه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ رفعه . ويجب أن يكون الاعتراض مسببا وأن يعاد الى لجنة شئون الموظفين ويحدد لها أجلا للبت فيه فإذا انتقضى هذا الاجل دون أن ترفع اللجنة رأيا الى السلطة المعتمدة أن تتخذ ما تراه في هذا الشأن ويكون قرارها نهائيا .

الفصل الثالث

المرتبات واعانة غلاء المعيشة والرواتب الإضافية والمكافآت والمنح التشجيعية .

مادة ١٣ - تحدد الوظائف في المؤسسات العامة طبقا للجدول المرافق وذلك وفق حجم العمل ومقتضياته . وترتب الوظائف على اختلاف انواعها طبقا لاعمالها ومسئولياتها والشروط الواجب توافرها فيمن يشغلها وذلك بقرار من مجلس الادارة .

مادة ١٤ - يمنح الموظفون الذين يعملون في وظائف المؤسسات خارج الجمهورية الرواتب الإضافية التي يحددها مجلس الادارة بما لا يجاوز رواتب السلك السياسي .

مادة ١٥ - تسرى على موظفي ومستخدمي وعمال المؤسسات العامة قواعد غلاء المعيشة المقدرة بالنسبة الى موظفي الدولة ومستخدميها وعمالها .

أما الموظفون والمستخدمون والعمال الموجودون في المؤسسات عند العمل بهذه اللائحة فتثبت بالنسبة اليهم اعانة الغلاء التي يحصلون عليها اذا كانت تزيد عن النسب المقررة لموظفي الدولة .

مادة ١٦ - يجوز لمجلس ادارة المؤسسة أن يمنح الموظفين والعمال الذين يعملون في ظروف خاصة بدل طبيعة عمل بحد أقصى قدره ٤٠٪ من المرتبات المقررة للوظائف التي يشغلونها ويشمل بدلات الإقامة والخطر والمدوى والتفتيش .

وجوز بقرار جمهوري أن تزيد النسبة عن الحد الأقصى المشار اليه .

مادة ١٧ - يجوز لمجلس الادارة منح تمثيل لبعض الوظائف الرئيسية في حدود الفئات الآتية :

مدير المؤسسة	٨٠٠ جنيه سنويا
نائب المدير أو المدير العام المساعد	٦٠٠ جنيه سنويا
مدير ادارة	٣٦٠ جنيها سنويا

ويجوز لمجلس الإدارة منح بدل تمثيل لبعض الوظائف بمقررات
ادنى مما ورد في الفقرة الاولى .

مادة ١٨ - يجوز لمجلس ادارة المؤسسة ان يمنح مكافآت تشجيعية
لن يؤدي خدمات ممتازة او أعمالا تساعد على زيادة الانتاج او خفض
تكاليفه او تحسين نوعه ويقدم مدير المؤسسة لمجلس الادارة مذكرة
تفصيلية تبين السبب بتعدد الخدمة الممتازة او العمل المشار اليه .

مادة ١٩ - يجوز لمجلس ادارة المؤسسة ان يقرر المساهمين في
تحمل نفقات الرعاية الطبية والاجتماعية الخاصة بموظفيها وعملها ،
وذلك طبقا للقواعد التي يضعها .

الفصل الرابع

« الترقيات والعلاوات »

مادة ٢٠ - تكون الترقية في المؤسسات بالاقدمية المطلقة في مختلف
الوظائف حتى ما يعادل الدرجة الثانية في نظام موظفي الدولة ، ويجوز
لمجالس الادارات ترقية ذوى الكفاءة الذين يظهرون كفاية خاصة في
العمل بالاختيار « على اساس من التقارير السنوية التي تعدد نظمها
بقرار من مجلس الادارة » بنسبة ٥٠٪ من الوظائف الشاغرة حتى
ما يعادل الدرجة الثانية أما الترقية الى ما بعد هذه الدرجة فتكون
بالاختيار حسب الكفاءة والقدرة .

مادة ٢١ - يجوز لمجلس الادارة منح الممتازين من الموظفين والعمال
علاوات استثنائية تعادل علاوة واحدة في الدرجة الواحدة وذلك لمن
يبدل جهدا خاصا يحقق للمؤسسة ربحا او اقتصادا في النفقات او
زيادة في الانتاج ولا يغير منح العلاوات الاستثنائية من مواعيد استحقاق
العلاوة العادية .

الفصل الخامس

الاجازات

مادة ٢٢ - تكون السنة الميلادية من اول يناير الى آخر ديسمبر
قاعدة لاحتساب الاجازات التي تمنح للموظفين والمستخدمين والعمال .
مادة ٢٣ - يقرر مجلس الادارة قواعد ومدد منح الاجازات
الاعتيادية والمرضية لجميع الدرجات للموظفين والعمال .

مادة ٢٤ - يجوز منح الموظفين والعمال اجازات استثنائية بمرتب

أو بنسبة منه أو بغير مرتب حسب الاحوال التى يراها مجلس الادارة.

مادة ٢٥ - الجهة الطبية التى يحددها مجلس الادارة لمنح الاجازات المرضية لموظفى المؤسسة ، ويجوز لمجلس الادارة تقرير قواعد للاجازات المرضية والجهة الطبية المختصة بمنح الاجازة المرضية بالنسبة الى العمال وفقا للقواعد الواردة فى قانون عقد العمل الفردى وبالفئات المقررة فيه .

مادة ٢٦ - يضع مجلس الادارة نظاما لاجازات الموظف والعاملات فى حالات الوضع ، وذلك بمرتب كامل بحد اقصى ٤٥ يوما فى السنة .

الفصل السادس

« التدريب والبحث »

مادة ٢٧ - يضع مجلس ادارة المؤسسة نظاما لتدريب الموظفين والعمال للقيام باعمال وظائفهم ، كما يقرر البعثات العلمية داخل الجمهورية وخارجها والرواتب الاضافية التى تمنح فى هذه الحالات بما لا يجاوز رواتب السلك السياسى .

الفصل السابع

« نظام تأديب الموظفين »

مادة ٢٨ - مع عدم الاخلال بالاحكام الواردة فى قوانين النيابة الادارية يضع مجلس ادارة كل مؤسسة النظام الخاص بتأديب الموظفين والمستخدمين والعمال ونظام التحقيق فى الشكاوى والمخالفات الفنية والمالية والادارية .

الباب الثالث

العمال

الفصل الاول

التعيين والترقى والعلاوات

مادة ٢٩ - تنشأ فى كل مؤسسة لجنة لشئون العمال بقرار من مجلس الادارة يحدد السلطات الخاصة بها فى تعيين العمال وترقيتهم ونقلهم وتآديبهم وذلك طبقا للقواعد التى يضمها مجلس الادارة فى هذا

الشأن ، ويجوز لمجلس الإدارة للاستفادة من ذوى الخبرة والكفاءة الخاصة استثناء بعض العمال من شروط التعيين .

مادة ٣٠ - يوضع العامل تحت الاختبار لمدة ثلاثة شهور من تاريخ تسلمه العمل وتقرر صلاحيته في نهاية مدة الاختبار وفقا للنظام الذى تقرره المؤسسة .

مادة ٣١ - يضع مجلس ادارة كل مؤسسة نظاما للفئات التى يعين فيها العمال طبقا لكفاءتهم وخبرتهم وكذلك يضع نظاما للترقى من فئة لآخرى وكذلك نظاما لمنح العلاوات الدورية والاستثنائية .

مادة ٣٢ - يمنح العامل اول مربوط للفئة المرقى اليها او علاوة من علاواتها أيهما أكثر .

الباب الرابع

« حكم انتقالى »

مادة ٣٣ - تعادل وظائف المؤسسات العامة بالوظائف الواردة في الجدول المرفق ويصدر بهذا التعادل قرار من نائب رئيس الجمهورية للمؤسسات ، بناء على اقتراح مجلس ادارة المؤسسة ويمنح الموظفون المرتبات التى يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه في الفقرة الاولى . على أن يمنح الموظفون الذين يتقاضون مرتبات تزيد على اجر مربوط الدرجة التى وضعوا فيها في التسوية مرتباتهم التى يتقاضونها فعلا وذلك بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة من العلاوات الدورية او علاوات الترقية .

جدول الدرجات والمرتبات والوظائف

اولا : الوظائف العليا « التوجيهية »

الدرجة المقابلة	المرتب (٢)	الوظيفة (٣)
درجة ممتازة	٢٠٠٠	مدير مؤسسة (١)
	١٨٠٠	
	١٦٠٠	
وكيل وزارة	١٥٠٠	
وكيل مساعد	١٤٠٠	
مدير عام	١٣٠٠ - ١٢٠٠	

١ - يبدأ أعلى مستوى فى الوظائف العليا فى المؤسسات من درجة مدير المؤسسة .

٢ - يتوقف تحديد مرتب مدير المؤسسة حسب حجم المؤسسة والشركات التسايم لها ومدى انتاجها ومستوى أرباحها وأهمية الاعمال التى تقوم بها .

٣ - يكون الحد الاعلى لمرتب مدير المؤسسة هو الرأس الهرمى لقاعدة تسلسل الوظائف العليا فيها .

الوظيفة	المرتب	الدرجة المقابلة
نائب المدير (٤)	١٥٠٠	وكيل وزارة
أو	١٤٠٠	وكيل وزارة
مدير التنفيذ	جنيها سنويا	مساعد
	١٣٠٠ - ١٢٠٠	مدير عام
	١١٤٠ - ٩٦٠	أولى

ثانيا - الوظائف الفنية - والوظائف الادارية العادية (وظائف التنفيذ)

الوظيفة (٥)	المرتب السنوى	الدرجة المقابلة
مدير ادارة أ	١١٤٠ - ٩٦٠ جنيها	الاولى
مدير ادارة ب	٩٦٠ - ٧٨٠ »	الثانية
رئيس قسم أ	٧٨٠ - ٥٤٠ »	الثالثة
رئيس قسم ب	٥٤٠ - ٤٢٠ »	الرابعة
وحدة عمل	٤٢٠ - ٣٠٠ »	الخامسة
وحدة عمل	٣٠٠ - ١٨٠ »	السادسة

٥ - وفى المؤسسات العامة التى يكون مديرها بدرجة وكيل وزارة مساعد ونائب المدير بدرجة مدير عام - يبدأ التسلسل فى الوظائف التنفيذية من الدرجة الاولى .

وفى المؤسسات التى يكون مديرها بدرجة مدير عام ونائبه بالدرجة الاولى ، يبدأ التسلسل فى الوظائف التنفيذية من الدرجة الثانية .

ثالثا - الوظائف الفنية المتوسطة الدرجة المقابلة

الدرجة المقابلة	المرتب السنوى	الوظيفة
الثالثة	٥٤٠ - ٧٨٠ جنيها	رئيس فرع أ
الرابعة	٤٢٠ - ٥٤٠ جنيها	رئيس فرع ب
الخامسة	٣٠٠ - ٤٢٠ جنيها	ملاحظ أ
السادسة	١٨٠ - ٣٠٠ جنيها	ملاحظ ب
السابعة	١٤٤ - ٢٠٤ جنيها	فنى أ
الثامنة	١٠٨ - ١٦٨ جنيها	فنى ب

رابعا - الوظائف الكتابية

الدرجة المقابلة	المرتب السنوى	الوظيفة
الثالثة	٥٤٠ - ٧٨٠ جنيها	رئيس مكتب أ
الرابعة	٤٢٠ - ٥٤٠ جنيها	رئيس مكتب ب
الخامسة	٣٠٠ - ٤٢٠ جنيها	رئيس كتبة أ
السادسة	١٨٠ - ٣٠٠ جنيها	رئيس كتبة ب
السابعة	١٤٤ - ٢٠٤ جنيها	كاتب أ
الثامنة	١٠٨ - ١٦٨ جنيها	كاتب ب

قرار

بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١

تخفيض الاجور الحالية للاماكن التى انشئت

بعد العمل رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ بنسبة ٢٠٪

« ٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ »

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فى شأن ايجار الاماكن وتنظيم
العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له .

وعن القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٢٥ فى شأن خفض ايجارات
الاماكن .

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ فى شأن خفض ايجارات
الاماكن .

وعلى ما اقره مجلس الدولة . . قرر القانون الآتى :

المادة الاولى :

تضاف الى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٧ مادة جديدة برقم ٥
مكررة نصها الآتى :

تخفض بنسبة ٢٠٪ الاجور الحالية للاماكن التى انشئت بعد
العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وذلك ابتداء من الاجرة
المستحقة من الشهر التالى لتاريخ العمل بهذا القانون . .

والمقصود بالاجرة الحالية فى احكام هذه المادة الاجرة التى كان يدفعها
المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون أو الاجرة الواردة
فى عقد الايجار ايهما أقل .

وإذا كان المكان المؤجر لم يكن قد سبق تأجيريه يكون التخفيض بالنسبة المتقدمة على أساس اجرة المثل عند العمل بأحكام هذا القانون وتعتبر الأماكن منشأة في التاريخ المشار اليه في هذه المادة إذا كان قد انتهى البناء فيها وأعدت للسكنى فعلاً بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ المشار اليه ..

ولا يسرى التخفيض المشار اليه فيما تقدم بالنسبة الى ما يأتى :

أولاً .. المباني التى يبدأ فى انشائها بعد العمل بأحكام هذا القانون .

المادة الثانية :

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل مؤجر يخالف احكام المادة السابقة .

المادة الثالثة :

ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

المذكرة الايضاحية

صدر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، وقد تناول القانون المذكور تنظيم اجور الاماكن التى انشئت قبل اول يناير سنة ١٩٤٤ فوضع لها قيودا راعى فيها مصلحة المستأجرين ومصلحة الملاك على السواء - اما الاماكن المنشأة بعد هذا التاريخ فلم تخضع لتلك القيود رغبة فى تشجيع اقامة المباني الجديدة وعملا على تفريغ أزمة المساكن . ولكن تبين أن هذا الوضع وترك الحرية للملاك فى فرض الاجور التى يرغبونها جعل بعض هؤلاء الملاك يغالون فى تقدير اجور هذه الاماكن مما اضر بالمستأجرين . وعلاجا لهذه الحالة صدر القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ بخفض اجور الاماكن التى انشئت منذ اول يناير سنة ١٩٤٤ ولم تشملها القيود الواردة فى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ثم أعقبه القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ الذى قضى أيضا بتخفيض اجور الاماكن التى انشئت منذ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ . ولما كانت الاماكن التى انشئت بعد نفاذ القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ لم يشملها أى تنظيم وبقي تقدير اجورها متروكا لارادة الملاك وحدهم ولوحظ فيها المغالة التى اضرّت بالمستأجرين مما كان ماثرا للشكوى وبخاصة من الطبقات ذات الدخل المتوسطة والصغيرة .

ولما كان من الاهداف الاشتراكية للدول تخفيف اعباء تكاليف الحياة المعيشية للمواطنين وتهيئة حياة كريمة لهم على أساس من العدالة الاجتماعية ينأى عن أن يكونوا هدفا لاستغلال أصحاب رؤوس الاموال . وتحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرصة بين مستأجرى المباني التى انشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وبين المستأجرين الذين افادوا من قوانين خفض الياجارات السابقة .

فقد اعد مشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون المرافق فى شأن خفض ايجار الاماكن . وتقضى المادة الاولى منه باضافة مادة جديدة الى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تقضى بخفض الاجور الحالية للاماكن التى انشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ بنسبة ٢٥ ٪ وذلك ابتداء من الاجرة المستحقة عن الشهر التالى لتاريخ العمل بالقانون الجديد .

وقد عرفت تلك المادة الاجرة الحالية بأنها هى الاجرة التى كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل بالقانون أو الاجرة الواردة فى عقد الياجار ابهما اقل . كما تضمنت المادة الثانية من المشروع العقوبات الواجب توقيعها على من يخالفون احكامه .

قرار

بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١

بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات
المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الاعفاءات

« ٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ »

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت وعلى القانون
رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية والقوانين
المعدلة له وعلى ما ارتأه مجلس الدولة قرر القانون الآتي :

المادة الأولى :

تعفى من اداء الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الاضافية
الآخري المتعلقة بها التي لا يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة
بالوحدة السكنية فيها على ثلاثة جنيهات كما تعفى من اداء الضريبة
وحدھا المساكن التي يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة
السكنية فيها على ثلاثة جنيهات ولا يتجاوز خمسة جنيهات .

وعلى المالك في كلتا الحالتين أن يخفض قيمة الإيجار بما يعادل
ما خص الوحدة السكنية من الإعفاء ويسرى الإعفاء والخفض المنصوص
عليهما في الفقرات السابقة بالنسبة الى المباني المنتقة أصلا لأغراض
خلاف السكن وذلك في الحدود سالفة الذكر .

المادة الثانية :

في حساب متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية
يزداد عدد حجراتها حجرة واحدة اذا اشتملت تلك الوحدة على صالة
أو أكثر .

المادة الثالثة :

تسرى أسعار الضريبة المبينة بالبند ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من المادة ١٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه على المباني وأجزائها وملحقاتها المنشأة أصلا لتكون سكنا ولو استعملت لغرض السكن .

أما المباني وأجزائها وملحقاتها المنشأة أصلا لأغراض خلاف السكن فيسرى عليها السعر المبين في البند ١ من المادة المذكورة .

المادة الرابعة :

على مالك المبنى عند تغيير استعماله من أغراض غير سكنية الى أغراض سكنية أن يخطر الجهة المختصة بربط الضريبة عن هذا التغيير قبل نهاية شهر ديسمبر من السنة التي تم التغيير خلالها . ويعدل سعر الضريبة للمبنى طبقا للغرض الجديد اعتبارا من أول شهر يناير التالي لتاريخ استعمال المبنى لأغراض السكن ويلزم مالك المبنى الذي لم يقم بالاختار في الميعاد المحدد أو قدمه متضمنا بيانات غير صحيحة بغرامة تعادل مثل الضريبة التي تقررت على المبنى عن سنة كاملة .

المادة الخامسة :

تشكل لجنة عليا برئاسة نائب رئيس الجمهورية ووزير الخزانة المختص ومستشار الدولة لوزارة الخزانة ومدير عام مصلحة الاموال المقررة - يكون لها تفسير أحكام هذا القانون وتعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيرا تشريعا ملزما وتنشر في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول يناير عام ١٩٦٢ .

المذكرة الإيضاحية

بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية وبمقتضاها حدد سعر الضريبة على أساس متوسط القيمة الإيجارية للحجرة بالوحدة السكنية . . وقد تدرج هذا السعر حسب ذلك المتوسط ، فروعى فيه تصاعد سعر الضريبة بتصاعد متوسط إيجار الغرفة .

ولقد كان الهدف من اصدار ذلك القانون الحد من اقامة المساكن الفاخرة وتشجيع انشاء المساكن الاقتصادية والمتوسطة حتى تتوافر لأصحاب الدخل المحدود والمتوسطة المساكن ذات الإيجار المناسب

ومسيرة لسياسة الحكومة الاشتراكية ورغبة في تخفيف اعباء المعيشة عن أصحاب الدخل المحدود والمتوسطة رأت الوزارة أن تتبع الخطوة الاولى بخطوة أخرى فأعدت مشروع القانون المعروض الذى قضت المادة الاولى منه باعفاء المساكن التى لا يزيد متوسط الإيجار الشهرى للحجرة بالوحدة السكنية فيها عن ثلاثة جنيهات ولا يجاوز خمسة جنيهات من الضريبة على العقارات المبنية فقط .

وليس المقصود من هذا الاعفاء التخفيف عن كاهل المستأجرين ولذلك نص المشروع على خفض قيمة الإيجار للمساكن بما يعادل ما خص الوحدة السكنية من الاعفاء . وبذلك تكون الدولة قد نزلت عن الضريبة المستحقة لها لصالح المستأجر الفقير والمتوسط .

ويستفيد كذلك من هذا الاعفاء صغار المستأجرين لمبان يستعملونها فى أغراض غير سكنية وبذات الحدود المذكورة .

وقد انتهزت الوزارة فرصة اعداد هذا المشروع فضممنته بعض أحكام رأتها كفيلة بحسن تطبيق القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه نصا وروحا . فقضى المشروع بأن التصاعد فى سعر الضريبة انما يتناول المباني المنشأة أصلا لتكون سكنا ولو استعملت لغير السكن أما المباني التى انشئت أصلا لأغراض خلاف السكن فيبقى سعر الضريبة عليها ثابتا بمقدار ١٠٪ من القيمة الإيجارية .

كما قضى المشروع بأن يراعى عند حساب متوسط الإيجار الشهرى للحجرة بالوحدة السكنية والذى على أساسه تحسب الضريبة والاعفاء . بأن يزداد عدد حجرات الوحدة حجرة واحدة اذا اشتملت على صالة أو أكثر .

ونظرا لاختلاف السعر باختلاف الضرض الذى أنشئ له المبنى أصلا فقد ألزم المشروع المالك عند تغيير استعمال المبنى من غرض غير سكنى أن يخطر الجهة المختصة عن هذا التغيير والا وقعت عليه غرامة تعادل مثل الضريبة التى تقرر على المبنى عن سنة كاملة باعتباره مخصصا للسكنى .

ولما كانت الوحدات السكنية غير متماثلة مما قد يستتبع بعض الصعوبات عند تنفيذ أحكام هذا القانون فقد نص فى المشروع على تشكيل لجنة عليا برئاسة نائب رئيس الجمهورية ووزير الخزانة وعضوية كل من وكيل وزارة الخزانة المختص ومستشار الدولة لوزارة الخزانة ومدير عام مصلحة الاموال المقررة تختص بتفسير أحكام القانون وتعتبر قراراتها فى هذا الشأن تفسيرا تشريعا ملزما . وبذلك يكفل المشروع وحدة الجهة المختصة بتفسير أحكام القانون بما لا يعرضه لاختلاف الآراء باختلاف الجهات .

تخفيض رسوم القيد والامتحان بالجامعات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٤٩ لسنة ١٩٦١

« ٦ نوفمبر سنة ١٩٦١ »

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة .

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة .

قصر :

مادة ١ - تستبدل بالفقرتين اولا وثانيا من المادة ٩٢ من القرار الجمهورى رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية بالقانون تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة الخاصة بالرسوم الجامعية في الاقليم المصرى الفقرتان التاليتان ..

(اولا) رسوم القيد لدرجة الليسانس او البكالوريوس سبعة جنيهات ونصف لكليات : الآداب ... الحقوق ... الاقتصاد والعلوم السياسية ، التجارة ، العلوم ، دار العلوم ، البنات .

عشرة جنيهات لكليات : الطب ، طب الاسنان ، الصيدلية ، الهندسة ، الزراعة ، الطب البيطرى .

(ثانيا) رسوم القيد والامتحان باقسام الدراسة العليا ..

درجة الدكتوراة : جنيهان ونصف رسم القيد وجنيهان ونصف رسم الامتحان .

درجة الماجستير : جنيهان ونصف رسم القيد وجنيهان ونصف رسم الامتحان .

دبلومات الدراسة العليا : جنيهان ونصف رسم القيد عن كل سنة جامعية وجنيهان ونصف رسم الامتحان عن كل دور .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من العام الدراسي الجامعي ١٩٦١ - ١٩٦٢ صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ جمادى الاول سنة ١٣٨١ هـ ٦ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية

قرار

بقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١

بتعديل القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١

« ٧ نوفمبر سنة ١٩٦١ »

أصدر رئيس الجمهورية القرار بقانون الآتي نصه :

مادة ١ - تضاف الى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ المشار اليه
مادة جديدة برقم ١ مكرر ، نصها الآتي :

مادة ١ مكرر - لا يترتب على تطبيق احكام المادة السابقة .
تخفيض اجر العامل . وبأخذ كلمة الأجر في تطبيق احكام هذا القانون
الأجر الإضافي الذي كان العامل يحصل عليه بصفة مستمرة ويعتبر
الأجر الإضافي مستمرا في تطبيق احكام هذه المادة اذا كان العامل حصل
عليه في ٩٠ ٪ على الأقل من أيام العمل خلال الستة اشهر السابقة على
يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٦١ .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من
تاريخ نشره .

المذكرة الايضاحية

أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية .

ويقضى هذا القانون بتحديد ساعات العمل في المؤسسات الصناعية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصناعة بـ ٤٢ ساعة أسبوعيا لا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة ، وذلك حتى تزداد نسبة تشغيل العمال ويقل بذلك عدد العاطلين منهم .

وقد أظهر التطبيق العملي لهذه القواعد أن بعض المؤسسات الصناعية كانت تشغل العمال وقتا اضافيا مستمرة ومنتظمة لقاء أجر اضافي .

وبتحديد ساعات العمل بهذه المؤسسات بـ ٤٢ ساعة أسبوعيا حرّم هؤلاء العمال من ذلك الاجر الاضافي .

ولما كان هذا الاجر قد أخذ صفة الدوام بالنسبة لهذه الفئة من العمال بحيث كان يشكل جزءا من الاجر الدائم لهم ورتبوا معيشتهم على أساسه .

لذلك وتأكيدا لرعاية الدولة للعمال ، فإنه يقترح أن يعتبر مثل هذا الاجر الاضافي في حكم الاجر بحيث لا يجوز تخفيضه .

قرار

بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦١

بخفض ضريبة الاراضى على الملاك المتفعين بالاصلاح الزراعى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية ،

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له.

وعلى القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ بتخفيف الضريبة على صغار ملاك الاراضى الزراعية .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تلغى المادة الرابعة من القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار

بقانون رقم ٥٦١ لسنة ١٩٦٢

بإنشاء المؤسسة العامة للمطاحن والمخابز

والمخابز وتحديد الشركات والمنشآت التابعة لها

(٣١ يناير سنة ١٩٦٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت .

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت والقوانين المعدلة له .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسؤوليات كل منهم في تحقيق الاهداف بالنسبة للمؤسسات العامة .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قصر:

مادة ١ - تنشأ مؤسسة عامة للمطاحن والمخابز وتضاف الى المؤسسات التي يشرف عليها وزير التموين والمبينة في الجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

مادة ٢ - تستبعد الشركات والمنشآت التابعة للمؤسسة المصرية
الاستهلاكية العامة وتتبع « المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز »

مادة ٣ - تتبع الشركات والمنشآت المبينة في الجدول رقم (٢)
المرفق « المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز » .

مادة ٤ - تفصل شركة الملابس والمهمات المصرية عن البنك التجارى
المصرى التابع للمؤسسة المصرية العامة للبنوك وتتبع « المؤسسة
الاستهلاكية العامة » .

مادة ٥ - تتبع الشركات والمنشآت المبينة في الجدول رقم (٢)
المرفق « المؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة » .

مادة ٦ - تتبع الشركات والمنشآت المبينة في الجدول رقم (٤)
المرفق « المؤسسة المصرية العامة للصوامع والتخزين » .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

صدر بمرامىة الجمهورية فى ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٢١ يناير
سنة ١٩٦٢) .

جمال عبد الناصر

الشركات التي أضيفت للجدول المرافق

للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١

- شركة مضارب الارز ومطاحن القلح المصرية .
- شركة البحيرة للارز والزيوت .
- شركة مضارب الارز برشيد والاسكندرية .
- شركة مضارب الارز المصرية الحديثة .
- شركة صناعة الطحن بالاسكندرية .
- الشركة المصرية للمطاحن وتخزين القلح .

الشركات التي أضيفت للجدول الملحق

بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١

مطاحن السلندرات والحجارة بالمحافظة الآتية :

محافظة القاهرة :

- مطحن دياب غانم .
- مطحن احمد سباق .
- مطحن محمد السيد بهيج .
- مطحن حندوق (محمود أبو العلا حندوق) .
- مطحن كمال محمد على .
- مطاحن أولاد ابنى كافوراس .
- مطاحن محمد عباس الرمالي .
- مطحن عبد المجيد الرمالي .
- مطحن ورثة الجبلاوى .
- مطحن الحباله .
- مطحن عبد الرحمن سلمان (شركة مطاحن عامر) .
- مطحن قنديل .
- مطحن عبد الحميد سيد أحمد .
- مطحن سعودى .
- شركة مطاحن فؤاد (رشاد) .
- مطحن محمد صالح .
- مطاحن أحمد عاتوس .
- شركة اخوان صالح .
- شركة مطاحن قم الخليج .

- مطحن وادى النيل (ديب غانم) .
- مطحن نجيب حنا .
- مطحن جاب الله عبد المسيح .
- مطحن ورثة هام حسن .

محافظة القليوبية :

- شركة الصوة اخوان (مطاحن ومصنع مكرونة) .
- مطحن مسعد .
- مطحن غريب عبد العظيم سرج .
- ميخائيل عبد الملك .
- عجيب فهمي صبرة .

محافظة الشرقية :

- محمد السيد شعبان .
- الشركة الشرقية لـ/صناعة الطحن (عمار) .
- مطحن احمد محمد صالح .
- شمس الدين عمران .
- عبد العزيز الزاهد .

محافظة البحيرة :

- مطاحن القاضي .
- مطحن احمد يوسف الطويل .
- شركة مطاحن ميت قمر .

محافظة المنوفية :

- مطحن جورجيت جورجى سليمان (نظير نسيم) .
- عبد الفتاح عبد الحميد عامر .
- عبد الحميد سيد احمد .

محافظة الغربية :

- مطاحن شركة الاعتماد .
- مطاحن الفقى وعيد .
- مطحن احمد المحلاوى .
- مطاحن محمد توفيق حجازى .

محافظة البحيرة :

- مطحن ابراهيم على فطين بلمنهور .

- مطحن فتحى فطيم بدمنهور .
- مطحن عبد الفتاح الشامى بدمنهور .

محافظة بورسعيد :

- مطحن سلندرات (بنوار جيروس وشركاه)
- #### محافظة الاسكندرية :

- مطاحن ١ . ١ . ١ . أنرينوس .
- مطحن خلفاء نوفل .
- مطحن غالى مجلع .
- شركة مطاحن المحمودية .
- شركة مطاحن الكمال (الكيك) .
- مطاحن محمد عبد الجواد .
- مطاحن السويحى .
- مطحن انجال السيد عبد الجواد .
- مطحن حجارة القبارى .
- مطحن الملاح .
- مطحن عوض محمد .
- مطحن ابراهيم عوض محمد وأولاده .
- مطحن فكرى يوسف عبد الوهاب .
- مطحن ايزاك شماع .

محافظة البحيرة :

- شركة جبريل والسويحى .
- مطحن تاج الدول .
- مطحن شراب .

محافظة الفيوم :

- ياكوم فوسكلو
- ورثة سليم حنا .

محافظة بنى سويف :

- مطحن محمد عبد اللطيف وشركاه .
- مطحن اولاد نامق .
- مطحن ياكوم فوسكلو .
- مطاحن اسلام .

محافظة المنيا :

- مطحن فتوح حافظ ابراهيم .
- مطحن محمد كامل الخزاعي .
- مطحن بنيامين ديمتري .
- مطحن انور قسطندي .
- مطحن انسيموس وفرج .

محافظة اسيوط :

- مطحن ابراهيم رمضان وشركاه .
- مطحن فوزي مقل وشركاه .
- مطحن مسعد مسعد وحنان ثابت .
- مطحن ليون ونسيم عازر بشري .
- مطحن شكرى عجيب شتودة .

محافظة سوهاج :

- مطحن حليم جندى ابو سيف .
- مطحن عز الدين النظامى .
- مطحن لمى ونصرى الجيار .
- مطحن عبد الله عبد الآخر .
- مطحن لبيب ارمانىوس .
- مطحن محمد محمد خليل .
- مطحن يوسف ميخائيل ابراهيم .
- مطحن زكى جرجس عبيد .

محافظة قنا :

- مطحن رعمسيس .
- مطحن فهم محروس .
- مطحن طويل بقطر بشارة .
- مطحن هنرى عزيز ابادير .

محافظة اسوان :

- مطحن بدوى محمد على .

مضارب الارز بالمحافظات الاثية :

محافظة الاسكندرية :

- مضارب ارز القبارى (ادارة شركة مضارب الارز التجارية م .
- تزيرانسى وشركاه) .

مضارب أرز القبارى (ادارة شركة مضارب الارز م . ا . تيرانس وشركاه) .

مضارب الارز بالدلتا المصرى (بالودس) .
مضرب فتحى ابراهيم الزيات (سموحة)

محافظة البحيرة :

مضرب السيد مرزوق واولاده برشيد :
شركة مضارب الارز التجارية (م . ا . تيرانس بكفر الدوار) .
شركة مضارب الارز البحرية بدمنهو (عبد البارى وشويل وشركاه) .
شركة دمنهور التجارية - محمود الوكيل وشركاه بدمنهو مضرب
صبحى متواق الطبيبانى برشيد .
مضرب محمد عبد الحافظ ونصر الطبيبانى برشيد .
شركة مضارب أرز عجمية (محمد وعبد السلام وعبد العزيز
عجمية سابقا) .
عجمية سابقا برشيد .
مضرب الارز سعد عبد الله زين الدين وشركاه بادكو .
مضرب أرز مصطفى يوسف دومة وشركاه برشيد .

محافظة كفر الشيخ :

مضرب أبناء أمين يوسف بدسوق .
مضرب احمد مغازى السيد على بكفر الجرايدة .
مضرب أرز أبو رخا وشركاه بببلا .
مضرب شركة النصر بدسوق .
مضرب الليثى محمد يوسف بببلا .
مضرب حسن على سالم (الحارس محمد على سالم) بببلا .
مضرب شركة دسوق للتلج والطحن وضرب الارز بدسوق .
مضرب عبد السلام على بدر بفوه .
مضرب عبد الفتاح رجب بكفر الشيخ .
مضرب محمد احمد خراسك بمنية المرشد .
مضرب محمود حسنين عثمان بفوه .

محافظة الغربية :

- مضارب الارز الحديثة (أحمد عاطف نور الدين) بالحلة الكبرى .
- مضارب أرز المحلة الكبرى (شركة النصر) بالحلة الكبرى .
- مضرب الشركة المصرية لضرب الارز بالحلة الكبرى (استئجار عباس وأبو حسين والسيد احمد المرسى) .
- مضرب شركة مطاحن ومضارب المحلة بالحلة الكبرى (مضرب السيد عبيد امام وشركاه) .
- مضرب الشركة المساهمة لتجارة وتصدير الاقطان بزنى (ه . كوبر وشركاه) .
- مضرب الحاج محمد أحمد البنا وأولاده بطنطا .

محافظة الدقهلية :

- مضرب محمد أحمد الحناوى بدمشلت دكرنس .
- مضرب إبراهيم سويلم بالرياض .
- مضرب شركة أحمد رشاد البدرى بالمنصورة .
- مضرب أحمد محمد برعى بعميت شعر .
- مضرب اخوان أبو الحسن ببلقاس .
- مضرب اخوان أبو الحسن بذكرنس .
- مضرب اخوان أبو الحسن (الشناوى سابقا) بالمنصورة .
- مضرب اخوان أبو الفتوح ببلقاس .
- مضرب اخوان شلباية (أ) بالمنزلة .
- مضرب اخوان شلباية (ب) بالمنزلة .
- مضرب أرز الدلتا (استئجار أحمد محمد برعى بالمنصورة) .
- مضرب أرز شربين بشربين .
- مضارب الارز الحديثة (محمد السعيد الجيار بالطرية) .
- مضارب القاضي بالمنصورة .
- مضارب أرز ومصانع الثلج (السعيد منصور) بالمنصورة (استئجار احمد محمد برعى) .
- مضرب النجاح بكفر الصلحات .
- مضارب أرز أولاد عبد الوهاب الرئيس بالطرية .
- مضارب جمال بالمنزلة .
- مضرب عادل يرسم بصدفا .
- مضرب محمد السعيد وهبه (استئجار حسن سليمان بالسنبلاوين)

- مضرب محمد نجيب الاتري بالنصورة .
- مضرب يحيى البدرأوى (استنجار احمد محمد يرمى) بطالفا .
- مضرب احمد حسن أبو الفتوح بيلقاس .

محافظة دمياط :

- الشركة العربية لضرب الارز وطنح الضلال بالزرقا .
- مضرب حسين محمد البدرى بدمياط (استنجار السيد زكريا .
- حسين البدرى) .

محافظة الشرقية :

- مضرب أرز الابراهيمية .
- مضرب الشركة الشرقية للتجارة والصناعة بالزقازيق .
- مضرب عبد الرحمن رشوان بالزقازيق .
- مضرب عبد العزيز الزاهد ببلييس .
- مضرب عبد المنعم احمد الشوربجى بأولاد صقر .

محافظة المنوفية :

- مضرب السيد عبد الحميد سيد احمد شحاته بسرس الليان .

محافظة القليوبية :

- فراكة عبد الكريم ابراهيم طه بيلقاس .
- فراكة حسن حسين خضر بقها .
- فراكة ميخائيل حلمى بالقناطر الخيرية .

محافظة الفيوم :

- مضرب أرز نهضة مصر بالفيوم .
- مضارب شركة الارز المتحدة بالفيوم (الدكتور صادق جرجس
- عبد السيد الراهب) .

محافظة المنيا :

- مضرب حسين حسين عبد الرازق (استنجار احمد على) بللودة .
- فراكة على احمد بنى مزار .

المخازن البلدية بالحافظات الإنية

محافظة القاهرة :

قسم السيدة زينب :

- مخبز عز الدين صالح حسونة .
- مخبز على عفيفى الغرباوى .
- مخبز صديق محمد أحمد .
- مخبز عبد الحميد الفيشاوى .
- مخبز سيد شرف .
- مخبز محمد عبد المنعم على عبد المعطى .
- مخبز محمد السيد حجاج .
- مخبز عبد الرحمن محمد توفيق وعبد الرحمن أحمد جمعة .
- مخبز عبد المجيد الرمالي .

قسم مصر القديمة :

- مخبز دياب غاتم .
- مخبز مصطفى عفيفى الغرباوى .
- مخازن محمود عفيفى الغرباوى .

قسم حلوان :

- مخازن وروة ابراهيم شرف الدين .
- مخازن محمود شرف الدين .

قسم المصاى :

- مخبز شكرى ابراهيم متى .

قسم بولاق :

- مخبز عبد المنعم ابراهيم الرملى .
- مخبز عبد الرحيم الغرباوى .
- مخبز حسن حسن أبو عليوه .

قسم الخليفة :

- مخبز أحمد ابراهيم الشرقاوى .

- مخبز ابراهيم السيد الشباسي .
- مخبز يكن صديق محمد .

قسم الدرب الاحمر :

- مخبز عبد الفتاح محمد الجداوي .
- مخبز احمد شمس الدين على .
- مخبز محمد فوزي عبد الوهاب .
- مخبز احمد حسن على .

قسم الوايلي :

- مخبز ابراهيم هاشم .
- مخبز محمد حسن عطية .
- مخبز محمد محمود بختيت .
- مخبز احمد محمد جرد .
- مخبز عبد العظيم عبد المال الكيلاني .
- مخبز عبد الوهاب على مراد .
- مخبز عباس حسان البربري .
- مخبز محمد محمد عبده (حلمي) .
- مخبز محمد حسن محمد بكر .

قسم روض الفرج :

- مخبز سيد محمد الزملي .
- مخبز عبد الرحمن مصطفى .
- مخبز ولة احمد خليل .
- مخبز ابراهيم حسن عبد البر .

قسم الجمالية :

- مخبز اسماعيل محمد اسماعيل (مجاهد) وعبد المسيح فرج .
- مخبز عشناوي على معروف .
- مخبز نصيف احمد عليش .
- مخبز قهي عاتوس .
- مخبز زكي حبيب عامر .
- مخبز هيد معروف محمد .

قسم شبرا :

- مخبز ابراهيم حسن المتياوى
- مخبز يحيى احمد قاسم
- مخبز عباس احسان البربرى
- مخبز فوزى قطاس منصور
- مخبز عبد العزيز محمد حجازى
- مخبز شركة الشعب العربى
- مخبز شركة محمد احمد همام
- مخبز على احمد بهلول (محمود يونس)
- مخبز محمد محمد خليل

قسم مصر الجديدة :

- مخبز عيد وعطية حماد عبد الكريم اخوان
- مخبز على احمد بهلول (محمود يونس)
- مخبز صلاح الدين عبد العزيز على
- مخبز محمد على الخولى
- مخبز عبد الحميد احمد موسى
- مخبز سعيد عبد الحليم

قسم الموسكى :

- مخبز عبد العظيم احمد مسلم :

قسم عابدين :

- شركة مخابز قواديس (محمد طه سليمان الحارونى)
- مخبز على عبد الجواد
- مخبز عبد الفتى سليمان

قسم الازبكية :

- مخبز سيف على حسن
- مخبز على عبد الرحمن على
- مخبز محمود سيد عبد السلام ترك
- مخبز سيد محمد الرملى

قسم باب الشعرية :

- مخبز عزوز عبد المجيد

- مخبز محمود ثابت الركيب .
- مخبز عبود عبد الملاك .
- مخبز محمود ومحمد علي الخراط .
- مخبز محروس حماد .

بنصر الجيزة اول :

- مخبز أحمد محمد علي .
- مخبز محمد صديق محمد الشهير بالزايط .

بنصر الجيزة ثان :

- مخبز ابراهيم صدقة .
- مخبز فرغلي .

بنصر أمبابة :

- مخاينز أحمد عبد البطل .

المحلات التجارية الآتية :

- محلات الطرابيشي الكبرى .
- محلات الصالون الاخضر وفروعها .
- شركة اولاد اسلام وفروعها .
- الشركة المصرية لتخزين المواد القابلة للالتهاب .
- شركة النقل والتصدير والتأمين « فاروس » .
- شركة المستودعات المصرية العامة بالاسكندرية .
- شركة المخازن المصرية نظام ابداع « حمصى » .
- الشركة الشرقية للإبداع بيور سعيد .

قرار

رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٦٢

في شأن المؤسسات التي يشرف عليها وزير التموين

(١٤ فبراير سنة ١٩٦٢)

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي .

وعلى قانون ديوان المحاسبة الصادر بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦١ بتنظيم مراقبة حسابات المؤسسات العامة والشركات التي تساهم فيها :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم الادارة القانونية في المؤسسات العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨١٩ لسنة ١٩٦١ بانشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسؤوليات كل منهم في تحقيق الاهداف بالنسبة للمؤسسات العامة .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قود :

مادة ١ - تعتبر مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى طبقا لاحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه كل من المؤسسات العامة الآتية :

- المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية .
- المؤسسة المصرية العامة للصوامع والتخزين .
- المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية .
- المؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة .
- المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز .

مادة ٢ - تتكون أموال كل من المؤسسات العامة المشار اليها من ::

(١) أنصبة الدولة في دعوس أموال الشركات والمنشآت التابعة للمؤسسة .

- (ب) الاعتمادات التي تخصصها الدولة للمؤسسة .
- (ج) إيرادات المؤسسة الناتجة من نشاطها .
- (د) القروض التي تعقدها المؤسسة .
- (هـ) الموارد الأخرى التي تخصص للمؤسسة طبقا للقانون .

مادة ٣ - أغراض المؤسسة هي :

- (١) تنمية الاقتصاد القومى في نطاق نشاطها بما يحقق السياسة العامة التي يقررها المجلس الأعلى للمؤسسات العامة .
- (ب) الاشراف على الشركات والمنشآت التابعة للمؤسسة وتوجيهها والتنسيق بينها .

مادة ٤ - يشكل مجلس ادارة المؤسسة من رئيس وعسبد من الاعضاء يصدر بتعيينهم وتحديد مرتباتهم ومكافاتهم قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير التموين .

مادة ٥ - مجلس ادارة المؤسسة هو السلطة المهيمنة على شئون المؤسسة وتصريف امورها ووضع السياسة العامة التي تسير عليها ، وله أن يتخذ ما يراه لازما من قرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من اجله ، وله على الاخص ما يأتى :

(١) مباشرة جميع التصرفات اللازمة لادارة أموال المؤسسة وتحديد أوجه استثمارها .

(ب) وضع القرارات واللوائح المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للمؤسسة وعلى الأخص اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي المؤسسة وعملها وترقيتهم وتقلهم وتاديبهم وأجائزهم وتحديد رواتبهم وأجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وما يمنح لهم من رواتب إضافية وميزات عينية وخدمات صحية وبوجه عام كل ما يتصل بشئونهم وذلك في حدود الأحكام الواردة بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦١ وقرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٥٢٨ و ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ المشار اليهما .

(ج) تدبير الموارد اللازمة لتمويل مشروعات المؤسسة ووضع السياسة العامة لاستثمار أموالها الاحتياطية .

(د) اعداد ميزانية المؤسسة وحساب الادباغ والخسائر والحساب الختامى عن كل سنة مالية .

مادة ٦ - يجتمع مجلس الادارة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه او بناء على طلب مكتوب يقدمه ثلث الاعضاء على الأقل .

ولوزير التموين الحق فى دعوة اعضاء المجلس الى الاجتماع كلما رأى ضرورة لذلك ، وله أن يدرج فى جدول أعمال المجلس اية مسألة تدخل فى اختصاصه ، وله حضور جلسات مجلس الإدارة وفى هذه الحالة تكون له الرئاسة .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا بحضور الاغلبية المطلقة لعدد اعضائه .

وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ولرئيس المجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماتهم أو بخبرتهم دون أن يكون لهم صوت فى المداولات ويتولى مدير المؤسسة امانة المجلس .

وتدون محاضر جلسات المجلس بسجل خاص يوقعه كل من رئيس المجلس والمدير .

مادة ٧ - يبلغ رئيس مجلس ادارة المؤسسة قرارات المجلس الى وزير التموين لاعتمادها وعلى الوزير أن يقدم لرئيس الجمهورية المسائل التى تستلزم صدور قرار منه فى شأنها .

مادة ٨ - لرئيس مجلس ادارة المؤسسة أن يدعو مجلس ادارة أى من الشركات التابعة للمؤسسة الى الاجتماع كلما رأى ضرورة لذلك،

وله ان يدرج في جدول اعمال مجلس ادارة الشركة اية مسألة تدخل في اختصاصه ، كما يكون له حق حضور هذا المجلس ، وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة .

مادة ٩ - يكون للمؤسسة مدير من بين اعضاء مجلس الادارة يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية ، ويتولى الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

مادة ١٠ - يقوم ديوان المحاسبات بفحص حسابات المؤسسة ومراجعتها وتقديم تقرير سنوى لوزير التموين بنتيجة هذا الفحص .

مادة ١١. - يقدم وزير التموين الى رئيس الجمهورية تقارير دورية عن اعمال المؤسسة كما يقدم تقريراً سنوياً عن اعمالها خلال السنة المنتقضية مشفوعة بصورة من كل من التقرير السنوى لمجلس الادارة وتقرير ديوان المحاسبات .

حكم انتقالي

مادة ١٢ - مع مراعاة احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه تحل المؤسسة العامة الآتية محل الهيئات والمؤسسات العامة الموضحة قرين كل منها فيما يلى لها من حقوق وما عليها من التزامات وينقل موظفوها وعمالها باوضاعهم الحالية الى المؤسسات الجديدة .

المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية : تحل محل المؤسسة العامة للثروة المائية .

المؤسسة المصرية العامة للصوامع والتخزين : تحل محل الهيئة العامة لشئون التخزين .

المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية : تحل محل المؤسسة العامة للتعاونية الاستهلاكية .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برياسة الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٣١ يناير سنة ١٩٦٢) .

قرار

بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢

بتحديد ايجار المساكن

(٣١ يناير سنة ١٩٦٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١٠٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم
العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ فى شأن الضريبة على العقارات
المبنية والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني .

وعلى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل التحسين
على العقارات والقوانين المعدلة له .

وعلى قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ فى شأن الضريبة على العقارات
المبنية .

وعلى القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن خفض ايجار الاماكن .

وعلى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من
الضريبة على العقارات المبنية وخفض الاجارات بمقدار الاعفاء ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

فرد القانون الآتى :

مادة ١ - تحدد ايجارات الاماكن المدة للسكنى أو لغير ذلك من الاغراض والتي تنشأ بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، وفقا لما يأتى :

(١) صافي فائدة استثمار العقار يواقع ٥٪ من قيمة الارض والمباني .

(ب) ٣٪ من قيمة المباني مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الصلاحيات والصيانة والادارة .

ومع مراعاة الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه يضاف الى القيمة الاجبارية المحددة وفقا لما تقدم ، ما يخصها من الضرائب العقارية الاصلية والاضافية المستحقة .

وتسرى احكام هذا القانون على المباني التى لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

مادة ٢ - تقدر قيمة الارض وفقا لثمن المثل وقت البناء وتقدر قيمة المباني وفقا لسعر السوق لمواد البناء وقت الانشاء .

والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة فى حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها واستيفاء الارتفاع المسموح به وطبقا للقيود المفروضة على المنطقة واحكام قوانين تنظيم البناء وغيرها من اللوائح والقوانين .

اما فى حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها مع عدم استكمال البناء الى الحد الاقصى المسموح به فتحسب كل قيمة المباني المنشأة ، كما تحسب قيمة الارض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق بنسبة ما يقام فعلا من ادوار الى العدد الكلى للادوار الكاملة التى تسمح بها قيود الارتفاع المشار اليها .

ويجوز فى بعض المناطق تعديل هذه النسبة بما يتفق ووضع الموقع وذلك حسبما تراه لجان التقدير والمراجعة المنصوص عليها فى هذا القانون .

واذا كان البناء لا يشغل غير جزء من الارض المسموح بالبناء عليها فلا يحتسب فى تقدير الإيجار من قيمة الأرض الا القدر المخصص لمنفعة

البناء فقط بشرط تحديد هذا القدر بفواصل ثابتة والا فلا تحتسب سوى المساحة المبنى عليها بالفعل .

وفي حالة المساكن المستقلة أو المباني ذات الصيغة الخاصة كالفيلات فيؤخذ في الاعتبار عند تحديد قيمة ايجار هذه الابنية - علاوة على قيمة المباني - قيمة الأرض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق بأكملها وبصرف النظر عن الحد الأقصى المسموح به لارتفاع البناء . على انه اذا جد أى تغيير في الوضع الذى بنى التقدير على اساسه ، فيعاد التقدير وفقا للوضع الجديد .

مادة ٣ - يعاد تقدير قيمة الأرض عند تحديد ايجار في حالة تلبية البناء وذلك اذا تمت التغطية بعد خمس سنوات على الأقل من تاريخ انشاء المباني الاصلية أو في حالة ما اذا طرأ على العقار ما يستوجب تطبيق القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه وفي هذه الاحوال تكون إعادة تقدير قيمة الأرض بقصد تحديد ايجار المباني المستجدة فقط .

مادة ٤ - تختص لجان تقدير القيمة الاجارية المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه بتحديد ايجار المباني الخاضعة لهذا القانون وتوزيعها على الوحدات ، على أن يعدل تشكيلها بأن يضم الى عضويتها اثنان من مهندسى الادارات الهندسية المحلية بالمحافظة يصدر باختيارهما قرار من المحافظ وتكون رئاسة اللجنة للموظف الأعلى درجة .

ويجب على مالك العقار قبيل اعداده للاستعمال أن يخطر اللجنة التى يقع في دائرتها العقار بذلك لتقوم بتحديد ايجار وتوزيعه ، وللمالك أن يقدم الى اللجنة المستندات المثبتة لقيمة الأرض والمباني لتستعين بها اللجنة عند التقدير كما أن يتقدم اليها بمقترحاته عن كيفية توزيع ايجار على وحدات البناء .

ويجوز للمالك قبل صدور قرار اللجنة بتحديد ايجار وتوزيعه أن يؤجر المبنى كله أو بعضه على أن يسرى القرار المشار اليه باثر رجعى من وقت ابرام عقد ايجار .

يجوز للمالك أو المستأجر أن يتظلم من قرار لجنة التقدير أمام مجلس المراجعة المنصوص عليه في المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه على أن يعدل تشكيله بحيث يكون برئاسة قاضى رتبته رئيس المحكمة الابتدائية بدائرة المحافظة . ويضم الى عضوية المجلس

اثنان من مهندسى الادارات الهندسية المحلية بالمحافظة يصدر بتعيينهما قرار من المحافظ .

ويجب تقديم التظلم الى المجلس خلال ستين يوما تسرى بالنسبة للمالك من تاريخ اخطاره بقرار اللجنة بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول وبالنسبة للمستأجر من تاريخ اخطاره على النحو السابق أو من تاريخ ابرام عقد الإيجار بالنسبة للمستأجر الاول .

ويكون قرار المجلس غير قابل لاي طريق من طرق الطعن ولا يترتب على الطعن في قرارات اللجان وقف تنفيذها .

ولا يجوز لاي مستأجر آخر المنازعة في اجرة الوحدة السكنية متى صار تحديدها نهائيا .

مادة ٦ - تباشر اللجان والمجالس المشار اليها في المادتين ٤ و ٥ اعمالها فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون ، وفقا للشروط والايضاح التى يصدر بها قرار من وزير الاسكان والمرافق .

وتقوم هذه اللجان بتوزيع القيم المحسوبة وفقا للمادتين الثانية والثالثة ، على وحدات المبنى المختلف - أساس نسبة مساحتها الى المساحة الكلية لهذه الوحدات ، ومع مراعاة ظروف ووضع كل وحدة والفرض من استعمالها .

مادة ٧ - يعاقب المؤجر الذى يخالف قرار تحديد الإيجار وتوزيعه بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار بقانون بالجريدة الرسمية .

ويصدر وزير الاسكان والمرافق القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٣١ يناير سنة ١٩٦٢) .

جمال عبد الناصر

قرار

بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢

بتخفيض الرسوم المقررة لأداء الامتحانات العامة

(٢١ يناير سنة ١٩٦٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الثانوي :

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم الدراسة النسوية ،

وعلى القانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم التجاري ،

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن التعليم الصناعي ،

وعلى القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم الزراعي ،

قرر القانون الآتي

مادة ١ - تخفيض الرسوم المقررة لأداء الامتحانات العامة في مراحل الإعدادي والثانوي بأنواعها المختلفة وما في مستواها ، الى النصف .

مادة ٢ - على وزير التربية والتعليم تنفيذ هذا القرار بقانون ويعمل به اعتباراً من امتحانات العام الدراسي ١٩٦٢/١٩٦١ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٢١ يناير سنة ١٩٦٢) .

جمال عبد الناصر

قرار

رقم ٦١٧ لسنة ١٩٦٢.

في شأن تنظيم إجراءات الترشيح والانتخاب لعضوين عن

الموظفين والعمل بمجلس ادارة الشركة او المؤسسة

(١٢ فبراير سنة ١٩٦٢)

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
المصدر به قانون العمل والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس
الادارة في الشركات والمؤسسات ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قصر :

مادة ١ - يقوم موظفو وعمال الشركة او المؤسسة بانتخاب
عضوين يمثلانهم في عضوية مجلس ادارتها احدهم عن العمال والاخر
عن الموظفين .

ويراعى في التفرقة بين الموظف والعامل في حكم هذا القرار ان
الاول هو الذي يؤدي عملا تطلب عليه الصفة الادارية او الكتابية
او الحسابية او الفنية العقلية وان الثاني هو الذي يؤدي عملا تطلب
عليه الصفة الفنية اليدوية .

وفصل وزير العمل بقرار منه فيما قد ينشأ من خلاف في هذا
الشأن .

مادة ٢ - لكل موظف او عامل يبلغ من العمر عند الانتخاب ١٨
سنة ميلادية على الاقل ، الحق في الانتخاب .

مادة ٣ - يجب أن تتوافر فيمن يرشح نفسه لمعضوية مجلس إدارة شركة أو مؤسسة من موظفيها أو عمالها الشروط الآتية :

(أ) ألا يقل عمره عن ٢١ سنة ميلادية عند الترشيح ، وألا يكون محجورا عليه مدة الحجر .

(ب) أن يكون متمتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

(ج) ألا يكون محكوما عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة في جريمة مخلة بالشرف ، هذا ما لم يرد اليه اعتباره .

(د) أن يجيد القراءة والكتابة .

(هـ) أن يكون عضوا عاملا بالاتحاد القومي .

ويحدد وزير العمل بقرار منه كيفية التثبت من توافر الشروط المشار إليها .

مادة ٤ - تقوم اللجنة النقابية في كل شركة أو مؤسسة في الأسبوع الأول من شهر مايو من كل سنة بالإعلان في جميع فروع الشركة أو المؤسسة عن فتح باب الترشيح لمدة خمسة عشر عاما ، ويكون تقديم طلب الترشيح بخطاب موصى عليه بعلم الوصول الى رئيس اللجنة النقابية الذي يقوم بتسجيل الطلبات بأرقام متسلسلة بحسب تواريخ ورودها .

مادة ٥ - يقوم رئيس اللجنة النقابية خلال الأسبوع التالي لتاريخ قفل باب الترشيح بإخطار وزارة العمل بكشف من ثلاث صور لكل من أسماء المرشحين عن الموظفين والمرشحين عن العمال كل على حدة .

مادة ٦ - تقوم وزارة العمل بإخطار رئيس اللجنة النقابية بنتيجة بحث الكشف المشار إليها في المادة السابقة من حيث توافر شروط الترشيح مع تحديد تاريخ إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار بنتيجة البحث .

وتتم عملية الانتخاب تحت اشراف الوزارة وعلى اساس كشف المرشحين المعتمدة منها ، وذلك بطريق الاقتراع السري المباشر .

مادة ٧ - تقوم الوزارة بإخطار الشركة أو المؤسسة وكذلك الجهات المختصة باسم العضوين الفائزين وبعدد الاصوات التي يحصل عليها كل مرشح ، وذلك خلال اسبوع من تاريخ اعلان النتيجة .

مادة ٨ - اذا لم توجد في الشركة أو المؤسسة لجنة رقابية . تقوم ادارة الشركة أو المؤسسة بتنفيذ الاجراءات المنصوص عليها في المواد ٤ و ٥ و ٦ .

مادة ٩ - اذا خلا محل أحد العضوين المذكورين بسبب الوفاة أو الاستقالة أو فقد شرطاً من شروط الترشيح الحائز لأكثر الاصوات التالية . وتكون عضويته للمدة الباقية للعضو الذي حل محله .

مادة ١٠ - تبدأ الاجراءات المشار اليها في المادة الرابعة من هذا القرار بالنسبة الى السنة الحالية للعضوية ، اعتباراً من أول شهر فبراير سنة ١٩٦٢ وتنتهى عضوية ممثلى الموظفين والعمال الذين يتم انتخابهم طبقاً لهذه الاجراءات في نهاية شهر يونيه سنة ١٩٦٣ .

مادة ١١ - لوزير العمل اصدار القرارات التنظيمية المنفذة لهذا القرار .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية . ويعمل بهمن تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٣١ يناير سنة ١٩٦٢) .

جمال عبد الناصر

قرار

رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٦٢

في شأن المؤسسات العامة الاقتصادية

(١٥ مارس ١٩٦٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة،

وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ،

وعلى القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦١ بتنظيم مراقبي حسابات المؤسسات العامة والشركات التي تساهم فيها ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم الادارات القانونية في المؤسسات العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بانشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن صلاطات الوزراء ومسئوليات كل منهم في تحقيق الاهداف بالنسبة للمؤسسات العامة .

قـرـر :

مادة ١ - تعتبر مؤسسات ذات طابع اقتصادي طبقا لاحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه المؤسسات العامة الاقتصادية الآتية :

- المؤسسة المصرية العامة للتجارة
- المؤسسة المصرية العامة لتجارة الاقطان
- المؤسسة المصرية العامة للبنوك
- المؤسسة المصرية العامة للتأمين
- المؤسسة المصرية العامة للادخار

مادة ٢ - تتكون أموال المؤسسة العامة الاقتصادية من :

(أ) أنصبة الحكومة فى رموس أموال ما يتبع المؤسسة من شركات وهيئات ومنشآت .

(ب) الاعتمادات التى تخصصها الدولة لتحقيق اغراض المؤسسة .

(ج) أبة حصيلة نتيجة لنشاطها .

(د) القروض التى تمقدها المؤسسة .

مادة ٣ - أغراض المؤسسة هى :

(أ) تنمية الاقتصاد القومى بما يتمشى مع السياسة العامة التى يقررها المجلس الأعلى للمؤسسات العامة .

(ب) الاشراف على الشركات والهيئات والمنشآت التابعة للمؤسسة .

مادة ٤ - يشكل مجلس ادارة المؤسسة من رئيس وعدد من الأعضاء . يصدر بتعيينهم وتحديد مدتهم ومكافاتهم قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الاقتصاد .

مادة ٥ - مجلس ادارة المؤسسة هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف امورها ووضع السياسة العامة التى تسير عليها . وله أن يتخذ مايراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله المؤسسة . ويختص مايراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله المؤسسة ويختص بالاضافة للسلطات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه بما يأتى :

(أ) مباشرة جميع التصرفات اللازمة لادارة أموال المؤسسة وتحديد كيفية استثمارها .

(ب) اقتراح القرارات واللوائح المتعلقة بالشئون المالية والادارية والفنية للمؤسسة وعلى الاخص اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى المؤسسة ومستخدميها وعمالها وترقيتهم ونقلهم وتاديبهم واجازاتهم وتحديد

رواتبهم وأجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وما يمنح لهم من مرتبات اضافية وميزات عينية وخدمات صحية وغير ذلك مما يتصل بشئون الوظيفة .

ويصدر بهذه اللوائح قرار من رئيس الجمهورية .

(ج) تحديد من لهم حق التوقيع عن المؤسسة في معاملاتها مع الغير .

(د) تدبير الموارد اللازمة لتمويل مشروعات المؤسسة ووضع سياسة عامة لاستثمار احتياطي اموالها .

(هـ) اقرار الميزانية وحساب الأرباح والخسائر .

مادة ٦ = يجتمع مجلس الادارة مرة على الاقل كل شهر بدعوة من رئيسه أو من ينوب عنه أو بناء على طلب مكتوب يقدمه ثلث الاعضاء على الاقل .

ولوزير الاقتصاد الحق في دعوة المجلس الى الاجتماع كلما رأى ضرورة لذلك وله أن يدرج في جدول أعمال المجلس أية مسألة تدخل في اختصاصه .

ولوزير الاقتصاد حضور جلسات مجلس الادارة وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه . وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٧ = لمجلس الادارة أن يعهد الى واحد من أعضائه أو أعضائه أو أكثر القيام بمهمة محددة .

مادة ٨ = يمثل رئيس مجلس الادارة المؤسسة في صلاتها بالهيئات وأمام القضاء .

مادة ٩ = يبلغ رئيس مجلس ادارة المؤسسة قرارات المجلس الى وزير الاقتصاد لاعتمادها .

وعلى الوزير أن يقدم الى رئيس الجمهورية المسائل التى تستلزم صدور قرار منه فيها .

مادة ١٠ = يتولى وزير الاقتصاد مسئولية التوجيه والتنظيم والرقابة والاشراف على المؤسسة وفقا لاحكام قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٨٩٩ ، ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ المشار اليهما .

ويكون رئيس مجلس ادارة المؤسسة مستولا عن مباشرة اختصاصاته امام الوزير .

مادة ١١ - يعد مجلس الادارة عن كل سنة مالية ميزانية ختامية للمؤسسة وحسابا للارباح والخسائر ويعد المجلس أيضا تقريراً عن نشاط المؤسسة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها .

مادة ١٢ - يقوم ديوان المحاسبات بفحص حسابات المؤسسة ومراجعتها وتقديم تقرير سنوى الى وزير الاقتصاد بنتيجة هذا الفحص .

مادة ١٣ - يقدم وزير الاقتصاد الى رئيس الجمهورية تقارير دورية عن اعمال المؤسسة .

كما يقدم تقريراً سنوياً عن اعمال المؤسسة خلال السنة المنتهية مشفوعاً بصورة من كل من التقرير السنوى لمجلس الادارة وتقرير ديوان المحاسبات .

مادة ١٤ - يكون للمؤسسة مدير من بين أعضاء مجلس الادارة يصدر بتعيينه قراً من رئيس الجمهورية ويتولى الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسات العامة المشار اليه الى جانب الاختصاصات التي يفوض فيها من مجلس ادارة المؤسسة .

مادة ١٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨١ هـ ٥ مارس سنة ١٩٦٢) .

جمال عبد الناصر

قرار

بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢

بتعديل بعض احكام القانون ١٥٣ لسنة ١٩٦٢ الخاص
بتعديل جواز التعيين في الهيئات والمؤسسات وشركاتها
بمكافأة سنوية أو مرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه
فاكثر الا بقرار جمهورى (٨ مايو سنة ١٩٦٢)

اصدر الرئيس جمال عبد الناصر القرار الآتى نصه :

مادة ١ - تضاف فقرة أخيرة الى المادة الاولى من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه نصها الآتى :

ويقصد بالمكافأة أو المرتب فى تطبيق احكام هذا القانون ما يتقاضاه الموظف من مكافأة أو مرتب أصلى مضافا اليه كل ما يصرف له بصفة دورية من اعانات وعلاوات وبدلات ومكافآت وكذلك المزايا الغينية التى يتمتع بها ، .

مادة ٢ - يستبدل بالمادة الثانية من القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه النص الآتى :

« مادة ٣ - على الجهات المشار اليها فى المادة الأولى أن تطلب اصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيق احكام المادة السابقة على الموظفين الحاليين ومن يبلغون المرتب المنصوص عليه فى المادة الاولى » .

مادة ٣ - تقدم طلبات اصدار القرارات الجمهورية المشار اليها فى المادة السابقة خلال خمسة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون أو عند بلوغ المرتب الى الحد الوارد فى المادة الاولى بالنسبة لمن يبلغونه بعد هذا التاريخ .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر برباسة الجمهورية فى أول ذى الحجة سنة ١٣٨١ ز ٥ مايو سنة ١٩٦٢) .

جمال عبدالناصر

قرار

بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢

فى شأن تحديد حد أدنى لأجور العمال بالمنشآت الصناعية

(٣ يونية سنة ١٩٦٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تحديد حد أدنى لأجور العمال فى الشركات التابعة للمؤسسات الصناعية .

قرر القانون الآتى

مادة ١ - يكون الحد الأدنى لما يتقاضاه العامل الذى تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة من أجر يومي شامل فى المنشآت الصناعية التى تسرى فى شأنها أحكام المادتين ١ ، ٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه خمسة وعشرين قرشا .

مادة ٢ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب صاحب العمل الذى يخالف أحكام المادة السابقة بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز ألف جنيه .

ويجوز فى حالة العود الحكم على المخالف بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر ، فضلا عن الغرامة .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يونيه سنة ١٩٦٢ .

صدر برباسة الجمهورية فى ٢٥ ذى الحجة ، سنة ١٣٨١ (٢٩ مايو سنة ١٩٦٢) .

جمال عبد الناصر

قرار

وزير التربية والتعليم

بتحديد الرسوم الإضافية التي تحصل من طلبة المدارس

بعد تنفيذ القرار الجمهوري بمجانبة التعليم

(١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٢)

حدد القرار الرسوم الإضافية كما يلي :

١ - في التعليم الابتدائي على اختلاف أنواعه : لا تحصل أية رسوم في هذه المرحلة .

٢ - في التعليم الإعدادي : يحصل من التلميذ بالمدراس الإعدادية على اختلاف أنواعها ٢٥٠ مليما منها ١٠٠ مليم للتأمين ضد الحوادث و ١٥٠ مليما للمعامل .

٣ - في التعليم الثانوي : يحصل مبلغ ٦٠٠ مليم في جميع المدارس من ثانوية عامة وتجريبية ونموذجية وثانوية نسوية وزراعية وصناعية وتجارية وفنية مشتركة وفنية للبنات . ومن هذا المبلغ الذي يحصل ١٥٠ مليما لاتحاد الطلاب .

٤ - في دور المعلمين والمعلمات : يحصل مبلغ ٦٠٠ مليم منها ٢٥٠ لاتحاد الطلاب .

٥ - رسوم الايواء من الطلبة المنتفعين بالاقسام الداخلية :

- بالنسبة لطلبة المدارس الإعدادية ٦٥ جنيها .

- بالنسبة لطلبة المدارس الثانوية ٢٠ جنيها .

- بالنسبة لطلبة دور المعلمين والمعلمات ١١ جنيها .

٦ - رسم إعادة القيد : ١٠ جنيها في جميع المراحل عدا المرحلة الابتدائية .

٧ - رسم القيد بدور الحضانة : ٢٥ جنيها في السنة .

٨ - ثمن زى الفتوة : يحصل ثمن هذا الزى بفتة موحدة بواقع جنيهن ونصف جنيهه للطالب بالمدارس الثانوية على اختلاف انواعها ودور المعلمين والعلماء بجميع شعبها . ويحصل هذا الرسم من الطلبة الذين تدرس لهم مادة الفتوة في مقابل صرف ملابس لهم .

ولا يشمل هذا الرسم ثمن الفانلات والجاكيتات الصوف التى يصدر بصرفها وتقدير ثمنها قرار خاص .

وينص القرار على عدم جواز تحصيل أى نوع آخر من الرسوم تحت أى مسمى من المسميات وفى أى حال من الأحوال الا بترخيص من الوزير .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢

بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات

التابعة للمؤسسات العامة

(٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن
التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا .

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة
بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية
المحدودة والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن توظيف الاجانب .

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف
شركات المساهمة والمؤسسات العامة .

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية
والحاكمات التأديبية والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون
النيابة الادارية والحاكمات التأديبية على بعض موظفي المؤسسات العامة
والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة .

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل والقوانين
المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات
الاجتماعية والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن عقد العمل البحري .

وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي .

وعلى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن تشغيل العمال فى المؤسسات الصناعية .

وعلى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بشأن المراتب او المكافآت التى تبلغ ١٥٠٠ جنيه فأكثر فى الهيئات او المؤسسات العامة او الشركات والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بشأن الحد الاقصى للمرتبات التى تصرفها الهيئات او المؤسسات او الشركات .

وعلى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة .

وعلى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٢ بعدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة فى الشركات التى تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين بها .

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن تعيين خريجي الجامعات فى المؤسسات والشركات .

وعلى الامر المسمى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن غلاء المعيشة فى الشركات .

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة .

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفى وعمال الشركات .

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ باتشاء المجلس الاعلى للمؤسسات الصناعية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ فى شأن المؤسسات العامة الصناعية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن تحديد حد ادنى لأجور العمال فى الشركات التابعة للمؤسسات العامة الصناعية .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة وعلى موافقة مجلس الرياسة :

قرار

مادة ١ - تسرى احكام النظام المرافق على جميع العاملين في الشركات التى تتبع المؤسسات العامة كما تسرى احكام هذا النظام على جميع الجمعيات التعاونية التى تساهم فيها الدولة والتى يصدر باخضاعها لاحكامه قرار من رئيس الجمهورية .

ويكون لمجالس ادارة الجمعيات التعاونية فى حالة اخضاعها لهذا النظام اختصاصات مجالس ادارة الشركات الواردة فيه .

مادة ٢ - تلغى لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادر بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ كما يلغى كل نص يخالف احكام النظام المرافق لهذا القرار . ولا تسرى القواعد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة على العاملين باحكام هذا النظام .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى رئاسة الجمهورية فى ٢٣ رجب ١٣٨٢ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢) .

جمال عبد الناصر

نظام العاملين بالشركات

الباب الاول

احكام عامة

مادة ١ - يسرى على العاملين بالشركات الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون اكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءا متما لمقد العمل .

مادة ٢ - يجب ان يتضمن العقد المبرم بين الشركة والعامل النص على ان تعتبر احكام هذه اللائحة والتعليمات التي تصدرها الشركة فيما يتعلق بتنظيم العمل جزءا متما للعقد المبرم بين الشركة والعامل .

مادة ٣ - تنشأ في كل شركة لجنة او اكثر لشئون الافراد وتشكل بقرار من مجلس ادارة الشركة وتجتمع بناء على دعوة رئيسها .

وتكون قراراتها بأغلبية الآراء ، فاذا تساوت الآراء ترجح الجانب الذي منه الرئيس .

ويتولى اعمال السكرتارية بهذه اللجان رئيس المستخدمين بالشركة او من يقوم بأعماله دون ان يكون له صوت محدود .

وينشأ سجل خاص تدون به محاضر اجتماع لجان شئون الافراد ويجب ان تشمل هذه المحاضر على أسماء الحاضرين والمسائل المعروضة وما دار من مناقشات والقرارات التي اتخذتها اللجنة والاسباب التي بنيت عليها ويوقع الرئيس والاعضاء الحاضرون والقائم بأعمال السكرتارية على محاضر الجلسات .

مادة ٤ - تختص اللجان المتصوص عليها في المادة السابقة بالنظر في تعيين ونقل وندب واعارة وترقيات وعلاوات العاملين لغاية المستوى الذي يحدده مجلس ادارة الشركة وهذا علاوة على ما يرى رئيس مجلس الادارة عرضه عليها من شئون ومشاكل هذه الفئات .

وترفع اللجنة اقتراحاتها الى رئيس مجلس الادارة لاعتمادها .
فلذا لم يعتمدها ولم يبين اعتراضه عليها خلال شهر من تاريخ رفعها

اليه اعتبرت معتمدة وتنفذ . اما اذا اعترض على اقترحات اللجنة كلها أو بعضها فيتعين أن يبدى كتابة الأسباب المبررة لذلك ويعيد ما اعترض عليه للجنة للنظر فيه على ضوء هذه الأسباب ويحدد لها أجلا للبت فيه . فاذا مر هذا الاجل دون أن ترفع اللجنة رأيها لرئيس مجلس الإدارة اعتبر رأيها نهائيا . أما اذا تمسكت اللجنة برأيها خلال الاجل المحدد فيتعين على رئيس مجلس الإدارة عرض الامر على مجلس إدارة الشركة في أول اجتماع له لاتخاذ ما يراه بشأنها ويعتبر قراره في هذه الحالة نهائيا .

الباب الثاني - تعيين العاملين

مادة ٥ - يشترط فيمن يعين في الشركة ما يأتي :

ان يكون متمتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، أو احدي الدول التي تعامل الجمهورية العربية بالمثل .

٣ - الا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

٤ - أن يجتاز بنجاح الاختبارات التي قد يرى مجلس إدارة الشركة اجراءها .

٥ - أن تثبت لياقته صحيا بمعرفة الجهة الطبية التي تحددها الشركة .

ويجوز الاعفاء من شرط اللياقة الطبية اللازمة للتعيين أوللاستمرار في العمل كلها أو بعضها بقرار من مجلس إدارة الشركة بعد أخذ رأى الجهة الطبية المختصة .

٦ - أن يكون حاصلا على المؤهل العلمي أو الخبرة التي يتطلبها العمل ، وذلك عدا من يعين بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦ - يجوز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركة التابعة لها بما لا يزيد على ١٠٪ من مرتباتهم اذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة . ويجوز تعيين هؤلاء بأجر يزيد على ذلك بقرار من رئيس الجمهورية .»

مادة ٧ - فيما عدا من نص عليهم في المادة السابقة لا يجوز التعمين رأسا في وظيفة من الفئة السادسة فما فوقها الا اذا اقتضت الضرورة ذلك لصالح الانتاج ولا مكان الافادة من ذوى الكفاءة والخبرة الخاصة. ويكون التعمين في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب مجلس ادارة الشركة وموافقة مجلس ادارة المؤسسة .

مادة ٨ - يوضع العامل تحت الاختبار لمدة ثلاثة اشهر من تاريخ تسلمه العمل وتقرر صلاحيته في خلال مدة الاختبار وفقا للنظام الذى يقرره مجلس ادارة الشركة .

الباب الثالث - المرتبات والمكافآت

مادة ٩ - مع عدم الاخلال باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال ويستحق العامل أجره من تاريخ تسلمه العمل ويجوز لمجلس ادارة الشركة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة على اساس حصول العامل على الحد الأدنى للأجر المقرر لفئة عمله بالإضافة الى أجر محدد عن كل انتاج يزيد عن المعدل الذى تقرره الشركة في المهن المختلفة .

مادة ١٠ - يجوز تقدير بدل طبيعة عمل للعاملين بالشركة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص .

مادة ١١ - يجوز تقرير بدل تمثيل للعاملين بالشركة وبحد أقصى قدره ١٠٠٪ من الأجر الاصلى وذلك وفقا للأسس والقواعد التى يضعها مجلس ادارة الشركة على أن يعتمد هذا القرار من الوزير المختص وبعد موافقة مجلس ادارة المؤسسة التى تتبعها الشركة .

ويكون تقرير هذا البدل كل سنة .

مادة ١٢ - يمنح العاملون الذين يعملون خارج الجمهورية الرواتب الإضافية التى يحددها مجلس ادارة الشركة على أن يعتمد هذا القرار من الوزير المختص وبعد موافقة مجلس ادارة المؤسسة التى تتبعها الشركة .

مادة ١٣ - يجوز لمجلس ادارة الشركة منح مكافآت تشجيعية للعامل الذى يؤدي خدمة ممتازة أو أعمالا أو بحوثا تساعد على زيادة الانتاج أو المبيعات أو خفض تكاليفه أو تحسينه أو ابتكار أنواع جديدة منه .

على أن يعتمد قرار مجلس إدارة الشركة من مجلس إدارة المؤسسة التي تتبعها الشركة ، إذا زادت المكافأة للعامل على .. (جنيه في السنة .

مادة ١٤ - يجوز لمجلس إدارة الشركة منح علاوة استثنائية واحدة خلال السنة المالية الواحدة للعامل الذي يبذل جهدا خاصا يحقق للشركة ربحا أو اقتصادا في النفقات أو زيادة في الإنتاج ، ولا يغير منح العلاوات الاستثنائية من مواعيد استحقاق الملاوة العادية .

الباب الرابع - تقارير النشاط

مادة ١٥ - ينشأ لكل عامل ملف تحفظ فيه البيانات والمعلومات الخاصة به مما يكون متصلا بعمله .

مادة ١٦ - يقدم عن كل عامل تقرير سنوى شامل لانتاجه وسلوكه .

ويكون تقدير الكفاية بدرجة (ممتاز - جيد - مقبول - ضعيف) وتعد التقارير على النماذج وطبقا للأوضاع التي يقررها مجلس إدارة الشركة .

مادة ١٧ - يخضع لنظام التقارير الدورية جميع العاملين عدا أعضاء مجلس الإدارة .

مادة ١٨ - يعد التقرير كتابة بواسطة الرئيس المباشر ، ويقدم عن طريق مدير الإدارة المختص بعد ابداء رأيه كتابة عليه ويعرض التقرير على لجنة شئون الأفراد لتقدير درجة الكفاية التي تراها .

مادة ١٩ - يخطر العامل المقدم عنه تقرير بدرجة مقبول او ضعيف بهذا التقرير ، ويجوز توضيح اسباب هذا التقرير مشافهة ، وله حق التظلم من هذا التقرير في مدة لاتجاوز اسبوعين الى مجلس إدارة الشركة للبت فيه .

ويجوز نقل العامل الذي يقدم عنه تقريران متتاليان بدرجة مقبول او ضعيف الى عمل آخر يتلاءم مع استعداده .

وفي جميع الحالات اذا قدم عنه تقرير ثالث بدرجة ضعيف جاز فصله من الخدمة بقرار من مجلس إدارة الشركة .

الباب الخامس - الترفيات والعلاوات

مادة ٢٠ - تكون الترقية الى وظائف الفئات من السادسة الى الاولى بالاختيار على اساس الكفاءة ، على ان تؤخذ التقارير الدورية في الاعتبار ، فاذا تساوت الكفاية يرقى الاقدم وفيما عدا هذه الوظائف من الفئات تكون الترقية بالاقدمية في حدود ٧٥٪ وبالاختيار في حدود ٢٥٪ من هذه الوظائف .

مادة ٢١ - بمنح العامل المرقى الى وظيفة اعلى اول مربوط الفئة المقررة لوظيفته او علاوة واحدة من علاوات الفئة المرقى اليها ايها اكبر .

مادة ٢٢ - لا يجوز النظر في ترقية العامل الى وظيفة اعلى اذا كان محالا الى النيابة العامة او النيابة الادارية الا بقرار من رئيس ادارة الشركة او من مدير الشركة على ان تبقى الوظيفة المذكورة شاغرة لمدة اقصاها سنة ، فاذا ثبتت براءته امكن النظر في ترقية اليها . فاذا استطالت المحاكمة لاكثر من سنة وثبتت عدم ادانة العامل وجب عند ترقية احتساب اقدميته في الدرجة المرقى اليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل الى المحاكمة التأديبية .

مادة ٢٣ - يجوز للسلطة المختصة بالتعيين ان تمهد الى عامل بهام عمل اعلى وذلك لمدة لا تتجاوز سنة قابلة للتجديد .

مادة ٢٤ - يقرر مجلس ادارة الشركة في ختام كل سنة مالية مبدأ منح العلاوة او عدم منحها بالنسبة الى جميع العاملين في الشركة وذلك في ضوء المركز المالي للشركة وما حققته من اهداف ، كما يجوز له ان يقرر منح نسبة من العلاوة وفي هذه الحالة لا يجوز ان تزيد النسبة الممنوحة من العلاوة في الفئات العليا عنها في الفئات التي تقل عنها ويتمين في جميع الاحوال اعتماد قرار مجلس ادارة الشركة من مجلس ادارة المؤسسة وتمنح العلاوات الدورية السنوية في اول يناير من كل عام وفقا للفئات الواردة بالجدول المرافق .

مادة ٢٥ - يشترط في الترقية او منح العلاوة ان يكون العامل حاصلا على تقدير مقبول على الاقل في متوسط التقارير الدورية لآخر سنة . . وان يكون قد مضى على تعيينه في خدمة الشركة سنة كاملة بما فيها فترة الاختبار .

مادة ٢٦ - لكل عامل حق تقديم اقتراحات تتصل بنشاط الشركة، ويجوز منح مكافأة في حالة قبول العمل باقتراحه .

مادة ٢٧ - تكون الاختراعات التي يبتكرها العامل أثناء تادية أعماله أو بسببها ملكا للشركة في الحالات الآتية :

- (١) إذا كان الاختراع نتيجة لتجارب كلف بها .
- (ب) إذا كان داخلا في نطاق واجبات العمل .

الباب السادس

النقل والندب والإعارة والبعثات

مادة ٢٨ - يجوز نقل العامل أو ندبه من جهة الى أخرى أو من عمل الى آخر في المستوى ذاته سواء كان ذلك داخل الشركة أو الى شركة أخرى ، ويتم ذلك بالنسبة لشاغلي الوظائف الرئيسية بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة .

وبالنسبة للوظائف الأدنى بقرار من السلطة المختصة بالتعيين في كل من الشركتين .

كما يجوز ندب العامل من الشركة الى المؤسسة العامة التي تتبعها أو العكس .

ويتم ذلك بالنسبة لجميع الاعمال الرئيسية بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة .

وبالنسبة للوظائف الأدنى بقرار من السلطة المختصة بالتعيين .

ولا يجوز نقل العامل من جهة الى أخرى اذا كان النقل يفوت عليه دوره في الترقية بالأقدمية ما لم يكن النقل بناء على طلبه .

مادة ٢٩ - تكون اعارة أى عامل بالشركة بموافقة الجهة المختصة بالتعيين . وتكون مدة الاعارة عاما واحدا قابلة للتجديد لمدة اقصاها ثلاث سنوات .

ويجوز بقرار من مجلس الادارة تجاوز هذه المدة اذا كانت الاعارة للخارج اذا دعت ضرورة العمل الى ذلك وتحمل الجهة المار اليها بالالتزامات المالية المتعلقة بالمعار وتدخل مدة الاعارة في حساب المعاش أو المكافأة ، ويجوز للشركة عند الضرورة شغل درجة المعار بمقدد محدد المدة .

ويشترط موافقة العامل كتابة على الاعارة .

مادة ٣٠ - يصدر قرار من المجلس التنفيذي بنظام البعثات والإجازات الدراسية بالنسبة الى العاملين بالشركات يتضمن على الاخص كيفية اختيار المبعوثين ومعاملتهم المالية ، وحقوقهم وواجباتهم والتزاماتهم والضمانات التي تكفل الاستفادة بهم في خدمة الشركة بعد مودتهم .

الباب السابع

مواعيد العمل والإجازات

مادة ٣١ - تحدد مواعيد العمل (صيفا وشتاء) بقرار من مجلس الإدارة أو من ينوبه .

مادة ٣٢ - يعتمد رئيس مجلس إدارة الشركة نظاما لاثبات حضور العاملين وانصرافهم .

مادة ٣٣ - يحدد مجلس إدارة الشركة ايام العمل في الاسبوع وساعاته وفقا لمتطلبات العمل .

ويمنع العامل اجرا اضافيا عن الساعات التي يعملها فيما تجاوز ساعات العمل المقررة قانونا وذلك دون الاخلال بالاحكام الواردة في القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل والقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليهما .

مادة ٣٤ - تتخذ السنة الميلادية من اول يناير الى آخر ديسمبر اساسا لحساب الاجازات التي تمنح للعاملين .. وتدخل ايام العطلات الرسمية ضمن مدة الاجازة اذا تخللتها .

مادة ٣٥ - يضع مجلس الادارة القواعد الخاصة بالاجازات السنوية ، والاجازات المرضية والعرضية ، على ان تعتمد هذه القواعد من مجلس ادارة المؤسسة المختصة .

مادة ٣٦ - تحدد مواعيد الاجازة الاعتيادية حسب مقتضيات العمل وظروفه بقرار من مدير الادارة المختص .

مادة ٣٧ - يجوز للعامل ان يطلب كتابة من الشركة تأجيل مازاد على ستة ايام من اجازته الاعتيادية الى السنة التالية لاستحقاقها اذا كانت مبررات الطلب وظروف العمل تسمح بذلك .
اجازة اعتيادية بنسبة مدة خدمتهم بشرط ان يكونوا قد امضوا فترة الاختيار المقررة .

مادة ٢٨ - يجوز منح العاملين الذين يلتحقون بالعمل خلال العام اجازة ، على ألا يقوم بالإجازة الا بمصد موافقة مدير الادارة المختص كتابة .. كما يحرم العامل عند عودته اقرارا بذلك .

مادة ٣٩ - يحرم العامل طلب الاجازة مبينا به مادة الاجازة المطلوبة

مادة ٤٠ - لا يجوز للعامل ان يعمل بأجر أو بغير أجر لدى الغير خلال اجازته السنوية . واذا ثبت للشركة اشتغاله خلالها لحساب صاحب عمل آخر كان لها أن تحرمه من أجره مدة الاجازة ، أو تسترد ما دفعته اليه من أجر ، مع عدم الاخلال بالجزاء التأديبي .

مادة ٤١ - يضع مجلس الادارة نظاما للعلاج الطبى للعاملين يراعى فيه احكام القانون وطبيعة العمل وظروفه ومكانه .

ويجوز للمجلس تقرير مزايا اضافية فيما يتعلق بالعلاج والادوية على ان يعتمد ذلك النظام بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة .

مادة ٤٢ - يحدد مجلس الادارة شروط تمتع عمال الشركة وعائلاتهم بمزايا الخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية التي تقدمها الشركة .

مادة ٤٣ - يصرح بالاجازة المرضية بناء على قرار من اللجنة الطبية التى تحددها الشركة بمصد توقيع الكشف على المريض ، فاذا اضطر المريض لظروف قهربية الى عرض نفسه على طبيب خارجى جاز لطبيب الشركة اعتماد الاجازة المرضية المقدرة بمعرفة الطبيب الخارجى الا اذا لم يقر طبيب الشركة بزيارة المريض اثناء المرض وفي هذه الحالة تعتمد شهادة الطبيب الخارجى .

وفي جميع الاحوال يحق للشركة ان توفد طبيبا بمعرفتها لزيارة المريض على ان يكون قراره نهائيا مهما كان قرار الطبيب الخارجى ، فاذا توجه الطبيب الى العامل في منزله ولم يجده وجب على العامل ان يقدم عذرا تقبله الشركة . وللشركة ان لم تقبل العذر الذى يقدمه العامل ان تحرمه من أجره من مدة غيابيه .

وفي حالة التكرار يجوز للشركة بالاضافة الى حرمانه من الاجر من مدة الغياب ان توقع عليه الجزاء المناسب .

مادة ٤٤ - اذا جاوزت مدة الغياب بسبب المرض مجموع الاجازات المرضية المستحقة للعامل جاز خصم مدة الزيادة من الاجازة الاعتيادية او من الربط طبقا لتقدير الشركة في كل حالة .

مادة ٤٥ - العامل المخالط لمرض بعرض معد ويرى طبيب الشركة منه من مزاوله أعماله ينقطع عن عمله المدة التي يقررها الطبيب . ولا تحسب مدة انقطاعه من أجازته ويصرف مرتبه عنها .

مادة ٤٦ - تطبق في أجازات الحمل والوضع للعامله أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

مادة ٤٧ - تسمى على العاملين بالنسبة لأجازات اصابات العمل . وأمراض المهنة الاحكام التي نص عليها القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

مادة ٤٨ - كل عامل لا يعود الى عمله مباشرة بعد انتهاء مسدة . أجازته ايا كانت هذه الاجازة يحرم من أجره مدة غيابه مع عدم الإخلال . بحق الشركة في مجازاته اداريا ، ومع ذلك يجوز لرئيس مجلس ادارة الشركة ان يقرر عدم حرمانه من أجره اذا أبدى اعدارا مقبولة .

مادة ٤٩ - يجوز لمجلس الادارة منح العامل الراغب في أداء فريضة الحج أو زيارة بيت المقدس اجازة ، ويحدد القرار الصادر بذلك مدة الاجازة وشروطها على ألا تمنح هذه الاجازة سوى مرة واحدة طوال مدة خدمة العامل .

مادة ٥٠ - يصدر قرار من المجلس التنفيذي بالقواعد الخاصة بمصاريف الانتقال وبدل السفر ، بالنسبة للعاملين بالشركات .

الباب الثامن

الواجبات والعزائم

مادة ٥١ - على العامل مراعاة مايتى :

(أ) مواعيد العمل .

(ب) عدم التغيب عن العمل الا باذن كتابي من رئيسه المسئول .

(ج) تأدية العمل المتوط به بدقة وامانة وتخصيص وقت العمل الرسمي لأداء واجبه .

(د) المحافظة على اموال الشركة وممتلكاتها محافظته على امواله الخاصة .

(م) ابلاغ الشركة بكل تغيير يطرأ على حالته الاجتماعية خلال شهر على الأكثر من تاريخ التغيير .

(و) ابلاغ الشركة بعنوان سكتته وكل تغيير يطرأ عليه .

(ز) عدم الاحتفاظ بأصل أى ورقة من الاوراق الخاصة بالعمل .

(ح) عدم الانشاء بمعلومات من الوسائل التى ينبغى ان تظل سرية بطبيعتها أو بمقتضى تعليمات خاصة ويظل الالتزام بالكتمان قائما بعد انتهاء الخدمة .

مادة ٥٢ - يحظر على العامل :

(ا) ان يجمع بين عمله وبين أى عمل آخر يؤديه اذا كان من شأن هذا العمل ان يؤدى الى الاخلال بوظيفته أو لايتفق مع مقتضياتها .

(ب) ان يؤدى أعمالا للغير بأجر أو بدون اجر ولو فى غير اوقات العمل الرسمية الا باذن خاص من رئيس مجلس ادارة الشركة وذلك فى حدود القانون .

(ج) ان يزاول باسمه الاعمال التجارية .

(د) قبول اية مكافأة أو عمولة أو هدية من أى نوع لقاء قيامه بواجبات وظيفته .

(هـ) ان يشترك فى تأسيس شركات تمارس نفس نشاط الشركة التى يعمل بها .

مادة ٥٣ - كل عامل يخالف احكام هذه اللائحة أو التعليمات أو الاوامر الصادرة اليه من الشركة أو من رؤسائه ، أو يخرج على مقتضى الواجب فى اداء عمله يعاقب تأديبيا ، وذلك مع عدم الاخلال بالحق فى اقامة الدعوى المدنية والجنائية عند الاقتضاء .

مادة ٥٤ - الجزاءات التى يجوز توقيعها على العاملين هى :

١ - الإنذار .

٢ - الخصم من المرتب .

٣ - الوقف عن العمل بدون مرتب .

٤ - الحرمان من المزايا أو الترقى أو تأجيل المزايا أو الترقى .

مادة ٥٥ - يضع مجلس ادارة الشركة نظاما داخليا للتحقيق يكفل هيئة الفرصة للعامل لابتداء اقواله فيما نسب اليه .

كما يضع لائحة للجزاءات وشروط توقيفها ويحدد السلطات المختصة بتوقيعها بالنسبة الى المستويات المختلفة وذلك مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليهما .

وتعتمد هذه اللائحة بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة .

الباب التاسع

انتهاء الخدمة

مادة ٥٦ - مع مراعاة احكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، تنتهى خدمة العامل بأحد الاسباب الآتية :

١ - بلوغ السن المقررة لترك الخدمة .

٢ - عدم اللياقة للخدمة صحيا .

٣ - للفصل .

٤ - الاستقالة .

٥ - فقد جنسية الجمهورية العربية المتحدة او انتفاء شرط للمصلحة بالنسبة لوعايا للدول الاجنبية .

٦ - الحكم عليه بمقوبة جنائية او فى جريمة مخلة بالشرف او الامانة .

٧ - الانقطاع عن العمل دون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما خلال السنة الواحدة ، او أكثر من عشرة ايام متصلة .

٨ - انتهاء العقد محدد المدة .

٩ - الوفاة .

مادة ٥٧ - لايجوز مد مدة خدمة العامل بعد بلوغه السن الا بقرار من مجلس اداة الشركة بشرط أن تدعو حاجة العمل اليه وتثبت لياقته طيبها .

مادة ٥٨ - تثبت عدم اللياقة للخدمة صحيا بقرار من الجهة الطبية التى تحتدها للشركة وذلك دون للاخلال بما ورد فى المادة ٨٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ولا يجوز فصل العامل لعدم

اللياقة الصحية قبل نفاذ اجازته المرضية والاعتيادية مالم يطلب هو نفسه انهاء خدمته دون انتظار انتهاء اجازته .

مادة ٥٩ - على العامل الذى يرغب فى الاستقالة تقديم استقالته كتابة خالية من اى قيد او شرط مع مراعاة مهلة الانذار القانونى ، وان يستمر فى تادية عمله بانتظام خلال هذه المهلة .

ويجوز ارجاء النظر فى قبول الاستقالة اذا احيل العامل الى المحاكمة التأديبية ، وفى هذه الحالة لا تقبل استقالته الا بعد صدور قرار الهيئة المختصة بغير عقوبة الفصل .

وتعتبر الاستقالة المقرونة باى قيد او المعلقة على اى شرط كان لم تكن .

مادة ٦٠ - يستحق العامل مرتبه حتى اليوم الذى تنتهى فيه خدمته ، على انه فى حالة الفصل لعدم اللياقة للخدمة صحيا يستحق المرتب كاملا او منقوصا لغاية تاريخ انتهاء اجازته المرضية والاعتيادية او انهاء خدمته بناء على طلبه .

مادة ٦١ - اذا حكم تأديبيا على العامل بالفصل وكان موقوفا من عمله انتهت خدمته من تاريخ وقفه عن العمل .

مادة ٦٢ - اذا توفى العامل وهو بالخدمة يصرف لعائلته ما يعادل شهر شامل لمواجهة نفقات الجنازة بحد ادى عشرة جنيهات ، وذلك فضلا عن مرتب الشهر الذى توفى فيه كاملا ، والشهرين التاليين فى المواعيد المقررة لصرف المرتبات .

ويقصد بعائلة العامل زوجته ومن يعولهم فعلا من اقاربه حتى الدرجة الثالثة .

الباب العاشر

احكام انتقالية وختامية

مادة ٦٣ - يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة فى حدود الجدول المرافق ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراكات الواجب توافرها فيما يشغلها وتقييمها وتصنيفها فى فئات .
ويعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة .

ويكون الرتب المقرر لرئيس مجلس ادارة الشركة هو اعلى مرتب
فى الشركة .

مادة ٦٤ - تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة فى الجدول
المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لاتجاوز ستة شهور من تاريخ
العمل بهذا القرار .

ولا يترتب على حصول العامل على الاجر الذى يمنح له بالتطبيق
لاحكام هذه اللائحة الاخلال بالترتيب الرئاسى للوظائف طبقا للتنظيم
الادارى فى كل شركة . ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة
المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة .

ولا يبرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذى
ويمنح العاملون المرتبات التى يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم
طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من اول السنة المالية التالية .

ومع ذلك يستمر العاملون فى تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها امانة
الفلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للاحكام
السابقة .

على انه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات
المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار اليه فيمنحون مرتباتهم التى
يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على ان تستهلك الزيادة مما يحصل عليه
العامل فى المستقبل من البدلات او علاوات الترقية .

مادة ٦٥ - يضمن على مجلس ادارة الشركة ان يراعى عند تطبيق
احكام هذه اللائحة الا يودى ذلك الى اية زيادة فى النسبة المئوية
للمصاريف الادارية للشركة .

مادة ٦٦ - يجوز تعيين عاملين لاعمال مؤقتة او عرضية سواء من
المتنمين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة او الاجانب .

ويضع مجلس ادارة الشركة القواعد التى تسرى فى هذا الشأن مع
مراعاة الاحكام الخاصة بتوظيف الاجانب على ان تعتمد هذه القواعد
بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة .

جدول باجور العاملين بالشركات

الفئات	الاجر السنوى الاساسى	بغل التمثيل	البدلات الاخرى	الملاوات الدورية الاخرى
رئيس مجلس الادارة	١٢٠٠ - ٢٠٠٠	الحد الأقصى		٧٢
الدرجة الاولى	٩٦٠ - ١٨٠٠			٦٠
الدرجة الثانية	٨٧٦ - ١٤٤٠			٤٠
الدرجة الثالثة	٦٨٤ - ١٢٠٠			٣٦
الدرجة الرابعة	٥٤٠ - ٩٦٠			٢٤
الدرجة الخامسة	٤٢٠ - ٧٨٠			١٨
الدرجة السادسة	٣٣٠ - ٦٠٠			١٨
الدرجة السابعة	٢٤٠ - ٤٨٠			١٢
الدرجة الثامنة	١٨٠ - ٣٦٠			٩
الدرجة التاسعة	١٤٤ - ٢٠٠			٦
الدرجة العاشرة	١٠٨ - ٢٢٨			٦
الدرجة الحادية عشرة	٨٤ - ١٨٠			٦
الدرجة الثانية عشرة	٦٠ - ٨٤			٦

المذكرة الايضاحية

للقرار الجمهورى باصدار لائحة العاملين بالشركات

جرى العمل فى الشركات على تقسيم العاملين فيها الى طبقتين :
طبقة العمال وهم الذين يقومون بالعمل اليدوى ، وطبقة الموظفين وهم
الذين يقومون بالاعمال غير اليدوية .

وكانت الشركات تعامل كل فئة بنظم تختلف عن النظم التى تعامل
بها الاخرى ، مما اوجد تفرقة لامبرر لها .

فمثلا جرت بعض الشركات على تحديد اجازة للعمال تقل عن
الاجازة المقررة للموظفين ، او تحديد فئات لقلاء المعيشة للعمال تختلف
عن تلك المقررة للموظفين مما يتناقى مع العدالة الاجتماعية .

لذلك ، تمشيا مع سياسة الدولة التى تهدف الى ايجاد فرص
متكافئة للمواطنين جميعا ، فقد رؤى وضع نظام موحد يطبق على
العاملين فى الشركات دون تفرقة بين فئة واخرى .

ويقوم النظام المقترح على مبادئ أهمها :

بحيث يخضع العاملون بالشركات لقانون واحكام واحدة بالنسبة
لمستوى العمل الذى يقوم به الفرد .

٢ - اعتبار المؤهل العلمى عنصر واحد من العناصر المطلوبة للعمل
مع عدم اعتباره العنصر الوحيد . ففى بعض الاحيان تكون الخبرة
والدراية المكتسبة مساوية للمؤهل العلمى .

٣ - يؤخذ بمبدأ التدرج فى العمل وافساح المجال للذى الواهب
للتدرج فى المناصب المختلفة بحيث يمكن للفرد ان يصل للدرجة مدير
اذا كانت خبرته وكفاءته تؤهله لذلك .

٤ - الاخذ بمبدأ الاختبار كأساس للترقية .

على انه نظرا لان بعض الاعمال او الوظائف تحتاج الى تأهيل او
خبرة خاصة فقد رؤى ان يكون شغل مثل هذه الوظائف بناء على اختبار
تجربة لجنة يشكها رئيس مجلس ادارة الشركة ، على ان يحدد المجلس
هذه الاعمال او الوظائف .

٥ - وضع جدول اساسى كاطار عام ، وتقوم كل شركة باقتراح جدول بالوظائف الخاصة بها ومراتبها بما يلائم اوضاعها في حدود الجدول الاساسى ، ويعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس ادارة المؤسسة التى تتبعها الشركة .

ويلاحظ ان الجدول الخاص بكل شركة سيختلف من شركة الى اخرى حسب ضخامة العمل في كل منهما بحيث لا يعتمد في ايها الاطار العام للجدول الاساسى . فمثلا ، قد يرى مجلس ادارة المؤسسة ان يكون اعلى مستوى في شركة ما حسب ضخامة العمل لا يعتمدى الراتب المقرر لاعلى منصب فيها وهو راتب رئيس مجلس الادارة ١٠٠٠ ج ، في حين قد يرى بالنسبة لشركة اخرى ان اعلى مستوى فيها يصل الى ٢٠٠٠ ج . سنويا ، يضاف الى ذلك ما يقرر من بدل تمثيل او بدل طبيعة عمل .

مع ملاحظة انه ليس هناك ما يمنع في حالة تطور العمل بالشركة الاولى وازدياد نشاطها ان يرفع مستوى الاجور فيها بحيث يصل الى الحد الاعلى المقرر بالجدول .

هذا وقد روى بالنسبة للجدول المرفق بالمشروع - اى الجدول الاساسى - ان اعلى راتب فيه مضافا اليه بدل التمثيل وبدل طبيعة العمل في اعلى فئاته لا يجاوز ٥٠٠٠ جنيه سنويا ، وهو الحد الاعلى لما يمكن ان يحصل عليه اى فرد بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ .

هذا ويبدأ اعلى مستوى في الوظائف في الشركة من وظيفة رئيس مجلس ادارتها ويكون مرتبه هو الراس الهرمى لقواعد تسلسل الوظائف فيها .

٦ - باعتبار المراتب الاساسى للفئة موحدا في جميع الشركات ، الا انه نظرا لان مسئولية العمل الواحد تختلف من جهة الى اخرى حسب حجم العمل وتشعب مشاكله ، فقد ترك لكل شركة ان تقترح تنظيمها لاعمالها في حدود فئات الجدول المقترح .

فمدير المبيعات مثلا ، قد تكون له اهمية خاصة في بعض الشركات ويمكن وضعه في هذه الحالة في الفئة الاولى او الثانية في حين انه قد يكون اقل اهمية في شركات اخرى فيوضع في فئة اقل وهكذا .

٧ - اثاره الحوافز الفردية بالتشجيع المادى الجزى ، وذلك بمنح مكافآت تشجيعية او علاوات استثنائية حسب الاحوال ان يؤدي خدمات ممتازة او بحوث تساعد على زيادة الانتاج او من يبذل جهدا يؤدي الى ربح او اقتصاد في النفقات .

ويلاحظ ان المكافآت التشجيعية او العلاوات الاستثنائية لا تمنح بصفة عامة ، بل تمنح للعامل الذى يؤدى خدمة ممتازة محددة او يبذل جهدا خاصا بحيث لا تستعمل المكافأة التشجيعية او العلاوة الاستثنائية فى غير ماخصصتا من اجله .

٨ - كما اخذ المشروع المقترح بمبدأ جواز عدم منح العلاوة العادية اذا رأى مجلس ادارة الشركة ان الشركة لم تحقق ارباحا وان حالتها لا تسمح بمنح هذه العلاوة ، وفى ذلك حماية للشركة من تدهور حالتها المالية ، وحثا للعاملين بالشركة على العمل حتى تحقق ارباحا مجزية تسمح بمنحهم علاواتهم العادية .

٩ - ايجاد التناسق بين الشركات التى تتبع مؤسسة واحدة بين الشركات فى جملتها ، وذلك بالنص على أن تعتمد على النظم التى يضعها مجلس ادارة الشركة بالنسبة للبدلات والاجازات وفئات غلاء المعيشة وجدول الدرجات وغيرها من القواعد التنظيمية من مجلس ادارة المؤسسة المختصة .

ويقوم الوزير بدوره بايجاد التناسق بين الشركات عامة عن طريق اعتماده لقرارات مجالس ادارة المؤسسات المختلفة ، كما يقوم فى الوقت نفسه بتنفيذ سياسة الدولة .

وذلك تمشيا مع المبادئ التى قررها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء للمؤسسات العامة .

١٠ - التزام معظم الاحكام الخاصة بتعيين موظفى الحكومة والمؤسسات العامة بالشركات واحكام الجمع بين المعاش والمرتب فى الشركات ، وكذلك الاحكام الخاصة بتحديد سماعات العمل والحد الأدنى للأجور وغير ذلك فى التشريع المقترح حتى يكون التشريع مرجعا أساسيا يرجع اليه فى كل مايتعلق بالعاملين بالشركات .

مع جواز سريان هذا التشريع على الجمعيات التعاونية التى تساهم فيها الدولة بشرط أن يصدر باخضاعها لاحكامه قرار من رئيس الجمهورية .

وهذه رخصة قد تدعو حاجة العمل الى اعمالها بالنسبة لبعض الجمعيات التعاونية التى تساهم فيها الدولة .

وفى هذه الحالة يكون لمجلس ادارة الجمعية نفس الاختصاصات الواردة فى هذه اللائحة لمجالس ادارة الشركات وبنفس القيود والاضاع .

هذا وقد تضمن المشروع المقترح حكما انتقاليا مؤداه أن يقترح

مجلس ادارة الشركة جدول تعادل تتم على اساسه معادلة وظائف الشركة
بالوظائف الواردة بالجدول المرفق بهذا القانون ، ويمنح العاملون المرتبات
التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم ويتم ذلك في مدة أقصاها
سنة شهور من تاريخ العمل بالقانون ، وهذا مع مراعاة أن يضم الى هذه
المرتبات متوسط المنحة التي صرفتها الشركات في الثلاث السنوات
الماضية . اما حصة الـ ١٠٪ التي قد يحصل عليها العامل من الارباح
الصافية للشركات تطبيقا للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ فلا تضم الى
المرتب .

رئيس المجلس التنفيذي

على صبرى

القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣

يحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها

باسم الأمة

ورئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المدة للبناء والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ بمنع غير المصريين من تملك الأراضي الزراعية .

وعلى المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تملك الأراضي الصحراوية والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

وعلى موافقة مجلس الرياسة .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يحظر على الأجانب سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين تملك الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والبور والصحراوية في الجمهورية العربية المتحدة ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة أو حق الانتفاع .

ولا تعتبر أرضا زراعية في تطبيق أحكام هذا القانون الأراضي الداخلة في نطاق المدن والبلدات التي تسرى عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه إذا كانت غير خاضعة لضريبة الأطنان ويستثنى الفلسطينيون مؤقتا من تطبيق أحكام هذا القانون .

مادة ٢ - تؤزل الى الدولة ملكية الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية والمملوكة للاجانب وقت العمل بهذا القانون بما عليها من المنشآت والآلات الثابتة وغير الثابتة والاشجار وغيرها من الملحقات الاخرى المخصصة لخدمتها ، ولا يعتمد فى تطبيق احكام هذا القانون بتصرفات الملاك الخاصين لاحكامه ما لم تكن صادرة الى أحد المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ .

مادة ٣ - تتسلم الهيئة العامه للإصلاح الزراعى الاراضى المشار اليها فى المادة السابقة وتتولى ادارتها نيابة عن الدولة حتى يتم توزيعها على صغار الفلاحين وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

مادة ٤ - يؤدى الى ملاك الاراضى المشار اليها فى المادة ٢ تعويض يقدر وفقا لاحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه ، وبمراعاة الضريبة السارية فى ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

مادة ٥ - يؤدى التعويض المنصوص عليه فى المادة السابقة سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة قدرها ٤٪ سنويا محسوبة من تاريخ تسلم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى للأراضى المشار اليها .

وتكون السندات قابلة للتداول فى البورصة ، ولا يجوز التصرف فيها لغير المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كليا او جزئيا بالقيمة الاسمية ، ويجرى الاستهلاك الجزئى بطريق الاقتراع فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين على الأقل .

ويصدر قرار من وزير الخزانة بكيفية اصدار هذه السندات وفئاتها وطريقة تداولها .

مادة ٦ - اذا كانت الارضى مثقلة بحق رهن أو اختصاص أو امتياز - استنزل من قيمة التعويض المستحق للمالك ما يعادل جملة الدين المضمون بهذا الحق فى حدود التعويض المستحق عنها .

وللحكومة اذا لم تحل محل الدين فى الدين أن تستبدل به سندات عليها بفائدة تعادل فائدة الدين على أن تستهلك هذه السندات فى مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة ، واذا كان الدين ينتج فائدة سعرها يزيد

على ٤٪ تحملت الحكومة الزيادة في سعر الفائدة بعد خصم ما يوازي مصاريف التحصيل وتبعية الديون المعلومة •

وعلى الدائنين في جميع الاحوال أن يبلغوا الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بحقوقهم على تلك الأراضي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون والا برئت ذمة الحكومة قبلهم في حدود ما يتم صرفه من التعويض •

مادة ٧ - يجب على كل مالك يخضع لأحكام هذا القانون أو على كل من يمثله قانوناً - أن يقدم خلال شهر من تاريخ العمل به الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي اقراراً على الانموذج وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والبور والصحراوية ايا كان سند ملكيته أو وضع يده •

مادة ٨ - يجب على واضع اليد على أرض مملوكة لأحد الأشخاص، المخاضين لأحكام هذا القانون - ولو كان وضع يده دون سند - أن يقدم خلال شهرين من تاريخ العمل به الى الهيئة للإصلاح الزراعي اقراراً على الانموذج المعد لذلك يبين فيه ما يضع اليد عليه من تلك الاراضي وسند وضع يده •

وفي حالة الامتناع عن تقديم هذا الاقرار المنصوص عليه في المادة السابقة أو تقديم بيانات مخالفة للحقيقة - يعاقب المخالف وفقاً لأحكام المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه •

مادة ٩ - تختص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي المنصوص عليها في المادة ١٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه - بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون •

واستثناء من أحكام قانوني مجلس الدولة والسلطة القضائية لا يجوز الطعن بالالغاء أو وقف التنفيذ في قرارات تلك اللجنة أو التعويض عنها •

مادة ١٠ - يقع باطلاً كل تعاقد يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون. ولا يجوز تسجيله - ويجوز لكل ذي شأن وللنيابة العامة طلب الحكم بهذا البطلان • وعلى المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها •

مادة ١١ - يجب على الجهات الحكومية أن تبلغ الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بما يعرض عليها من مسائل تدخل في اختصاصها وتؤول فيها ملكية أرض زراعية أو ما في حكمها الى اجنبى بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد بعد العمل بهذا القانون

كما يلتزم من تلقى الملكية من الأجانب بتقديم الاقرار المنصوص عليه في المادة ٧ خلال شهر من تاريخ علمه بقيام سبب الملكية •

وتستولى الحكومة في هذه الحالة على تلك الاراضى مقابل التعويض
المقرر وفقا لاحكام هذا القانون .

مادة ١٢ - يلغى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ المشار اليه - كما
يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون .

مادة ١٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
تاريخ نشره - على وزيرى الخزانة والاصلاح الزراعى واصلاح الاراضى
.اصدار القرارات اللازمة لتنفيذهم كل فيما يخصه .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ شعبان سنة ١٣٨٢ (١٤ يناير
سنة ١٩٦٣) .

جمال عبد الناصر

المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢

صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ بمنع تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والأراضي الصحراوية ولا تسرى أحكام هذا القانون بالنسبة للأراضي التي تملكها الأجانب قبل العمل به ومن ناحية أخرى فقد استثنى هذا القانون عدة حالات أجاز فيها للأجانب تملك الأراضي الزراعية حتى بعد العمل بأحكامه ، وقد كان ذلك سببا في إضعاف اثر هذا القانون ، وعدم تحقيق الغرض منه كاملا .

ورغبة في تلافى النقص الوارد بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ واستكمالا لسيادة الدولة وتحقيقا لسياساتها الاشتراكية في توزيع الأراضي على صغار الفلاحين لرفع مستوى معيشتهم أعد مشروع القانون المرافق ونص في مادته الأولى على حظر تملك الأجانب من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين للأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والبور والصحراوية ولم يستثن من هذا الحكم إلا الأراضي غير المستغلة في الزراعة فعلا قبل العمل بأحكام القانون اذا كانت داخلة في نطاق المدن والبلاد الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - وغير خاضعة لضريبة الاطيان - ومن المفهوم أن المقصود بالأجانب في تطبيق أحكام هذا القانون هم جميع من لا يتمتعون بأبولة ملكية الأراضي المشار إليها المملوكة حاليا للأجانب الى الدولة . . ورغبة في استقرار المعاملات - نص مشروع القانون على الاعتداد بمعقود البيع الصادرة من أجنب اذا كانت ثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ وهو تاريخ الإعلان عن الأحكام التي تضمنها هذا القانون ، وبشرط أن يكون المتصرف اليه من المصريين المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة . وقضت المادة الثالثة بتسليم الأراضي للشار إليها للهيئة العامة للإصلاح الزراعي لإدارتها وتوزيعها وفقا لأحكام الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي ، ونظمت المادتان الرابعة والخامسة كيفية تقدير التعويض عن هذه الأراضي وكيفية أداء هذا التعويض ، وقضت بأن يخصم من هذا التعويض

ما قد يكون مستحقا على هذه الارض من ديون مضمونة بحق رهن او اختصاص او امتياز على التفصيل الوارد بالمادة السادسة ، كما ألزمت هذه المادة كافة الدائنين سواء من اصحاب الحقوق المينية أو الحقوق الشخصية أن يخطرروا الهيئة العامة للإصلاح الزراعي خلال الثلاثة شهور التالية لتاريخ العمل بهذا القانون ببيان ما لهم من حقوق والا برئت ذمة الحكومة في حدود ما تم صرفه من التعويض ، وألزمت المادتان السابعة والثامنة من القانون كل مالك خاضع لأحكامه وكل واضع يد على أرض مملوكة لأحد الأشخاص الخاضعين لأحكامه بأن يقدم اقاررا بملكيته أو بما يضع اليد عليه الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، وفي حالة عدم تقديم الاقرار أو تقديم بيانات مخالفة للحقيقة فيه - يعاقب المخالف طبقا للمادة ١٧ من قانون الإصلاح الزراعي .

ورغبة في سرعة الفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون اعطى للجنة القضائية للإصلاح الزراعي المشكلة طبقا للمادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ اختصاص الفصل في تلك المنازعات ولا يجوز الطعن في قرارها بأى طريقة من طرق الطعن وامام أى جهة من جهات القضاء .

وعالجت المادتان (١٠ ، ١١) من المشروع حالة أبولوة الملكية الى اجنبى بعد العمل بأحكام القانون - فاذا آلت الملكية بغير طريق التعاقد، كالميراث أو الوصية - استولت الحكومة على هذه الاراضى مقابل التعويض المقرر في القانون . . على أن تتولى الجهات الحكومية المختصة - كمصلحة الشهر العقاري والتوثيق ومصلحة الضرائب (مأموريات ضرائب التركات) في هذه الحالة الأخيرة ابلاغ الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بما يعرض عليها من مسائل تدخل في اختصاصها وتؤول فيها ملكية أراض زراعية أو ما في حكمها للأجنبي بغير طريق التعاقد كما نصت المادة ١١ بالزام من تلقى الملكية من الأجانب على النحو المتقدم بتقديم الاقرار المنصوص عليه في المادة ٧ ، وذلك خلال شهر من تاريخ علمه بقيام سبب الملكية ، وقضت المادة ١٢ بالفاء القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ، وكذا كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

ويتشرف وزير الإصلاح الزراعي واصلاح الاراضى بعرض مشروع القانون ومذكرته الايضاحية على السيد رئيس الجمهورية في الصيغة التى اقراها مجلس الدولة - رجاء التكرم بالموافقة عليه واصداره .

وزير الإصلاح الزراعي واصلاح الاراضى

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٢

بشأن تعديل بعض احكام الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢

بالاصلاح الزراعى

« ١٣ فبراير ١٩٦٢ »

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢
بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى
والقوانين المعدلة له

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الادارى
والقوانين المعدلة له .

وعلى ما ارتاه مجلس الدولة

وعلى موافقة مجلس الزباسة

قرر القانون الاتى :

مادة ١ - يضاف الى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فقرة اخيرة بالنص الاتى :

مادة ٢٦ :

« يجب ان يكون عقد الاجار ، نقدا او مزارعة ، ثابتا بالكتابة مهما
كانت قيمته ، ويكتب العقد من ثلاث نسخ على الاقل تسلم لكل من
المتعاقدين احداها ، وتودع نسخة اخرى مقر الجمعية التعاونية الزراعية
المختصة بالقرية ، فان لم توجد اودعت مقر الجمعية التعاونية

الزراعية المشتركة بالمركز التابعة له القرية الكائنة بها الاطيان موضوع
التعاقد .

ويقع عبء الالتزام بالابداع على المؤجر ما لم يتفق الطرفان على
ان يتولى المستأجر الابداع ، ويثبتا اتفاقهما في العقد » .

مادة ٣ - تضاف الى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
المشار اليه مواد جديدة بالارقام ٣٦ مكررا ، ٣٦ مكررا «ا» و ٣٦ مكررا
«ب» و ٣٦ مكررا «ج» و ٣٦ مكررا «د» مكررا - ونصها الآتي :

مادة ٣٦ مكررا :

« اذا امتنع أحد الطرفين عن توقيع العقد وجب على الطرف
الآخر ان يبلغ ذلك الى رئيس مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية
المختصة ، وعلى الجمعية ان تتحقق بكل الطرق من قيام العلاقات
التأجيريه ، وعليها الاستعانة باعضاء اللجنة القومية وسماع الشهود
من الجيران وغيرهم ، فان ثبت للجمعية قيام هذه الصلاقة ، كلفت
الطرف الممتنع بكتاب موصى عليه يعلم الوصول بتحرير انمقد وتوقيعه
خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمه الكتاب ، فان لم يلزم قامت
الجمعية بكتابة العقد من ثلاث نسخ وسلمت كلا من الطرفين احداها
واحتفظت بالثالثة ، ويكون هذا العقد ملزما للطرفين .

وفي هذه الحالة يلزم الطرف الممتنع عن التوقيع بان يؤدي الى
الجمعية مصاريف ادارية بنسبة ١٪ من الاجرة السنوية للعين المؤجرة
محسوبة بسبعة امثال الضريبة الاصلية وبشرط الا تقل المصاريف
الادارية عن جنيه والا تجاوز عشرة جنيهات ، وتحصل بطريق الحجز
الاداري » .

مادة ٣٦ مكررا (١) :

« لاسمع الدعاوى الناشئة عن الإيجار مزارعة او تقدا امام اية
جهة قضائية أو ادارية ، اذا لم يكن العقد ثابتا بالكتابة .

فاذا كان عقد الإيجار مكتوبا ولم تودع منه نسخة مقر الجمعية
الزراعية المختصة ، فلا تسمع الدعاوى الناشئة عن هذا العقد ممن اخل
بالالتزام بالابداع . فاذا رفعت الدعوى من الطرف الآخر وجب على
الجهة المختصة بالفصل فيها ان تقضى على من اخل بالتزام بالابداع
بغرامة ، لا تجاوز نصف القيمة الإيجارية مقدرة بسبعة امثال الضريبة
الاصلية للاطيان محل العقد عن سنة واحدة » .

مادة ٣٦ مكررا (ب) :

« يجوز لمن يرغب في تأجير اراضيه نقدا او مزارعة أن يخطر الجمعية التعاونية الزراعية المختصة بالارض المراد تأجيرها وموقعها ، وتتولى الجمعية تأجيرها الى صغار الزراع في القرية التي تقع في دائرتها هذه الارض ، وفي هذه الحالة يبرم العقد بين المؤجر والمستأجر باشراف الجمعية . »

وفي جميع الاحوال يجوز للمؤجرين أن يمهّدوا الى الجمعيات بتحصيل الايجار مقابل مصاريف ادارية مقدارها ٦٪ من المبالغ التي تحصلها . »

مادة ٣٦ مكررا (ج) :

«لايجوز أن يزيد نصيب المؤجر في عقد المزارعة عن النصف بعد خصم جميع المصروفات موزعة بين طرفي العقد على الوجه الآتي :

١ - ما يلزم به المؤجر :

١ - جميع الضرائب الاصلية والاضافية والرسوم المفروضة على الاطيان .

٢ - الترميمات الكبيرة والتحسينات اللازمة للزراعة والمباني .

(ب) مايلزم به المستأجر :

١ - جميع العمليات اللازمة للزراعة سواء اداها بنفسه او باولاده او بماله او بالماشية ، وذلك ما لم يتفق على اقتسامها .

٢ - التسميد بالسماد البلدي اللازم للزراعة .

٣ - جمع المحصول .

٤ - تطهير القنوات والمصارف غير الرئيسية .

٥ - اصلاح آلات الري والزراعة العادية .

(ج) مايلزم به المؤجر والمستأجر مناصفة :

١ - مايلزم الزراعة من التقاوى والاسعدة الكيميائية :

٢ - مقاومة الآفات والحشرات ، سواء باليد او بالمبيدات .

٣ - الري بالالات الميكانيكية في حدود الاسعار التي تحددها وزارة الاشغال .

٤ - تطهير القنوات والمصارف الرئيسية .

٥ - أجور الخبراء والخولة اللازمين للزراعة .

مادة ٣٦ مكررا (د) :

« لا يجوز توقيع الحجر الإداري على حاصلات الأرض المؤجرة نقدا أو مزارعة وفاء للضرائب الأصلية والإضافية والرسوم ومستحقات بنك التسليف الزراعي والتعاوني والجمعيات التعاونية الزراعية ، إلا بمقتدر حايض الأرض من هذه الديون .

مادة ٣٦ مكررا (هـ) :

« مع عدم الإخلال بالقواعد المقررة قانونا في اثبات الالتزامات ، يجب على المؤجر أن يسلم المستأجر مخالصة مكتوبة من كل مبلغ يؤديه خصما من الإيجار والا كان للمستأجر أن يبرئ ذمته ، بإبداع المبلغ أمانة في صندوق الجمعية التعاونية الزراعية المختصة مقابل إصال ، وعلى رئيس الجمعية التعاونية - أو من ينوب عنه - أن يعرض المبلغ على المؤجر أو من يمثله في التحصيل خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإبداع فإذا رفض تسلمه ، أودع المبلغ خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العرض خزانة المحكمة المختصة وأخطر المؤجر بذلك بكتاب موصى عليه »

مادة ٣٦ مكررا (و) :

مع عدم الإخلال بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٤ يقع باطلا كل شرط أو اتفاق مخالف لأحكام المواد السابقة من هذا الباب ، ويبقى العقد نافذا فيما عدا ذلك .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر بمراسلة الجمهورية في ١٢ رمضان سنة ١٣٨٢ « ٦ فبراير سنة ١٩٦٣ » .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢

في شأن الرسوم المقررة لأداء الامتحانات العامة والاعفاء منها

(١٢ مارس ١٩٦٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،

وعلى القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم التعليم الثانوي .

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ اغسطس سنة ١٩٥٥

بشأن تنظيم الدراسة الثانوية النسوية .

وعلى القانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم التجارى

وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم الصناعى .

وعلى القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم التعليم الزراعى .

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم التعليم الاعدادى .

وعلى القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم المدارس الخاصة .

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ بتخفيض الرسوم المقررة لأداء

الامتحانات العامة .

وعلى مართვე مجلس الدولة .

وعلى موافقة مجلس الرياسة .

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يعنى طلبة المدارس الرسمية والخاصة المجانية من أداء رسوم الامتحانات العامة في مراحل التعليم المختلفة .

مادة ٢ - يؤدي طلبة المدارس الخاصة ذات المصروفات وطلبة المنازل المتقدمون لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة وما في مستواها في مقرر السنة الواحدة رسماً قدره جنيه والتقدمون لامتحان شهادة الدراسة الإعدادية العامة وما في مستواها في مقرر السنة الواحدة رسماً قدره نصف جنيه .

أما الطلبة الذين يتقدمون لهذه الامتحانات على نظام ثلاث سنوات من المدارس الخاصة ذات المصروفات أو من المنازل فيؤدي كل منهم رسماً قدره جنيهان في امتحان الثانوية العامة وما في مستواها ورسماً قدره جنيه في امتحان الإعدادية العامة وما في مستواها .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من العام الدراسي ٦٣ - ١٩٦٣ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ شوال سنة ١٣٨٢ (٤ مارس سنة ١٩٦٣) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٦٢

بإلغاء رسوم القيد والانتساب والامتحان بالجامعات

(١٢ مارس ١٩٦٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة والقرارات المعدلة له .

وعلى موافقة مجلس الرياسة .

قرر :

مادة ١ - تلغى رسوم القيد والانتساب والامتحان المقررة في الجامعات ، ويلغى كل نص في اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات يتعارض مع ذلك .

مادة ٢ - يستلبد بنص المادتين (٩٢) و (١٢٤) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات النصوص الآتية :

١ - الرسوم الجامعية الاضافية هي الآتية :

أولا :	قروش
رسم المكتبة	٥٠
رسم الاتحاد	١٥٠
رسم الخدمة الطبية	١٠٠
رسم التأمين ضد الحوادث	٢٥

وتؤدى هذه الرسوم دفعة واحدة قبل بدء الفصل الدراسي الاول

حين السنة الجامعية بالنسبة لطلاب درجة الليسانس أو البكالوريوس
بوطالب الدراسة العليا الذى يرغب فى نيل احدى دبلوماتها .

اما طالب الماجستير أو الدكتوراه فيؤدى هذه الرسوم فى السنة
الجامعية التى تسجل الرسالة فيها ، التالية الى ان يحصل على
الدرجة .

ولا يجوز الاعفاء من هذه الرسوم بأية حال من الاحوال .

ثانيا : تمنى رضى التربية العسكرية ٢٥٠ قرشا .

ويؤديه طالب درجة الليسانس أو البكالوريوس عند اول قيد ،
وبعنى من ادائه الطلاب الذين يتقرر اغاؤهم من دراسة مادة التربية
لمسكينة .

ثالثا : تأمين المعامل والادوات .

يؤدى الطالب فى الكليات العملية علاوة على الرسوم السابقة
تأمينا للمعامل قدره ثلاثة جنيهات عند اول قيد .

ويؤدى طالب كلية طب الانسان علاوة على تأمين المعامل مبيعة
جنيهات عند قيده بالسنة الاولى وخمسة عشر جنيها عند قيده بالسنة
الثانية تأمينا للادوات والاجهزة التى تصرف له عهدة حتى يردا سليمة
كاملة ويرد التأمين للطالب عند انتهاء دراسته فى الجامعات أو انقطاعه
بصفة نهائية على ان يحصل على براءة ذمة من الكلية المختصة .

رابعا : يؤدى طالب كلية الصيدلة عند قيده بالسنة الثالثة أربعة
جنيهات مقابل مكافأة تصرف للصيدلية التى يقضى فيها التمرين .

(بدل نص المادة ٩٢ الملئى)

ب - رسم الاستماع ثلاثة جنيهات فى السنة لكل مقرر
من مقررات الدراسة ، ولا يجوز أن يزيد مجموع الرسوم التى يؤديها
المستمع فى الكلية للواحدة على عشرة جنيهات ولا على عشرين جنيها اذا
كان الاستماع فى مقررات فى اكثر من كلية ومع ذلك يجب على من يريد
متابعة اشغال المعامل أو التجارب ان يدفع رسوم الاشغال العملية أو
التجارب التى تمينها الكلية المختصة .

(بدل نص المادة ١٢٤ الملئى)

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا
من السنة الجامعية ٦٢ - ١٩٦٣ .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ شوال سنة ١٣٨٢ (٤ مارس سنة

١٩٦٣) -

جمال عبد الناصر

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣
بتأميم منشآت تصدير القطن ومعالجة القطن**

**باسم الأمة
رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الدستور الوقت .

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢
بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا .

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة
بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية
المحدودة .

وعلى القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تحويل المؤسسات
المصرية والاجنبية الى شركات مساهمة .

وعلى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في شركات
مساهمة .

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن تنظيم منشآت تصدير
القطن والمعدل بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨٩٦ لسنة
١٩٦٢ اثناء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٢٥ لسنة
١٩٦٢ في شأن تحديد رؤوس أموال المؤسسات العامة .

وعلى مآلوتاه مجلس الدولة .

وعلى موافقة مجلس الرئاسة .

محرر القانون الاى :

مادة ١ - تؤزم منشآت تصدير القطن وكذلك محالج القطن الموجودة بالجمهورية العربية المتحدة .

وتؤول ملكيتها الى الدولة .

وتكون المؤسسة المصرية العامة للقطن الجهة الادارية المختصة بالاشراف على تلك المنشآت .

مادة ٢ - تتولى تقييم رؤوس اموال المنشآت المشار اليها فى المادة السابقة لجان من ثلاثة اعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد ، على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف يختاره وزير العدل ، وتصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من وجوه الطعن .

مادة ٣ - تؤدى الدولة قيمة ما آل اليها من اموال المنشآت المشار اليها بموجب سندات اسمية على الدولة لمدة خمسة عشر سنة بفائدة ٤ ٪ سنويا ، وتكون السندات قابلة للتداول بالبورصة ، ويجوز للدولة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كلها أو جزئيا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية ، وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين .

مادة ٤ - لا تسأل الدولة عن التزامات المنشآت المشار اليها فى المادة الاولى الا فى حدود ما آل اليها من اموالها وحقوقها فى تاريخ التأميم

فاذا لم تكن اسهم هذه المنشآت متداولة فى البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة أشهر ، أو كانت هذه المنشآت غير متخذة شكل شركات مساهمة ، تكون اموال اصحابها و اموال زوجاتهم واولاده ضامنة للوفاء بالتزامات الزائدة على اصول هذه المنشآت .

ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الاموال .

مادة ٥ - يرخص لوزير الاقتصاد فى ادماج المنشآت المشار اليها فى المادة الاولى فى الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للقطن أو تكون شركات مساهمة من بينها ، وفى الحالتين يقدر صافى اصول تلك المنشآت طبقا لقرارات اللجان المنصوص عليها فى المادة الثانية والى أن يتم ذلك يجوز لوزير الاقتصاد اعفاء الدائنين على ادارة المنشآت المذكورة وتعيين مجلس مؤقت أو مندوب أو أكثر لادارتها .

ولا تعتبر قرارات المدير أو المجلس المؤقت أو المندوب نافذة إلا بعد تصديق رئيس مجلس إدارة المؤسسة المذكورة عليها .

مادة ٦ - يجوز لوزير الاقتصاد تأجيل أداء ديون والتزامات المنشآت المشار إليها لمدة أقصاها سنة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٧ - كل مخالفة لاحكام هذا القانون يعاقب مرتكبوها بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه ، أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

فيما عدا المادة الرابعة ، فيعمل بها بالنسبة الى تحديد مسئولية الدولة عن التزامات منشآت تصدير القطن ، من تاريخ نفاذ القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذى القعدة سنة ١٩٨٢ (٤ ابريل سنة ١٩٦٣) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٣

بإضافة شركة المقاولات والكراتك « الشرق الاوسط -
أحمد عيود وشركاه » الى الجدول المرافق للقانون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢
بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا .

وعلى القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات
والمنشآت .

وعلى ما اقره مجلس الدولة .

وعلى موافقة مجلس الرياسة .

قود القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف شركة المقاولات والكراتك « الشرق الاوسط -
أحمد عيود وشركاه » الى الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق
لقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه . وتكون المؤسسة المصرية
العامة لمقاولات الاعمال المدنية في الجهة الادارية المختصة بالاشراف
عليها .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، على انه يعمل
به اعتبارا من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ .

صدر بمراسلة الجمهورية في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ (٤ ابريل
سنة ١٩٦٣) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٣

بإخضاع شركة ماجت للطائرات الجافة للقانون

رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٨٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة

وعلى موافقة مجلس الرئاسة

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تسمى أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه على شركة مصانع ماجيت للطائرات الجافة .

وتكون المؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية هي الجهة الادارية المختصة بالإشراف على الشركة المذكورة .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ ذى القعدة سنة ١٣٨٢ (٢ إبريل سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣

بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة

ومستخدميها وعمالها المدنيين

(٢ مايو ١٩٦٣)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن
التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا .

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات المدنية .

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ الخاص بالمعاشات العسكرية

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات
المدنية .

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية

وعلى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ بشأن عدم جواز توقيع
الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين او معاشاتهم او مكافآتهم او
حوالها الا في احوال خاصة .

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق
للتأمين وآخر للادخار والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين .

وعلى القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء صندوق للتأمين
والادخار والمعاشات لموظفي وزارة الاوقاف .

وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل لائحة التقاعد للعلماء
المدرسين والعلماء الموظفين بالآزهر .

وعلى القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر
للاذخار والمعاشات لوظفى المجالس البلدية ومجالس المديرية .

وعلى القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين
والمعاشات لوظفى الدولة المدنيين وآخر لوظفى الهيئات ذات الميزانيات
المستقلة .

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب
الوظيفة العامة والمعاش المستحق قبل التعيين فيها .

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون المؤسسات العامة
وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت
التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية .
وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية
والحاكمات التأديبية .

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات
الاجتماعية .

وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة
والترقية لضباط القوات المسلحة .

وعلى القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن المكافآت والتأمينات
والتعويضات لضباط القوات المسلحة .

وعلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط
الاحتياط بالقوات المسلحة .

وعلى القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن المكافآت والتأمين
والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر
بالقوات المسلحة .

وعلى القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدد العمل السابقة
في المعاش .

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين
والمعاشات لوظفى الدولة المدنيين .

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات
لمستخدمى الدولة وعمالها الدائمين .

وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى .

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش .

وعلى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بعدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التمييز فيها .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٣٩ لسنة ١٩٦٠ باصدار لائحة استبدال المعاشات .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٦١ في شأن تعديل اسم مصلحة التأمين والمعاشات الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة .

بالاذن لوزير الخزانة في استثمار اموال الهيئة العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٦٢ للتأمين والمعاشات .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٧٠ لسنة ١٩٦٢ في شأن بعض الاحكام الخاصة بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وعلى موافقة مجلس الرئاسة .

اصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يعمل فيما يتعلق بنظام التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين بأحكام القانون المرافق .

مادة ٢ - يقصد بالمنتفعين في تطبيق أحكام هذا القانون الموظفون والمستخدمون والعمال المنصوص عليهم في المادة ١ من القانون المرافق .

مادة ٣ - تسرى أحكام المواد ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٧ و ١٨ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٦ (الفقرة الثالثة والرابعة) و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٢ و ٤٦ و ٤٧ و ٥٤ و ٥٩ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٨ و ٧٠ و ٧٤ من القانون المرافق

(١٥ و ١٦) القوانين الاشتراكية - ٢٢٥

على جميع الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون العاملين بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ولائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين في الأزهري المشار إليها.

ويقتطع من المرتبات الأصلية لأولئك الموظفين لحساب الجهات المتبعة بمعاشرهم ومكافآتهم طبقاً للقوانين المذكورة اشتراكات تأمين ومعاشات قدرها ١٠ ٪ بدلا من الاشتراكات المقررة قبل العمل بهذا القانون .

وتلتزم هذه الجهات أداء المعاشات والمكافآت ومبالغ التأمين الى مستحقيها .

مادة ٤ - تسري أحكام القانون المرافق على المستحقين عن العاملين بأحكام القوانين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليها .

وتسري أحكام المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٧ و ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ من القانون المرافق والملاحظات المتعلقة بالجدول رقم ٣ المرفق بالقانون المذكور على المستحقين عن العاملين بأحكام القوانين رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ورقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ورقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ولائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهري المشار إليها .

وتسري أحكام المواد ٢٧ و ٢٩ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٦ و ٤٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٩ و ٧٤ من القانون المرافق على أصحاب المعاشات العاملين بقوانين المعاشات المشار إليها في الفقرتين السابقتين .

مادة ٥ - في تطبيق أحكام المواد المشار إليها في المادتين السابقتين يقصد بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو بالصندوق وزارة الخزانة أو الوزارات والمصالح المختصة حسب الأحوال .

مادة ٦ - تعرض مشروعات القوانين الخاصة بالتأمين والمعاشات التي تقدمها الدولة وتحمل الخزانة العامة أو صندوق التأمين والمعاشات اعباء مالية على وزارة الخزانة ومجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

مادة ٧ - في تطبيق أحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه يعتبر منتفعا بأحكامه الموظفون المعينون بمربوط ثابت أو بمكافأة شاملة في الميزانية المنصوص عليها في القانون المذكور وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بأحكامه .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ نشره فيما عدا المادة ٦٢ من القانون المرافق فيعمل بها اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء شهرين على تاريخ العمل به . والفقرة الثالثة من المادة ٢١ فيعمل بها اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٦٠ .

واستثناء من احكام المادة ٤ تزداد اعتبارا من اول الشهر التالي لانقضاء شهرين على تاريخ العمل بهذا القانون ، أنصبة المستحقين عن العاملين بقوانين المعاشات المشار اليها في المادة ٤ بمقدار الثلث دون أن يترتب على هذه الزيادة أى تغيير فى قيمة اعانة غلاء المعيشة التى كانت تمنح لهم ، كما يخصم من الزيادة ما يكون قد منح لهم من معاشات استثنائية . ولا يسرى هذا الحكم الا بالنسبة للمستحقين عن العاملين بقوانين المعاشات المشار اليها الذين نشأ استحقاقهم قبل العمل بهذا القانون .

وعلى وزير الخزانة اصدار اللوائح والقرارات المنفذ له .

صدر بمراسلة الجمهورية فى ٤ ذى الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٨ أبريل سنة ١٩٦٣) .

جمال عبد الناصر

قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين

الباب الاول

في انشاء صندوق التأمين والمعاشات

وكيفية ادارته

مادة ١ - ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات للفئات الآتية :

أ - موظفي ومستخدمى وعمال الدولة المدنيين المربوطة مرتباتهم او اجورهم او مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة او الميزانيات الملحقه بها او في ميزانيات الهيئات التى انتفعت بقانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، وذلك فيما عدا المعاملين قبل العمل بهذا القانون بقوانين معاشات اخرى غير القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما .

ب - موظفي ومستخدمى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة التى تطبق نظام موظفي الدولة .

ج - موظفي ومستخدمى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة الاخرى الذين يصدر بانتفاعهم بأحكام هذا القانون قرار من وزير الخزانة بعد اخذ رأى مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

مادة ٢ - موظفو الهيئات والمؤسسات العامة المشار اليها فى البندين ب و ج من المادة السابقة الذين كانوا قبل تعيينهم بها معاملين بالرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه او بلائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالازهر المشار اليها او بأحد قوانين المعاشات العسكرية يعملون اثناء مدة خدمتهم بالمؤسسة بالرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه وتسمى فى شأنهم أحكام المادتين ٧١ و ٧٢ على أن تؤدي أعباء المعاشات سواء عن المدد الحالية أو السابقة الى الخزانة العامة .

مادة ٣ - يقف سريان أحكام هذا القانون على المنتفع بأحكامه اذا
تقل او عين في احدى الهيئات او المؤسسات العامة التي لا ينتفع
موظفوها بأحكام هذا القانون .

ويسرى هذا الحكم على موظفي ومستخدمي وعمال المؤسسات
العامة التي تخرج عن نظام موظفي الدولة او تعدل جدول الوظائف
والمرتبات الذي تقرر على مقتضاه انتفاعهم بأحكام هذا القانون ما لم
يصدر قرار من وزير الخزانة باستمرار انتفاعهم بأحكامه .

مادة ٤ - يمهّد بادارة صندوق التأمين والمعاشات الى الهيئة
العامة للتأمين والمعاشات وتعتبر مؤسسة عامة تخضع لاشراف وزير
الخزانة ولها الشخصية الاعتبارية ويكون لها ميزانية مستقلة تلحق
بالميزانية العامة للدولة ويمثلها مديرها في صلاتها بالغير . وله أن ينييه
عنه غيره من موظفي الهيئة في مباشرة بعض اختصاصاته ويكون للهيئة
مجلس ادارة يصدر تشكيكه وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس
الجمهورية .

الباب الثاني

في الحساب والمركز المالي

مادة ٥ - تخضع الهيئة العامة للتأمين والمعاشات في ادارة اموالها
والتصرف فيها وحساباتها للقواعد الواردة في هذا القانون واللائحة
الداخلية دون التقيد بالقواعد والنظم التي تجرى عليها الحكومة .

ولوزير الخزانة بعد اخذ رأى مجلس ادارة الهيئة تحديد مكافآت
الخبراء الاكثوريين الذين يستعان بهم في الاعمال المتعلقة بالصندوق
استثناء من أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ودون التقيد
بالقواعد الموضوعة لموظفي الحكومة او المؤسسات العامة .

مادة ٦ - يقدم مدير عام الهيئة الى مجلس الادارة خلال الاشهر
الستة التالية لانتهاء السنة المالية ما يأتي :

١ - الميزانية الختامية للهيئة معدة وفقا للقواعد المنبجة في
المشروعات التجارية مشفوعة ببيانات تفصيلية عن مفردات الاصول
والخصوم .

ب - حساب عام للايرادات والمصروفات .

ج - تقرير عام عن اعمال الصندوق وحالته والنواحي الاستثمارية
لاحتياطياته .

ويقدم رئيس مجلس الإدارة الى الجهات المختصة الحسابات الختامية خلال شهر من تاريخ اعتمادها .

مادة ٧ - يفحص المركز المالي للصندوق مرة على الاقل كل خمس سنوات تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك بمعرفة خبير اكتوبري او اكثر يعينه مجلس الإدارة ويجب أن يتناول هذا الفحص تقدير قيمة الالتزامات القائمة .

فإذا تبين وجود عجز في أموال الصندوق ولم تكف الاحتياطات المختلفة لتسويته فتلزم الخزنة العامة لداءه وذلك بالنسبة لكل فحص يتم بعد العمل بهذا القانون .

أما اذا تبين من التقدير وجود مال زائد فيرحل هذا المال الى حساب خاص ولا يجوز التصرف فيه الا بموافقة مجلس الإدارة في الأغراض الآتية :

- أ - تكوين احتياطي عام واحتياطات خاصة للأغراض المختلفة .
- ب - تسوية أو خفض أى دين للصندوق على الخزنة العامة في حدود المعجز السابق اداؤه طبقاً للفقرة السابقة .
- ويجب في حالة وجود عجز أن يوضح الخبراء أسبابه والوسائل المقترحة لتلاقيها .

الباب الثالث

في موارد الصندوق

مادة ٨ - تتكون أموال الصندوق من المواد الآتية :

(أولاً) الاشتراكات التي تقتطع شهرياً بمقدار ١٠٪ من مرتبات وأجور المنتفعين بأحكام هذا القانون .

(ثانياً) المبالغ التي تؤديها الخزنة العامة أو الهيئات أو المؤسسات العامة ويصدر بتحديددها قرار من وزير الخزنة بحيث لا تقل عن ١٢٪ من مرتبات وأجور المنتفعين بأحكام هذا القانون .

(ثالثاً) حصة استثمار أموال الصندوق .

(رابعاً) الموارد الأخرى الناتجة من نشاط الهيئة .

مادة ٩ - تحسب الاشتراكات وكذلك المبالغ التي تؤديها الخزنة

العامة او الهيئات او المؤسسات العامة على اساس المرتب او الاجر الاصلى .

مادة ١٠ - اذا خفض المرتب او الاجر لاي سبب فيكون الاقتطاع على اساس المرتب او الاجر المخفض ، ولا تؤدي اية اشتراكات عن المدد التى لا يستحق فيها مرتب او اجر .

الباب الرابع

فى نظام التأمين والمعاشات

الفصل الاول

استحقاق مبالغ التأمين

مادة ١١ - تستحق مبالغ التأمين التى يؤدبها الصندوق الى المتفعين باحكام هذا القانون او المستحقين عنهم فى الحالتين الآتيتين :

(اولا) وفاة المتفع وهو بالخدمة وفى هذه الحالة يؤدى مبلغ التأمين الى الورثة الشرعيين الا اذا كان المتفع قد عين مستفيدين آخرين قبل وفاته فيؤدى مبلغ التأمين اليهم .

(ثانيا) فصل المتفع من الخدمة قبل بلوغه سن التقاعد بسبب عدم اللياقة الصحية للخدمة اذا نشأت عن عجز تام عن العمل . اما اذا كان المعز جزئيا استحق المتفع نصف مبلغ التأمين .

ويشترط لاستحقاق مبلغ التأمين فى هذه الحالة أن يكون الفصل بسبب عدم اللياقة الصحية قد بنى على قرار من الهيئة الطبية المختصة سابق على صدور قرار الفصل .

مادة ١٢ - يكون مبلغ التأمين الذى يؤديه الصندوق طبقا للمادة السابقة معادلة لنسبة من المرتب او الاجر السنوى محسوبا على الوجه المبين فى المادة ٩ تبعا للسن وذلك وفقا للجدول رقم ١ المرافق .

ويحسب مبلغ التأمين على اساس آخر مرتب او اجر شهرى كامل للمتفع ويدخل فى تقدير المرتب او الاجر الاخير ما يكون قد استحقه المتفع من زيادة فى مرتبه او اجره ولو لم يكن قد حل موعد صرفها ، وفى تحديد السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة . ويحسب الاجر الشهرى لعامل اليومية بواقع اجر ٢٦ يوما .

الفصل الثاني

استحقاق المعاشات والمكافآت وكيفية تسويتها

مادة ١٣ - تنتهى خدمة المنتفعين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك :

١ - المستخدمون والعمال الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين .

٢ - الموظفون الموجودون وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لوائح توظيفهم انتهاء خدمتهم بعد السن المذكورة .

٣ - المنتفسون الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم قبل السن المذكورة .

٤ - العلماء الموظفون بمراقبة الشؤون الدينية بوزارة الاوقاف والعلماء الموظفون والعلماء المدرسون بالازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية ووعاظ مصلحة السجون الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون فتنتهى خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين .

ولا يجوز في جميع الاحوال بغير قرار من رئيس الجمهورية ابقاء أى منتفع فى الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد .

ولا تسرى احكام هذه المادة على نواب رئيس الجمهورية واعضاء مجلس الرياسة والوزراء ونواب الوزراء .

مادة ١٤ - يستحق المنتفع معاشا عند انتهاء خدمته متى بلغت مدة خدمته المحسوبة فى المعاش عشرين سنة على الاقل .

ومع ذلك فاذا كان انتهاء الخدمة بسبب الفاء الوظيفة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو بلوغ سن التقاعد ، فيستحق المنتفع معاشا متى بلغت مدة خدمته المحسوبة فى المعاش خمس عشرة سنة على الاقل .

مادة ١٥ - يسوى المعاش على أساس المتوسط الشهري للمرتبات او الاجور المستحقة للمنتفع خلال السنتين الاخيرتين من مدة خدمته المحسوبة فى المعاش وفقا لاحكام هذا القانون ، وفى حساب هاتين السنتين يعتبر الشهر الذى انتهت فيه الخدمة شهرا كاملا .

فاذا اشتملت فترة السنتين على مدد لم يحصل على مرتبه او

اجره منها كله او بعضه حسب المتوسط على اساس كامل المرتب او الاجر .

ويستخرج متوسط الاجر بالنسبة لعمال اليومية على اساس مجموع الاجور التي يستحقها العامل خلال فترة السنتين بحسب فئة الاجر وباعتبار ان الشهر ستة وعشرون يوما ويقسم المجموع على اربعة وعشرين شهرا .

ويدخل في حساب المتوسط ما يكون قد استحقه المنتفع من زيادة مرتبه او اجره ولو لم يكن قد حل موعد صرفها .

مادة ١٦ - تسوى المعاشات بواقع جزء واحد من خمسين جزءا من متوسط المرتبات او الاجور المحسوبة وفقا لاحكام المادة السابقة وذلك عن كل سنة من سنوات الخدمة المحسوبة في المعاش بشرط ٧١ تجاوز ثلاثة ارباع ذلك المتوسط .

وفي حساب مدة الخدمة تعتبر كسور الشهور شهرا كاملا .

مادة ١٧ - مدة خدمة المنتفع المحسوبة في المعاش هي المدة التي قضيت في احدى الوظائف المنصوص عليها في المادة ١ بعد استبعاد مدد الوقف عن العمل التي يقرر الحرمان من المرتب او الاجر المستحق عنها. وتدخل ضمن مدة خدمة المنتفع المحسوبة في المعاش المدد التي يتقرر ضمها طبقا لاحكام القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

مادة ١٨ - استثناء من احكام المادتين ١٠ و ١٧ تدخل مدة الاعارة والاجازات الدراسية بغير مرتب او اجر وكذا مدد التجنيد والتكليف والاجازات الاعتيادية الاستثنائية بدون مرتب التي هي تاريخ التعيين في المدد المحسوبة في المعاش وتؤدي عن هذه المدد فيما عدا مدة التجنيد والاشتراكات الموضحة في المادة ٨ .

وتسرى احكام الفقرة السابقة على مدة البعثة التي تلي التعليم الجامعي او العالي والجائز حسابها ضمن مدة الخدمة .

كما تسرى الاحكام المتقدمة بالنسبة للمدد المشار اليها السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون التي لم يكن يجوز حسابها في المعاش .

مادة ١٩ - مع عدم الاخلال بحكم المادة ٢١ يستحق المعاش في حالتي الفصل بسبب عدم اللياقة الصحية او الوفاة مهما كانت مدة الخدمة ، ويربط المعاش بحد ادنى قدره ٤٠ ٪ من متوسط المرتبات او الاجور المشار اليها في المادة ١٥ او على اساس مدة خدمة المنتفع

المحسوبة في المعاش مضافا اليها ثلاث سنوات اى المعاشين اكبر بشرط
الا تزيد المدة المضافة عن المدة الباقية للمتفجع لبلوغه سن التقاعد .

مادة ٢٠ - يسوى المعاش فى حالة الفصل بسبب الوفاة أو عدم
اللياقة الصحية نتيجة لاصابة عمل على اساس اربعة اخماس المرتب
أو الاجر الشهري الاخير مهما كانت مدة الخدمة ويدخل فى ذلك المرتب
أو الاجر ما استحق للمتفجع من زيادة فيه ولو لم يكن قد حل موعد
صرفها .

كما يمنح المتفجعون الذين يفصلون بسبب الظروف المشار اليها أو
المستفيدون عنهم فى حالة وفاتهم تعويضاً اضافياً قدره ٥٠٪ من قيمة
التأمين الذى يستحق لهم وفقاً لاحكام المادة ١١ .

ولا تسرى الاحكام الخاصة بتأمين اصابة العمل المنصوص عليها
فى قانون التأمينات الاجتماعية على من تنتهى خدمتهم للاسباب المتقدمة .

ويقصد باصابة المصل الاصابة بأحد الامراض المهنية المبينة
بالجدول رقم ١ الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية أو الاصابة نتيجة
حادث اثناء تأدية العمل أو بسببه ، ويعتبر فى حكم ذلك كل حادث يقع
للمتفجع خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه .

وبعين وزير الخزانة بقرار منه الاجراءات الواجب اتباعها لاثبات
ان الاصابة اصابة عمل .

مادة ٢١ - يجب ألا يجاوز الحد الأقصى للمعاش فى الشهر ما يلى :

الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة	١٢٥ جنيها
نواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة	١٠٠ جنيه
من يتقاضون ١٨٠٠ جنيه سنوياً	٦٥ جنيها
باقى المتفجعين	٩٠ جنيها

ومع عدم الاخلال بحكم المادة ١٩ يكون الحد الأدنى للمعاشات فى
غير حالة الاستقالة بالنسبة للمتفجع وفقاً لما يأتى :

١ - ٥٠٪ من المرتب أو الاجر الشهري أو جنيهان ايهما اقل لمن
تقل مرتباتهم أو اجورهم الشهرية عن خمسة جنيهاً .

ب - ٤٠٪ من المرتب أو الاجر الشهري أو ثلاثة جنيهاً ايهما
اقل لمن تبلغ مرتباتهم أو اجورهم الشهرية خمسة جنيهاً وتقل عن
عشرة .

ج - ٢٠٪ أو خمسة جنيهات ايها اقل لمن تبلغ مرتباتهم عشرة جنيهات فاكثر .

وإذا نقصت قيمة معاش المستحق بما في ذلك الاضافات ذاتي تزداد عليه عن مائتين وخمسين مليما شهريا لكل مستحق رفع مجموعها الى هذا القدر ولو تجاوز مجموع ما يمنح للمستحق معاش المورث على أن يتحمل الصندوق بالفرق .

وكل ذلك مع عدم الانتقاص من الحفود الدنيا المنصوص عليها في القوانين رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها .

مادة ٢٢ - يستحق الوزير أو نائب الوزير عند تركه الخدمة الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه في المادة ٢١ متى بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش عشرين سنة من بينها سنة على الأقل كوزير أو نائب وزير أو المنصبين مما أو عشر سنوات من بينها سنتان على الأقل كوزير أو نائب وزير أو المنصبين مما . فإذا لم تبلغ مدة الخدمة التي قضاه في هذين المنصبين أو أحدهما القدر المشار اليه استحق معاشا يحسب وفقا لمدة الخدمة الفعلية المحسوبة في المعاش وعلى اساس آخر مرتب تقاضاه . وإذا قل المعاش عن عشرين جنيها خير بين المعاش أو المكافأة التي تستحق من مدة خدمته .

ويستحق من يتولى منصب الوزير أو نائب الوزير أو المنصبين مع ثلاث سنوات متصلة ولم تتوافر فيه الشروط المشار اليها في الفقرة السابقة نصف الحد الأقصى المقرر بالمادة ٢١ .

فإذا عين الوزير أو نائب الوزير في منصب آخر فلا يترتب على هذا التعيين انتقاص حقوقه في المعاش التي كانت مقررة له وفقا للأحكام المتقدمة قبل التعيين في المنصب الاخير .

وتسرى الاحكام المتقدمة على نواب رئيس الجمهورية وعلى أعضاء مجلس الرياسة .

مادة ٢٣ - يخفض المعاش في حالة الاستقالة بنسبة تختلف تبعا للسنة وفقا للجدول رقم ٢، المرافق وذلك مع مراعاة احكام المادة ٢٤ .

مادة ٢٤ - لا تسرى الاحكام المنصوص عليها في المادتين ٢٢ و ٢٥ الخاصة بخفض المعاش أو المكافأة في حالة الاستقالة على نواب رئيس الجمهورية وعلى أعضاء مجلس الرياسة والوزراء ونوابهم .

كما لا تسرى على المتفعين الذين لا تقل مدة خدمتهم من ثلاث سنوات ويقف انتفاعهم بأحكام هذا القانون بسبب التحاقهم بالعمل سواء كان ذلك بطريق النقل أو التعيين أو الانتخاب في الهيئات أو المؤسسات العامة أو المجلس النيابي أو المجالس المحلية أو المنظمات الشعبية أو الشركات التي تساهم فيها الدولة .

مادة ٢٥ - إذا انتهت خدمة المتفع ولم تكن مدة خدمته قد بلغت القدر الذي يعطيه الحق في المعاش وفقا لأحكام هذا القانون استحق مكافأة تحسب على أساس ١٥٪ من المرتب أو الأجر السنوي عن كل سنة من سنوات الخدمة المشار إليها ولا تستحق أية مكافأة إذا قلت مدة الخدمة عن ثلاث سنوات .

على أنه إذا كان ترك الخدمة بسبب الاستقالة حسب المكافأة وفقا للنسب الآتية :

١٠٪ من المرتب أو الأجر السنوي عن كل سنة محسوبة في المعاش إذا بلغت مدة خدمته ثلاث سنوات فأكثر ولم تصل إلى عشر سنوات.

١٢٪ من المرتب أو الأجر السنوي عن كل سنة محسوبة في المعاش إذا بلغت مدة خدمته عشر سنوات فأكثر ولم تصل إلى عشرين سنة .

على أن المنتفعات المتزوجات اللاتي يستقلن من الخدمة تسوى مكافأتهن على النحو الآتي :

١٢٪ من المرتب أو الأجر السنوي عن كل سنة محسوبة في المعاش إذا لم تصل مدة الخدمة إلى خمس عشرة سنة ومهما قلت هذه المدة.

١٥٪ من المرتب أو الأجر السنوي عن كل سنة محسوبة في المعاش إذا بلغت مدة الخدمة خمس عشرة سنة على الأقل .

ويقصد بالمرتب أو الأجر السنوي آخر مرتب أو أجر شهري كامل استحقه المتفع مضروباً في اثني عشر ويدخل في ذلك ما استحقه من زيادة في مرتبه أو أجره ولو لم يكن قد حل موعد صرفها .

مادة ٢٦ - تحسب وفقاً لأحكام المادتين ١٦ و ٢٥ في تسوية معاشات أو مكافآت المتفعين بأحكام هذا القانون أو القوانين السابقة حسب الحال .

فإذا كانوا لم يؤدوا عنها الاشتراكات المطلوبة حسبت في معاشاتهم ومكافأتهم بواقع نصف النسب المنصوص عليها في المادتين المذكورتين عن كل سنة من سنوات المدة المذكورة .

فإذا اشتملت مدد الخدمة على مدد قضيت في وظائف (نصف الوقت) جنصف مرتب حسب المعاشات والمكافآت المستحقة عن تلك المدد بواقع نصف النسب المنصوص عليها في الفترتين السابقتين .

وتسوى المعاشات والمكافآت المستحقة في الحالات المشار إليها بالفقرة السابقة على أساس من المرتبات والأجور المستحقة بالكامل عن وظائف الوقت .

وتدخل مدد الخدمة قبل سن الثامنة عشرة في تسوية المعاش أو المكافأة وفقا للأحكام المتقدمة .

مادة ٢٧ - إذا التحق المنتفع بأحدى الوظائف الخاضعة لقانون التأمينات الاجتماعية كان له الخيار بين تسوية المكافأة أو المعاش المستحق له وفقا لأحكام هذا القانون أو تحويل مبالغ لحسابه إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية مقابل تنازل المنتفع عن حقه في المعاش أو المكافأة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على من ترك الخدمة قبل العمل بأحكام هذا القانون .

ويكون تحديد الحالات التي يتم التحويل بمقتضاها وكذا تحديد قواعد حساب مدد الخدمة في المعاش في تلك الحالات بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزيرى الخزانة والعمل .

مادة ٢٨ - فى حساب كل من المعاش وما يضاف إليه من علاوات وإعانات وما يستقطع منه تحسب كسور القرش قرشا .

الفصل الثالث

المستحقون والذين لاحق لهم فى المعاش

مادة ٢٩ - إذا توفى المنتفع أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق فى تقاضى معاشات وبقسا للأنصبة والإحكام المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق اعتبارا من أول الشهر الذى حدثت فيه الوفاة .

ويقصد بالمستحقين فى المعاش :

١ - أرملة المنتفع أو صاحب المعاش .

٢ - أولاده ومن يعولهم من أخوته الذكور الذين لم يجاوزوا الحادية والعشرين وقت وفاته .

فإذا كانوا قد جاوزوها وكانوا في إحدى مراحل التعليم التي لا تتجاوز التعليم الجامعي أو العالي اعتبروا ضمن المستحقين للمعاش - بصفة مؤقتة - وذلك إلى أن يبلغوا السادسة والعشرين أو تنتهي دراستهم أي التاريخين أقرب وفي الحالة الأخيرة يستمر الصرف حتى نهاية شهر أكتوبر من السنة التي انتهت فيها الدراسة •

ويستمر صرف المعاش للطلبة الذين يبلغون سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية وذلك حتى نهاية شهر يونيو من تلك السنة •

وعند قطع استحقاق الطلبة في الحالات المتقدمة يعاد تسوية المعاش على باقي المستحقين الذين كانوا موجودين وقت الوفاة •

٣ - أولاده ومن يعولهم من أخوته الذكور الذين جاوزوا الحادية والعشرين وكانوا وقت وفاة المورث مصابين بعجز صحي يمنهم عن الكسب وتثبت حالة العجز وقت الاستحقاق بقرار من الهيئة الطبية المختصة وذلك مع مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٣١ •

٤ - الأرامل والمطلقات وغير المتزوجات من بناته وإخواته •

٥ - الوالدان •

ويشترط لاستحقاق الوالدة ألا تكون متزوجة غير والد المتوفى كما يجب ألا يكون للأخوة والأخوات والوالدين وقت الوفاة دخل خاص يعادل قيمة استحقاقهم في المعاش أو يزيد عليه فإذا نقص عما يستحقونه أدى إليهم الفرق ويثبت عدم وجود دخل وتحدد قيمته إن وجد بأقرار المستحق مع شهادة إدارية تؤيد أقراره •

مادة ٣٠ - لا تستحق أرملة صاحب المعاش التي تم زواجه بها بعد الإحالة إلى المعاش وبعد بلوغه سن الستين وكذلك الأولاد المرزوقين من هذا الزوج أي معاش ، ولا يسرى الحكم المتقدم على مطلقة صاحب المعاش التي عقد عليها بعد سن الستين وكانت في عصمته قبل بلوغ هذه السن وكذلك أولاده المرزوقين من هذا الزواج •

مادة ٣١ - يقطع المعاش المستحق للمذكور من الأولاد والأخوة إذا جاوزوا الحادية والعشرين • استثناء مما تقدم يستمر صرف المعاش بالنسبة إلى هؤلاء المستحقين في الأحوال الآتية :

١ - إذا كان مستحق المعاش طالبا في إحدى مراحل التعليم التي لا تتجاوز التعليم الجامعي أو العالي أدى إليه المعاش وذلك إلى أن يتم السادسة والعشرين أو تنتهي دراسته أي التاريخين أقرب •

ويسرى هذا الحكم على من قطع معاشه من الأولاد والاختوة المذكور قبل العمل بهذا القانون بسبب بلوغ السن المقررة لقطع المعاش إذا كان طالبا في إحدى مراحل التعليم المذكورة وقدم طالبا بذلك ، وفي هذه الحالة يعود إليه حقه في المعاش اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون الى أن يتم السادسة والعشرين أو تنتهي دراسته أى التاريخين أقرب .

وكل ذلك مع مراعاة الأحكام الخاصة باستمرار صرف معاشات الطلبة المنصوص عليها في البند ٢ من المادة ٢٩ .

٢ - إذا كان مصابا بعجز صحي يمنعه عن الكسب وذلك الى أن يزول العجز وتثبت هذه الحالة وقت الاستحقاق بقرار من الهيئة الطبية المختصة . يحرم الاختوة من المعاش إذا ثبت وجود دخل لهم يعادل المعاش المستحق لهم أو يزيد عليه فإذا نقص أدى اليهم الفرق .

مادة ٣٢ - يقطع معاش الأرمال والبنات واخوات عند زواجهن والأمهات إذا تزوجن من غير والد المتوفى .

وتمنح البنت أو الاخت ما كان يستحق لها من معاش إذا طلقت أو ترملت خلال عشر سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج أو من تاريخ وفاة المنتفع أو صاحب المعاش أيهما الحق وذلك دون إخلال بحقوق باقى المستحقين عن صاحب المعاش فإذا كان للبنت أو الأخت دخل خاص خصم من معاشها ما يعادل مبلغ الدخل .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على حالات الترمل أو الطلاق التي وقعت خلال العشر سنوات السابقة على العمل بهذا القانون على أن يقدم طلب بذلك في خلال سنة ويربط المعاش في هذه الحالة اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون .

مادة ٣٣ - يستحق الزوج في حالة وفاة زوجته النصيب المحدد بالجدول رقم ٣ المرافق إذا كان وقت وفاتها مصابا بعجز صحي يمنعه من الكسب وتثبت حالة العجز بقرار من الهيئة الطبية المختصة وبشرط ألا يكون له وقت الوفاة دخل خاص يعادل قيمة استحقاقه في المعاش أو يزيد عليه .

فإذا نقص الدخل عما يستحقه ربط له معاش بمقدار الفرق وفي هذه الحالة يوزع باقى المعاش عن الزوجة على المستفيدين في حدود الأنصبة المبينة بالجدول المذكور بافتراض عدم وجود الزوج .

مادة ٣٤ - يقف صرف المعاش الى المستحق عن المنتفع أو المستحقين عن صاحب المعاش إذا استخدموا في أى عمل وكان دخلهم منه يعادل

المعاش أو يزيد عليه فإذا نقص الدخل عما يستحقونه من معاش أدى اليهم الفرق ويعود حق هؤلاء في صرف المعاش كاملا أو جزء منه إذا انقطع هذا الدخل كله أو بعضه . .

ويقف صرف المعاش بالنسبة الى من اشتغلوا بالمهن التجارية أو غير التجارية المنظمة بقوانين أو لوائح متى ثبت مزاولتهم المهنة مدة خمس سنوات ، ويعود حقهم في صرف المعاش متى ثبت تركهم المهنة وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ ترك المهنة .

ولا يجوز الحصول على أكثر من معاش من الصندوق والخزينة العامة فإذا استحق لشخص واحد أكثر من معاش من هاتين الجهاتين أو احدهما أدى اليه المعاش الأكبر ولا يترتب على الجهة التي يستحق منها المعاش الاقل أى التزام قبل الجهة الاخرى .

مادة ٣٥ - استثناء من أحكام حظر الجمع بين المعاش والدخل أو بين معاشين أو أكثر المنصوص عليها في المواد ٢٩ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ يجوز الجمع في الحالتين الآتيتين :

١ - إذا لم يزد المجموع على عشرة جنيهات شهريا .

٢ - إذا كان المعاشان يستحقان عن الدين خاضعين لأحكام هذا القانون أو قوانين معاشات حكومية أخرى وكان مجموع الاستحقاق في المعاشين لا يجاوز خمسة وعشرين جنيها شهريا ويسرى هذا الحكم بالنسبة للزوجة إذا كان أحد المعاشين مستحقا لها بصفتها منتفعة بأحكام هذا القانون أو أحد قوانين المعاشات .

فإذا زاد المجموع على القدر المنصوص عليه في البندين السابقين أدى اليهم من المعاش الأخير القدر الذى يكمل المجموع المذكور .

الفصل الرابع

سقوط الحق في المعاش أو المكافأة

مادة ٣٦ - استثناء من القوانين والقرارات المقررة لقواعد الحرمان من المعاش أو المكافأة لا يجوز حرمان المنتفع أو صاحب المعاش من المكافأة الا بحكم تأديبي وفى حدود الربع .

ولا يجوز الحكم بحرمان صاحب المعاش وفقا لحكم الفقرة الأولى الا عن الاعمال التي وقعت منه قبل تركه الخدمة .

وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات صرف المعاش أو المكافأة ومن تصرف اليهم في حالة وجود المنتفع أو صاحب المعاش في السجن .

وتسرى الاحكام المتقدمة على من حرم من المعاش أو سقط كل أو بعض حقه فيه قبل العمل بأحكام هذا القانون ، وتسوى استحقاقاته أو استحقاقات المستفيدين عنه في حالة وفاته وفقا للقانون الذي كان ماملا به على أساس ثلاثة أرباع المستحق فيما لو لم تطبق عليه أحكام السقوط أو الحرمان المقررة بمقتضى قوانين أو قرارات سابقة ، وذلك بناء على طلب يقدم من أصحاب الشأن ومع عدم صرف فروق عن الفترة السابقة على العمل بأحكام القانون .

مادة ٢٧ - يجب تقديم طلب المعاش أو المكافأة أو التأمين أو أية مبالغ مستحقة لدى الصندوق في ميعاد أقصاه سنتان من تاريخ صدور قرار إنهاء خدمة المنتفع أو وفاة صاحب المعاش أو استحقاق المبالغ حسب الحال والا انقضى الحق في المطالبة به .

وتعتبر المطالبة بأى من المبالغ المتقدمة منطوية على مطالبة بباقي المبالغ المستحقة لدى الصندوق .

وينقطع سريان المدة المشار اليها بالنسبة الى المستحقين جميعا اذا تقدم أحدهم بطلب فى الموعد المحدد .

مادة ٣٨ - كل معاش لا يصرفه صاحبه فى ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ آخر صرف ينقضى الحق فى المطالبة به والمبالغ التى يتم صرفها تؤول الى الصندوق .

الفصل الخامس

العودة الى الخدمة

مادة ٣٩ - اذا أعيد صاحب معاش الى الخدمة فى الحكومة أو فى إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التى تساهم فيها الدولة بعد العمل بهذا القانون وقف صرف معاشه طوال مدة استخدامه ، ومع ذلك يجوز الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش وفقا للاوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٤٠ - اذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة فى إحدى الوظائف التى ينتفع شغلها بأحكام هذا القانون عومل عن مدة خدمته الجديدة وفقا لاحكام القوانين الآتية :

١ - المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه بالنسبة الى من سبقت معاملته بأحكامه أو بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ المشار اليه أو أحد قوانين المعاشات العسكرية أو لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر المشار اليها .

٢ - أحكام هذا القانون بالنسبة الى من سبقت معاملته بأحكامه أو بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ أو رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ أو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها .

وفي تسوية معاش أى من هؤلاء تعتبر مدد خدمته متصلة أو منفصلة أيهما أصح له .

مادة ٤٩ - إذا أعيد الى الخدمة بعد العمل بهذا القانون فى وظيفة ينتفع شاغلها بأحكامه موظف أو مستخدم أو عامل سبقت معاملته بأحكام هذا القانون أو بأحكام قوانين الادخار أو المعاشات الحكومية ولم يكن قد استحق معاشا ، جاز له حساب مدة خدمته السابقة أو أى جزء منها فى معاشه بشرط أن يطلب ذلك فى موعد أقصاه سنة من تاريخ انتفاعه بأحكام هذا القانون ، ويتمن عليه فى هذه الحالة أداء مبالغ تقدر وفقا للجدول رقم ٤ المرافق اما دفعة واحدة أو بطريق التقسيط وفقا لأحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦٤ ويبدأ فى اقتطاع الاقساط من مرتب أو أجر الشهر الثانى لانتهاى تلك الفترة .

فإذا كان المنتفع معاملا بأحكام هذا القانون وانتهت خدمته قبل أن تبلغ مدتها ثلاث سنوات ولم يكن قد حصل على مكافأة عنها ، حسبت تلك المدة فى المعاش دون أداء أية مبالغ عنها وذلك مع مراعاة حكم المادة ٥٧ .

فإذا انتهت خدمة المنتفع دون أداء الاقساط المنصوص عليها كاملة اقتطعت الاقساط الباقية من معاشه اما اذا استحق مكافأة فتخصم القيمة الحالية لباقي الاقساط من مكافأته .

وتكون تسوية معاش المنتفع باحدى الطريقتين الآتيتين أيتهما أصح له :

١ - يسوى المعاش عن فترتى الخدمة وفقا لأحكام المادة ١٦ باعتبارها وحدة واحدة .

٢ - يحسب المعاش الخاص بمدة الخدمة السابقة وفقا للجدول رقم ٥ على أساس المبلغ الذى يتعين على المنتفع أدائه طبقا لحكم الفقرة الاولى وعلى أساس سنة فى تاريخ العودة الى الخدمة ، ويتقاضى المنتفع

هذا المعاش بالإضافة الى معاشه عن مدة الخدمة الجديدة محسوبا وفقا لاحكام المادة ١٦ ودون التقيد بالمدد المنصوص عليها في المادة ١٤ .

على انه اذا انتهت خدمة المنتفع ولم يكن مجموع فترتي الخدمة قد بلغ الحد المنصوص عليه في المادة ١٤ فانه يستحق مكافأة تحسب باحدى الطريقتين الآتيتين ايتهما اصلح له :

١ - وفقا لاحكام المادة ٢٥ من مجموع فترتي خدمته وعلى أساس مرتبه الاخير .

٢ - وفقا لاحكام المادة ٢٥ عن مدة خدمته الجديدة مضافا اليها مجموع الاموال السابقة اداؤها عن مدة خدمته السابقة .

مادة ٤٢ - اذاذ التحق موظف أو مستخدم أو عامل بالخدمة في احدى الوظائف التي ينتفع شاغلها باحكام هذا القانون ، وكانت له مدة خدمة محسوبة في المعاش وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية جاز له أن يطلب حساب تلك المدة أو أى جزء منها في معاشه من مؤسسة التأمينات الاجتماعية الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

ويكون تقدير المبالغ التي تلتزم المؤسسة المذكورة بتحويلها وتحديد قواعد حساب مدد الخدمة في المعاش في تلك الحالات وفقا لحكم الفقرة الاخيرة من المادة ٢٧ .

الفصل السادس

احكام خاصة في المعاشات

مادة ٤٣ - المعاشات والمكافآت التي تسوى طبقا لاحكام هذا القانون هي وحدها التي يلتزم صندوق التأمين والمعاشات اداؤها .

اما ما يمنح الى المنتفع أو صاحب المعاش أو الى المستفيدين عن ايها زيادة عليها تطبيقا لقوانين أو لقرارات خاصة فستقوم الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بصرفه ، على أن تؤدي الخزانة العامة للتأمين والمعاشات بصرفه ، على أن تؤدي الخزانة العامة أو الهيئات أو المؤسسات العامة الى الصندوق تلك الزيادات وفقا للطريقة التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة بعد أخذ رأى مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

ومع ذلك تسرى بالنسبة للمنتفعين باحكام هذا القانون رقم ١ لسنة

١٩٦٢ المشار إليه ، ويلتزم الصندوق أداء المبالغ التي تستحق للمستحقين عن أصحاب المعاشات بالتطبيق لاحكام القانون المذكور .

مادة ٤٤ - يوقف الكشف الطبى على مستحقى المعاش فى حالات المجز الصحن وفقا لاحكام المواد ٢٩ ، ٣١ ، ٣٣ فى المواعيد التى تحددها الهيئة الطبية المختصة .

ويستمر صرف المعاش عن الشهر الذى حدد لتوقيع الكشف الطبى على مستحق المعاش والشهر التالى له ولا يصرف المعاش بعد ذلك الا اذا ثبت استمرار حالة العجز .

ويثبت الحق نهائيا فى المعاش متى قررت الهيئة الطبية المختصة عدم امكان شفائه .

مادة ٤٥ - على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ان تصرف مؤقتا جزء المعاش أو المكافأة الذى لا يكون محلا لاية منازعة وذلك الى ان تتم التسوية نهائيا .

وعليها أيضا اذا لم تتم تسوية المعاش فى أول الشهر التالى لانتهاه خدمة المتنتفع أن تصرف إليه شهريا نصف المرتب أو الاجر الشهرى الى أن تتم التسوية نهائية فاذا قل المعاش بعد التسوية عن المبلغ الذى كان يصرف استرد الفرق على أقساط شهرية لمدة لا تقل عن المدة التى صرف عنها وذلك من أى معاش يؤديه الصندوق الى صاحب المعاش أو الى المستحقين عنه .

مادة ٤٦ - لا يجوز لكل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وصاحب الشأن المنازعة فى قيمة مبلغ التأمين أو المعاش أو المكافأة بعد مضي سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ صرف المكافأة بالزيادة نتيجة حكم قضائى نهائى وكذلك الاخطاء المادية التى تقع فى الحساب عند التسوية .

كما لا يجوز للهيئة المنازعة فى قيمة مبلغ التأمين أو المعاش أو المكافأة فى حالة صدور قرارات ادارية أو تسويات لاحقة لتاريخ ترك الخدمة يترتب عليها خفض المرتبات التى اتخذت اساسا لتقدير قيمة التأمين أو المعاش أو المكافأة .

مادة ٤٧ - فى حالة وقف المعاش أو قطعه يؤدي المعاش المستحق عن الشهر الذى وقع فيه سبب الوقف أو القطع على أساس شهر كامل وذلك مع مراعاة حكم الفقرة الاولى من المادة ٢٩ .

وفي حالة رد معاش بعض المستحقين على غيرهم من المستحقين يعاد
ويط المعاش من أول الشهر التالي لتاريخ واقعة الاستحقاق .

ويحدد وزير الخزانة بعد أخذ رأى مجلس ادارة الهيئة .
(أ) نظام ومواعيد وكيفية صرف المعاشات .

(ب) الجهات التي تصرف منها المعاشات دون خصم أية مصاريف
مقابل صرفها .

(ج) الجهات التي تصرف منها المعاشات لمستحقها بناء على طلبهم
من غير المحددة في البند (ب) مقابل خصم المصاريف المستحقة عن عملية
الصرف .

الباب الخامس

في استبدال المعاشات

مادة ٤٨ - يجوز للهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن تستبدل
نقودا بحقوق الموظفين والمستخدمين والعاملين وأصحاب المعاشات في
معاشاتهم بالنسبة الى العاملين بأحكام القانون أو بأية قوانين أخرى
للمعاشات الحكومية .

ويحدد رأس مال المعاش المستبدل طبقا للجدول رقم ٦ المرافق ووفقا
لسن صاحب المعاش وحالته الصحية .

ولا يجوز اجراء الاستبدال خلال فترة الاعارة خارج الجمهورية التي
لا يتقاضى عنها مرتبه من الجهة الاصلية التابع لها .

مادة ٤٩ - تستبدل المعاشات في حدود نصف قيمتها وبشترط
ألا يقل ما يتبقى من المعاش بعد الاستبدال عن ستة جنيهاً .

ولا يجوز اجراء الاستبدال لأكثر من مرة كل سنتين من تاريخ آخر
استبدال ولو كان سابقا عن تاريخ العمل بهذا القانون .

وتحدد لائحة الاستبدال الجزء المستبدل في المرة الواحدة .

ويراعى في جميع الاحوال زيادة كسور الجنيه من الجزء المستبدل
الى أقرب نصف جنيه أو جنيه حسب الحال مع عدم الاخلال بالحدود
للمشار اليها في الفقرة الاولى .

وتصدر اللائحة التنفيذية المنظمة لعملية الاستبدال بقرار من رئيس
الجمهورية .

مادة ٥٠ - يعتبر الاستبدال قائما ابتداء من تاريخ قبول تقدير رأس المال ، ويقطع القسط مقلعا من المرتب أو الاجر أو المعاش طبقا للاوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٥١ - المستحقون عن المنتفع أو عن صاحب المعاش الذي استبدل جزءا من معاشه يسوى استحقاقهم على أساس ان عائلهم لم يستبدل شيئا من معاشه .

مادة ٥٢ - لا يجوز للمستحقين عن المنتفع أو صاحب المعاش استبدال معاشهم .

مادة ٥٣ - يفرض رسم قدره جنيه واحد عن كل استبدال يتم ويؤدى هذا الرسم الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات خصما من رأس مال الاستبدال ويقيّد في حساب خاص يصرف منه فى الاوجه التى تعملها اللائحة التنفيذية المنظمة لعملية الاستبدال .

مادة ٥٤ - يجوز للمستبدل فى أى وقت أن يطلب وقف العمل بالاستبدال ، ويصدر بالشروط المتعلقة بذلك وبالبالغ الذى ترد الى الصندوق فى هذه الحالة قرار من وزير الخزانة بعد أخذ رأى مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

الباب السادس

احكام عامة

مادة ٥٥ - لا تسرى احكام هذا القانون على الموظفين والمستخدمين والعمال الاجانب ، وذلك عدا من يستثنون بقوانين خاصة .

مادة ٥٦ - يجوز للمنتفع تأجيل سداد الاقساط المستحقة عليه عن مدد خدمته السابقة أو أقساط الاستبدال خلال الفترة التى يستحق فيها مرتبا أو اجرا أو يحصل فيها على مرتب أو اجر مخفض على أن تحصل هذه الاقساط بعد ذلك من أول مرتب أو اجر كامل أو معاش يصرف اليه وذلك طبقا للاحكام المنصوص عليها فى المادة ٦٤ على أنه فى حالة الاستداع يستمر خصم الاقساط المشار اليها من المرتب المنخفض .

مادة ٥٧ - تؤدى ائى الصندوق الاشتراكات والاقساط المستحق اداؤها وفقا لاحكام هذا القانون من الماعين طبقا للشروط والاوراع الآتية :

(١) بالنسبة للمعارين الى جهات داخل الجمهورية تلتزم الجهة التي تتحمل بالمرتب أو الاجر بأن تقتطع منه تلك الاشتراكات والاقساط وتؤديها في المواعيد المقررة الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

كما تتحمل تلك الجهة طوال فترة الاعارة بالحصه التي تلتزم بها الخزانه العامة أو الهيئة أو المؤسسة العامة ، المنصوص عليها في البند ثانيا من المادة ٨ .

وتسرى هذه الاحكام بالنسبة الى المعارين الى جهات خارج الجمهورية اذا كانوا يتقاضون مرتباتهم أو أجورهم كاملة من الجهات الأصلية التابعين لها .

(ب) بالنسبة لغير هؤلاء من المعارين الى جهات خارج الجمهورية يؤجل أداء الاشتراكات أو الاقساط الى حين انتهاء فترة الاعارة ويلتزم المعار عند انتهاء هذه الفترة بأن يؤدي المبالغ المستحقة عليه على الوجه الآتي :

١ - اشتراكات التأمين والمعاشات المستحقة عن فترة الاعارة وتؤدي دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ انتهاء فترة الاعارة أو من تاريخ العمل بهذا القانون حسب الحال محسوبا عليها فائدة قدرها ٤.٥٪ سنويا من تاريخ انتهاء تلك الفترة حتى تاريخ الاداء ، والا حسب المعاش أو المكافاة عن تلك المدة بواقع نصف النسب المشار اليها في المادتين ١٦ و ٢٥ .

٢ - اقساط المدد السابقة واقساط الاستبدال وتؤدي اما دفعة واحدة وفقا لحكم البند السابق أو بالتقسيط لاحكام المادة ٦٤ .

وتسرى الاحكام المتقدمة بالنسبة لمدد التكليف والاجازات الدوامية بدون مرتب ومدة البعثة وكذا الاجازات الاعتيادية استثنائية بدون مرتب .

مادة ٥٨ - على المستلوق أن يؤدي بالنسبة الى كل صاحب معاش نفقات جنازته وتقدر هذه النفقات بمقدار معاش شهر بعد أدنى قدره خمسة جنيهات .

وتؤدي هذه النفقات الى أرملة صاحب المعاش أو أرشد عائلته أو لأي شخص يقدم ما يثبت قيامه بدفع هذه النفقات .

مادة ٥٩ - يجوز لمدير عام الهيئة التجاوز عن الاخلال بالمواعيد المنصوص عليها في هذا القانون اذا كان ذلك ناشئا عن أسباب تبرره .

ويسرى حكم الفقرة السابقة بالنسبة لمواعيد حساب مدد الخدمة

السابقة فى المعاش المنصوص عليها فى القوانين أو القرارات الخاصة بحساب تلك المدد •

مادة ٦٠ - إذا قلت حصيلة استثمار أموال الصندوق فى أى سنة عن ٤٥٪ التزمت الخزنة العامة أداء الفرق فى عائد الاستثمار وذلك خلال شهر من تاريخ اعتماد الميزانية العامة للدولة عن السنة التالية لاعتماد الحسابات الختامية للهيئة •

مادة ٦١ - تستبعد الاشتراكات والمبالغ المنصوص عليها فى المادة ٨ من المبالغ التى تربط عليها الضريبة على المرتبات وما فى حكمها والاجور والمكافآت والمعاشات •

واستثناء من أحكام القوانين المقررة لرسوم الدفعة من هذه الرسوم الاشتراكات المنصوص عليها فى المادة ٨ والاستثمارات والمستندات والشهادات والمطبوعات وكافة الاوراق والطلبات المتعلقة بهذا القانون • وتسرى على معاملات الهيئة العامة للتأمين والمعاشات فى الاوراق المالية مع المتعاملين معها فى هذه الاوراق الاحكام الخاصة بفرض رسوم الدفعة على معاملات الافراد فيما بينهم •

مادة ٦٢ - تعفى رسوم أموال الاستبدال والمكافآت ومبالغ التأمين التى يؤدها الصندوق من الخضوع للضرائب والرسوم بسائر أنواعها • وتعفى كذلك المعاشات التى يؤدها الصندوق وما يضاف اليها من علاوات أو اعانات من الخضوع للضرائب والرسوم فيما عدا الضريبة العامة على الابراد المفروضة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ •

ويسرى هذا الاعفاء بالنسبة الى ما يصرف من تلك المبالغ الى وريثة المستحقين من المنتفع أو صاحب المعاش •

مادة ٦٣ - تحدد اللائحة التنفيذية الشروط والاوزاع المتعلقة بصرف مبالغ التأمين والمكافآت والمعاشات وذلك مع عدم التقيد بأحكام قانون الولاية على المال •

مادة ٦٤ - للهيئة العامة للتأمين والمعاشات الحق فى اقتضاء ما يكون قد استحق لها من مبالغ على المنتفعين أو أصحاب المعاشات أو المستفيدين عنهم نتيجة تطبيق أحكام هذا القانون مما يستحق لهم من معاش أو مكافأة أو مبلغ تأمين وذلك فى حدود الربع •

ويجوز للهيئة قبول تقسيط المبالغ المستحقة لها على المنتفعين الموجودين بالخدمة أو أصحاب المعاشات وتقدر الاقساط وفقاً للجدول

رقم (٧) المرافق ويقف اقتطاع الاقتساط فى حالة الوفاة أو الفصل من الخدمة بسبب عدم اللياقة الصحية -

ويجوز للمتغيبين وأصحاب المعاشات أداء المبالغ المستحقة عليهم للصندوق بطريق الاستبدال وفقا للجدول رقم (٦) المرافق مع الاعفاء من الكشف الطبي ودون التقيد بأحكام المادة (٤٩) وتحصل أقساط الاستبدال ابتداء من ماهية أو معاش الشهر التالى لابتداء الرغبة فى إجراء هذا الاستبدال ، وفى تحديد السن فى هذا التاريخ تعتبر كسور السنة سنة كاملة -

كما يجوز للهيئة أن تقتضى المبالغ المستحقة لها مما قد يستحق للمتغيب أو صاحب المعاش أو المستفيدين نتيجة تسويات بافتراض أداء المبالغ المطلوب أدائها مقدما لاتمام هذه التسويات .

مادة ٦٥ - للموظفين الذين يندبهم مدير عام الهيئة حق الاطلاع وفحص المستندات والدفاتر الموجودة بالوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون .

ويتم الاطلاع فى ساعات العمل الرسمية وبمقر الجهات المشار اليها ويكون مسبوقا باخطار يرسل اليها قبل موعد الاطلاع بثلاثة أيام على الأقل .

وعلى المسؤولين فى الجهات المشار اليها أن يضعوا تحت تصرف هؤلاء الموظفين جميع البيانات التى تتطلبها أعمال الفحص .

مادة ٦٦ - لوزير الخزانة احوالة أى موظف منوط به تنفيذ أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له الى المحاكمة التأديبية اذا امتنع عن التنفيذ أو اهمل فى ذلك .

فاذا كان قد أجرى تحقيق مع الموظف المذكور فى شأن المخالفات المنصوص اليه والمنصوص عليها فى الفقرة السابقة فلوزير الخزانة الاعتراض على نتيجة التصرف فى التحقيق واحالة الموظف الى المحاكمة التأديبية على أن يصدر قرار خلال شهرين من تاريخ ابلاغ الهيئة العامة للمعاشين والمعاشات بالنتيجة المذكورة .

وفى جميع الاحوال يلتزم المسئول رد المبالغ التى لم ترد الى الصندوق نتيجة امتناعه أو اهماله مع فائدة مقدارها ٤ ٪ سنويا من تاريخ الاستحقاق كما يلتزم أداء الفائدة المذكورة عن المبالغ التى تأخذ ادائها الى الصندوق فى المواعيد المنصوص عليها فى هذا القانون أو لأمره بالتنفيذ .

ولوزير الخزانة أو من يتيبه أن يتجاوز عن تحصيل القوائد المنصوص عليها في الفقرة السابقة في الحدود وطبقا للقواعد التي يضعها مجلس ادارة الهيئة .

مادة ٦٧ - تمنى أموال الهيئة العامة للتأمين والمعاشات الثابتة والمنقولة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والموائد التي تفرضها الحكومة أو أية سلطة عامة أخرى بالجمهورية العربية المتحدة وذلك مع عدم الاخلال بحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦ .

مادة ٦٨ - تنشئ الوحدات الادارية لكل موظف أو مستخدم أو عامل من المنتفعين بأحكام هذا القانون ملفا خاصا بالمعاش يحفظ في الجهة التي يتبعها وتودع به المستندات التي يحددها وزير الخزانة .

وتسوى استحقاقات المنتفعين لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات على أساس البيانات والمستندات الواردة في هذا الملف دون الرجوع الى ملف الخدمة .

وتعتبر ادارات المستخدمين مسئولة عن صحة البيانات الواردة في تلك المستندات .

مادة ٦٩ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات يعاقب بالحبس مدة تجاوز شهر أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أعطى بسوء قصد بيانات غير صحيحة أو امتنع بسوء قصد عن اعطاء البيانات المنصوص عليها في هذا القانون أو لائحته التنفيذية إذا ترتب على ذلك الحصول على أموال من الهيئة بغير حق وذلك مع مراعاة حكم الفقرة الثالثة من المادة ٦٦ .

الباب السابع **في أحكام مدد الخدمة السابقة**

مادة ٧٠ - تسرى بالنسبة للمنتفعين بأحكام هذا القانون الذين يعينون بعد العمل به أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وتقدر المبالغ المستحقة عليها وفقا لأحكام المادة ٤١ .

مادة ٧١ - تحسب لموظفي المؤسسة العامة الذين يتقرر انتفاعهم بهذا القانون مدد خدمتهم السابقة في المؤسسة التي يعملون بها ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش طبقا لأحكامه على أن تؤدي المؤسسة

والموظف للصندوق مبالغ تقدر وفقا للجدول المنصوص عليه في المادة ٤١
وتوزع هذه المبالغ بين المؤسسة والموظف بنفس نسب الاشتراك الموضحة
في المادة ٨ .

ويكون أداء المؤسسة للمبالغ المستحقة عليها وفقا لحكم الفقرة السابقة
دفعة واحدة نقدا خلال سنة من تاريخ تقرير ارتفاع موطفيها بهذا القانون
ويؤدى الموظفون المبالغ المستحقة عليهم اما دفعة واحدة أو على أقساط
شهرية وذلك فى المواعيد ووفقا للاوضاع الموضحة فى المادة ٤١ .

فاذا كان للموظف مدد خدمة سابقة قضيت فى غير المؤسسة التى
يعمل بها وتقرر حسابها فى مدة خدمته بها جاز له أن يطلب حسابها فى
المعاش ويتعين عليه فى هذه الحالة أداء مبالغ تحدد وفقا للجدول المنصوص
عليه فى المادة ٤١ .

ولا تخل الأحكام المتقدمة بما يكون للموظف من حقوق قبل المؤسسة
عن مدد الخدمة المشار إليها تزيد عما تلزم المؤسسة أدائه وفقا لحكم الفقرة
الاولى ، ويجوز للمؤسسة فى هذه الحالة أن تؤدى الى الصندوق نقدا
قيمة كل هذه الحقوق أو بعضها خصما من المبالغ المستحقة على الموظف .

وتسرى الأحكام المتقدمة على مستخدمى وعمال المؤسسات العامة .
مادة ٧٢ - يجوز لموظفى ومستخدمى وعمال المؤسسات العامة
المشار اليهم فى المادة السابقة أن يطلبوا حسب مدة خدمتهم السابقة
بالحكومة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة المحسوبة لهم فى المعاش طبقا
لأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ أو القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠
أو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليها بشرط أن يؤدوا المبالغ
المستحقة وفقا لحكم المادة ٤١ .

فاذا كان المنتفع صاحب معاش وفقا لأحكام القوانين المشار إليها
فى الفقرة السابقة وقف صرف معاشه ويسوى معاشه عند تركه الخدمة
نهائيا على أساس اعتبار مدد خدمته متصلة أو منفصلة إيهما أصح له .

فاذا كان للمنتفع مدد خدمة سابقة فى الجهات المشار إليها فى الفقرة
الاولى لم يكن معاملا خلالها بأحد القوانين المنصوص عليها فى هذه الفقرة
جاز له أن يطلب حسابها فى المعاش . ويتعين عليه فى هذه الحالة أداء
مبالغ تقدر للجدول المنصوص عليه فى المادة ٤١ ويجوز للمنتفعين المنصوص
عليهم فى المادة السابقة الاشتراك عن كامل مدد الخدمة المشار إليها أو
جزء منها .

مادة ٧٣ - استثناء من أحكام المادتين السابقتين يستمر ارتفاع موظفى

ومستخدمي وعمال الهيئات والمؤسسات العامة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠، أو ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليهما الذين كانوا معاملين به قبل نقلهم أو تعيينهم بها بشرط أن يتقرر انتفاعهم بأحكام هذا القانون وفقا لحكم المادة ١٧ .

ويؤدى المنتفع والمؤسسة أو الهيئة الاشتراكات والمبالغ المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ أو المادة ٤ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ عن المدة من تاريخ النقل أو التعيين حتى تاريخ الانتفاع بأحكام هذا القانون .

مادة ٧٤ - مع مراعاة حكم المادة ٣٦ يعتبر صحيحا اشتراك الموظفين الذين عوملوا بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ أو القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليهما عن مدد خدمتهم السابقة سواء أكانوا موجودين وقت العمل بهذا القانون أم تركوا الخدمة قبل العمل به متى كانوا قد أدوا المبالغ المستحقة عن هذه المدة دفعة واحدة أو كان قد بلىء في خصم الاقساط المستحقة عنها من مرتباتهم ولو كان ذلك بعد المواعيد المحددة للاداء أو بده الاقطاع على أن يتقدم من ترك الخدمة منهم بطلب أو إعادة تسوية حالته خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويجوز لمن لم يسبق له من هؤلاء حساب مدة خدمته السابقة أو الاشتراك عنها أن يطلب حساب تلك المدة في المعاش أو الاشتراك عنها خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وبشرط أداء المبالغ المستحقة عن تلك المدة وفقا للقواعد الخاصة بها اما دفعة واحدة خلال المهلة المذكورة أو وفقا لحكم الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦٤ .

ويعتبر الموظف مشتركا عن تلك المدة متى بدى في اقتطاع الاقساط المستحقة اعتبارا من أول الشهر الثاني لانتهاء المدة المذكورة .

مادة ٧٥ - يجوز للمستخدمين والعمال المنتفعين بأحكام هذا القانون الموجودين بالخدمة وقت العمل بأحكام أن يطلبوا الاشتراك عن كل مدة خدمتهم السابقة في المعاش أو جزء منها التي قضيت في احدى الوظائف المنصوص عليها في البند (١) من المادة ١٧ ، وتقدر هذه الاشتراكات بواقع ٥٠ ٪ من المبالغ المقررة وفقا للجدول رقم ٤ المرفق وعلى أساس مرتباتهم أو أجورهم المستحقة في ١/٣/١٩٦٠ على أن يبدى المستخدم أو العامل رغبته في ذلك خلال سنة من تاريخ نشر هذا القانون .

وتؤدى المبالغ المستحقة اما دفعة واحدة خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة أو وفقا لحكم الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦٤ على

أن يبدأ في اقتطاع الأقساط المستحقة اعتباراً من أول الشهر الثاني لانتهاء تلك الفترة .

ويعتبر المستخدم أو العامل مشتركاً عن مدة خدمته السابقة متى بدأ في اقتطاع الأقساط المستحقة .

فإذا كان العامل أو المستخدم قد تقاضى مكافأة عن مدة خدمته السابقة وجب لحسابها في المعاش أن يرد المكافأة التي سبق أن حصل عليها إلى الجهة التي صرفت منها محسوبة عليها فائدة بواقع ٤.٥٪ من تاريخ الحصول عليها حتى تاريخ ردها وأن يؤدي هذه المبالغ وفقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها في الفقرة الثانية .

مادة ٧٦ - على الجهات التي يعمل بها المتقاعون بأحكام هذا القانون مراجعة الاستثمارات الخاصة بمبالغ وأقساط مدد الخدمة السابقة بما فيها أقساط رد المكافأة أو الأموال المدخلة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

ولا يجوز المنازعة في تلك المبالغ والأقساط بعد مضي سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون .

الباب الثامن

أحكام انتقالية ووقتيّة

مادة ٧٧ - تنتقل حقوق والتزامات كل من صندوق التأمين والمعاشات لوظفي الدولة المدنيين المنشأ بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه وصندوق التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعمالها الدائمين والمعاشات المنشأ بمقتضى هذا القانون .

مادة ٧٨ - يقدر التزام الخزنة العامة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة عن مدد الخدمة السابقة المحسوبة في المعاش للمتقاعين بأحكام هذا القانون وفقاً لأحكام المادتين ٢ ، ٤ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ، ويدخل تقدير هذه الالتزامات في أول فحص للمركز المالي للصندوق بعد العمل بهذا القانون وفقاً لحكم المادة ١ لتلتزم الخزنة العامة والهيئات العامة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة أداء بموجب صكوك خاصة يحدد مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أجل استحقاقها وفائدتها بحيث لا تقل عن ٤.٥٪ سنوياً .

ويدخل في التقدير المنصوص عليه في الفقرة السابقة التزام الخزنة

العامة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة عن مدد الخدمة السابقة للموظفين والمستخدمين والعمال الذين تركوا الخدمة اعتبار من أول مايو ١٩٦٠ يجد استئزال ما يكون قد أدته أى من هذه الجهات الى الصندوق من مبالغ وفقا لحكم المادة ٣ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

مادة ٧٩ - فى تطبيق حكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ، يكون توزيع عبء المبالغ المستحقة على الخزانة العامة وكل من الهيئات ذات الميزانيات المستقلة بنسبة المدة التى قضت بكل منها الى مجموع مدد الخدمة السابقة وتلتزم كل جهة باداء حصتها الى الصندوق .

مادة ٨٠ - فى تطبيق حكم المادة ١٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه تحسب فى المعاش مدة الخدمة باليومية لمن اشتغل ٢٥ يوما فأكثر فى الشهر ، شهرا كاملا .

مادة ٨١ - تدخل مدد الخدمة المنفصلة للمعاملين بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها الذين تركوا الخدمة قبل العمل بهذا القانون فى حساب معاشهم كوحدة واحدة ويسوى عنها معاش واحد بشرط أن يقدم كل منهم أو المستفيدين عنهم حسب الاحوال طلبا بذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ولا تصرف فروق عن الفترة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٨٢ - لا تسرى الاحكام الخاصة بالاستبدال المنصوص عليها فى هذا القانون على طلبات استبدال التى ووفق عليها قبل نشره ويسرى فى شأنها الاحكام المعمول بها عند تقديمها .

مادة ٨٣ - يقف تحصيل الاشتراكات بالنسبة للمنتفعين عن مدد التجنيد لاحكام القوانين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها ويسرى نفس الحكم بالنسبة للاشتراكات المستحقة على الخزانة العامة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة عن تلك المدن .

مادة ٨٤ - تعفى مبالغ التأمين والمكافآت التى استحققت بالتطبيق لاحكام القوانين رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٥ المشار اليها والتى لم تصرف حتى تاريخ صدور هذا القانون عن الضرائب والرسوم بسائر أنواعها .

ويسرى هذا الإعفاء فى حالة صرف هذه المبالغ لورثة المستحقين عن
الموظف ويتم الصرف بناء على طلب يقدم من أصحاب الشأن .

مادة ٨٥ - تسرى على المعاملات التى تمت باسم مصلحة التأمين
والادخار فى الاوراق المالية حكم الفقرة الاخيرة من المادة ٦١ .

مادة ٨٦ - يسرى الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٦٢ بالنسبة
لفروق الضرائب والرسوم المستحقة على المعاشات المنصرفة قبل العمل
بهذا القانون بالتطبيق لاحكام القانونين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٠٦ ورقم ١٩٦٠ ،
المشار اليهما والتى لم يتم تحصيلها حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٨٧ - يستمر العمل بالقواعد والقرارات واللوائح القائمة فى
تاريخ العمل بهذا القانون بما لا يتعارض مع احكامه وذلك لحين صدور
القواعد والقرارات واللوائح المنصوص عليها فيه .

مادة ٨٨ - تسرى احكام هذا القانون على القوات الفرعية بالقوات
المسلحة المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ،
رذلك الى حين تقرير احكام خاصة فى شأنهم .

جدول رقم واحد
بيان نسبة مبالغ التأمين

النسبة	السن	نسبة مبلغ التأمين	السن
%	%	%	حتى سن
١٤٠	٤٤	٢٦٧	٢٥
١٢٣	٤٥	٢٦٠	٢٦
١٢٧	٤٦	٢٥٣	٢٧
١٢٠	٤٧	٢٤٧	٢٨
١١٢	٤٨	٢٤٠	٢٩
١٠٧	٤٩	٢٣٣	٣٠
١٠٠	٥٠	٢٢٧	٣١
٩٣	٥١	٢٢٠	٣٢
٨٧	٥٢	٢١٣	٣٣
٨٠	٥٣	٢٠٧	٣٤
٧٣	٥٤	٢٠٠	٣٥
٦٧	٥٥	١٩٣	٣٦
٦٠	٥٦	١٨٨	٣٧
٥٣	٥٧	١٨٠	٣٨
٤٧	٥٨	١٧٣	٣٩
٤٠	٥٩	١٦٧	٤٠
٣٣	٦٠	١٦٠	٤١
٢٥	٦٢	١٥٣	٤٢
٢٠	٦٥	١٤٧	٤٣

ملاحظة : في حساب السن تعتبر كمسور السنة سنة كاملة .

جدول رقم ٢
نسب خفض معاشات المستقلين
قبل بلوغهم سن الثامنة والخمسين

نسبة الخفض في المعاش	السن عند الاستقالة
٢٠	٤٥- سنة فأقل
١٥	٤٦- ٥٠
١٠	٥١ - ٥٥
٥	٥٦ الى أقل من ٥٨ سنة

ملحوظة : في حساب السن تحلف كسور السنة *

جدول رقم ٣

الدرجة	الأفضة المستحقة في المعاش			المستحقون	ملاحظات
	الأولاد	الأرامل	الأخوة		
١	—	١/٣ (نصف)	١/٣ (نصف)	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق أو أكثر من ولد	١
٢	—	١/٣ (نصف)	١/٣ (نصف)	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق وولد واحد ووالدين	٢
٣	١/٦ (سبسي) للواحد أو الاثنين	١/٣ (نصف)	ثلث	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق وولد واحد	٣
٤	—	١/٣ (نصف)	ثلث	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق وأكثر من ولد ووالدين مستحقين	٤
٥	١/٣ (ثلث) للواحد أو الاثنين	١/٣ (نصف)	١/٣ (نصف)	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق ووالدين مع عدم وجود أولاد	٥
٦	١/٦ (سبسي) لكل منهما	—	١/٣ (نصف)	أرملة أو زوج مستحق	٦
٧	١/٦ (سبسي) للواحد أو الاثنين	٣/٤ (ثلاثة أرباع)	—	أرملة أو زوج مستحق	٧
٨	١/٦ (سبسي) لكل منهما	١/٣ (نصف)	—	أرملة أو زوج مستحق	٨
٩	١/٦ (سبسي) للواحد أو الاثنين	—	—	أرملة أو زوج مستحق	٩
١٠	١/٣ (ثلث)	—	—	أرملة أو زوج مستحق	١٠

مذكرة ايضاحية

لقانون المعاشات

فى سنة ٣٥ رأت احدى الحكومات القائمة بالحكم وقتئذ أن توقف تثبيت الموظفين لتحاول التخفيف من أعباء الميزانية ، دون أن يصحب هذا التصرف الجائر اتاحة الاعتمادات لاقامة المصانع وتوفير فرص العمل للمواطنين وتشبيد المشروعات الانتاجية .

وقد أدى إيقاف التثبيت الى أن يفقد الموظفون كل ضمان يقيهم من الاهواء والتقلبات التى كانت تتهددهم من كل جانب ، والتى كانت تسيرها الاحقاد الحزبية العمياء .

وهكذا حرمت الغالبية العظمى من الموظفين - فضلا عن حرمان جميع عمال الحكومة - من نظام المعاشات الذى يطمئنهم على دخل ثابت ينتظرهم يوم ينهون خدمتهم ، أو تجده من بعدهم أسرهم اذا حل قضاء الله .

ومع مولد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - اتجهت الطاقات الثورية الشعبية الى وضع نظام للتأمين والادخار أنشئت بمقتضاء صناديق التأمين والادخار فى سنة ١٩٥٣ ، وروعى فى النظام الجديد أن تتكون إيرادات الصناديق من اشتراك الموظف واشتراك يساويه تدفعه الدولة ويستثمر ذلك كله فى الصندوق بحيث يحصل الموظف عند نهاية مدة خدمته ضعف مدخراته مربحة بفائدة مركبة مقدارها ٣ ٪ بالإضافة الى مبلغ التأمين يتقاضاه فى حالة العجز الصحي أثناء الخدمة أو يتقاضاه الورثة فى حالة الوفاة .

واخذاً بالنظرة الاشتراكية الى المال ، والتى تؤكد أن المال ينبغى أن يسخر لخدمة البشر ، لا أن يكون البشر عبيدا فى خدمة المال ، وتقاديا لاسباب الارتباك المالى الذى دفع الحكومات السابقة الى إلغاء نظام المعاشات ، فقد رؤى مورد مالى خاص للنظام الجديد ، فأنشئ صندوق مستقل تتجمع فيه الاشتراكات من ناحية ، ويصرف منه التأمين والادخار من الناحية الاخرى ، دون تدخل مع موارد الدولة الاخرى أو تعقباتها .

ثم توالى خطوات الإصلاح الثورى لحال الموظفين ، تطلعا الى تضامن اشتراكى كامل . فارتفعت قيمة المكافآت التى يحصل عليها الموظف الى

أضعاف ما كان يصرف له وفق النظام القديم كما تكفل نظام التأمين بتعويض سخي إذا قصرت مدة الخدمة بسبب العجز أو الوفاة .

وفي سنة ١٩٤٦ عدلت الثورة نظام الادخار واجلت محله نظاما شاملا للمعاشات فانشأ صندوق التأمين والمعاشات ليتمتع بمزاياه جميع موظفي الدولة .

ثم زيت المزايا المقررة للموظفين بصدد قانون المعاشات الموحد في عام ١٩٦٠

وتجاوبا مع التعمق الاشتراكي في المجتمع الثوري ، فتحت حكومة الثورة الطريق لكل طوائف العاملين في خدمة الحكومة من عمال ومستخدمين لينالوا حقهم الاشتراكي الطبيعي في المساواة الكاملة مع اخوانهم الموظفين في التمتع بقانون المعاشات .

وبذلك ارتفع عدد المستفيدين بالقانون الى ٦٣٠ ألف مواطن من الموظفين والعمال الحكوميين ، يكون المستفيدون به من هؤلاء الموظفين والعمال وأسرههم أكثر من ٣ ملايين و ١٥٠ ألف مواطن .

ثم تحللت الدكتور القيسوني عن المزايا التي استخدمها القانون الجديد فقال ان هذه المزايا تضمنت :

١ - توريث المعاش بالكامل وهو ما تعارف على تسميته بننازل الحكومة عن نصيبها في المعاش وذلك دون تحميل المنتفع اية اعباء وقد تحملت الخزنة العبء المالي وحدها بزيادة اشتراكها من ١٠٪ الى ١٢٫٥٪ أي بحوالى ٢٥ مليون جنيه سنويا ، وقد أدى هذا الى زيادة نصيب كل مستحق بمقدار الثلث .

ويستفيع بهذه الزيادة ورثة أرباب المعاشات العاملين بقوانين المعاشات السابقة المربوطة معاشاتهم قبل العمل بأحكام القانون الجديد - وتصرف هذه الزيادة اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٦٣ وذلك مع عدم المساس بقيمة اعانة غلاء المعيشة المقررة على معاشاتهم قبل التعديل .

٢ - استمرار صرف معاشات الطلبة حتى سن السادسة والعشرين أو التخرج أيهما أقرب تاريخا ويسرى هذا الحكم على من قطع معاشه من الاولاد والاخوة قبل العمل بهذا القانون .

كما منح القانون معاشا بصفة مؤقتة للاولاد أو الاخوة من الطلبة الذين تجاوزوا سن الحادية والعشرين وقت وفاة المورث وذلك حتى سن

السادسة والعشرين أو التخرج - وعند قطع استحقاقهم تصاد تسوية المعاش على باقي المستحقين الذين كانوا موجودين وقت الوفاة .

٣ - منح البنت أو الاخت ما كان يستحق لها من معاش اذا طلقت أو تزلمت بعد وفاة - المورث خلال عشر سنوات على الاكثر من تاريخ الزواج أو من تاريخ الوفاة ابهما الحق وذلك دون اخلال بحقوق باقي المستحقين .

ويسرى هذا الحكم على حالات الترميل أو الطلاق التي وقعت خلال العشر سنوات السابقة على العمل بهذا القانون على أن يقدم طلبه في خلال سنة يربط المعاش من تاريخ العمل بالقانون .

٤ - اعفاء المعاشات ورؤوس الاموال المستبدلة ومبالغ التأمين من جميع الضرائب والرسوم رعاية لاصحاب المعاشات وأسرهم واعفاء المعاشات من الضرائب فيما عدا الضريبة العامة على اليراد .

ويسرى هذا الاعفاء اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٦٣ .
وتتحمل الدولة نتيجة هذا الاعفاء ما يقرب من نصف مليون جنيه سنويا .

٥ - أجاز القانون حساب مدد الخدمة التي كانت محسوبة في المعاش وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية ، كما أن من ينقل من الحكومة الى جهة تطبق قانون التأمينات الاجتماعية يكون له الخيار في تسوية حقوقه من معاش أو مكافأة أو نقلها الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية واعتبار مدة خدمته متصلة .

وكذلك أباح القانون الجديد للموظفين والخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية اذا نقلوا الى الحكومة ، أن يتقاضوا استحقاقاتهم من المؤسسة أو أن يطلبوا اعتبار مدة خدمتهم متصلة، وفي هذه الحالة تنقل استحقاقاتهم من المؤسسة الى صندوق التأمين والمعاش الحكومي .

٦ - شمل القانون فضلا عن العاملين بالقطاع الحكومي البحث ، موظفي ومستخدمى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة الذين يطبق في شأنهم قانون نظام الدولة . كما أجاز انتفاع من يعملون بالمؤسسات العامة الاخرى الذين يصدر بهم قرار من وزير الخزانة . كما أجاز القانون حساب مدد خدمتهم السابقة على تاريخ انتفاعهم بأحكامه .

٧ - أجاز الجمع بين المعاشات والدخل ، أو بين معاشين أو أكثر في حدود عشرة جنيهات بالنسبة لبعض المستحقين من اصحاب المعاشات الذين لم تكن القوانين تجيز لهم هذا الجمع . كما أجاز الجمع بين معاشين في حدود

٢٥ جنيتها اذا استحقا عن الوالدين . ويسرى هذا الحكم على الارملة اذا كان احد الماشين عن مدة خدمتها والثاني عن زوجها .

٨ - صرف مبالغ التأمين والمكافآت والمعاشات دون التقيد بأحكام قانون الولاية على المال وذلك وفقا للشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون .

٩ - يصرف معاش الورثة اعتبارا من أول الشهر الذي حدث فيه الوفاة للمورث ، وعند إيقاف أو قطع المعاش يصرف كاملا عن الشهر الذي حدث فيه الإيقاف أو القطع .

١٠ - تدخل في حساب المعاش مدد التجنيد والتكليف مع الاعفاء من أداء احتياطي عنها .

١١ - أجاز القانون حساب مدد الخدمة قبل بلوغ سن ١٨ سنة .
١٢ - رفع الحد الأدنى للمعاش في حالي الفصل بسبب الوفاة أو العجز الصحي إلى ٤٠٪ بدلا من ٣٠٪ .

١٣ - كما رفع القانون الجديد الحد الأدنى للمعاشات التي تمنح عند انتهاء الخدمة وفقا لما يلي :

أ - ٥٠٪ من المرتب أو الاجر الشهري أو جنيهاً أيهما أقل لمن تقل مرتباتهم أو أجورهم الشهرية عن ٥ ج .

ب - ٤٠٪ من المرتب أو الاجر الشهري أو ٣ جنيهاً أيهما أقل لمن تبلغ مرتباتهم أو أجورهم الشهرية خمسة جنيهاً وتقل عن عشرة .

ج - ٣٠٪ أو خمسة جنيهاً أيهما أقل لمن تبلغ مرتباتهم عشرة جنيهاً فأكثر .

وإذا نقصت قيمة معاش المستحق عن ٢٥٠ مليماً لكل مستحق رفع إلى هذا القدر ولو تجاوز مجموع ما يمنح للمستحقين معاش المورث .

١٤ - رفع المعاش المستحق بسبب الوفاة أو العجز الصحي نتيجة إصابات العمل إلى أربعة أخماس المرتب أو الاجر الشهري الأخير بدلا من ثلاثة أرباع المرتب أو الاجر الشهري الأخير .

١٥ - تأمين العمال ضد العجز الصحي طوال مدة خدمتهم ، بعد أن كان التأمين لا يستحق في حالة العجز الصحي إذا تجاوز العامل ٥٥ سنة .

١٦ - عدم جواز حرمان المنتفع أو صاحب المعاش من المعاش أو المكافأة إلا بحكم تأديبي وفي حدود الربع . ولا يجوز الحكم بهذا الحرمان إلا عن الأعمال التي وقعت من قبل تركه الخدمة .

وقد اقتضت دوافع العدل الاجتماعي ، والرغبة في رعاية عائلات الموظفين عدم تحميل المستحقين عن صاحب المعاش عند وفاته عقوبة تبعية هي الاستمرار في الخصم من المعاش أو المكافأة المستحقة لهم في هذه الحالة .

وقد نص على سريان هذه الحكم بأثر رجعي رعاية للمستحقين .

١٧ - في حالة العودة للخدمة يسوى المعاش على أساس مدد الخدمة متصلة أو منفصلة أيهما أصح للمنتفع .

١٨ - أجاز القانون وقف العمل بالاستبدال مقابل رد المبالغ التي يصدر قرار بالشروط المتعلقة بها .

٩٩ - يقرر القانون مزايا جديدة للعمال أهمها :

(أ) اجازة حساب مدد الخدمة السابقة مقابل دفع الاشتراكات المستحقة عنهم .

(ب) تسوية استحقاقاتهم على أساس أجر ٢٦ يوما بدلا من ٢٥ .

ثم اضاف الدكتور القيسوني بعد ذلك قوله :

ان الثورة تعيش في سياق دائم مع آمال الشعب تسارع خلاله الى ضمان المصالح الشعبية ، وهي في سبيل ذلك ، لا تعرف حدودا للعمل الثوري من أجل اسعاد الملايين ، فلم يكد الحبر يجف عن هذا القانون الجديد للمعاشات الذي اعتمده الرئيس عبد الناصر منذ أيام ، حتى أخذ قانون جديد آخر طريقه الى الاعتماد ، ليضيف حلقة جديدة في سلسلة القوانين الثورية لتحسين حال الموظفين .

لقد انتهت الوزارة من اعداد قانون جديد للمعاشات يستكمل حلقات التأمين الاجتماعي لموظفي الدولة الحاليين والسابقين الذين أوقف تشيبتهم بعد سنة ١٩٣٥ ولم تلحقهم قوانين المعاشات التي صدرت في عهد حكومة الثورة ، يضمن لهم معاشا مناسبيا يساعدهم وعلائلتهم على مواجهة أعباء الحياة ، وأن يعيشوا حياة حرة كريمة .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣

بإضافة بعض الشركات والمنشآت التموينية الى الجلول
الرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض
الشركات والمنشآت

— ٨ مايو ١٩٦٣ —

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ في
شان التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا .

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات
والمنشآت ،

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في
بعض الشركات والمنشآت المعدل بالقوانين أرقام ٤٢ و ٧٠ و ١٣٢ لسنة
١٩٦٣ ،

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة
ببعض الشركات القائمة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس
الأعلى للمؤسسات العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٦٢ بشأن المؤسسات
التي يشرف عليها وزير التموين ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - ينقل الى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشآت التموينية الخاصة بالمطاحن ومضارب الارز والمبينة بالجدولين المرافقين للقانون رقمى ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليهما وكذلك جميع الصناعات التموينية ومطاحن الموانى الملحقة أو المتداخلة فيها .

مادة ٢ - يضاف الى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشآت التموينية المبينة فى الجدول المرافق لهذه القانون وكذلك جميع الصناعات التموينية ومطاحن الموانى الملحقة أو المتداخلة فيها .

مادة ٣ - تتبع الشركات والمنشآت التموينية المشار اليها فى المادتين السابقتين المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز .

مادة ٤ - يصدر وزير التموين القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ ذى الحجة سنة ١٣٨٢ هـ ٢٨ ابريل سنة ١٩٦٣ .

جمال عبد الناصر

الجدول

محافظة القاهرة :

١ - مطحن القنطرة : باب الخلق

٢ - مطحن ورثة عبد الحليم احمد : بمصر القديمة

٣ - مصطفى قشقوش : بروض الفرج

٤ - مطحن داوود سليمان : بروض الفرج

٥ - مطحن السبع : بالسبتية

٦ - مطحن الشريطى : بالسبتية

٧ - مطحن سيف : بالسبتية

٨ - مطحن حلوان « موافى » : بحلوان

محافظة الاسكندرية :

مطحن أنجال مؤمن عبد الواحد : ابراهيم سلامه •

محافظة المنوفية :

مطحن فريد صديق العداوى •

محافظة المنيا :

شركة اخوان الضالم بالفكرية بأبى قرقاص •

محافظة اسيوط :

١ - مطحن محمد السيد حسين

٢ - مطحن شوقى عوض واصف : بالجمفرية •

محافظة سوهاج :

١ - مطحن المنقبادى

٢ - مطحن لييب عبد الله جبرائيل

٣ - مصانع سوهاج الكبرى « مصصرة زيوت ومستودع كسب ومصنع صابون وثلج ومحطة كهربائية » •

محافظة قنا :

مطحن حسن أبو الفضل : ارمنت الحيط •

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٦٣

بضم بعض الشركات والمنشآت الى القطاع العام

١١ مايو ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ في شأن جواز السماح بقبول بعض شركات ومنشآت المقاولات الخاصة في القطاع العام ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١٤ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء المؤسسة الخيرية العامة للنقل الداخلي ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل منهم في تحقيق الاهداف بالنسبة للمؤسسات العامة ،

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

قرر

مادة ١ - تضم الشركات والمنشآت المبينة فيما يلي الى القطاع العام :

١ - منشأة المقاول عبد الرحمن كرشة .

٢ - شركة محمد السيد عبد الرؤوف وأخوته .

٣ - الشركة الوطنية للمقاولات (المصدر وأبو شعبان) .

٤ - شركة مقاولات مينا (رفاعي) .

مادة ٢ - تشترك الدولة بحصة قدرها ٥٠٪ في رأس مال كل من هذه الشركات والمنشآت .

مادة ٣ - تشرف المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي على الشركات المذكورة بالمادة الاولى من هذا القرار وتعتبر المؤسسة الجهة الادارية المختصة بالنسبة لها .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

- ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٣

جمال عبد الناصر

قرار بقانون

رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣

بتأميم ١٤ شركة للأدوية طبقا لقانون ١١٨ لسنة ١٩٦١

وسحب تراخيص ٤٠ مصنعا ومعملا للأدوية

(١٦ يونية ١٩٦٣)

١ - الشركات التسع التي تقرر تأميمها هي معامل مسيل للمستحضرات الطبية، وسالم خليفة وحجازي، وجالينوس ، وبيرا وفاردين وريغو وارينت فارما ومصانع المستلزمات الطبية .

أما الشركات الخمس فهي شركة سيد للأدوية وشركة القاهرة وشركة الاسكندرية وشركة غير شمس للأدوية وشركة مصر للمستحضرات الطبية .

٢ - المصانع الـ ٤٥ التي تقرر الفاؤها وهي :

معامل أدوية الدلتا ، معامل أدوية يونيفارم ، معامل أدوية ايجيا فارم ، معامل أدوية أطلس ، معامل أدوية النصر ، معامل أدوية أيبا فارم ، معامل أدوية كاطم،معامل أدوية بيرافارم ، معامل سيناء،شركة الامام الشافعي للأدوية ، شركة سيف ، معامل ايفاديكس ، معامل القاهرة ، معامل الياس وعبد الله غناجة ، أدوية النسر ، يونيفرسمال الاهرام حزبون ، معامل أدوية وادي النيل ، نيل فارما ، معامل أدوية اللوتس ، معامل ويزر ، حداد ، سندكس ، أدرش ، مورجان ، الشرق للمستحضرات الطبية ، أدوية الما ، سويس ، كميكو ، نجار ، اتحاد الصناعات الكيماوية بطنطا ، معامل أدوية الاتحاد ، شركة الصناعات الكيماوية والعقاقير بشسبرا ، معمل ركس روفيل ، فارم ميد ، ميتكو بالظاهر ، معامل ريتو بالجمالية ، ايزو ببولاق ، بروديكا للأدوية ، معمل كينا فارما ، معمل لوفنا بمصر الجديدة ، معمل بيتا بمحرم بك ، معمل سيرا ، معمل أدوية هلام .

قرار بقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٣

بتأميم ٨ شركات للمقاولات والنقل والملاحة
(١٧ يونية ١٩٦٣)

تقرر تأميم الشركات التالية :

- شركة حسان للمقاولات والتجارة ويعين المهندس أمين جمعة والسيد أحمد عبده حسان مفوضين عليها .
- شركة « لافلوفيال للنقل النهري » ويعين السيدان حسين كمال وعبد السلام عمر مفوضين عليها .
- شركة مصر للنقل والتجارة ويعين السيدان عبد العزيز نصار وعلى مجاهد رمضان مفوضين عليها .
- الشركة المصرية للنقل بالسيارات ويعين السيدان أحمد نور الدين وصلاح الازهرى مفوضين عليها .
- الشركة المتحدة المصرية للنقل بالنيل ويعين السيدان سعد كامل عبد النبى ، وخليل عثمان خليل مفوضين عليها .
- شركة طره التعاونية للنقل والملاحة ويعين المهندس مصطفى كمال حسان والسيد ابراهيم أحمد السعدنى مفوضين عليها .
- شركة النجمة العربية للملاحة النهريه ويعين السيد نجيب الحرقانى والمهندس على الدين حماد مفوضين عليها .
- الشركة الفنية للمقاولات تكرر ويعين المهندس عبد المنعم المدنى والاستاذ السيد محمد جاب الله مفوضين عليها .

قرار وزير المواصلات

باندماج ١٦ شركة من شركات النقل في ٧ شركات جديدة

ويتعين مجالس ادارة مؤقتة لها

(١٧ يونية ١٩٦٣)

وسيمت تنفيذ قرارات ادماج شركات النيل العامة على النحو التالي :

● شركات أتوبيس الشرقية ، والدقهلية والقنال وجنوب الدلتا
تتمج في شركة واحدة تسمى « النيل العامة لأتوبيس شرق الدلتا » ويكون
مجلس ادارتها المؤقت برئاسة السيد كمال عبد الحميد وعضوية
المهندسين يحيى شفيق واسماعيل بدوي ومحمود حلمي .

● شركتا أتوبيس الصحراء الغربية والبحيرة تندمجان في شركة
تسمى « النيل العامة لأتوبيس غرب الدلتا » ومجلس ادارتها المؤقت
برئاسة السيد علي لطفى وعضوية المهندس صلاح الدين الشافعى والسيد
ابراهيم شراب والمهندس محمد عبد الفتاح الانصارى .

● شركات أتوبيس المنوفية ، والغربية ، وكفر الشيخ وسط
الدلتا . • ويكون مجلس ادارتها المؤقت برئاسة المهندس ابراهيم صادق
وعضوية المهندس عبد اللطيف عيسى والسيد أحمدصبيح أحمد والمهندس
حامد عبده مميظ .

● شركتا أتوبيس الصعيد ، وأتوبيس الفيوم تندمجان في شركة
واحدة تسمى « شركة النيل العامة لأتوبيس الوجه القبلي » .

ويكون مجلس ادارتها المؤقت برئاسة المهندس ابراهيم الشافعى
وعضوية السيد أبو الوفا دنقل والمهندس حسن كامل والمهندس فميم
حسن .

● شركتا نقل البضائع بالقاهرة ونقل البضائع في الاسكندرية
تندمجان في شركة واحدة تسمى « شركة النيل العامة لنقل البضائع » ،
ويكون مجلس ادارتها برئاسة السادة راضى أبوالمز وعضوية السادة جبر
السيد على ومحيى الدين لبيب وحسين كامل ومحمود كامل .

● شركات المقاولات « عبد الفتاح » ، « والإسكندرية » « مرشاق » ،

والمقاولات « ونيس » ، تندمج في شركة واحدة تسمى « شركة النيل العامة للطرق والكبارى » ويكون مجلس ادارتها المؤقت برئاسة المهندس يوسف سعد وعضوية المهندس عبدالقفار الحفيظ والسيدان كميل مرشاق ومحسن عبد الفتاح .

● شركتنا الطرق « فهمى وعلى » و « بكير » تندمجان في شركة واحدة تسمى « شركة النيل العامة للانشاء والرصف » ، ويكون مجلس ادارتها برئاسة المهندس محمد صلاح الدين حب الرمان وعضوية السادة أحمد بكير ويوسف أحمد القليني والمهندس رياض جوهر .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٣١ لسنة ١٩٦٣

بضم بعض شركات ومنشآت المقاولات الخاصة

الى القطاع العام

رئيس الجمهورية ..

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى الاعلان الدستوري الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ فى شأن جواز السماح بقبول
بعض شركات ومنشآت المقاولات الخاصة فى القطاع العام .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات
الوزراء ومسئوليات كل منهم فى تحقيق الاهداف بالنسبة للمؤسسات
العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٢١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء
مؤسسات عامة نوعية للمقاولات .

وبعد موافقة مجلس الرياسة .

قررو

مادة ١ - تضم الى القطاع العام شركة نوار للمقاولات (محمد نوار
واخوته) وتحدد حصة الدولة فى هذه الشركة المذكورة المؤسسة المصرية
العامة لمقاولات الاعمال المدنية وتعتبر الجهة الادارية المختصة بالاشراف
عليها .

مادة ٢ - تضم الى القطاع العام منشأة (احمد محمد محفوظ) وتحدد
حصة الدولة فى هذه المنشأة بنسبة قدرها ٥٠ ٪ من رأس مالها .

وتتبع المنشأة المذكورة المؤسسة المصرية العامة لمقاولات الاسكان
والمباني العامة وتمتيز الجهة الادارية المختصة بالاشراف عليها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ المحرم سنة ١٣٨٢ (١٥ يونيو
سنة ١٩٦٣) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٣
بضم بعض شركات ومنشآت المقاولات الخاصة
الى القطاع العام

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الاعلان الدستوري الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ •

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ فى شأن جواز السماح بقبول
بعض شركات ومنشآت المقاولات الخاصة فى القطاع العام •

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات
الوزراء ومسئوليات كل منهم فى تحقيق الاهداف بالنسبة للمؤسسات
العامة •

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٢١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء
مؤسسات عامة نوعية للمقاولات •

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة •

وعلى موافقة مجلس الرئاسة

اصدر القانون الآتى :

مادة ١ - استثناء من احكام المادتين ١ و ٤ من القانون رقم ١٥٦
لسنة ١٩٦١ المشار اليه تضم الشركات والمنشآت المبينة بالملحق المرافق
لهذا القانون الى القطاع العام وتحدد حصة الدولة فى كل شركة ومنشأة
بنسبة قدرها ٥٠ ٪ من رأس مالها •

مادة ٢ - يتبع كل من المؤسسة المصرية العامة لمقاولات الاعمال

المدنية والمؤسسة المصرية العامة لمقاولات الاسكان والمباني العامة
والمؤسسة المصرية العامة لمقاولات المرافق والشركات والمنشآت المبنية في
الملحق المرفق بهذا القانون وتعتبر كل مؤسسة من المؤسسات الثلاث
المشار اليها الجهة الادارية المختصة بالنسبة الى الشركات التي تتبعها .
مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من
تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في غرة ربيع الاول سنة ١٣٨٣ (٢٢)
يوليو سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

ملحق
بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٢

بضم بعض شركات ومنشآت المقاولات الخاصة
الى القطاع العام

- اولا - المؤسسة المصرية العامة لمقاولات الاسكان والمباني العامة :**
- المنشآت والشركات التي تشرف عليها :
 - منشأة السيد محمد الحاذق
 - منشأة صالح محمد يونس
 - منشأة محمد على احمد
 - منشأة محمود حمدي
- المكتب الفني للمقاولات (جمال الدين محمد طير البر وشركاه)
- الشركة الهندسية للانتشاء والتعمير (عبد الرحمن نور الدين واولاده)
- الشركة الوحيدة للمقاولات (ماهر احمد عيذ وشركاه)
- شركة المعارف للمقاولات
- شركة النصر للمقاولات (مصطفى محمد حزين)
- ثانيا - المؤسسة المصرية العامة لمقاولات الاعمال المدنية وتشرف :**
- الشركة المتحدة للمقاولات والسياحة (ابو زيد وعبد وشركاهم)
- ثالثا - المؤسسة المصرية العامة لمقاولات المرافق :**
- وتشرف على :
 - شركة ترين مصر

بيان الدكتور عزيز صدقي وزير الصناعة

بمناسبة صدور القرارات الجمهورية بتسليم بعض الشركات والمنشآت
وانهاء عقود استغلال المناجم والحاجر الممنوحة للقطاع الخاص

(٨ أغسطس سنة ١٩٦٣)

لقد اصدر الشعب الميثاق الوطنى معبرا عن ارادته ، محددا
لاهدافه ، وقد تحددت فيه معالم طريق العمل الثورى فى جميع نواحي
الحياة بما يحقق آمال هذا الشعب وامانيه .

وقد جاء بالميثاق ان الصناعة هي الدعايات القوية للكيان الوطنى
وهي القادرة على الوفاء بأعظم الآمال فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى
وان اتجهنا الى الصناعة يجب ان يكون واعيا وان يأخذ فى اعتباره جميع
النواحي الاقتصادية والاجتماعية فى معركة التطوير الكبرى .
وان العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لايمكن أن يترك
لعفوية رأس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة .

وكل ذلك يضع نتيجة محققة أمام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير
الوصول اليها أن تحقق اهدافها وهذه النتيجة هي ضرورة سيطرة الشعب
على كل أدوات الانتاج وتوجيه فائضها طبقا لحطة محدودة .

وقد جاء بالميثاق أيضا أن النضال الوطنى فى سعيه الى الحرية
الاجتماعية وفى اقتحامه لكل مراكز الاستغلال الطبقي هو الذى ضم الى
القطاع العام جزءا كبيرا من أدوات الانتاج وذلك بقوانين يوليو ١٩٦١
وثورتها العميقة المبررة عن ارادة التغيير الشامل فى مصر . وان هذه
الخطوات الجبارة قد مكنت القطاع العام من اداء دوره الطبقي فى قيادة
التقدم .

هل نجح القطاع العام

ويجدر بنا هنا أن نبحث هل نجح القطاع العام فى اداء دوره القيادى
كما حددته الميثاق ؟ . فبالنسبة لقطاع الصناعة فقد بلغت قيمة الانتاج
فى القطاع العام الصناعى فى السنة المالية ٦١ - ١٩٦٢ (١٥٥٩ مليون

جنيه) بينما بلغت في السنة المالية ٦٢ - ١٩٦٣ (٦١٤٧ مليون
جنيه) بمعنى أنه تحققت زيادة في الانتاج بلغت قيمتها ٩٨٨ مليون
جنيه) بنسبة ١٩٢٪ .

وبلغ عدد العاملين في شركات المؤسسات العامة الصناعية التابعة
لوزارة الصناعة في ٣٠ - ٦ - ١٩٦٣ نحو ٢٨٩٢٠٠ عاملا أي أن الزيادة
في عدد العمال في شركات القطاع العام وحده خلال عام ٦٢ - ١٩٦٣ قد
بلغت نحو ٣٤٤٠٠ عامل بنسبة ١٣٢٪ .

وقد بلغ مجموع ما حصل عليه العاملون في هذه الشركات التابعة
لوزارة الصناعة خلال السنة من ١ - ٧ - ١٩٦٢ الى ٣٠ - ٦ - ١٩٦٣
من أجور ٦٥٠.٨٠٠.٠٠٠ جنيه بينما كان مجموع ما حصلوا عليه خلال
السنة المالية السابقة من ١/٧/١٩٦١ الى ٣٠/٦/١٩٦٢ (٥٤٠٥٨٠.٠٠٠
جنيه) أي بزيادة قدرها ١٠٥٢٢٠٠٠ جنيه بنسبة ١٩٣٪ عن العام
الماضي ، بمعنى أن متوسط نصيب الفرد قد بلغ في عام ٦٢ - ١٩٦٣ -
٢٢٥ جنيها بينما كان في السنة المالية ٦١ - ١٩٦٢ - ٢١٤ أي بزيادة قدرها
١١ جنيها . وهذه الزيادة في المتوسط تعتبر زيادة كبيرة للغاية لو أخذنا
في الاعتبار أن الغالبية العظمى من الزيادة التي تحققت في عدد العاملين
انما تمت في أدنى درجات التعمين .

وكل ذلك يدل دلالة واضحة بالأرقام على النجاح الكبير الذي حققه
القطاع العام الصناعي في ظل النظام الاشتراكي خاصة لو قارنا أرقام
الانتاج في شركات المؤسسات العامة الصناعية التابعة لوزارة الصناعة
بما كانت عليه قبل التأميم مباشرة وما وصلت اليه الآن ، أي بعد مضي
سنتين على التأميم ، إذ بلغت في السنة المالية ٦٢ - ١٩٦٣
٥٣٠.١٢٤.٠٠٠ جنيه بينما كانت في السنة المالية ٦٠ - ١٩٦١ - قبل
التأميم مباشرة - ٣٩٩.٥٧٥.٠٠٠ جنيه (مقومة بنفس الأسس) أي
تحققت زيادة قدرها ١٣٠.٥٤٩.٠٠٠ جنيه بنسبة ٣٢٧٪ في خلال
عامين اثنين .

الاستغلال

وفي هذا المجال يجدر الإشارة إلى ما جاء بالميثاق :

(... ان التأميم لا يؤدي إلى خفض الانتاج بل ان التجربة أثبتت
قدرة القطاع العام على الوفاء بأكبر المسئوليات وبأعظم قدر من الكفاية
سواء في تحقيق أهداف الانتاج أو في رفع مستواه النوعي) .

هذا بينما لم تبلغ الزيادة في شركات القطاع الخاص في السنة

المالية ٦٢ - ١٩٦٣ عن السنة السابقة سوى نسبة ٨٤٪ حيث كانت قيمة الانتاج في هذه الشركات في السنة المالية ٦١ - ١٩٦٢ ٢٨٤٤٠٠٠٠٠ جنيه أى زيادة قدرها ١٠٠٠٠٠٠ ٢٢١٠٠٠٠ جنيه وذلك بالمقارنة بنسبة الزيادة في القطاع العام وقدرها ١٩٣٪ كما سبق ذكره .

ولم يقتصر الامر على التفاوت الكبير في زيادة الانتاج بين شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص ، بل ان بعض شركات القطاع الخاص لم تقم بدورها الفعال في خطة التنمية وتركها القائمون عليها تمانى ارتباكات مالية ونقص في كل امكانياتها ولم تراعى ما جاء بالميثاق في هذا الخصوص :

(... والقطاع الخاص مطالب بأن يجدد نفسه وان يشق لعمله طريقا من الجهد الخلاق لا يعتمد كما كان في الماضى على الاستغلال الطفيلى ...) .

وبذلك فقد أصبحت موعولا للهدم وتعتيل للطلقات سواء كانت آلية أو مالية أو بشرية ، هذا فضلا عن تهديدها لاستقرار الاجتماعى لآلاف العمال وأسره .

ثلاثة أنواع من الشركات

وقد جاء في الميثاق أنه في مجال الصناعة يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التمهيدية في غالبيتها داخلية في إطار الملكية العامة للشعب وإذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة في هذا المجال فإن الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفي ظله .

وانه يجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائما عن الاحتكار . وإذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة في مجالها فإن القطاع العام يجب أن يحتفظ بدوره فيما يمكنه من التوجه لصالح الشعب .

ولذلك وتطبيقا للميثاق فقد صدر القرار الجمهورى بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٦ المرقص صورته بتأميم بعض الشركات والمنشآت الصناعية تأميما كاملا وتحديد بيعيتها للمؤسسات العامة الصناعية التى تتفق ونشاطها ، على أن يعرض أصحابها تمويضا عادلا طبقا لما جاء بالقرارات الاشتراكية التى صدرت في يوليو ١٩٦٦ ، كما نص القرار على أنه يجوز لمن لا تزيد قيمة ما يمتلكه من تاريخ العمل بهذا القانون من أسهم الشركات الخاضعة لأحكامه عن خمسة آلاف جنيه مقومة بالأسعار المحددة

لها في هذا القانون أن يحصل نقدا من البنك المركزي على القيمة الاسمية للسندات المستحقة له مقابل أسهمه التي انتقلت ملكيتها الى الدولة بعد أقصى قدره ألف جنيه .

والجدول المرفقة بالقرار المذكور تحوي أسماء ثلاث أنواع من الشركات التي تطبق عليها هذه القرارات وهي :

أولا - شركات تابعة للقطاع العام ويمتلك فيها الافراد نسبا متفاوتة من رأس مالها ، وقد رُئي تأميمها بالكامل تنفيذا لما جاء بالميثاق :

(...) يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية في غالبيتها داخلية في إطار الملكية العامة للشعب (..)

ثالثا - شركات تابعة للقطاع الخاص وقد رُئي أن تتبع نوعيا للقطاع الذي تنسب اليه حتى تستفيد من الخبرات المتخصصة فيه وتستطيع أن تؤدي دورها الفعال في خطة التنمية .

ثالثا - شركات تابعة للقطاع الخاص وقد تقرر ضمها للقطاع العام بالكامل .

القطاع العام أثبت قدرته

وكذلك صدر القرار الجمهوري رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ بإنهاء عقود بحث واستغلال المناجم وعقود الحاجر الممنوحة للقطاع الخاص ، على أن يصدر وزير الصناعة القرارات اللازمة لقيام شركات التعدين التابعة للقطاع العام بتنفيذ هذه العقود . وذلك تحقيقا لما جاء بالميثاق كما سبق ذكره من أنه (يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية في غالبيتها داخلية في إطار الملكية العامة للشعب) .

وبتطبيق هذه القوانين نكون قد قطعنا خطوة كبيرة نحو تدعيم القطاع العام الصناعي ، ليكون كما جاء بالميثاق قادرا على أن يقود التقدم في جميع المجالات ويحمل المسؤولية في خطة التنمية .

وانني متأكد ان القطاع العام الذي أثبت قدرته منذ صدور قرارات يوليو ١٩٦١ ، سيمحقق نجاحا أكبر بزيادة المساعدة الشعبية التي يشرف عليها ، محققا بذلك الأموال والأهداف التي رسمها له الشعب في الميثاق .

والله ولي التوفيق ..

قرار بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣

بتأميم بعض الشركات والمنشآت

(٨ أغسطس سنة ١٩٦٣)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢
بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة
بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية
المحدودة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تحويل المؤسسات
المصرية والأجنبية الى شركات مساهمة ،

وعلى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في شركات
مساهمة ،

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات
والمنشآت ،

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات
العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٨٩٩ لسنة ١٩٦١
بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢
في شأن تحديد رموز أموال المؤسسات العامة ،

وعلى ما أقرته مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تؤم الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها الى الدولة .

وتحدد الجهة الادارية المختصة بالاشراف عليها وفقا لما هو موضح قرين كل منها .

مادة ٢ - تتحول أسهم الشركات رويوس أموال المنشآت المشار اليها سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤ ٪ سنويا وتكون السندات قابلة للتداول في البورصة ، ويجوز للدولة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كليا أو جزئيا بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية . وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد بشهرين .

ويجوز لـ أن تزيد قيمة ما يمتلكه فى تاريخ العمل بهذا القانون من أسهم الشركات الخاضعة لأحكامه عن ٥٠٠٠ ج (خمسة آلاف جنيه) مقومة بالأسعار المحددة لها فى هذا القانون أن يحصل نقدا من البنك المركزى على القيمة الاسمية للسندات المستحقة له مقابل أسهمه التى انتقلت ملكيتها الى الدولة بحد أقصى قدره ١٠٠٠ جنيه (الف جنيه) .

مادة ٣ - يحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر أقبال لبورصة الاوراق المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون .

فاذا لم تكن الأسهم متداولة فى البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور فيتولى تحديد سعرها لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الصناعة على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف يختاره وزير العدل . وتصدر كل لجنة قراراتها فى مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها .

وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأى وجه من أوجه الطعن .

كما تتولى هذه اللجان تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة .

مادة ٤ - لا تسأل الدولة عن التزامات الشركات والمنشآت المشار اليها فى المادة الأولى الا فى حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها فى تاريخ التأميم .

فإذا لم تكن الاسهم متداولة في البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة أشهر ، أو كانت هذه المنشآت غير متخفة شكل شركات مساهمة ، تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه المنشآت .

ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الأموال .
مادة ٥ - يرخّص لوزير الصناعة في ادمساج الشركات والمنشآت المشار إليها في المادة الأولى في الشركات التابعة للمؤسسات الصناعية أو تكوين شركات مساهمة من بينها وفي الحالتين يقدر صافي أصول تلك المنشآت طبقاً لقرارات اللجان المنصوص عليها في المادة الثالثة .

والى أن يتم ذلك يجوز لوزير الصناعة إعفاء القائمين على الشركات والمنشآت المذكورة وتعيين مجلس مؤقت أو مندوب أو أكثر لإدارتها .
ويكون له الاختصاصات المخولة لمجلس الإدارة وللمدير .

وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو المندوب في المسائل التي تعتبر أصلاً من اختصاص مجلس الإدارة لتصديق رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة بالإشراف على الشركة أو المنشآت حسب ما هو موضح بالجدول المرافق لهذا القانون .

مادة ٦ - يجوز لوزير الصناعة تأجيل أداء ديون والتزامات المنشآت المشار إليها في المادة الأولى لمدة أقصاها سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٧ - كل مخالفة لاحكام هذا القانون يعاقب مرتكبوها بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨ - إذا كانت الاسهم التي آلت الى الدولة وفقاً للمادة الثانية مودعة لدى بنك أو غيره من المؤسسات بصفة تأمين فيحل محلها قانوناً السندات المصدرة مقابلها وفقاً للمادة الثانية .

مادة ٩ - يصدر وزير الصناعة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ١٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برباسة الجمهورية في ١٨ ربيع الاول سنة ١٣٨٣ (أغسطس سنة ١٩٦٣) .

جمال عبد الناصر

كشف الشركات والمنشآت التي اخضعت

للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣

المؤسسة المصرية العامة للفلز والنسيج :

اولا - شركات تخضع للقانون ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ :

- شركة مصر للفلز والنسيج (المحلة الكبرى)
- شركة مصر للفلز والنسيج الرفيع بكفر الدوار
- شركة مصر صباغى البيض بكفر الدوار
- شركة مصر للحريز الصناعى بكفر الدوار
- شركة مصر حلوان للفلز والنسيج
- شركة مصر شبين الكوم للفلز والنسيج
- شركة المحلات الصناعية للحريز والقطن « اسكو »
- الشركة العامة لمنتجات الجوت
- شركة النصر للفلز والنسيج والتريكو بالقاهرة (الشوربجي)
- شركة القاهرة للفلز والنسيج
- الشركة المصرية للأصواف والبطاين
- شركة المنسوجات الحديثة
- شركة القاهرة للمصباغة والتجهيز
- الشركة المصرية للفلز والمنسوجات
- شركة النصر للأصواف والمنسوجات الممتازة « متيا »
- الشركة العربية للفلز والنسيج
- شركة النصر للفلز والنسيج بالإسكندرية
- الشركة المصرية لفلز ونسج الصوف « بوليتكس »

ثانيا - شركات الحراسة :

- شركة النسيج والحياكة المصرية
- مصنع نسيج عين شمس
- مصبغة جاريتين
- الشركة المصرية لصناعة الفانلات والجوارب « لا يونتري »
- شركة محلات طيبة - للطباعة والصباغة « اخوان كسبيان »
- المؤسسة المصرية لصناعة التريكو
- شركة مصانع النسيج والتريكو « سوجات »

ثالثا - شركات جديدة :

- مصانع أولاد شوشة
- الشركة المتحدة لصناعة النايلون
- شركة قاباني . ن . سنهاوزر وشركاه
- الشركة الحديثة للأشرطة الحريرية والقطنية
- مصنع جوارب الاهرام المصرية « محمد حسن النحلاوي وشركاه »
- مصنع « رولانا » أمر الله بليغ وشركاه
- مصبغة الحضرة
- مصنع نسيج أنطون شوشة وأولاده
- شركة ياياتكس « اخوان يعقوبيان »
- شركة أبو الهول لصناعة وتجارة الغزل والمنسوجات
- مصنع نسيج وتريكو وادى النيل « دويك وشركاه »
- شركة مصانع عوف للغزل والنسيج
- شركة مصانع نسيج الجاكار « محمد بهجت الكسم وشركاه »
- النهضة للغزل والنسيج «موريس ناجر وشركاه»
- مصنع غزل « أ » رمضان وشركاه بالسيوف بالاسكندرية
- شركة اسكندرية للبطاطين والمنسوجات الصوفية عياد المصرى وشركاه »

- شركة منسوجات جاكارد « اميلويلين » .
- المصنع المصرى للسجاد والقطيفة .
- شركة المنسوجات فيكتوريا « فيزاريو » .
- مصنع نسيج أندريه جاك دره .
- مصنع نسيج الشراوية « ميشيل وادوارد الياس » .
- شركة الاتحاد العربى للنسيج .
- شركة النسيج المتحدة .
- مصنع النسر المصرى للحياكة « هومير نصر تاجر » .
- شركة منسوجات الجوهرة « هنرى . م . بيجو » .
- شركة فانلات اطلس المصرية .
- شركة الوادى للغزل والنسيج « النقل سابقا » .
- شركة مصانع نسيج القاهرة « شبرا الحيمة » .
- شركة صناعة نسيج الالياف .
- بمصنع تريكو الاهرام « سامون » .
- شركة اخوان السجيني .
- شركة محمود على المسيرى وشركاه .
- مصنع التحرير بالمحلة الكبرى للنسيج الحديث .
- شركة اخوان الغنام للنسيج .
- شركة اخوان عيد للنسيج .
- مصانع عبد المحسن شتا .
- الشركة المصرية النموذجية للنسيج .

المؤسسة المصرية العامة للصناعات الفولاذية

أولا - شركات تخضع للقانون ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ :

- شركة مؤسسة المنتجات الفولاذية « قها » .
- شركة المصنع المصرى للاغذية المحفوظة « قها » .

• شركة الحميرة الأهلية

- الشركة المصرية لصناعة النشا والجلوكوز بمسطرد « مرياكس »
- شركة النصر للدخان والسجائر « كوتاريللى »
- شركة النصر للدخان والسجائر « البستانى »
- شركة النصر للدخان والسجائر « توكوس »
- شركة النصر للدخان والسجائر « وتك ليمنند »
- شركة أقطان .كفر الزيات
- شركة حلاجى الاقطان المصرية
- شركة بهرند للتجارة
- شركة معامل الخليج والزيوت المتحدة
- شركة المنتجات العالمية
- الشركة المصرية لمنتجات النشا والحميرة الأهلية « النشا الاهلية »
- شركة منتجات النشا
- شركة السكر والتقطير المصرية
- الشركة الشرقية للدخان والسجائر « ايسترن »
- شركة سجائر سالونيك
- شركة الملح والصودا المصرية
- شركة الزيوت والصابون « نايف عماد »
- شركة مصانع الصابون والمواد الغذائية « كحلا »
- شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
- شركة زيوت كرموز
- شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت
- شركة معاصر الزيوت النباتية والصابون
- شركة النصر لتعبئة الزجاجات بيكو
- شركة التبريدات السريعة والتصدير « ديفركس »

ثانيا - شركات قطاع عام تخضع لقوانين التأميم :

- شركة أسبوط لتعبئة الزجاجات
- شركة طنطا لتمتية الزجاجات

ثالثا - شركات تحت الحراسة :

- شركة كوثر للمياه الغازية
- شركة كراون برورى والمكتب المركزى لتوزيع انتاج شركتى بيرة الاهرام وكراون برورى
- شركة بيرة الاهرام
- شركة مصر لملف الحيوان
- شركة قسيسية للزيوت والصابون
- شركة درويش للتصدير والاستيراد « جيلكس »
- الشركة الاهلية لسدادات الزجاجات « ب » « ييجو وشركاه »

رابعا - شركات جديدة :

- الشركة المصرية لصناعة وتجارة المواد النشوية « كليوباترا »
- شركة كولونيا التجارية « مصنع الجملين للمسل الصناعى »
- مصنع جنوه للمكرونة والزيوت
- شركة بو عرف الدفراوى
- مؤسسات أبو الفتوح الصناعية ببلقاس
- شركة سليم عماد واولاده
- مصانع حلويات اخوان نادلر
- المصانع المصرية للتجفيف (شريط اخوان وشركاهم عياد وشركاه بالاسكندرية)
- شركة الغربية للزيوت والدقيق (أميل ونعمة عماد وشركاهما)
- شركة معاصر زيوت البدرشين
- شركة الزيوت والكمب المصرية

- شركة الزقازيق للاقطان والزيوت
- شركة التمبنة المصرية «آبوت»
- شركة بور سعيد للتجفيف
- شركة تصدير منتجات النيل «الصيفي وشركاه بالاسكندرية»
- شركة منتجات الاغذية النموذجية «ن . ا . بالي وشركاه كفر الدوار»
- شركة صباغ اخوان وشركاهم «اسكندرية»
- المصنع المصري لتحضير الاطعمة والزيوت العنصرية «بالقاهرة»
- شركة ث . ب . كوتسيكا وشركاه
- شركة زوتوس وشركاه
- شركة ايكا «يوسف وموديس ليفي وشركاهما»
- شركة مصانع بولناكي المصرية
- شركة صناعة وتجارة الالبان «المنيرة سيكلام»
- شركة اخوان سلوم
- شركة الدفراوى للدخان والسجاير بمنوف
- شركة اولاد يني بنداليس وشركاهم
- مصنع النزهة للزيوت والصابون
- شركة مصانع شيكولاتة رويال المصرية «تومي خريستو وشركاه»
- شركة الاسكندرية لصيد الاسماك وتجميدها «في شلكس»
- الشركة الاهلية للزيوت والصابون «كركور مالتيان وابناء قسطنطين وشركاهم في العياط وروض الفرج»
- الشركة الحديثة للاغذية بالاسكندرية
- شركة ادجار جاهل وشركاه «مصنع صابون»
- شركة غمرة للزيوت «صالح حزين السيد واولاده»
- شركة مصر الاهلية لمصر الزيوت والتبريدات «بطنطا»
- شركة ادجار جاهل وشركاه «مصنع صابون»

• شركة بسكوييت أرابيسكو

• معاصر ومصابن المحلة الكبرى « وصفى وخورى »

• الغابريقة المصرية للمواد الكيماوية

المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية

أولا - شركات تخضع للقانون ١٢٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ :

• شركة مطابع محرم

• الشركة التجارية المصرية

• شركة مطابع محرم الصناعية (بعد الدمج)

• شركة ي . ق لاغوداكس

• شركة الاسكندرية للورق « الباء » (بعد التحويل)

• شركة روتالنت

• شركة تحويل الورق كونفرتا

• الشركة المصرية للطباعة وتحويل الورق « روتا برنت - كونفرتا

(بعد الدمج)

• شركة ورق الشرق الاوسط « سيمو »

• الشركة المصرية لصناعة اوراق التعبئة « كرافت »

• شركة الورق الاهلية

• شركات النقل والهندسة

• شركة مصانع الكاوتش الاهلية « ناروبين »

• الشركة المصرية لصناعة الكاوتش والاحذية « أفيرينو »

• شركة النصر لمنتجات الكاوتش (بعد الدمج)

• شركة البلاستيك الاهلية

• شركة صناعات البلاستيك والكهرباء المصرية

• الشركة المصرية للاسمدة والصناعات الكيماوية

• شركة النصر للاسمدة والصناعات الكيماوية بالسويس

- شركة البويات والصناعات الكيماوية
- شركة النصر لصناعة الأقلام ومنتجات الجرافيت
- شركة طنطا للكتان والزيوت
- ثانياً - شركات قطاع عام لم تخضع لقوانين التأميم :**
- شركة النصر لصناعة الخشب الحبيبي والراتنجات
- ثالثاً - شركات جديدة :**

- شركة العبوات الحديثة
- مصانع صوايا للتنظيف (اخوان صوايا)
- مصانع صوايا للكرتون (ا . ر . ه . - صوايا)
- الصناعات الاحلية للكبريت
- مصنع كبريت الشوريحي
- شركة كبريت النيل
- مصانع مصر الكاوتش واللاتكس
- شركة هنشولد للبويات والزيوت بالقطر المصري
- مصانع بحري للبويات
- الشركة المساهمة المصرية كاريا
- شركة مطابع الجراية الصناعية

المؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية

- اولاً - شركات تخضع للقانون رقم ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ :**
- شركة الأدوات الصحية ومواسير الزهر « ارمينان »
 - شركة المنشآت المدنية المصرية « ايجيمت »
 - شركة التمدين المصرية « ايديال »
 - شركة التوريدات المصارية والهندسية « دياب »
 - شركة مصر لصناعة معدات الغزل والنسيج

- الشركة المصرية للتعمدين والانشاءات « سميكما »
- شركة المشروعات الهندسية والتجارية
- شركة الهندسة والتبريد « كولدير »
- الشركة المصرية للتغليف والاقتصادى
- شركة اسكندرية للتغليف الصناعى
- شركة النصر لصناعة البطاريات « بولين »
- شركة الكهرباء المركزية « سنترليك »
- المصانع المصرية للوازم المعمارية والصناعية « سابى »
- المصانع المصرية للصنوبر وأدوات التجليخ
- ثانيا - شركات قطاع عام تخضع للقوانين التاميم :**
- الشركة العامة لصناعة اليايات
- الشركة المصرية لأعمال الصلب « ستيلكو »

ثالثا - شركات تحت الحراسة :

- شركة مصانع سابرين وشركة سميد اخوان وشركاهم
- شركة الورش الصناعية العمومية « جيموكو »
- الشركة المصرية لشفرات الخلاقة « سيلا »
- شركة وراء البحار للمعبوات

رابعا - شركات جديدة :

- الشركة المصرية لصناعة سمست الملابس
- شركة مصر للهندسة الكهربائية « ميكو »
- شركة ديزل شبرا الصناعية
- مصانع الغرامل المصرية
- الشركة العامة للصناعات الدقيقة
- الشركة العربية لصناعة البوجيهات
- هـ ١٠ - شابلان بقمرة

- شركة صناعة الأخشاب « موجنا »
- شركة الصناعة والتجارة « مونترا » كرامى المحاور
- بلاتون كابرينس
- الفابريكة المصرية لمصنوعات الصاج المدهون بالميناء

المؤسسة المصرية العامة لمواد البناء والحراريات

اولا - شركات تخضع للقانون ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ :

- شركة النصر لصناعة الزجاج والبللور
- مصنع الاسكندرية للزجاج والصينى
- شركة الطوب الرملى

ثانيا - شركات تحت الحراسة :

- شركة مصانع افانجلوس انستاس دافسيو وصناعة الطوب الاسفلق
- صناعة الاسمنت بالاسكندرية
- مصنع طوب جيمس واطسون مردوخ

ثالثا - شركات جديدة :

- الشركة الشرقية لصناعة المواد العازلة الكيماوية
- شركة د • كاتيلانوس « صناعة الخزف »

المؤسسة المصرية العامة للتعدين

شركات جديدة :

- الشركة الاحلية للجبس والمصيص
- شركة مقاولات وتمدين اخوان طويبا
- شركة جبس ومصيص البلاح « غوبية »
- الشركة المصرية لجباصات ابو الهول
- شركة جباصات القنال « سمير أباطه وشركاه »
- الشركة المصرية لصناعة التعدين « سلماوى وشركاه »

- شركة عليه للتعمدين
- شركة تصنيع منتجات المناجم « ميرايز »

المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجي

شركات جديدة :

- منشأة أحمد عبد الباقي حمزه للمطور
- منشأة مصطفى عواد حمزه للمطور
- منشأة للموم عبد الرحمن للموم للمطور بمغاغة
- مصنع بور سعيد للزجاج
- شركة مصر للمعادن
- مصنع تريكو المصرى
- مصنع زيوت قراج مجاهد
- المدابغ المتحدة بالمكس
- ١ • ز • خلكوس وولده وشركاهم
- جبره سالم ظريفه وشركاهم
- الطويل اخوان

قرار
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣

بإتهاء عقود بحث واستغلال المناجم
وعقود استغلال بعض المحاجر الممنوحة للقطاع الخاص
(٨ أغسطس سنة ١٩٦٣)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢
بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا .

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة
بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية
المحددة .

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر .
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس
الأعلى للمؤسسات العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد
رؤوس أموال المؤسسات العامة .

وعلى موافقة مجلس الرياسة

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تنتهي تراخيص البحث وعقود استغلال المناجم وكذلك
عقود استغلال الجبس والرمال البيضاء الممنوحة لأفراد أو شركات القطاع
الخاص .

مادة ٢ - تؤم الأصول المستخلصة في الاستغلال وتؤول ملكيتها الى الدولة .

مادة ٣ - تتولى تقييم رؤوس اموال المنشآت المشار اليها في المادة السابقة لجان من ثلاثة اعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها قرار من وزير الصناعة على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف يختاره وزير العدل .

وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها باى وجه من أوجه الطعن .

مادة ٤ - تؤدى الدولة قيمة ما آل اليها من اموال المنشآت المشار اليها بموجب سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنويا وتكون السندات قابلة للتداول بالبورصة ، ويجوز للدولة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كلياً او جزئياً بالقيمة الاسمية بطرق الاقتراع فى جلسة علنية ، وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين .

مادة ٥ - لا تسأل الدولة عن التزامات المنشآت المشار اليها فى المادة الاولى فى حدود ما آل اليها من اموالها وحقوقها فى تاريخ التأميم .

فاذا لم تكن اسهم هذه المنشآت متداولة فى البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة أشهر أو كانت هذه المنشآت غير متخذة شكل شركات مساهمة تكون اموال اصحابها واهوال زوجاتهم واولادهم ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول هذه المنشآت .

ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الاهوال .

مادة ٦ - يرخص لوزير الصناعة فى امتداد استغلال المناجم والمحاجر المشار اليها فى المادة الاولى الى شركات القطاع العام .

والى أن يتم ذلك يجوز للوزير اعفاء القائمين على ادارة هذه المناجم والمحاجر وتعيين مندوب أو أكثر مؤقت لادارتها تحت اشراف المؤسسة المصرية للتعدين .

ويكون له الاختصاصات المخولة لمجلس الادارة وللعدير وتخضع قرارات المجلس المؤقت أو المندوب فى المسائل التى تعتبر أصلاً من اختصاص مجلس الادارة لتصديق رئيس مجلس ادارة المؤسسة المختصة .

مادة ٧ - يجوز لوزير الصناعة تأجيل أداء ديون والتزامات المنشآت

المشار إليها لمدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .
مادة ٨ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس
وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه أو بإحدى هاتين
المقويتين .

مادة ٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من
تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٨٣ (٨ أغسطس
سنة ١٩٦٣) .

جمال عبد الناصر

قرار
رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣

بتأميم شركات النقل البرى
(١٢ أغسطس ١٩٦٣)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بتنظيم
السلطات العليا للدولة .

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم الشركات والمنشآت
والقوانين المعدلة له .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١٤ لسنة ١٩٦٢ فى شأن
المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى .

وعلى ما اقره مجلس الدولة

وعلى موافقة مجلس الرئاسة

اصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يضاف الى الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق
للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشآت الآتية :

شركات جديدة :

١ - شركة النيل للنقل والتجارة (عوض اسحق وشركاه) .

٢ - شركة نهضة مصر (الاسيوطى) .

- ٣ - المكتب الهندسى والتجارى المصرى الحديث (عبد الوهاب صالح وشركاه) .
- ٤ - شركة الصعيد الأقصى للنقل والتجارة .
- ٥ - شركة النيل للنقل والتجارة (صمويل حنا عبد السيد بشاى وشركاهم بالفيوم) .
- ٦ - شركة الشرقية للنقل المشترك بمنيا القمح .
- ٧ - شركة ورنه نيقولا فانيلس بالمنيا .
- ٨ - شركة عبده اسحق الجمال للنقل بالمنيا .
- ٩ - شركة المنيا ومغاغة للنقل (يوسف وبنيامين ديمترى بشارة وأولادهما) .
- ١٠ - منشآت عبده وحسن وحسين يوسف الصواف .
- ١١ - منشآت عوض اسحق وزوجته وأولاده .
- ١٢ - شركة الجمل للنقل .
- ١٣ - منشأة اراكسدجيان ومنشأة اراكسدجيان وشركاه .
- ١٤ - شركة بشير أحمد خليل وشركاه .
- ١٥ - شركة الدلتا التجارية لنقل البترول بطنطا (السيد ابراهيم زينهم) .
- ١٦ - شركة فيليب جرجس حبشى بطنطا .
- ١٧ - ف . ديامنتى وشركاه .
- ١٨ - منشآت انطوان ديامنتى وزوجته لنقل البضائع والمواد البترولية (المؤسسة المستقلة للنقل والتجارة) .
- ١٩ - عطايا وشركاه (جابى عطايا) .
- ٢٠ - عزيز سامى وشركاه .
- ٢١ - شركة نادية للنقل (ميشيل كافورى) .
- ٢٢ - شركة مصر للنقل والملاحة .

شركات سبق ضمها للجدول المرفق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١
(بعد ادماجها) :

- ١ - شركة النيل العامة للطرق والكبارى .
- ٢ - شركة النيل العامة للانشاء والرصف .
- ٣ - شركة النيل العامة لانشاء الطرق .

شركات سبق ضمها للقطاع العام :

- ١ - منشأة المقاول عبد الرحمن كرشه .
- ٢ - شركة محمد السيد عبد الرؤوف واخوته .
- ٣ - الشركة الوطنية للمقاولات (المصدر وأبو شعبان) .
- ٤ - شركة مقاولات سيناء (رفاعى) .

مادة ٢ - تشرف المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى على الشركات
والمنشآت المبينة فى المادة السابقة .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ
العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .
صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٨٣ (١٢
أغسطس ١٩٦٣) .

جمال عبد الناصر

المذكرة الايضاحية

للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣

يلقى على عاتق نقل البضائع على الطرق بالقطاع العام أعباء كثيرة فى نقل المواد التموينية والمنتجات الزراعية والصناعية المختلفة ومعدات المصانع ومشروعات السنوات الخمس ومواد البناء والأسمدة الكيماوية والمواد البترولية ومشتقاتها وكذلك الصناعات والحاصلات المصدرة للخارج والمستوردة .

وقد ظهر أهمية الدور الذى قام به النقل على الطرق فى المساهمة وإزالة تكس البضائع بالموانى كما ظهر جليا الصعوبات التى صاحبت هذه العملية نتيجة تحكم أصحاب سيارات النقل بالقطاع الخاص نظرا لأن الأخير فى مجموعه يمثل الغالبية العظمى من حجم مسيرات النقل والمقطورات حيث يمتلك ٩٧٪ من عدد السيارات .

ولما كان حجم أعمال النقل على الطرق فى هذا المجال كبيرا ويحتاج الى اشراف وتنسيق عملا بتوجيهات الميثاق الوطنى للوصول الى الإشراف الكامل على مرافق النقل خلال السنوات المقبلة بما يحقق مطالب الاقتصاد القومى وفى إطار المصلحة العامة . ونظرا لأن الحالة أصبحت ملحة الآن لمجابهة الأعباء والالتزامات الملقة على عاتق المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى من الوزارات والهيئات والمؤسسات وشركات القطاع العام باعتبارها المؤسسة النوعية للنقل الداخلى حيث تلتزم المؤسسة حاليا بمقود نقل بضائع وحواد بترولية يبلغ مقدارها حوالى ٢٧٠ ألف طن شهريا فى الوقت الذى لا تتسع امكانيات شركات القطاع العام التابعة للمؤسسة لنقل أكثر من ١٥٠ ألف طن شهريا مما اضطر شركات المؤسسة الى الاستعانة بسيارات القطاع الخاص وفى غالبية الاحوال بالنوالين التى يفرضها هؤلاء دون مراعاة المصالح العام وبالتالي بما يضر الاقتصاد القومى .

وتدعينا لنقل البضائع على الطرق خصوصا وانه قد تبين أن النسبة المثوبة للقوى المادية لوحدة النقل على الطرق المملوكة للقطاع العام حاليا لا تتجاوز ٣٪ من مجموع القوى المادية التى تعمل فى أسطول النقل بما لا يتناسب البتة مع حجم ملكية القطاع العام بالنسبة للقطاع الخاص .

ونظرا لأن ملكية السيارة الواحدة من الغالبية العظمى لسيارات القطاع الخاص يملكها فرد أو أكثر لذا قد رُئي اعداد المشروع المرافق بالاقتصار على ضم الشركات والمنشآت التي تضم عددا مناسباً من السيارات كما روعي تجانس ماركاتها ونوع محركاتها بنظيرها المستخدم بشركات القطاع العام وفي حالة من الصلاحية والصيانة التامة .

لذلك رُوي ضم الشركات والمنشآت التالية الى الجدول المرافق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ مع النص فيه على أن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون المشار اليه. وذلك لما تبين أن كثيرا من الشركات والمنشآت سالفة الذكر قد تصرفت في سيارات النقل المملوكة لها منذ صدور القرارات الاشتراكية في ١٩٦١/٧/٢٠ بالبيع وخلافه بما يقل من كفاءة النقل على الطرق لتفتيت ملكيته وصعوبة الاشراف عليه وحتى يمكن للقطاع العام الاشراف التام على هذه الشركات والمنشآت وتوجيه امكانياتها المادية بالوضع التي كانت عليه عند صدور القوانين الاشتراكية في ١٩٦١/٧/٢٠ .

قرار

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالمقتون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٢ بتأميم شركات النقل النهري

١٢ أغسطس ١٩٦٢

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢
بالتنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت
والقوانين المعدلة له .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن
المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

وعلى موافقة مجلس الرياسة

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف الى الشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق
للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشآت الآتية :

١ : (أ) - شركة الملاحة النهريّة (مسسيد عبد المجيد حسن
وشركاه) .

(ب) شركة مسيد عبد المجيد وشركاه .

٢ - شركة الخطوط النيلية (ميشيل ميخائيليس وشركاه) .

- ٣ - شركة الباروكي للنقل النهري والنيلية .
- ٤ - شركة النقل النيلية (ركس) .
- ٥ - (١) - الشركة الاهلية للنقل النهري (عبد الفتاح الشلقاني ودانيال موتوموتو وشركاهم) .
- (ب) - مصنع الشلقاني لبناء السفن النيلية بالوراق بامبابة
(عبد الفتاح مصطفى الشلقاني) .
- ٦ - شركة النقل النهري (اخوان بسيني وشركاه) .
- ٧ - الشركة الصومعية للنقل والهندسة (ج) منصوريان وشركاه .
- ٨ - شركة كابريس اخوان للنقل بالنيسل (اميل ونيس فرح وشريكه خلفاء) .
- ٩ - شركة غمرة للزيوت والملاحة النهرية « حزين » (صالح حزين السيد واولاده : سيد و ابراهيم وفؤاد صالح حزين) « قسم النقل النيل » .
- ١٠ - شركة قنال المنزلة والملاحة (شركة مساهمة مصرية) .
- ١١ - شركة فؤاد وحسن حمزه .
- ١٢ - شركة دمياط (الخلق ودرغام واولادهما) .
- ١٣ - صبحى ١٠ . توما وشركاه .
- ١٤ - شركة اخوان بسطا بمصر واسيوط .
- مادة ٢ - تشرف المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى على الشركات والمنشآت المبينة فى المادة السابقة .
- مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .
- صدر برياضة الجمهورية فى ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٨٣ (١٢ اغسطس سنة ١٩٦٣) .

جمال عبد الناصر

المذكرة الايضاحية

للقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٣

يلقى على عاتق النقل النهري بالقطاع العام اعباء كثيرة فى نقل المواد الحام والمحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية المختلفة والمواد البترولية والسائلة وخلافه عبر نهر النيل والمجارى الملاحية من وإلى المناطق المحرومة من وسائل النقل الأخرى كمناطق غرب النيل قبل نجع حمادى التى ينقل منها القطن والبنفرة ولا تصل إليها المسكك الحديدية أو وسائل النقل البرى وكذلك ما استجد بسبب الاعمال المطلوبة لتجهيز أهالى بلاد النوبة والتى مستحتاج الى عدد غير قليل من الاسطول النهري التابع للقطاع العام .

ولما كان حجم أعمال النقل النهري فى هذا المجال كبيرا ويحتاج الى اشراف وتنسيق عملا بتوجيهات الميثاق الوطنى للوصول الى الاشراف الكامل على مرافق النقل خلال السنوات المقبلة بما يحقق مطالب الاقتصاد القومى وفى إطار من المصلحة العامة .

ونظرا لأن الحالة أصبحت ملحة الآن لمجابهة الأعباء والالتزامات الملقاة على عاتق المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى من الوزارات والهيئات البترولية وشركات القطاع العام فى نقل الخامات والبضائع أو المواد البترولية والسائلة وتدعيمها للنقل النهري خصوصا وأنه تبين أن النسبة المئوية للقوى المائية والآلية والمقطورة آليا المملوكة للقطاع العام حاليا لا تتجاوز ٥٠ ٪ من مجموع القوى المادية الآلية والمقطورة آليا والتى تعمل فى الاسطول النهري بما لا يتناسب البتة مع حجم ملكية القطاع العام بالنسبة للقطاع الخاص .

وحتى يتم للقطاع العام الاشراف الكامل على الشركات والمنشآت الواردة بالمادة (١) من مشروع القانون المرافق وتوجيه امكانياتها المادية بالوضع الذى كانت عليه عند صدور القوانين الاشتراكية فى ٢٠/٧/١٩٦١ رضى اعداد مشروع القانون المرافق بضم الشركات والمنشآت الموضحة بعد الى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ مع النص على أن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون المشار اليه .

وذلك لما تبين أن كثيرا من هذه الشركات والمنشآت التى تملك صنادل آلية ومقطورات قد تصرفت فى الوحدات المملوكة لها منذ أن صدرت القوانين الاشتراكية فى ٢٠/٧/١٩٦١ بالبيع أو الهبة أو الرهن مما يقلل من كفاءة النقل النهري بتفتيت ملكيتها وصعوبة الاشراف عليها.

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٣

بإضافة شركتين للجندول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١
بتأميم بعض الشركات والمنشآت
١٢ أغسطس ١٩٦٣

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢
بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا .
وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات
والمنشآت .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس
الأعلى للمؤسسات العامة .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

وعلى موافقة مجلس الرئاسة

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف الى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١.

١ - شركة ب ١٠ ديمترياديس اخوان .

٢ - شركة مصر للصناعات الخشبية .

مادة ٣ - تتبع الشركتان المشار اليهما في المادة السابقة المؤسسة
المصرية الاستهلاكية العامة .

مادة ٣ - يصدر وزير التموين القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر بمراسمة الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٣ (٢٢)
أغسطس سنة ١٩٦٣ .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٣

بتعديل الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١

بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت

١٢ أغسطس ١٩٦٣

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن
التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا .

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في
بعض الشركات والمنشآت المعدل بالقانونين رقمي ٤٢ لسنة ١٩٦٣ ،
١٣٢ لسنة ١٩٦٢ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

وعلى موافقة مجلس الرئاسة

اصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١
المشار اليه المعدل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه :
« شركة اخوان الضالم بالفكرية بأبى قرقاص بمحافظة المنيا » .

مادة ٢ - يضاف الى الجدول المرافق للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦١
المشار اليه المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه :

١ - مطحن شوقي عوض واصف ، بالجعفرية بمحافظة أسيوط .

٢ - مطحن فريد صديق المداوى ، متوفية بمحافظة المنوفية .

مادة ٣ - يصحح اسما المنشأتين التاليتين الواردتين بالجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه على النحو الآتي :

١ - مطحن عبد الجواد زويل بمحافظة البحيرة ويصحح الاسم الى مطحن علي عبد الجواد زويل .

٢ - مطحن سيد عسلام بمحافظة الاسكندرية ويصحح الاسم الى مطحن محمد مصطفى علام واخوته .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل بالمادة الأولى منه من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ويعمل بالمادتين الثانية والثالثة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٨٣ (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣) .

جمال عبد الناصر

قرار

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٣

برفع شركة من الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ وافصالها

الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١

١٢ أغسطس ١٩٦٣

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الاعلان المستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن
التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا .

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات
والمنشآت .

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمساهمة الحكومة فى بعض
الشركات والمنشآت .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

وعلى موافقة مجلس الرياسة

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - ترفع « شركة زوزو للتصنيع والتجارة المالية » من
الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، وتضاف الى
الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

مادة ٢ - يبطل تقييم رأس مال الشركة المذكورة الذى تم بالتطبيق
لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، ويعاد
تقييمه .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانونين رقمي ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليهما .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٨٣
(١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٣

بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالاصلاح الزراعى (١٢ أغسطس ١٩٦٣)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الاعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى
والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصدار قرض
لاداء ثمن الاراضى المستولى عليها وسنداته والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة
بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية
المحدودة والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ باصدار قانون الجمعيات
التعاونية والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة
والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن توزيع الاراضى الزراعية
المصادرة على صغار الفلاحين والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ بادخال تعديلات على بعض
التشريعات المتعلقة بشئون التعاون .

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس ادارة المؤسسات

الصامة مطلقة الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء بالنسبة للشركات
التابعة لها والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الاعيان التي تديرها
وزارة الاوقاف الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي والمجالس المحلية .

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة التي
تتخلف عن المتوفين من غير وارث .

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ بتوزيع اراضى على صغار الزراع .

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تملك الاجانب للاراضى
الزراعية وما فى حكمها .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

وعلى موافقة مجلس الرياسة

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بنص المادتين (١٠) و (١٢) من المرسوم بقانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه النص الآتى :

مادة ١٠ - استثناء من حكم المادة السابقة تتولى الهيئة العامة
للاصلاح الزراعي ادارة الاراضى المستولى عليها المخصصة للحدائق
واستغلالها . ويجوز للهيئة أن تتصرف فى هذه الاراضى الى شركات
المساهمة التى تنشئها أو تساهم فى رأس مالها . أو الى الجمعيات
التعاونية التى تشرف عليها أو غيرها . وذلك وفقا للقواعد والشروط التى
يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

كما يجوز للهيئة أن تعهد بإدارة تلك الاراضى الى شركات المساهمة
أو الى الجمعيات التعاونية المشار اليها .

ويسرى هذا الحكم على اراضى الحدائق التى سلمت أو تسلم بناء
على قانون الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي لتوزيعها ، كما يسرى على
ما ترى الدولة اسناد ادارته أو استغلاله أو التصرف فيه الى هذه الهيئة
من اراضى الحدائق الداخلة فى ملكيتها وعلى ما تنشئه الهيئة العليا
للاصلاح الزراعي من الحدائق .

مادة ١٢ - تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي
تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزارة الاصلاح الزراعي واصلاح

الاراضى ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية وتكون لها ميزانية خاصة تلحق بالميزانية العامة للدولة وتعرض على مجلس ادارة الهيئة للموافقة عليها ويصدر باعتمادها قرار من رئيس الجمهورية وتبلغ الى صندوق الاصلاح الزراعى بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة عليها ليرصد ارقامها الاجمالية فى ميزانيته •

وتتولى الهيئة عمليات الاستيلاء والتوزيع وادارة الاراضى المستولى عليها الى أن يتم توزيعها وفقا للقانون •

ويجوز لها شراء الاراضى وفقا للقواعد والشروط التى يقرها مجلس ادارتها وتوافق عليها وزارة الخزانة وذلك لتوزيعها وفقا للقانون وتحمل الخزانة العامة الفرق بين ثمن الشراء وفوائده وبين الثمن الذى توزع به الارضى وفوائده •

ويكون للهيئة الاشراف على الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى وتوجيهها فى حدود القانون كما يكون لها الاتصال بالجهات المختصة فى شأن تنفيذ سائر احكام هذا القانون •

ولا تقتيد الهيئة فى أداء مهمتها بالنظم والقواعد واللوائح التى تخضع لها المصالح الحكومية على أن تكون حساباتها تحت رقابة ديوان المحاسبات •

ويتولى ادارة الهيئة مجلس ادارة يشكل بقرار من رئيس الجمهورية، وللمجلس أن يعين فى الميزانية من صافى الارباح التى يحققها صندوق الاصلاح الزراعى ومن المبالغ التى توصلها الدولة ما يلزم لرفع مستوى الانتاج الزراعى بين من تؤول اليهم ملكية الاراضى المشار اليها والمساهمة فى المشروعات التى تقصوم بها الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة لتحسين حال المنتفعين بتلك الاراضى ورفع مستواهم الاقتصادى والاجتماعى والصحى والثقافى والعمرانى •

ويجوز للهيئة أن تمارس نشاطها اما بذاتها أو بواسطة ما تشرط عليه أو تنشئه أو تساهم فى رأس ماله من شركات المساهمة والجمعيات التعاونية •

ويخول مجلس ادارة الهيئة بالنسبة الى شركات المساهمة التى تنشئها منفردة سلطات الجمعية العمومية المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وذلك حتى يتم التصرف فى ٢٥٪ من أسهم هذه الشركات على الأقل •

وتسرى بالنسبة الى شركات المساهمة التى تساهم الهيئة فى رأسم

مالها الاحكام المقررة بالفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٣٦
لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

وتكون رئاسة مجلس الادارة عند مباشرة عملها للشركات المشار
اليها لوزير الاصلاح الزراعى واصلاح الاراضى .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

صدر برياضة الجمهورية فى ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٨٣
(١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار
رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٣
بشأن الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي
(١٢ أغسطس ١٩٦٣)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المستور المؤقت

وعلى الاعلان الدستوري الصائر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن
التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي
والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري والقوانين
المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات
التعاونية .

وعلى القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض
بالاختصاصات والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ بإدخال تعديلات على بعض
التشريعات المتعلقة بشئون التعاون .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن
للمؤسسة التعاونية الزراعية العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس
الاعلى للمؤسسات العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات

الوزراء ومستويات كل منهم في تحقيق الاهداف بالنسبة للمؤسسات العامة .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

وعلى موافقة مجلس الرياسة

اصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بأحكام الباب الثانى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه الاحكام الآتية :

الباب الثانى

فى جمعيات التعاون للإصلاح الزراعى

مادة ١٨ - تتكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية ممن تؤول اليهم ملكية الارض الموزعة فى القرية الواحدة ، وممن لا يملكون أكثر من خمسة أفدنة فى زمامها .

ويجوز بقرار من وزير الإصلاح الزراعى واصلاح الاراضى انشاء جمعية واحدة لأكثر من قرية اذا اقتضى الحال ذلك ، .

مادة ١٩ - تقوم الجمعيات التماثونية للإصلاح الزراعى المنشأة وفقا لحكم المادة السابقة بالأعمال الآتية :

(١) الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقا لحاجات الاراضى المملوكة لأعضائها .

(ب) مد الأعضاء بما يلزم لاستغلال الارض من بذور وأسمدة وماشية وآلات زراعية وغيرها ، وكذا ما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها .

(ج) تنظيم زراعة الارض واستغلالها على خير وجه بما فى ذلك انتقاء البذور وتصنيف الحاصلات ومقاومة الآفات وشق الترع والمصارف وتطهيرها وصيانتها والإشراف على تنفيذ الدورات الزراعية وعلى انتاج أنواع المحاصيل التى تقررها الهيئة العامة للإصلاح الزراعى .

(د) بيع المحاصيل الرئيسية لحساب أعضائها ، على أن تخصم من ثمن المحاصيل مستحقات الحكومة الناشئة عن تطبيق هذا القانون ،

والضرائب العقارية والسلف الزراعية وديون الجمعية المستحقة قبل أعضائها .

(هـ) القيام بجميع الخدمات الزراعية والاجتماعية التى تتطلبها حاجات الأعضاء » .

« مادة ٢٠ - تؤدى الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى اعمالها تحت اشراف موظفين فنيين تختارهم الهيئة العامة للاصلاح الزراعى » .

وتنظم الهيئة الدورات الزراعية المناسبة وتصدر الارشادات والتعليمات اللازمة التى يكون من شأنها زيادة الانتاج فى اراضى أعضاء الجمعيات التعاونية المشار اليها وتحسينها » .

« مادة ٢١ - تشترك الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى فى تأسيس جمعيات تعاونية مشتركة وعامة واتحادات تعاونية وفقا للقانون»

« مادة ٢٢ - يصدر وزير الاصلاح الزراعى واصلاح الاراضى القرارات اللازمة لتنظيم أعمال الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى » .

« مادة ٢ - يجوز بقرار من رئيس المجلس التنفيذى نقل الاختصاص فى الاشراف على الجمعيات التعاونية الزراعية وتوجيهها من المؤسسة المصرية العامة للتعاونية الزراعية الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ، وذلك سواء بالنسبة الى جمعية تعاونية زراعية واحدة أو أكثر فى قرية أو منطقة معينة أو بالنسبة الى الجمعيات التعاونية الزراعية القائمة فى دائرة مركز معين أو محافظة معينة أو فى أكثر من مركز أو محافظة » .

وتخضع الجمعيات التعاونية الزراعية التى ينقل الاختصاص فى الاشراف عليها وتوجيهها الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى للاحكام المنصوص عليها فى المواد من (١٩) الى (٢٢) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

ويكون مستأجرو الاراضى الزراعية الواقعة فى منطقة عمل كل من الجمعيات التعاونية الزراعية المشار اليها وملّاكها أعضاء بحكم القانون فى تلك الجمعيات .

وفى تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ المشار اليه تكون الهيئة العامة للاصلاح الزراعى هى الجهة الادارية المختصة ويكون وزير الاصلاح الزراعى واصلاح الاراضى هو الوزير المختص بالنسبة الى الجمعيات التعاونية الزراعية المشار اليها .

مادة ٣ - تختص اللجان المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه بالفصل في المخالفات التي تقع من أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية التي ينقل الاختصاص في الإشراف عليها وتوجيهها إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وفقا لحكم المادة السابقة ، وذلك سواء في حالة تخلف أحد أعضاء هذه الجمعيات عن الوفاء بأى التزام جوهري يقضى به القانون أو في حالة تسببه في تعطيل قيام تلك الجمعيات بالأعمال المنصوص عليها في المادتين (١٩) و (٢٠) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه ، أو في حالة مخالفته الدورة الزراعية أو الإرشادات والتعليمات التي تقرها الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، أو في غير ذلك من الحالات .

وللجان المشار إليها بعد استكمالها التحقيق وسماع أقوال ذوى الشأن أن تقضى على مرتكب المخالفة بغرامة لا تتجاوز نصف القيمة الإيجارية مقدرة بسبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة على الأرض محل المخالفة - عن سنة واحدة - أو بأحدى العقوبات الآتية بحسب الأحوال أو بهما معا :

١ - إذا كان من أتى المخالفة مستأجرا سواء بالنقد أو بالمزاعة جاز للجنة أن تقضى بالفاء عقد إيجاره وتقرر طرده من الأرض المؤجرة اليه .
وفي هذه الحالة تتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تأجير الأرض نيابة عن المؤجر الأصلي إلى صغار الزراع الذين تتوافر فيهم الشروط التي يقرها مجلس إدارتها .

٢ - إذا كان من أتى بمخالفة مالكا - مؤجرا بطريق المزاعة - جاز للجنة تعديل عقد الإيجار الصادر منه لتصبح العلاقة بينه وبين المستأجر - إيجارا بالنقد بأجرة المثل في حدود سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة على الأرض المؤجرة .

٣ - إذا كان من أتى المخالفة مالكا زارعا أرضه لحسابه - جاز للجنة أن تقضى بحرمانه من استغلال الأرض وزراعتها كلها أو بعضها - لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

وفي هذه الحالة تتولى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تأجير الأرض خلال هذه المدة إلى صغار الزراع الذين تتوافر فيهم الشروط التي يقرها مجلس إدارتها ، وتؤدى الهيئة إلى المسالك ما تحصله من أجرة عن هذه الأرض خلال المدة المشار إليها مخصوما منها مصاريف إدارية مقدراها ١٠٪ من الأجرة المحصلة .

مادة ٤ - تبلغ قرارات اللجان المشار إليها في المادة السابقة إلى ذوى الشأن بالطريق الإداري خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها .
ولهم أن يتظلّموا من هذه القرارات إلى مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغها اليهم .
ولا تكون قرارات اللجان نهائية إلا بعد تصديق مجلس الإدارة عليها بعد انقضاء ميعاد التظلّم المشار إليه .
وتنفذ القرارات بالطريق الإداري ، وتكون غير قابلة لأي طعن أمام أية جهة قضائية .

مادة ٥ - ترصد مبالغ الفرامات المحكوم بها وفقا لحكم المادة (٣) في حساب خاص في الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وتوجه حصيلتها بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة لدعم الجمعيات التعاونية التي تنشئها الهيئة أو ينقل إليها الاختصاص في الإشراف عليها وتوجيهها ، ولتحسين حال أعضائها ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي والعمراني .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر بمراسلة الجمهوريّة في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٨٣
(١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٣

بسرّيان احكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ على بعض الشركات والنشآت

(١٢ أغسطس ١٩٦٣)

باسم الامة

ورئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الاعلان الدستوري الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن
التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا •

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاحكام الخاصة
ببعض الشركات القائمة •

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

وعلى موافقة مجلس الرئاسة

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يضاف الى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٩ لسنة
١٩٦١ المشار اليه « الشركة القومية لانتاج الاسمنت » •

مادة ٢ - تكون المؤسسة المصرية العامة لمواد البناء والحراريات هي
الجهة الادارية المختصة بالاشراف على الشركة المشار اليها فى المادة
السابقة •

مادة ٣ - تحدد قيمة الاسهم التى آلت ملكيتها الى الدولة وفقا
للمادة الاولى بسعر الاقفال آخر يوم تم فيه تصاميل فى بورصة الاوراق
المالية بالقاهرة قبل صدور هذا القانون •

مادة ٤ - يصدر وزير الصناعة القرارات اللازمة لتنفيذ هذا
القانون •

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٨٣
(١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

بيان السيد وزير العمل

عن القوانين المالية التي صدرت في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣

(١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣)

باسم الله العمل القدير ، وبفضل ما هياه لابناء هذه الامة في مرحلة انطلاقها الثوري من وعى وإرادة تحت لواء قيادة ملهمة رشيدة ، يسرني ويشرفني أن أرفق الى اخواني العمال والى الاخوة المواطنين العرب في سائر أنحاء الوطن العربي بشرى صدور قوانين وقرارات جمهورية ثورية جديدة تفضل سيادة الرئيس جمال عبد الناصر فأصدرها وفاء بما وعد ودعما لبناء المجتمع الاشتراكي ولفاعلية العمال في تحمل مسئولياتهم التاريخية والقيادية في بناء هذا المجتمع وحمايته وتطويره .

لقد كان واضحا منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ان هذه الثورة المباركة انما استهدفت بقضائها على الاحتلال والملكية والاقطاع تحرير الشعب من التسلط الاجنبي والاستغلال الاقطاعي والراسمالي ، واطلاق فاعلية ارادته الحرة في تقرير مصيره وبناء مجتمع الكفاية والعدل الذي يضمن له حاضرا مشرقا ومستقبلا زاهرا يحل السكينة في نفسه ويطمئنه الى مستقبله ومستقبل أبنائه . وهكذا تحددت منذ البداية معالم الطريق الذي اخترناه لانفسنا وبدت هذه المعالم أفصح ما تكون في الخطوات الثورية التي قطعناها تباعا خلال السنوات العشر الاولى لثورتنا الشعبية المباركة ، ولم تلبث ان تبلورت في نظام اشتراكي عربي أصيل يصدر عن القوانين الاشتراكية الحاسمة التي أعلنها الرئيس جمال عبد الناصر في العيد العاشر للثورة وفي مقدمتها ، قرارات التأميم التي حققت ملكية الشعب لوسائل الانتاج الاساسية ودعمت الاقتصاد القومي بقطاع عام قوى متطور وقضت على أخطر امكانيات الاستغلال الراسمالي ، والقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الادارة في الشركات والمؤسسات التي حقق للعمال العرب لأول مرة أن يشتركوا بمشاركة فعلية في مسئوليات الادارة وأتاح لهم أن يقوموا بدور ايجابي في رعاية مصالحهم وخدمة المصلحة العامة .

لقد حدد القانون المذكور وقت صدوره عضوية مجالس الادارة في

اشركات والمؤسسات بسبعة أعضاء منهم عضوان ينتخبان عن الموظفين والعمال . وقضى بأن يكون أحدهما من الموظفين والآخر من العمال . وشارك العمال بالتطبيق لاحكام هذا القانون فى مسئوليات الادارة . وكان من الطبيعى ان تتابع مدى فاعلية هذه المشاركة ونقوم نتائجها ، ونصن النظر فى أية موقفات أو سلبيات تعترض طريقها . وهذا ما فعله سيادة الرئيس بعينه الساهرة حرصا على نجاح هذه التجربة الرائعة فى الوقت الذى وضع فيه الميثاق الوطنى «السلطة فى يد الشعب العامل» . وكفل للعمال وضعهم الطبيعى الحق فى بناء المجتمع الاشتراكي . فقد اشار سيادة الرئيس الى تقسيم هذه التجربة فى خطابه بشركة النصر للسيارات الذى ألقاه خلال زيارته لمصانع الشركة فى الحادى والعشرين من شهر يوليو ١٩٦٣ قائلا : « بدأنا اشراك العمال فى مجلس الادارة . حترزود النسبة ولكن عايزين العمال فى مجلس الادارة أن تكون المصلحة الاولى أمامهم . وعايزين من مجلس الادارة أن يعتبر أن المثل للعمال فى مجلس الادارة له كل الحق فى أن يبدى رأيه ويدافع عن رأيه . ولكن اذا انتقم من العمال الى فى مجلس الادارة انما يعتبر أن هذه العملية تخريب فى البناء الاجتماعى الى احنا بنبنيه » . كان هذا هو توجيه سيادة الرئيس فى العيد الثانى عشر للشورة . وهو يبرز بجلاء مدى حرص سيادته على دعم فاعلية مشاركة العمال فى مسئوليات الادارة . واليوم يسرنى أن أعلن القوانين والقرارات التى استهدفت هذا الدعم ، ليس من حيث زيادة نسبة تمثيل الاعضاء العاملين المنتخبين فى مجالس الادارة فحسب ، بل ومن حيث الضمانات التى كفلت لهم لكى يؤدوا مسئولياتهم فى حرية تامة وبما من من أية مؤثرات سلبية أو تهديدات مباشرة أو غير مباشرة لاضعاف فاعلية وجودهم فى مجالس الادارة . ان أول هذه القوانين يقضى بزيادة عدد أعضاء مجلس ادارة الشركة الى تسعة أعضاء يكون من بينهم أربعة أعضاء ممن يعملون فيها ، ويتم انتخابهم بالاقتراع السرى . ولقد استخدم هذا القانون اصطلاح العاملين فى الشركة ولم يفرق بين العمال والموظفين ، تلك التفرقة التى لا محل لها فى مجتمع اشتراكي ، كما رفع القانون مدة العضوية فى مجالس الادارة من سنة واحدة الى سنتين حيث قد اقتضى على ضوء التجربة العملية أن مدة السنة لا تكفى لاستيعاب الاعضاء المنتخبين لاعمالهم واشتراكهم الفعلى فى تحمل المسئولية على اكمل وجه .

ولم تقف التعديلات الجديدة على توسيع فرص العضوية فحسب بل وسعت نطاق تطبيق نظام مشاركة العمال فى مسئوليات الادارة ، فمدته

أول مرة الى الجمعيات التعاونية والى الجمعيات والهيئات التي لا تهدف الى ربح مادي والخاضعة لاحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ ، وبهذا يتيح للعاملين في هذه الجمعيات والهيئات أو المؤسسات أن يشاركوا في ادارتها اسوة بالعاملين في الشركات والمؤسسات الخاصة .

كما أصدر سيادته قرارا جمهوريا في شأن تنظيم اجراءات الترشيح والانتخاب لاعضاء من العاملين في الشركة أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة في مجلس ادارتها وطرق الطعن فيها والقواعد الخاصة بها .

ان دعم فاعلية مشاركة العمال في الادارة ما كانت لتتحقق بمجرد زيادة عددهم ونسبة تمثيلهم في مجالس الادارة ، بل اقتضى الامر تهيئة إمكانيات فاعلية وجودهم في هذه المجالس وكفالة الضمانات التي تتيح لهم أن يمارسوا هذه الفاعلية بصورة ايجابية وبما من من التضرر للاضطهاد أو الفصل ، ولهذا أصدر السيد الرئيس قانونا يقضى بتعديل حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، بحيث يتحتم انعقاد مجلس الادارة مرة في الشهر على الاقل بعد أن كان المجلس ينعقد مرة كل ثلاثة شهور ، أى على فترات طويلة نسبيا لا تحقق الهدف من اشراك العاملين في الادارة ولا تتيح لهم بتباعدها أن يستوعبوا أعمالهم على الوجه الاكمل .

كما أصدر سيادته قرارا جمهوريا بتعديل بعض أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، لزيادة صلاحيات الاعضاء العاملين المنتخبين في مجالس الادارة بضمان اشرافهم على شئون الافراد ، وهي الشئون التي تعنى جمهرة العاملين بوجه اخص ، أو أكثر لشئون الافراد وتشكل بقرار من مجلس ادارة الشركة من ثلاثة أعضاء من بينهم واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الادارة المنتخبين .

اما الضمانات التي احيطت بها هذه الفاعلية تحقيقا لجدية المشاركة وإيجابيتها فيكفلها القانون الذى تفضل سيادة الرئيس باصداره حيث يقضى بتمتع أعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية ، وكذلك الاعضاء المنتخبين في مجالس الادارة بضمانات تحميهم من الفصل التفسى أو اضطهادهم بوقفهم عن العمل . وذلك بنقل حق توقيع جزاء الفصل والوقف عن العمل بالنسبة لهؤلاء الى سلطة التأديب القضائية بدلا من السلطة الادارية واكسابهم حصانة جدية بحيث يمنع وقف أحدهم أو توقيع عقوبة الفصل عليه الا بناء على حكم من المحكمة التأديبية . الامر الذى أخرجهم من احتمال تحكم السلطة الادارية الى عدالة السلطة القضائية

وهذا هو أقصى ما كان يرنو اليه النقابيون وأعضاء مجالس إدارة الشركات المنتخبون من ضمانات الحماية • الأمر الذي يسمو بتشريعنا العمالي على التشريعات العمالية للدول الأخرى بل ولا يترك مجالاً للمقارنة ويدل على المستوى الرفيع الذي بلغه مجتمعنا الاشتراكي العربي في ميدان الرقي الاجتماعي •

هذه باختصار هي المبادئ والأحكام التي تضمنتها القوانين والقرارات الجمهورية التي أتشرف بإعلانها اليوم • ولا يفتونى إذ أنوه بما حققته للمعامل من مكاسب جديدة عززت وضعهم في صرح المجتمع الاشتراكي ودعمت فاعلية الدور الإيجابي الذي يقومون به في إدارة المنشآت وزيادة الانتاج ورفع مستوى الكفاية الانتاجية •

ولا شك أن السيد الرئيس بأصداره هذه القوانين والقرارات إنما يهدف الى وجود حالة استقرار وحماية لأعضاء مجالس إدارة الشركات والتشكيلات النقابية ، وذلك لزيادة فاعليتهم ولتمكينهم من تأدية واجباتهم على خير وجه وأكمله ، اطلاقاً لحوافزهم البنائة ودفعاً لمجلة الانتاج الى أقصى حد ممكن لرفاهيتهم ورفاهية الجمهورية العربية المتحدة •

واني لأرجو بل وأعتقد ان قيادتنا العمالية الواعية سواء في مجالس إدارة الشركات والمؤسسات أو مجالس التشكيلات النقابية سوف تسمو على أى نزوع للاستهتار أو المغالاة أو الخطأ البين معتمدين على هذه الحماية الفريدة في العالم ، اذ لا مكان في هذه الثورة لأى مستهتر أو أى مخرب • ومن ثم فاني لأدعو اخواني العمال الى مضاعفة الجهد وضرب المثل الطيب واضعين نصب أعينهم دائماً أن يكون تفكيرهم وتصرفهم على المستوى الرفيع اللائق بمكانتهم في المجتمع الاشتراكي ، كبنائة الاشتراكية وجنودها الاوائل تلك المكانة التي أرادها السيد الرئيس جمال عبد الناصر لهم كسمة أساسية لمجتمعنا الاشتراكي الذي يقوم أساساً على أسس من الاشتراكية العربية التي ترفق بجناحيها من الكفاية والعدل •

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣

في شأن تشكيل مجالس الادارة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة
وكيفية تمثيل العاملين فيها (١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢
بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا .

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الشركات المساهمة
وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة والقوانين
المعدلة له .

وعلى قانون الجمعيات التعاونية الصادر بالقانون رقم ٣١٧ لسنة
١٩٥٦ .

وعلى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم
٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ .

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية
والمحاكمات التأديبية والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون
النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على بعض موظفي المؤسسات والهيئات
العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة .

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين
المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الادارة
في الشركات والمؤسسات .

وعلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .

وعلى ما ارتآه مجلس البولة

وعلى موافقة مجلس الرياسة

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يشكل مجلس ادارة الشركة من تسعة أعضاء على الاكثر يكون من بينهم أربعة أعضاء ممن يعملون فيها .

ويتم انتخاب الاعضاء المذكورين بالاقتراع السرى المباشر تحت اشراف وزارة العمل وتكون مدة عضويتهم سنتان تبدأ من أول يولية .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد الشروط الواجب توافرها فى المرشحين والناخبين وتنظيم اجراءات الترشيح والانتخاب والقواعد الخاصة بها والظمن فيها .

مادة ٢ - تسرى أحكام المادة السابقة على الجمعيات والمؤسسات الخاصة التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير العمل .

مادة ٣ - يلغى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، وكل حكم آخر يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣

صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الادارة فى الشركات والمؤسسات ونص فى مادته الاولى على انه يجب ألا يزيد عدد أعضاء مجلس إدارة أى شركة أو مؤسسة على سبعة أعضاء من بينهم عضوان ينتخبان عن الموظفين والعمال فيها على أن يكون أحدهما عن الموظفين والآخر عن العمال وتكون مدة عضويتهم سنة تبدأ من أول يولية . ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة لم يشتر - رغبة فى القضاء على التفرقة بين فئاتهم - الى لفظ موظف أو عامل واستعمل كلمة العاملين وأصبح الوضع منذ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه لا اثر فيه لهذه التفرقة كما أن قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لم يفرق بينهما .

لذلك فان الامر يقتضى تعديل حكم المادة الاولى بما يتفق وأحكام قانون العمل وقرار رئيس الجمهورية المشار اليهما مع تحديد عدد أعضاء مجلس الادارة بتسعة أعضاء على الاكثر من بينهم أربعة أعضاء ينتخبون ممن يعملون فى الشركة أيا كانت طبيعة العمل الذى يؤدونه وسواء أكانت الشركة من شركات القطاع العام أو شركات القطاع الخاص .

ولما كانت مدة العضوية وهى سنة غير كافية لاستيعاب الاعضاء المنتخبين لعمالهم والاشتراك الفعلى فى تحمل المسئولية وحتى يكون لهم دور فعال فى تحقيق الهدف من تمثيلهم ، فقد رؤى زيادة مدة العضوية الى سنتين .

ولما كان حكم المادة الاولى من القانون قد اقتصر على الشركات والمؤسسات الخاصة ولم يشمل الجمعيات التى لا تهدف الى ربح مادي كتلك التى تخضع لاحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ وكذلك الجمعيات التعاونية باعتبارها تنظيما مستمرا يهدف الى تحقيق اغراض اجتماعية .

ولما كان اشتراك العمال فى الادارة أمر ينبغى أن تتسع حدوده لذلك فقد نصت المادة الثانية على سريان أحكامها على الجمعيات والمؤسسات الخاصة التى ترك تحديدتها لقرار من وزير العمل .

وتتشرف وزارة العمل برفع مشروع القانون المرافق مفرغا في
الصيغة التي وافق عليها مجلس الدولة بكتابته المؤرخ في ٢٨ مايو سنة
١٩٦٣ .

رجاء التكرم بالموافقة عليه واصداره .

وزير العمل

أنور سلامة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٤٤٩ لسنة ١٩٦٣

في شأن تنظيم إجراءات الترشيح والانتخاب لأعضاء من
العاملين في الشركة أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة في
مجلس إدارتها وطرق الظن فيها والقواعد الخاصة بها
(١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢
بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا .

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين
المعدلة له .

وعلى القانون الصادر في شأن تشكيل مجالس الإدارة في
الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين فيها .

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦١٧ لسنة ١٩٦٢
في شأن تنظيم إجراءات الترشيح والانتخابات لمضوين عن الموظفين
والعمال بمجلس إدارة الشركة أو المؤسسة .

وعلى موافقة مجلس الرياسة

فسرد :

مادة ١ - يقوم العاملون في الشركة أو الجمعية أو المؤسسة الخاصة
بانتخاب أربعة منهم لمضوية مجلس إدارتها .

ويستثنى من حق الانتخاب المشار اليه في الفقرة السابقة العمال الذين يقل سنهم عن ١٨ سنة ميلادية عند الانتخاب والعمال الذين يؤدون أعمالاً عرضية والعمال المعينون تحت الاختبار .

مادة ٢ - يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس الادارة ما يأتي :

١ - ألا يكون ممن يقومون بأعمال يدوية غير فنية .

٢ - أن يكون ممن لهم حق الانتخاب المشار اليه في المادة السابقة بشرط ألا يقل عمره عن ٢١ سنة ميلادية عند الترشيح وألا يكون محجوراً عليه .

٣ - أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

٤ - ألا يكون محكوماً عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

٥ - أن يجيد القراءة والكتابة .

٦ - أن يكون عضواً عاملاً بالاتحاد الاشتراكي العربي .

ويحدد وزير العمل بقرار منه كيفية التثبت من توافر الشروط المشار إليها .

مادة ٣ - يقوم رئيس مجلة ادارة الشركة أو الجمعية أو المؤسسة أو المدير في حالة غيابه في الاسبوع الاول من شهر ابريل بالاعلان في جميع الفروع التابعة لها عن فتح باب الترشيح لمدة خمسة عشر يوماً .

وتسجل الطلبات بأرقام مسلسلّة حسب تواريخ ورودها .

مادة ٤ - يقوم رئيس مجلس الادارة أو المدير في حالة غيابه في اليوم التالي لقفّل باب الترشيح باعلان الكشفو التضمّنة أسماء المرشحين في جميع الفروع لمدة ثلاثة أيام ، وعليه خلال الاسبوع التالي لانتهائها أن يودع أربعة صور من هذه الكشفو منطقة العمل التي يقع في دائرتها المركز الرئيسي للشركة أو الجمعية أو المؤسسة حسب الاحوال .

وعلى منطقة العمل ارسال صورة من هذه الكشفو الى وزارة العمل لبحث توافر شروط الترشيح .

ويجوز لكل ذي مصلحة أن يطعن في كشفو المرشحين خلال أسبوع

من تاريخ انتهاء مدة الاعلان المشار اليها في الفقرة الاولى بطلب كتابي يقدم لمدير منطقة العمل المختص الذي عليه أن يحيله الى الوزارة للبت فيه ويكون قرارها نهائي .

مادة ٥ - تقوم منطقة العمل باخطار رئيس مجلس ادارة الشركة أو الجمعية أو المؤسسة حسب الاحوال بنتيجة بحث كشوف المرشحين من حيث توافر شروط الترشيح مع تحديد تاريخ اجراء الانتخابات في مدة لاتتجاوز ١٥ يوما من تاريخ هذا الاخطار .

وتتم عملية الانتخاب تحت اشراف وزارة العمل وعلى أساس الكشوف المعتمدة منها وبطريق الاقتراع السري المباشر .

مادة ٦ - تقوم وزارة العمل باخطار رئيس مجلس ادارة الشركة أو الجمعية أو المؤسسة حسب الاحوال وكذلك الجهات المختصة بأسماء الاعضاء الفائزين وبعدد الاصوات التي حصل عليها كل منهم وذلك خلال اسبوع من تاريخ اعلان النتيجة .

وعلى رئيس مجلس الادارة أو المدير في حالة غيابه اعلان النتيجة في جميع الفروع .

مادة ٧ - يجوز لكل ذي شأن أن يطعن بكتاب موصى عليه بعلم الوصول في نتيجة الانتخاب بطلب يتقدم به الى وزارة العمل خلال اسبوع على الاكثر من تاريخ اعلان رئيس مجلس الادارة لنتيجة الانتخاب .

وعلى وزارة العمل أن تبت في الطعن خلال ثلاثين يوما على الاكثر من تاريخ ورود أوراق الطعن اليها ويكون قرارها نهائي .

مادة ٨ - اذا قبل الطعن أو خلا محل أحد الاعضاء لاي سبب من لاسباب خلال مدة العضوية حل محله المرشح الحائز على اكثر الاصوات التالية وتكون عضويته مكملة للمدة الباقية للعضو الذي حل محله .

مادة ٩ - يلغى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم لسنة ١٩٦٣ ، ولوزير العمل اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

مذكرة إيضاحية

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تشكيل مجالس الادارة فى الشركات والجمعيات والمؤسسات على أن يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتنظيم اجراءات الترشيح للانتخاب وتحديد من لهم الحق فيه وطرق الطعن والقواعد الخاصة بها .

واعمالا لهذا النص أعد مشروع القرار المرافق ، نص فى مادته الاولى على أن يقوم العاملون فى الشركة أو الجمعية أو المؤسسة بانتخاب أربعة منهم لعضوية مجلس إدارتها واستثنت من حق الانتخاب العمال الذين تقل سنهم عن ١٨ سنة ميلادية عند الانتخاب والعمال الذين يؤدون أعمالا عرضية والعمال المعينون تحت الاختبار وذلك لان وضمهم فى الواقع غير مستقر فى المنشأة فمن الافضل استثنائهم صراحة من حق الترشيح والانتخاب .

وحددت المادة الثانية الشروط الواجب توافرها فىمن يرشح نفسه لعضوية مجلس الادارة وتركت لوزير العمل تحديد كيفية التثبت من توافر تلك الشروط .

وبينت المادة الثالثة الالتزامات المفروضة على رئيس مجلس ادارة الشركة أو الجمعية أو المؤسسة الاعلان عن فتح باب الترشيح وتلقى طلبات المرشحين وتسجيلها وقفل باب الترشيح وإيداع صور من هذه الكشوف بمنطقة العمل التى تقع فى دائرتها المركز الرئيسى للشركة أو الجمعية أو المؤسسة حسب الاحوال .

وبينت المادة الرابعة طريقة الطعن فى كشوف المرشحين ومواعيده .

واوكلت المادتان ٥ ، ٦ لمنطقة العمل ووزارة العمل المتحقق من توافر الشروط المنصوص عليها فى المادة الثانية والاشراف على الانتخاب الذى يكون بطريق الاقتراع السرى المباشر واعلان النتيجة .

واعطت المادة السابعة لكل ذى شأن أن يطعن فى نتيجة الانتخاب بطلب يتقدم به الى وزارة العمل وأوجبت على الوزارة البت فى الطعن خلال ثلاثين يوما على الاكثر من تاريخ ورود الطعن اليها ويكون قرارها نهائى .

ونظمت المادة الثامنة طريقة شغل العضوية في حالة قبول الطعن
أو خلوها لاي سبب من الاسباب بأن يحصل المرشح الحائز على أكثر
الاصوات التالية على أن تكون مدته مكتملة للمدة الباقية للعضو الذي حل
محلّه ..

ونتشرف بعرض المشروع رجاء التكرم بالموافقة عليه واحداً .

وزير العمل

أنور سلامة

قرار

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٣

بتعديل حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤

بشان بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة

وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة

(١٧ اكتوبر سنة ١٩٦٣)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

وبعد موافقة مجلس الرياسة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى الاعلان الدستوري الصادر فى ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٢

بشان التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا ،

وعلى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٤ فى شان الشركات المساهمة

وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين

المعدلة له ،

قصر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤

المشار اليه النص الآتى : -

مادة ٢٢ - يجب أن يجتمع مجلس الادارة مرة على الاقل فى كل

شهر *

مادة ٢ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من

تاريخ نشره *

م ٢٧ - القوانين الاشتراكية - ٣٣٧

مذكرة ايضاحية

القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٣

كان من بين القوانين الاشتراكية التي صدرت في العيد التاسع للثورة قانون اشراك العاملين في مجالس الادارة حتى يساهموا بجهودهم في ادارة المنشأة على وجه يكفل زيادة الانتاج وليعطى كل للوطن ما يقدر عليه من طاقة الفكر والعمل .

ولما كان قد لوحظ أن اجتماعات مجالس الادارة بعد صدور هذا القانون الثوري قد قلت الى الحدود الدنيا المنصوص عليها في القانون .

ولما كان اجتماع مجلس الادارة مرة كل ثلاثة شهور لا يحقق الهدف من صدور القانون باشراك العاملين في الادارة فعلا واستيعابهم لاهمالهم على الوجه الاكمل .

لذلك فقد رؤى تعديل المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بالنص على وجوب اجتماع مجلس الادارة مرة على الاقل في كل شهر .

ونتشرف برفع مشروع القانون المرافق مفرغا في الصيغة التي وافق عليها مجلس الدولة بكتابه المؤرخ في ٢٥ مايو ١٩٦٣ .

رجاء التكرم بالموافقة عليه واصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٣

بتعديل بعض أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات

التابعة للمؤسسات العامة

(١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الاعلان الدستور الصادر فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢ بشأن التنظيم
السياسى لسلطات الدولة العليا ،

وعلى لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

وبعد موافقة مجلس الرئاسة ،

قصر :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة ٣ من لائحة نظام
العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة المشار اليها النص الآتى :

مادة ٢ - تنشأ فى كل شركة لجنة أو أكثر لشئون الافراد وتشكيل
بقرار من مجلس ادارة الشركة من ثلاثة أعضاء من بينهم واحد أو أكثر
ومن أعضاء مجلس الادارة المنتخبين وتجتمع بناء على دعوة من رئيسها .

وبعمل به من تاريخ نشره .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٣
بيان للدكتور عبد القادر حاتم وزير الدولة في شرح الاجراءات الثورية وأسبابها وأهدافها	٥
قانون توزيع الارباح على عمال المؤسسات والشركات	٩
قانون اشتراك العمال في مجالس ادارات الشركات والمؤسسات	١٠
قانون الحد الأعلى للمرتبات في الشركات والمؤسسات العامة	١١
القانون الخاص بالضريبة التصاعدية	١٢
بيان السيد علي صبرى	١٣
قرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ قانون تأميم ١٤٩ شركة	١٦
قانون اشتراك القطاع العام في ٩١ شركة . قرار بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١	١٩
تجديد ملكية الفرد في ١٥٩ شركة قرار بقانون ١١٩ لسنة ١٩٦١	٢٣
تنظيم منشآت تصدير القطن قرار بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١	٢٧
نقل ملكية منشآت مكابس القطن الى الدولة قرار بقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦١	٢٩
اسقاط التزام مرفق ترام القاهرة قرار بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١	٢٩
اسقاط التزام شركة ليبون - نزر بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١	٣٢
قرار رئيس الجمهورية بقصر تعامل القطاع العام مع القطاع الخاص	٣٧

المؤسوس

رقم الصفحة

- القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى ٢٨
- المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالاصلاح الزراعى ٧٥
- القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض احكام قانون اصلاح
الزراعى ٨٣
- المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل
بعض احكام قانون اصلاح الزراعى ٨٦
- القرار الجمهورى رقم ١٦٧٣ لسنة ١٩٦١ بشأن الزام الملاك
الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتقديم
اقرار ملكياتهم ٨٩
- المذكرة الايضاحية لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٧٣ لسنة ١٩٦١
بشأن الزام الملاك الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة
١٩٦١ بتقديم اقرار ملكياتهم ٩١
- القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ بتخفيض اقساط الدين وفوائده على
المنتفعين بقوانين اصلاح الزراعى ٩٢
- المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ ٩٣
- تعديل الضريبة على العقارات المبنية قرار بقانون رقم ١٢٩ لسنة
١٩٦١ ٩٤
- المذكرة التفسيرية للقرار بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ ٩٥
- الغاء ضريبة الدفاع على الايراد العام ٩٦
- منع تعيين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة - قرار بقانون
١٣٥ لسنة ١٩٦١ ٩٧
- قرار بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦١ بتعديل المادة الثانية من
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ٩٨
- المذكرة التفسيرية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦١ ٩٩
- قرار بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ بشأن تشغيل العمال فى
المؤسسات الصناعية ١٠٠

الموضوع

رقم الصفحة

- قرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦١ بتحويل وزير الصناعة سلطة
تحديد أحجام الانتاج وعدد وريديات العمل ١٠٢
- قرار بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس ادارات
الشركات المساهمة ١٠٣
- قرار بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١ بتحويل مجالس ادارات
الجهات الادارية ومجالس ادارات المؤسسات العامة التي
تساهم في منشآت تصدير القطن سلطة الجمعيات العمومية
أو جماعة الشركاء ١٠٤
- بيان وزير الاقتصاد عن الاجراءات التي اتخذت لحماية صفار
المساهمين والمولين الذين خضعوا للقوانين الاشتراكية
بالقوانين الاشتراكية أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ ١٠٦
- قرار وزير الاقتصاد بوقف التعامل في أسهم الشركات الخاضعة
للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ ١٠٨
- قرار بقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون
التأمينات الاجتماعية الصادرة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ١٠٩
- قرار بقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ١١٧ لسنة
١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ١٢١
- قرار بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون تشكيل
مجالس ادارة شركات مساهمة ١٢٢
- قرار رقم ١٣٧٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم مؤسسة التأمينات
الاجتماعية ١٢٣
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١
باصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة . . ١٢٧
- قرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بتخفيض الاجور الحالية
للماكن التي أنشئت بعد العمل رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨
بنسبة ٢٠٪ ١٣٨
- قرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من
الضريبة على العقارات المبنية وخفض الايجارات بمقدار
الاعفاءات ١٤١

الموضوع

رقم الصفحة

- ١٤٥ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦٤٩ لسنة ١٩٦١ تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية قرار بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ قرار بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦١ بخفض ضريبة الاراضى على الملاك المتفعين بالاصلاح الزراعى ١٤٩
- ١٥٠ قرار رقم ٥٦١ لسنة ١٩٦٢ بانشاء المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز وتحديد الشركات والمنشآت التابعة لها قرار رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن المؤسسات التى يشرف عليها وزير التموين ١٦٣
- ١٦٧ قرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن قرار بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ بتخفيض الرسوم المقررة لآداء الامتحانات العامة ١٧١
- قرار رقم ٦١٧ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم اجراءات الترشيح والانتخابات لعضوين عن الموظفين والعمال بمجلس ادارة الشركة أو المؤسسة ١٧٢
- ١٧٥ قرار رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٦٢ فى شأن المؤسسات العامة الاقتصادية قرار بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض احكام القانون ١٥٣ لسنة ١٩٦٢ الخاص بتعديل جواز التعيين فى الهيئات والمؤسسات وشركاتها بمكافأة سنوية أو مرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فاكثر الا بقرار جمهورى (٨ مايو) سنة ١٩٦٢ ١٧٩
- قرار بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تحديد حد أدنى لاجور العمال بالمنشآت الصناعية ١٨٠
- قرار وزير التربية والتعليم بتحديد الرسوم الاضافية التى تحصل من طلبة المدارس بعد تنفيذ القرار الجمهورى بمجانبة التعليم ١٨١
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ١٨٣

الموسوعة

رقم الصفحة

- نظام العاملين بالشركات ١٨٦
- القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها ٢٠٤
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالأصلاح الزراعي ٢١٠
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ في شأن الرسوم المقررة لأداء الامتحانات العامة والإعفاء منها ٢١٤
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٦٣ بإلغاء رسوم القيد والانتساب والامتحان بالجامعات ٢١٦
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم منشآت تصدير القطن ومحال القطن ٢١٨
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٣ بإضافة شركة المقاولات والكراكات - الشرق الأوسط أحمد عبود وشركاه الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ٢٢١
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٣ بإخضاع شركة ماجت للطائرات الجافة للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ٢٢٢
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ٢٢٣
- قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ٢٢٧
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ بإضافة بعض الشركات والمنشآت التويزية الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ٢٦٤

الموضوع

رقم الصفحة

- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٦٣
الشركات والمنشآت الى القطاع العام ٢٦٧
- قرار بقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ بتأميم ١٤ شركة للأدوية طبقا
لقانون ١٨١ لسنة ١٩٦١ وسحب تراخيص ٤٠ مصنعا
ومعملا للأدوية ٢٦٩
- قرار بقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٣ بتأميم ٨ شركات للمقاولات
والنقل والملاحة ٢٧٠
- قرار وزير المواصلات بادماج ١٦ شركة من شركات النقل في
شركات جديدة وتعيين مجالس ادارة مؤقتة لها ٢٧٠
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٣١ لسنة ١٩٦٣
بضم بعض شركات ومنشآت المقاولات الخاصة الى القطاع
العام ٢٧٣
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٠ لسنة
١٩٦٣ بضم بعض شركات ومنشآت المقاولات الخاصة
الى القطاع العام ١٧٥
- ملحق بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٠
لسنة ١٩٦٣ بضم بعض شركات ومنشآت المقاولات الخاصة
الى القطاع العام ٢٧٧
- بيان الدكتور عزيز صدقي وزير الصناعة بمناسبة صدور القرارات
الجمهورية بتأميم بعض الشركات والمنشآت وانتهاء عقود
استغلال المناجم والحاجر الممنوحة للقطاع الخاص ٢٧٨
- قرار بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات
والمنشآت ٢٨٢
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٣ لسنة
١٩٦٣ بإنهاء عقود بحث واستغلال المناجم وعقود استغلال
بعض الحاجر الممنوحة للقطاع الخاص ٢٩٦
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٧ لسنة
١٩٦٣ بتأميم شركات النقل البري ٢٩٩

رقم الصفحة

الموضوع

- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتأميم شركات النقل النهري ٣٠٤
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٣ باضافة شركتين للجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ٣٠٧
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٣ بتعديل الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ٣٠٩
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٣ برفع شركة من الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ و اضافتها الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ ٣١١
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي ٣١٣
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعي ٣١٧
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٣ بمرين احكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ على بعض الشركات والمنشآت ٣٢٢
- بيان السيد وزير العمل عن القوانين العمالية التي صدرت في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ٣٢٤
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ في شأن تشكيل مجالس الادارة في الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين فيها ٣٢٨
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٤٤٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم اجراءات الترشيع والانتخاب للاعضاء من العاملين في الشركة او الجمعية او المؤسسة الخاصة في مجلس ادارتها وطرق الطعن فيها والقواعد الخاصة بها ٣٣٢

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة
١٩٦٣ بتعديل حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٦ لسنة
١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة
وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ٣٣٧

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة للقانون رقم ١٤٤ لسنة
١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات
التابعة للمؤسسات العامة ٣٣٩

